





7V71



٨١٩

م س

المطول للسعد التفتازاني، مسعود بن عمر - ٧٩٣ هـ. كتب  
سنة ١١١٩ هـ.

٣٠٠ ق ٢١ ١٧٠٠ س ٢١ ٥٥٥٠ ١٥٠٠ س

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، مستكملة بورق مختلف

وخط مغاير، طبع عدة طبعات آخرها سنة ١٣٠٩ هـ بالآستان

٦٧٦١

الاعلام ٨: ١١٣، ١١٤ الظاهرية (علوم اللغة): ٣٥٦

١- البلاغة العربية المؤلف بد تاريخ النسخ

ج - شرح تلخيص المفتاح للقزويني د - شرح

التفتازاني لتلخيص المفتاح

١٢٦٦ ق

٥١٤٠٩/٢/٦



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات	الرقم:	٦٧٦١
٩/١٣٦٦	العنوان:	المطولة
	المؤلف:	محمد التفتازاني
٨٧٩٢ - عمر	تاريخ النسخ:	١٨١٩ هـ
	اسم الناسخ:	
	عدد الأوراق:	٤٠
	ملاحظات:	



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هو صاحب الحقائق المعاني ودقائق البيان وتخصيص البديع  
 الالهي وروايع الاسرار التي هي حكمة نظام العالم على شتى الحال  
 واوكد حقائقه في فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه  
 محمد خير من نبع من نبع الكرم والسماحة واشرف من نبع من دونه الحسن  
 والفضاحة وعلى الاحباب الذين بهم تملأ الاغرة الحق واشرق وجه  
 الدين واصفح دجى الباطل ولمع نور اليقين فان احق الفضائل  
 بالتقديم والسبق في استجباب التعظيم هو الحق حقائق العلوم المعاني  
 والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت والدقائق السبيل علم  
 البيان المطلق على نكت نظم القرآن فانه كشف عن حقائق التنزيل  
 رائق مفتاح لدقائق التاويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار الباطنة  
 البصائر لمعالم الايجاز وانوار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله  
 ومفضل تقريب لغرض على ايدى مجمل ومفضل قواعد كافية في ضوء البيان  
 الى انوار التاويل موارد شافية عن التهاب الالكاب والى اسرار التنزيل به  
 ظهر لباب افكار اكبى وضعت ومنه عزب غيب بكار اساليب ومفاهيم  
 لا يدرك الوصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفنا ثم  
 انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء القليل فطفقوا بتعاطونه من غير توثيق  
 وقد يدجسون في مقاصده حول القليل والقال ويفترون من تقرير

من تقرير الحقائق على ذكر المقام والحال لا يخرج عن رغبة القليل اعناهم حتى نخرج  
 في رياض الحق احداهم ولا يرتفع في شدة التقصيص عن بهائمهم حتى ينطبع  
 دقايق العقول في ضمائرهم كل منها عنهم المباح والعتاد وجعل حنا عنهم الخراف  
 عن شيم الرشا وفيها الشبه للرمزة الدقيقة الشان والفضل للشمس  
 الخفية الكمال والى بعد ما قضيت من بعض الفنون والظن واجلت في  
 مسودتها اسرارها في نظري بعثني صدق الرقة في الارتقاء الى مدارج الكمال  
 وفطر الشغف ياخذ العلم من فواه الرجال على الرجل الى جربانية خوارزم  
 محط رجال الافاضل ونعيم ارباب الفضائل صرفت عنها برايق الزمان  
 وجرسها عن طوارق الحدثان فشمزت عن ساق الجدة الى اقنا وفخاير العلوم  
 والمعارف واقتاد الاناسي من عيون العالقات وصرفت شطرا من الزمان  
 الى الخوض من دقايق علم البياض اراجع الشيوخ الذين حاذوا في السبيل  
 في مضماره واباحوا الحقائق الذين غامروا على عزاء في جارة وكثيرا  
 كما في ما يخالج قلبي ان اسرج كتاب تلخيص المفتاح المسبوح الى الامام العلامة  
 عمدة الاسلام قدوة الامام افضل المتأخرين اتمل التبحر في جلال الملة والدين  
 محمد بن جمال الدين القزويني الخطيب بجامع دمشق افاضته غايته في اسبغ  
 العفون والكملة في اديس الجنان اذ قد وجدت مختصر اجامع الفوائد اصول هذه  
 الفن وقواعد حاويا لنكت مسائل وعوائده محتويا على حقائق على لباب  
 اراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتاج افكار المتأخرين مما لا يمكن غايته  
 الاطناب ونهاية الايجاز لا يخلو على محال السحر ودلائل الاعجاز  
 ففي كل لفظ منه روض من روض الحق وفي كل شطر منه عقد من الدرر وكما يعرف في اي منفع  
 عن ذلك التي في زمان ان العلم قد غفلت في هذه وصفا به وتحدثت مصداق  
 في قوله

اي حقايق يقال معناه  
 اي حقايق يقال معناه  
 اي حقايق يقال معناه

Handwritten marginal note in Arabic script, likely a library or ownership stamp.



وتوارده وخلق ديان ومرسم وعفت اطلاقا لمعالمه حتى انتفت  
سموكل الفضل على الاقول والموطن الافاضل زوايا الجول يتلوهون من  
اندر كس اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس احوال  
الاذكياء والافاضل ويكذبون بسب الزمان على العبر ونفسي العذر ويندرك  
الاشراك في ما رايت توفيقا للمحصلين على تعلم هذا الكتاب وتخصيل  
وامتداد اعنائهم نحو الاحاطة بجزاياه وقاصيلها اكثر من قدر مواهبهم  
الماخذ الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم تقع له شرح يكشف  
عن وجوه خائنه الكتمان ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهم من ظاهر الحال  
من غير ان يفتح لهم اطلال على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدقوا بكون طائفة  
من غير دليل فاضلوا اكثر وضلوا عن كواء السبيل مهلك من اثناء الوصيل  
في صامع ما يخرج من الزمان غصصا وطفقت افترج مواد الهه غائضا  
في لبح الافكار بالضم التقط فرائد الفكر من مطارج الانظار وبذلك الجهد  
في مراجعة الفضلاء المشارة اليهم بالبيان وممارسة الكتب المختلفة في قلوبها  
ليتماد لائل الخماز واسرار الباطن فاقدرتها هيت في تصفي اغاية الوسع  
والطاقة فبرجعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل اصحاب غير بصيرة  
الانية ويسهل طريق الوصول الى كنون الحقيقة واودعته في انقبة  
وشجنت بها كتب القدماء وفراقت شريرة سميها اذ بان الاذكياء  
وغرائب فكيت اعتدبت اليها ببحر التوفيق ولطائف فخر اخذتها من غيرة  
التحقيق وتسلكت في دفع اعراضها بذييل العدل والانصاف وطبت  
في اذنا اورده عليه من مذهب السني والامتنان واثرت الى سبل  
الشر فكل في المفتح والايضاح ونشرت على بعض ما وقع من التام

من التام للفاضل العبد في شرح المفتح واوماهات الى مواضع زلت  
فيها اقدام الاخذين في هذه الصنائع وانقضت في وقع بعض متعاطي هذا الكتاب  
من غير بضاعة ورفضت التماسي بجماعة فخر واخفق الواجب وما فرضت  
على نفسي كثرهم في تقويم الواضحات ولما فرغت عن شويها الصبي انك تلك الطائف  
رغباني الدهر بالاراء فوادي في غشا من نبال قشرت اذا الصابني سهرام  
كمرت بيهال على الضال وذلك من تواردا الاخبار بتخام المصائب العتلا  
والاخلاق عمدت في طرايح الفتن في بلاد خوراسان ليجاد ياربها حل السببا  
تجربة واقل ارض مني كجدي تراهها فله جرة الدهر على افعالها سيف العذوال  
واباد من كان فيها من لسان ولم يرح او طارها الا وقته لم تستطع من ام او في  
ولم يبق من خزنها الا قزم سلبت في ثمان لم يكن بيني وبين الجمع الى الصفا انيس  
ولم ينم بكرة سامر فطرت الاوراق في زوايا البهران ونسجت عليها عتاك  
النبي وجرئت بتي وبنيها جبا سورا وجميعها كان لم يكن شيئا ومذكورا  
والى الله المشتكى من الدهر اذا ساء اضر على اساءة وان الحسن ندم عليه  
من ساعته ثم يداني الله بجان سوا الطريق وافاض على سجال التوفيق رشم  
الجاء في فطر اللال وضحت البال الى ان تلفظ ارض الى ارض ويخرج من رقع  
الى طغص حتى انخت بجو كبر حجارة صاعن الافات ففتح الله عينه منيها  
على جنة النعيم بكدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها الحسن كلها واحسنها  
الايمان والبر والاسم فشا يكرت ان قد سقطت انوار المهداية  
وخمدت نيران الجهاد الغوايل فقل الملك ممدودا ولواء الشرخ بالعتس  
منعقودا وعاد صقود اللام الى راية وارض روض الفضل الى مائة ونظم  
شمل الخلق بعد الشات ووصل جلمهم عقيل الشات الانام بظلم وظلم

والا انيس كل ما يدبره في القار  
انيس والامر المتحدث بالليل



العدل والاحسان واربعوا في رياض اللسان والامان وكان ذلك بميامن  
دولة سلطان الاسلام ظل الله على الاناس ملك رقاب الامم خليفة الله  
في العالم حامي بلاد ايمان حامي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة  
القوية ساكن الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف  
حامد اساس الجور والاعتق والى لواء الولايت في الافاق ملك  
سيد الخفاة بالحق قاق المجتهد في نصب سراق الامن والامان  
المتش لنصرت الله يا مبر بالعدل والاحسان الخالص طوية في اعلاء  
كلمة الله الصادق بنيت في احياء كنز رسول الله خليفة ملك الافاق  
سطورة واطن كان مداه اية سلكا يحوم حول ذراه العالمون  
في اترى الجحيم بيت الله معز كاي نعيم رضامنه الزمان وكما في  
بالظن سخطا كمالا طار صاعقة من نضله فيها الى السمارك لواء الشريعة قد سلكا  
وصادف الرشد منها كل متشرف قد كان في ظلمات التي من هلكا فالذين صار  
قدما العين بنسبها والملك عاقل بالاقبال متمكنا خلافا ما يجيد عودا لورى ملكا  
وربما فحقا عيننا عند ملكا وروا سلطان الغار في الحيا يد في سبيل الله معين  
الحق والدين والذين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسن محمد بن محمد  
لانزال الامم دولة مخوفة بالقهر والتأييد وقيام عظمت مكنوفة  
بالعز والتأييد واقطار الارض مشرقة بانوار معدنية واعضاء الخيرات  
مورقة بحجاب رافعة فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام  
وشيد بنيان الهداية اشرفها اشرف على الانعام واسطر على العالمين شجيب  
الافضال والانعام وشخص من بينهم العالمين بزيك الخيال والاكرام اقا  
في القابل ايدي الطواف والناس الحام فوالله الذي اذيب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب  
من كنوز العلم ما لا يحصى  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب  
من كنوز العلم ما لا يحصى  
والله اعلم بالصواب

اذ بهت الخزن ووسمت بنسبان الاصب والوطن وصرت بعيم  
الطف مغرور المحظوظا وبعين عنانية لمحو المحفوظا فشد ذلك عضدي  
وهذه من طوي حتى رجعت الى ما جعت وشمرت الذيل تصيح وترن  
وكنت ضيت الرجل والخيل في تقيد وتهذيب واعضت اليه ما سمر به في  
اشياء ذلك الفكر القاتر وسخ بعون الله للنظر القاصر في بحر الله كنز  
مدفون من جواهر الفوائد وجر استحقاقا بنفالس الفرائد فجعلته تحفة  
لمحضره العلية محمدا لستكره السنة لازالت تمجاء لطواف الانام  
وملاذ لهم من حوادث الايام وحصا حصيا للاسلام بالنبى والعلية عليهم  
السلام والجن من خلاقي وخلص اخواني اني شيعتي بصالح الدعاء  
ويشكر والى بما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء والى الله  
التمتع في ان ينفع به المحصلين الذين هم الحق طالبون وعن طريق العناد  
ناكبون وغرهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصور اليقين  
وهذا العزى موصوف عز الملام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب  
على الطبايع اللدد والعناد وفشا الجدل والحسد بين العباد ولئن  
فانته من لئس الشا والجمل والعا على حجب ما ارجو من لغو الجليل  
في الاصل وما توقعت الا بالانته عليه توكلت واليه ايبس قال المص  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افصح كتابه بعد التيمم بالتسمية بحمد الله  
سبحانه اذ الحق شئ وما يجب عليه من نعم الله التي تاليف هذا المختصر  
اشترى اثارها ولحمها الشا والتسا بالسان على الجليل سواء تعلق بالفضل  
ام بالفضائل والشكر فعل ينبغي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان  
ذكر بالثا او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالالكان فورد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب  
من كنوز العلم ما لا يحصى  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب  
من كنوز العلم ما لا يحصى  
والله اعلم بالصواب



الحمد هو الملك وحده ومعلقة نعم النعمة - وغيرها ومورد الشكر نعم الله وغيره  
وتعلق بكلمة النعمة - وحدها فالحمد اعظم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد  
والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تضاد قولنا الشكر لله تعالى والشكر لله تعالى في مقابلة  
الاحسان وتعارفهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق  
الشكر فقط على الشاوب بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم الذات الواجب  
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذلك لم يقل الحمد للخالق والرازق او  
كثيرهما مما يولم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف  
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها  
على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيدا اهتمام وان كان  
ذكر آياته اهتم في نفسه على ان صاحب الكشف قد صرح بان فيه افضيه  
دلالة على اختصاص الحمد به وانما هي حقيقة وبهذا يظهر ان ما ذكره السيد  
من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما تضمنه  
كثير من الناس من حيث ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى  
فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصاد والسادات  
الافعال واصول النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام  
والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا  
اما ينوب منابه وفيه نظر لان الشائب مناسب للفعل انما هو  
المصدر المحرك مثل سلام عليكم من الامانع من ان يدخر فيه اللام وفيه  
الاستغراق فالاحتمال ان يكون للجنس من حيث انه المتبادر الى الفهم  
ان الشائع في الاستعمال لا سيما في المصاد ورو عنه فقار بين الاستغراق  
او على ان اللام لا يفيد كونه التعريف والاهم لا يدور الاعلى سماه فادناه

ان العلامة

فادناه لا يكون من استغراق وما في قوله على ما انعم من مدنية لا موصولة  
انما لفظا فللاحتياج الى التقرير اي انعم به مع تقديره في المعطوف عليه  
انعم وعلم ما نعلم مفعول ومن ثم انعم انما التقدير وعلمه على ما لم نعلم بدل  
من الضمير المحذوف او خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدير انعم فقد تعسف  
واسما منه فلا يحمده على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن ومن  
الحمد على فضل النعمة ولم يتضمن المنعم به لقصور العبادة على الاحاطة به  
ولذلك يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وانما يجب نفيا لستامع كل شيء  
يمكن ثم انه صرح ببعض النعم اياها الا اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع  
بيان ان الاية من الله بالطبع اي يحتاج في نفسه الى التمدد وهو  
اجمعه مع بنوعه يتناولون ويتشاركون في تحصيل الفداء واللباس  
والمكن وغيره او هذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في غيره والآية  
لا تنفع بالمعاش والمعتقولات الزمنية وفي الكتاب مشقة فانعم الله عليهم  
بتعليم ابياءه وبول الشوق الفحيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الامتناع  
انما ينظم اذا كان بمنهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لا كل واحد شتم  
ما يحتاج اليه ويغضب على من يراجه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والاطاعة  
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل الابد لها من القواني  
كلية يجهل علم الشرايع والابد لها ما طع يقر بها على ما ينبغي مصنونة  
من الخطاء وهو الشرايع ثم ان آية لا بد ان يتنازع بالحقاق لا طاعة  
وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعة من عند ربه وفيه العجرات  
واعلم عجرات نبينا الفراء الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من  
عطفا لخاصة على العام رعاية لبراعة الاستدلال وتنبيها على جلالة نوره



البيان كما اشر اليه في قوله تعالى في انفسهم من  
البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم عليه رتبة للسمع والفتن على  
كميتا نأخذ خبره نطق بالصواب واما المشارع المقتضى للقوانين والمثل  
من اورد الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع علمها  
في اكتشافها واكتشافها وتنبه على انه في عذرية لا في عذرية  
وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا اليه وفصل الخطاب اشارة  
الى المعجزة لان الفصل التميز بين الشئين ويقال الكلام البين فصل  
بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام المختل الذي يشبه  
من يجا طيب به والابن علي بن ابي طالب فاصل او الفاصل من الخطاب الذي  
يفصل بين الحق والباطل والنور والظلمة ثم دعا الى غاوى الشارع  
في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى الله اصل ما يدبر ليل  
اي اهل حق استعماله في الاشراق ومنه لظهور الكساية التي سمعت اعيانها  
فصحا يقول اهل اهل اهل قال واو اهل الاطهار جميع طاهر كصاحب واصحاب  
ومحابة الخيار جميع خير بالتشديد اما بعد اصلهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء  
فوقفت كلمة انا موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط ونفست معانيها  
فالتفتت مع الشرط لزمها العاء الملازمة للشرط غالبا وتضمنها معنى  
الابتداء لزمها الصوق الاسم اللازم للابتداء قضاء بحق ما كانه وابقاؤه  
بقدر الامكان وسيجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان  
لما ظفر بجميعه اذا استعمل استعمالا شرطية فعلها من افظا او معنى قال  
سبويه لما وقع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فقههم فيه بعضهم انه  
حرف شرط كلوا الا ان لو لا تشاء الشان لا تشاء الا اول وما لثبوت

ثبوت الشان لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو  
المعاني والبيان وعلم توابعها هو علم البديع من اجل العلوم  
قدرا وادقها سراً لا حاجة الى تحصيل العلوم بالعبودية لانه  
لم يحصله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجلا مساويا  
وجعله من هذه الطائفة مع انه هذا ارفع منه وكل ضرب  
بما لديهم فرصوا اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا يغيره  
من العلوم يعرف وقايق العربية واسرارها فيكون من  
ادق العلوم سراً وبه يكشف عن وجوه الامجاز في نظم القرآن  
استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لا لانه المراد بكشف  
الاستار مودة انه يحجب الكون في اعلى مراتب البلاغة فتمت  
على الدقائق والاسرار واخواص الحارجة عن طرق البشر وهذه  
وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتضى اثره  
فيقارن بالاستعدادات الدنيوية والاخرية فيكون من اجل  
العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغاية من اشراف العايات  
وجلاله العلم بجلالة المعلوم وغاية فانه قيل كيف التوفيق  
بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره في المفتاح من ان مدرك  
الامجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الامجاز لا يمكن  
كشف القناع قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن  
وصفه كالملاحه وقد صرح بهذا وما ذكره هنا لا يدرك  
على انه يمكن وصفه بل على انه يدرك بهذا العلم ولو  
بالذوق المكشوف لا يغيره من العلم وليس المحر حقيقيا



حتى يرد الاثر اض عليه بانه العوب نقف ذلك بحال البقية وقد  
استمر له هذا في مواضع من المفتاح كقوليه في علم اللسان لوجه العجز  
امر به جمل لفصاحة والبلاغة لا طريقا اليه لا طول خدعة هذين  
العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول لا كشف للفتن في وجه  
الانجاز في هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الانجاز وادراكه  
بحقيقة لا متناه الا حاطة بهذا العلم غير علم الغيوب فلا يدخل  
كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه كمال كما ذكر في المفتاح وتشبيه  
وجوه الانجاز في النفس بالثبات المحجبة تحت الثبات كمتانة بالكنية  
واثبات الاستدلال بالاعتبار في تخيلية وذكر الوجه ايهام او تشبيه  
الانجاز بالصورة المحسنة بالمتانة بالكنية واثبات الوجه استعارة  
تخيلية وذكر الكسار ترشيح وقد جيتنا في هذا على اصطلاح المصنف  
فقدان بعضه بمفعول جعل لهما الكلام المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم  
ونظم تأليف كلامه لترتبة المعاني متسقة الدالات على حسب  
ما تقتضيه العقل لا تواليا في النطق وضع بعضها الى بعض كيف  
ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليا في النطق في غير اعتبار  
بمعنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربح كما ادى الى  
فان دليل الانجاز في هذا الفاظ والامكان للمعاني العلمين  
مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ  
ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كاللندروما  
كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة  
سراج الملحة والدين ابو يعقوب يوسف السكاك في غفر الله بغيرانه

في قوله  
فان دليل  
الانجاز في  
هذا الفاظ  
والامكان  
للمعاني  
العلمين  
مدخل فيه  
لانها لا  
تتعلق  
بنفس  
الفاظ  
فلهذا  
اختار  
النظم  
على اللفظ  
ولان فيه  
استعارة  
لطيفة  
واشارة  
الى ان  
كلماته  
كاللندروما

بغيرانه اعظم ما صنف خير كان فيه الحمد في البلاغة وتوابعها  
من الكتب المشهورة بيان لما انفقا يتميز به اعظم لكونه احسنها ترتيبا  
الا لكونه القلم الثابت احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل  
شيء في مرتبة ولكل مسألة مثلاً مراتب بعضها اليق بها ثم بعضها في بعضها  
فيه احسن وان شئت انه نقف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد  
القاهر تراها كما تراها فقد انضم فت شرت لانه وكونه انما  
تخبرنا وهذه تهذيب الكلام وكونه اكثرها للاصول والقواعد هو  
متعلق بخروف يفسر قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه  
عند العمل ما قبل بانه مع الفعل ويوصل ومعلوم الصلة لا يتقدم  
على الموصول لكونه كتحقيق جزء من الشيء المترتب لاجزائه عليه  
بهذا والاطراف جازا اذا كان الموصول ظرفا او مشبهة قال الله تعالى  
فلما بلغ معاليه ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام  
والقدر تكلف وليس كل ما ماقول بشيء حكمه حكم ما قول به مع ان  
الظرف مما يحكيه راجحة من الفعل لا تنزهه شانه ليس بغيره لتنزله  
الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اشع  
في الظرف ما لم يتبع في غيرها ولكن كان القسم الثالث من مضمون  
اي غير محفون في الحشو وهو الدائر المستغنى عنه ونحو التطويل وهو  
الدائر على اصل المراد بلا فائدة وسبغ الفرق بينه في باب الاطناف  
ومع التعقيد وهو كونه الكلام مغلفا يتوغل على الذين يحصل  
معناه قابلا لغيره خبرا كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل  
مفتقرا لغيره احرى مما جاء الى الرفض لما فيه من التعقيد والالتجريد

اي يستغنى



عما فيه من الحشو ألغت مختصر اجواب لما كان ما تقدم سببا  
لتأليف مختصر بمتن ما فيه من القسم الثالث من القول بجمع  
قاعدة وهو ان كل منطبق على جزئية ليست قاد احكامها منه  
كقولنا كل حكم القية لا الكثرة يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيد  
قام وان عمرو راكب وغير ذلك مما يلحق بالمعربا يقال هذا الكلام  
مع المتكلم وكل كلام مع المتكلم جيلان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما  
يحتاج اليه اي لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الاشياء ويمنع  
التجليات التي يذكر لا يوضح القواعد وايضا لما لا فهم المستفيد  
والشواهد ويمنع الجدييات التي تستشهد بها في اثبات القواعد  
كقولنا من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخف من  
الامثلة في العلم بالآل وهو التقصير جدا بالقسم والفتح والاحتياط  
وعز الفراء الجهد بالقسم الطاقه وبالفتح المشقة وقد يستعمل الآلو  
في قولهم لا لو كان جهدا متعبا الى مفعولين والمعنى لا امتنعك  
جهدا او حذف بهذا المفعول الاول لانه غير مقصود اي  
لم يمنع اجتهادا في حقيقة اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه  
من الابحاث وتهدية اي تفيقه ورغبة اي المختصر ترتيبا  
اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل تواليا الى الشيء ليؤخذ  
من ترتيبه اي ترتيبا السككي والقسم الثالث اضافة المصدر الى  
الفاعل والمفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر  
تقريبا لمفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كان قال تركت المبالغة  
في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلب التسهيل فهم على طالبيه

على طالبيه ولو لم يؤل الفعل المنفع بالثبت على ما ذكرنا كانه المعنى  
ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لا سر  
اخر وهذا بين على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان  
مع الحكم المنفع اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى  
ذلك التقييد وان يقع له خصوصامثلا اذا قيل لم يكن القوم  
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا يسيل الى الشكى وكفى  
لقد افطر المصنف في وصف القسم الثالث فان فيه حشا وتطويلا  
وتعقيدا نصريكا ولا تلويا ثانيا على ما ذكرنا وتعرفنا ثالثا  
حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منفع سهل المأخذ اي لا تطويل  
فيه ولا حشا ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت  
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عشرت اي اطلعت  
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر  
اي لم اخز في كلام احدهم القوم بالتصريح بها اي بالزوائد  
والاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها  
منه بالبيانية وان لم يقصدوها يعني لم يتعوضوا لها  
لانفيك ولا اشباكا بعض اعتراضات على المفتاح وغيره  
ولقد اعجب في جعل ملقطات كتب الائمة فوائد ومختصرات  
خاطره زوائد وتسمية تلخيص المفتاح وانا اسئل الله تعالى  
لا يعرف لتقديم السند اليه بهناجته حسن اذ لا مقتضى  
للتخصيص ولا لتفصيكا فكانت قصد جعل الواو للحال فاني  
بالجملة الالهية من فضل حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر



كانفع باصل وهو المفتاح او القسم منه انه اي الله  
 ولي ذلك اي النفع وهو حيبه اي حبه وكان لا مثال  
 غيره فلهذا كانه الانسب ان يقول والله ا مثال  
 بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف لما على جملة هو حيبه  
 والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فيكونه عطف  
 الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على  
 حيبه اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الفير المتقدم  
 كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل

الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تفضي المفرد  
 معنى الفعل كما في قوله تعالى قال لا يصح وجعل اليل سكتا على  
 رأى كنهه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا  
 او ان الشروع في المقصود فنقول رتب المحرر على مقدمة  
 وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد  
 في هذا الفن او لا الثاني المقدمة الاول ان كان الغرض من  
 منه الاحتراز عن الخطاء في تأدية المراء فهو الفن الاول  
 والافان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي  
 فهو الفن الثاني والافان هو ما يعرف به وجه التحسين  
 فهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقرار  
 وقيل رتب على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة  
 لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والافان  
 فحاشية واكثر ان الحاشية انما هي من الفن الثالث  
 كما سبقت بينا في انشاء الله ولما اخرج كلامه في اخر  
 المقدمة الى اختصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها  
 معروفا فغرضه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها  
 ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فتكررها وقال  
 مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصار  
 البلاغة في علم العالي والبيان وما يتصل بذلك من العلم والعلوم  
 ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوة الثلاثة ووجه الاختيار في  
 والافان ما هو من مقدمة الجبر لاجل المقدمة في بيان تقدم معنى تقدمه  
 مقدمة

هذا هو الفن الثالث  
 وهو ما يعرف به وجه التحسين  
 وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقرار  
 وقيل رتب على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة  
 لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والافان  
 فحاشية واكثر ان الحاشية انما هي من الفن الثالث  
 كما سبقت بينا في انشاء الله ولما اخرج كلامه في اخر  
 المقدمة الى اختصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها  
 معروفا فغرضه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها  
 ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فتكررها وقال  
 مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصار  
 البلاغة في علم العالي والبيان وما يتصل بذلك من العلم والعلوم  
 ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوة الثلاثة ووجه الاختيار في  
 والافان ما هو من مقدمة الجبر لاجل المقدمة في بيان تقدم معنى تقدمه  
 مقدمة

ما يقال في قوله  
 رتب على مقدمة



بما لا يتوقف عليه سائله معرفة حده وعابته وموضوعه

وقد تقدمت الكتب بطائفة من كلامية قد ثبت امام المقصود ولا ريب ان لها  
 والتفريع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم لزوم البعض بين مقدمة  
 العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احدهما هو ان التوقف على  
 احدهما بيان توقف سائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره  
 صاحب المقادير في اخر المعاني والبيان والتأني ما وقع في بعض الكتب  
 ان المقدمة في سائر العلوم والغرض منه وموضوعه رعا منهم ان هذا عين  
 المقدمة والمقدمة واعلم ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة  
 في ايرادها الا الاطباء فالاولى ان يقتصر على تقديم ما ذكر في الكتاب فنقول  
 الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الالبانة والظهور ويقال فصيح الاعمى و  
 افصح اذا انطلق اسائه وخلفت لغته من اللكنة وحادت فلم يلح  
 وافصح به اي صريح بوصفها المفرد يقال كلمة فصحة والكلام يقال كلام  
 فصيح في النثر وقصيدة فصحة في النظم والشكك يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح  
 والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتقاء بوصفها الاخيرة في الكلام والشكك  
 فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وفرد  
 فقط من اسم الافعال بمعنى انه وكثيرا ما يصدر بالفاء ترتيبا للفظ فحاشا  
 جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرة فقط اي فائته عن وصف  
 الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على  
 القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كمنه استعمال على السنة العرب  
 المتوقفة بعينهم وقد علموا ان الالفاظ المشيرة الدورية فيما بينهم التي  
 تكون جارية على اللسان سائلة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة

تعدى يلزم منه ان لا يكون موقعه على الالبانة

وقد نظر لان الكشاف فيصنف العلم بغيره وضع المقدمة في بيان حد العلم

المراد من الالبانة تشبه المشهور ومن تشبه من المشهور

قد تريب لان لفظ فقط اقل من القدر الصالح لكون الابداع الفاء كانت ترتيبا لعصمته من نقصان

هذا قوله رفع الاعتراض الفاء ذكره بقوله ولا يتبع على الاعتراض لان الالبانة لا يكون

بان الفصحى هي كلامهم في البلاغة والبيان والالتفات في الالفاظ والبيان والالتفات في الالفاظ

والنقيد

والنقيد المقتضى والمعنوي جزء من المقدر بان اللفظ الفصحى ما يكون  
 سائلا عن مخالفة القوانين والشائخ والغريبة والنقيد وقد سماح في  
 تفسير الفصحى بالخصوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت  
 مخالفة في المقدر راجعة الى المخالفة في الكلام الى النقص وكانت الغريبة مختصة  
 بالخصوص بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام حقيقة مختلفة  
 كانت البلاغة يقال عندهم لعاب مخصوص بها كون الكلام على وفق  
 مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفته في الكلام على وفق  
 بادر الا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفه لم عرف كلا منهما  
 خلى وجه يحتمل ويليق به لتعدد جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد  
 ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرها  
 لان اطلاق الفصاحة على الالفاظ ما نشأ من قبيل اطلاق اللفظ المشترك  
 على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعدد تعريف  
 مطلق العين الثابت للشمس والذهب وغير ذلك فصيح ان تفسير الفصاحة  
 والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم  
 وح لا يتوجه الاعتراض على قوله مما جدد في كلام الناس ما يصلح لتعريفها  
 بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجازى عنه بانه المراد  
 بالناس الناس المعهود كالشيخ والشكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة متوفرة  
 على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها وهذا  
 بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكافية في المفرد خلوصية  
 من تنافر الحروف والغريبة ومخالفة القياس اللغوي الى المستنبط من استقراء  
 اللغة حتى لو وجد في الكلمة شئ من هذه الثلاثة لا يكون فصيح والغريبة

كما بينهما

اي صارت اسهل في تصورها

توقف من فاعلى على معرفة الفصحى توقف الكل على الحق تقدم على الكل







قد وجد بعد  
ان التعليل  
لا يقال في  
او لا سيف السيرة

واجتمع الناس عليه ما لم تكا كتم على تكا كتم على ذي جنة افر نفعوا  
عنى اى اجتمعتم نفعوا عنى كذا ذكره الجوهر في الصحاح وذكر جاز الله  
العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علفه ببعض طرق البصر  
واحتاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنيه  
فاقلت من ايدى بهم وقال ما لم تكا كتم على كذا تكون على ذي جنة  
افر نفعوا عنى فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية  
ما يحتاج الى ان يحسن له وجه بعيد نحو مستخرج في قوله العجاء و  
مقله وحاجبا من تجاى مدقعا مقلولا وفاجا اى شعر اسود كالغ  
ومر سكا اى انما سرجاى كالسيف السرجى في الدقة والاستواء والسرج  
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسرج في البريق واللمعان وهذا قريب  
من قولهم سرج وجهه بالكسرى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه و  
حسنه وانما لم يجعل اسم بفعله منه لاحتمال انهم لم يعتمروا على هذا  
الاستعمال وان يكون هذا ابولدا مستوحدا من السرج على انه لا يبعد  
ان يقال اسرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب الجمل  
اللسان فقد قال سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع  
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال  
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسبهم دون قوم والوحشية هي  
التي على تركب يتنفّر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة  
فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تغييره بالوحشية فيزيد زائدا  
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا ينبغي ان الغرابة  
بذلك المعنى تخذ بالفصاحة لاننا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم

ان غنى عليه بهجاء المنة تعبير  
عن السبب بالسبب كالم  
قوله كالسيف وجهه  
ان فعله كذا بمعنى  
النسبة الى اصله  
كقوله كذا كذا  
فمعنى السرج السرج  
الاسراج او السراج  
اي بالسيف وقوله  
كذلك لا يرقى ولعمري قريب من مجي  
سرج وجهه بمعنى حسن وسرج  
وجهه بمعنى حسنه ابراهيم  
وانما لم يرد عن سراج قد  
قوله جاز الله في الاسراج  
ان سراجا اى كان معناه قريبا من  
سرج فلم يجعل اسم بفعله منه

لا يقال في هذا  
الوصف لا يكون ما ذكرنا

جست

قد وجد بعد  
ان التعليل  
لا يقال في  
او لا سيف السيرة

حيث قالوا الراجحى نسب الى الوضئ الذي يمكن القفار استعيرت  
للالفاظ التي لم يلائم استعمالها والوحش قسما من غريب حسن و  
غريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه  
لا يمكن وحشا عندهم وذلك مثل شرنيت والسنخ واقطر ووجع والنظ  
احسن منها في الشعر ومنه غريب القرن والحديث والغريب القبيح  
استعمله مطلقا وبمعنى الوضئ الغليظ وهو ان يكون مع كونه  
الغريب استعمالا ثقيلا على السمع كريبها على الذوق وبمعنى المتوهم ايضا  
وذلك مثل جحش للفريد واطلم الامر وجفت وامثال ذلك قولنا  
لمر غير ظاهرة المعنى ولا ثابته الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه خلافا  
بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى  
اخر وسمعت ان شيئا من التنافر والفرابة والمخالفة لا يحل بها فلا ينبغي  
والخالفه ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستبطن من تتبع لغة العرب  
اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما ذهب حكمها كوجوب الاعلال في نحو  
قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف والمخو  
ابا يابى وعور واستخوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من  
الشواذ الثابتة في اللغة فايست من المخالفة في شئ لانها كذلك ثبتت عن  
الواضع فحسب في حكم التنبيه فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل  
المخالفة لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجل بكاء الادغام  
في قوله الحمد لله العلى الاجل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه  
مما ذكره من الكراهة في السمع بان يبرز السمع من سماعه كما يبرز  
من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات  
عدا كانه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان الكلام في فصاحة الكلمة وكرهه السمع  
لا يتعلق بالكلمة ولا دخل لها اذا اختلفت فيها لا يتعلق له بالكلمة ليس بخلا بالفصاحة  
فاجاب بان لها تعلق لان اللفظ من قبيل الاصوات

قد وجد بعد  
ان التعليل  
لا يقال في  
او لا سيف السيرة

لا يقال في هذا  
الوصف لا يكون ما ذكرنا



منها ما تشبه النفس سماعه ومنها ما تشكره نحو الجرس في  
قول ابن الطيب في مدح سيف الدولة الحسن على مبارك الاسم  
آخر اللقب كبري الجرس في النفس شريف النسب فالاسم مبارك واللقب  
اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاخر  
من الجمل الابيض لجمه ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها  
واحدة تحت الغرابة المستقر بالوصفية لظهور الجرس في امام قيس  
فما كانه وافرقة والجرس واطمخ وقد ذكر هنا وجوه آخر اول انها  
ان ادنى الى النقل فقد دخلت تحت التنازل والا فلا نقل بالفصاحة  
التي ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل  
الاصوات فاسد لان اللفظ ليس صوت بل كيفية له كما عرف في موضعه  
وضعت هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع ارجح  
من الالف في اللفظ فيصيح يشكره في السمع اذا ادى بنغم غير  
مناسبة وضوت منكر ولم من لفظ غير فصيح يشكره اذا ادى بنغم  
مناسبة وصوت طيب وليس بشئ للقطع بتكراره الجرس دون  
النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جفت وملح دون فحرت  
وعلم والاربع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيرى وهو نحو  
ذلك وفيه ايضا حجة لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة

فمنه لا يخرج من الجمل ينبغي ان يجعل  
متعلقا بما بعده لا بالجرس  
الاخر به الا ان يجعل متعلقا  
بالاخر على وجه الكشف لان الاخر  
مخصوص بالفرس ولعل عليه  
اللفظ وبنوع ابيات الايضاح  
او يجعل خبر ومن التبعيض  
وقوله الابيض خبرا اخر وبها  
او بدلا عنه فاشبه

منه لا يخرج من الجمل ينبغي ان يجعل  
متعلقا بما بعده لا بالجرس  
الاخر به الا ان يجعل متعلقا  
بالاخر على وجه الكشف لان الاخر  
مخصوص بالفرس ولعل عليه  
اللفظ وبنوع ابيات الايضاح  
او يجعل خبر ومن التبعيض  
وقوله الابيض خبرا اخر وبها  
او بدلا عنه فاشبه

من ان الكلام يقال لا بحسن  
ومصادقه ما ذكر الشيخ ابن جني  
في امال الكاتبين ان السجع  
غير فصيح فيلحقه امر فيجعله  
كقولهم تعالى لم يروا كيف بيده  
اخرق ثم يعيده فان الفصح يدرك  
بيده بل لا يتكاد سمع ابداء قال الله تعالى  
كما باداه لم تقوده لئلا يفتضح  
من التنازل

من ان الكلام يقال لا بحسن  
ومصادقه ما ذكر الشيخ ابن جني  
في امال الكاتبين ان السجع  
غير فصيح فيلحقه امر فيجعله  
كقولهم تعالى لم يروا كيف بيده  
اخرق ثم يعيده فان الفصح يدرك  
بيده بل لا يتكاد سمع ابداء قال الله تعالى  
كما باداه لم تقوده لئلا يفتضح  
من التنازل

لا يتناول هذا بغير الاول قلنا لا سلم فيما اذا كانت الكلمة متنازعة كجوف فمع ان شدة  
لا يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمة غير فصحة فلا تنافي في كجوف فتصدق  
التعريف

مع فصاحة كلمته واحترابه عن خور يدا جمل وشعره مستشروا نقد  
مخرج ولا يجوز ان يكون حالاً من الكلمات في تناظر الكلمات لانه يستلزم ان  
يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنازعة كانت اولاً فصيحاً  
لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصحة فافهم  
فالفصح ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون نحو قوله  
فيما بين معظم اصحابه حتى يمنع عند الجمهور كالاظهار لجمل الذكر لفظاً  
ممنوع ومضى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصور  
اعني ما اتصل بالفعل خير للفعل به مما اجاز الا خفش وتبعه

بمعنى جسيمة اقضاء الفعل المفعول به كالفعل واستشهد بقوله جري  
ربه عني عدي بن حاتم جازء الكلاب العاوت وقد فعل وقوله  
لما عصى اصحابه مضعباً ادى اليه الكيل صاعاً بصاع ورد بان الصير  
للمصدر المدلول عليه بالفعل ادى الجري واصحابه المضعب اقوله تعادى اعداء  
هو اقرب للتقوى الى العدل واما قول جري بنوه ابا الغيلان عن كبر  
وجس فعل كما يجزى سنار وقول لا ليت شعري هل يلون قلوب  
زهري على ماجزى من كل جانب فتاذا لا يقاس عليه والتناظر ان يكون  
الكلمات قليلة على اللسان فنه ما هو متناه في النقل لقوله وليس قرب

قبح حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب مكان قفر اى خال من الماء والكلاب  
ومنه ما دون ذلك مثل قوله اى الى تمام كرم متى امدحه امدحه والورى  
مع واذا ما لمتك لمتك وجدي والورى مبتداء خبره مع والواو للحال اى لا تخلف  
احد في ملائمة لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال الواو  
الفعل الماضي هو هنا عتبا لطيف وهو ايها المنيوت الدعوى كما انه

وتجمل قوله مع فصاحة  
مصدر يدل عليه الخلو صان  
الكلمات خلو من الامور المتناهية خلاصا  
كانت مع فصحة كلامه وهو قبيح في الكلام خلاص  
الاول الخلو والباعلم حسن  
فان يستعمل بكسر  
اهل يوم بهدشت  
جسد بهدشت  
الفصح الذي تمام  
بدقصة الذي تمام  
انيد قوله بوجلي  
اول قصيدة اتيسر  
اندر رب هولاء اتيسر  
عرب بدو ضربة الدو  
مستاد هذا جزاء سنار  
بلى كمرجل  
الخطيب البين  
الذي ينبغي  
بلا لذل



وقد جيب عن  
تعبية انه اذا جاز استعمال  
في موضع ان الغرض المذكور فلم لا يجوز  
استعمال اللوم في مقام الهمزة  
الممدوح لا يتصور فيه الهمزة  
ولا يستحق قطعاً حتى لا يترك  
مدحاً فقام بما يتصور في شأنه  
اللوم وان كانه فلا يترك  
احد في لومه ففهم من المعانيقة  
ورعاية الارب ما لا يخفى

في موضع  
استعمال اللوم  
في مقام الهمزة

منه اللوم فلم يتركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء  
مما عابه الصاحب قال المصنفان في امدة نقل لا بين الحاء والهاء  
من التناظر في القرب ولعله اراد ان فيه شئ من الثقل والتناظر  
فاذا انضم اليه امدة الشئ في تصاعف ذلك الثقل وحصل التناظر  
المخل بالفصاحة ولم يرد ان يجرى امدة غير فصيح فان شئ واقع  
في التنزيل نحو فتحة والقول بانحالة القرآن على كلام غير فصيح  
بما لا يجوز عليه المؤمنين صرح بذلك ابن العميد وهو قول من عاب هذا  
البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرار في امدة امدة مع الجمع  
بين الحاء والهاء وطما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر  
كل التناظر وبين التناظر في آخر وهو ان منشاء الثقل في الاول  
نفس اجتماع الكلمات في الشئ حروف منها وزعم بعضهم ان التناظر  
جمع كلمة مع اخرى غير متشابهة لها كجمع سطر مع قنديل وسجد بآية  
الالحام في مثله وهو وهم لا يوجب الثقل على اللسان فلهذا نماخل  
بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد ان يكون الكلام معقداً على ان  
المصدر من البنى المفعول ان لا يكون الكلام ظاهراً للدلالة على المعنى  
المراد منه لتحلل واقع اما في النظم بان يكون ترتيب الالفاظ على  
وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او  
بان المصدر من البنى غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتاً في الكلام  
للمفعول في المراد بالتعقيد جارياً على القولين فان التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل  
يمكن ان يقال لانه بناء الفعل  
للمفعول فالأيراد غير وارد  
لان الاطلاق اصطلاحى  
لا لغوى

واراد بعض المحققين على هذا  
التعريف بان تعريف التعقيد  
لا تعريف التعقيد واجاب عنه  
بان المصدر من البنى غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتاً في الكلام  
للمفعول في المراد بالتعقيد جارياً على القولين فان التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل  
يمكن ان يقال لانه بناء الفعل  
للمفعول فالأيراد غير وارد  
لان الاطلاق اصطلاحى  
لا لغوى

التأليف

في موضع  
استعمال اللوم  
في مقام الهمزة

الثاني لا يكون مغنياً عن نكر التعقيد اللفظي كما نوهه بعضهم كقول  
الفرزدق في مدح خالد هتاهم بن عبد الملك وهو ابراهيم بن الحارث  
الخنزوي وما مثل في الناس الا مملها ابوامه حتى ابوه يقاربها ليس  
منه في الناس حتى يقاربها اي احديتها في الفضائل الاممك اعطى  
الحال والملك اعني هتاهم ابوامه اي ام ذلك الملك ابوه اي ابراهيم  
الممدوح واجملة صفة مملها اي لا يمان له احد الا ابن اخيه الذي هو  
هتاهم ففيه فصل بين ابتداء والخبر اعني ابوامه ابوه بالاجنبى  
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حتى يقاربها بالاجنبى  
الذي هو ابوه وتقديم السثنى اعني مملها على السثنى اعني حتى و  
لهذا نصبه والافانحة رابدال وهذا التقديم شايح الاستعمال  
لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتداء حتى خبره وما غير  
عاملة على اللغة التمجيد وقيل بالعكس وبطلان العمل بتقديم  
الخبر وكلا الوجهين يوجب قلنا في المعنى يظهر بالتأمل فوق لنا ليس  
مماثلة في الشئ حتى يقاربها مماثلة في الناس فالصحيح ان مثله سها  
في الناس خبر حتى يقاربها بدل من مثله ففيه فصل بين البدل و  
المبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهراً للدلالة على المراد لتحلل في  
انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم حسب اللغة الى الثاني  
المقصود وذلك التحلل يكون لا يراى اللوارة البعيدة المفتقرة الى  
الوسائط الكثيرة مع خفاء القرأين الدالة على المقصود كقول  
الآخر وهو عيسى بن الاصف ساطب بعد الدار عنكم لتقربوا  
وتسكب اي نصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة البنى عليها كلاماً

وهذا سبب تعقيد المعنى  
والذي كقول الفرزدق  
الذي هو الفرزدق  
الشيخ



في دلائل العجز والنصب نوح عيناى الذموع لجدا جعل سك  
الذموع وهو الكناية عن يلمز فراق الاحبة من الكابة والحزن  
واصاب لانه كثيرا ما جعل دليلا عليه قال الحماشي ابكاني وياضيا  
اضحكني اما ساءني وسرتني ابكاني الدهر وبارما اضحكني  
الدهر بما يرضيني ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجب دوام  
التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجود العين فان الانتقال  
من جود العين الى محالها بالذموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن  
على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور كما حصل بقاء  
الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت  
عينك جامدة كما يقال ابكي الله عينك ويقال سنة جامدة لا تطر  
فيها وناقصة جامدة لا تبين لها مكانها بخلاف بالطر واللبس قال الحماشي  
الا ان عينك لم تجده يوم واسط عليك بجاري دمعها جود  
فان قيل استعمال الجود في مطلق خلق العين من الذموع مجاز  
من استعمال المقتدر في المطلق ثم كفي به عن الميزة لكونه لازما  
لها عادة قلنا هذا انما يلقى لصحة الكلام واستقامته ولا يحسن  
عن التعقيد المعنوي لظهور ان الدهن لا ينقل الى هذا بسهولة  
والكلام الخالي من التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه  
الاول الى الثاني ظاهرا حتى يحتل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ  
واقام الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن  
درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام  
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الايمان بنقض المطلوب

عجوبة نظر لان الكفاء على هذا التصريح  
وقية نظر لان وجهه الحجازي من جهة  
النقد من جهة الانس والانس والانس  
الانتقال من الجمع الى النسب والانس والانس

والجبران على العكس المقصود واتي الى الان كنت اطلب القرب و  
السرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق  
ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكابة ليحصل الفرح والسرور  
وهذا ان نصبت نكب بلفظ بقاء عطفها على بعد الدار وان رفعة  
كما هو الصواب فالمعنى ابكي وانحزن الان ليحصل في المستقبل السرور  
والفرح بالقرب والوصال ولا يدخل سكب الذموع تحت الطلب لانه  
اكت علة ولازمة ملازمة الامر المطلوب ليطمن الدهر انه مطلوب  
فيما في بطنه هذا هو المعنى المشهور في جوابين القوم ولا يخفى ما  
فيه من الخلف والنعف ومثله عدم التعلق في المعاني وقلة  
النصح لكلام المهرة من السلف والصحح انه اراد بطلب الفراق  
طيب النفس به ووطنها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني  
اليوم اطلب نفسا بالبعد والفراق ووطنها على مقاسم الاخر  
والاشواق وانجرح غصنها وانحسر لاجلها حزنا تفيض الدمع  
من عيني لا تسب بذلك الى وصل يوم ومشرق لا تنزل فان الضمير  
مفتاح الفرح ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المقصود من  
دلائل العجز وعلى هذا فالسب في سب اطلب الجود التاكيد على ما ذكره  
صاحب الكشف في قوله تعالى سئل ما قالوا وغير ذلك قيل  
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكره في  
بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وسابع الاضافات  
فكثرة التكرار كقولها ابكي الطيب وسعدنا في غمرة بعد غمرة  
والغمرة ما يغمر من الماء والبراد الشدة سبق فقول بمعنى فاعل  
بسنك ابغوي

وانما قال الان لان سكب الذموع على هذا  
التقدير غير داخل تحت الطلب







فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام

بلفظ فصيح من غير سوغ ذلك فيه لانتسج في الاصطلاح وقد  
يقدر بها على التعبير عن القصور دون اعتبار اشعار بانه سقي  
فصحا حاله النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بقصوده بلفظ  
فصيح في زمان من الارزمنة او لا ينطق به فقط ولكن له ملكة الاقتدار  
ولو قيل يعتبر بمن ينطق بقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا  
الكلام وفق له بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في  
المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد التكلم واراؤه فلو قيل  
بكلام فصيح لوجب فصاحته التكلم ان يقدر على التعبير عن كل  
مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه  
الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على احاسب اجناسا مختلفة ليرفع  
حسابها فتقوله دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال  
بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقوله بعضهم دون كلام فصيح وبلفظ  
بليغ سهوا ظاهرا فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك  
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا نعم ان هذه  
اسباب بل شروط ولوسم فالمراد بالسبب القريب لانه السبب الحقيقي  
المبادر الى الفهم مما استعمل فيه البناء البنية والبلاغة في الكلام  
مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الذي الى التكلم على وجه  
مخصوص اي الى ان يعبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل الالوه خصوصية  
وهو مقتضى الحال مثلا كون الخي طبعكرا للحكم حال مقتضى تالكدة  
والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد  
كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد و

عنوان الاقتدار  
موقوف على الادراك  
والحيوة لانه بدون  
الادراك والحيوة  
لا يقدر  
لان الحيوة يحصل  
اولا ثم الادراك ثم  
الملكة فالحيوة  
والادراك سببان  
بعيدان بالنسبة الى  
الملكة والملكة  
قريب بالنسبة اليهما  
لان الفصحى  
يحصل عن الملكة  
لا عن غيرها

سبب لفظ بليغ  
ان لا يدخل في البلاغة  
في الفصحى ملكة  
يقدر بها  
السبب هو التوفر والشرط ما يتوقف  
عليه تأثير السبب في السبب  
المراد من خصوصية الحال ان  
وهذا التاكيد او غير ذلك  
يجب مقامه

فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام

الحال محال للذهن

فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام

وهكذا ان اقتضى حذف السند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير  
ذلك من التفصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحتها اي فصاحتها الكلام  
فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامر من وجهين يقتضي انما يختلف  
فان مقام الكلام متفاوت في الحال والمقام متقاربا بالمفهوم والتعابير بينهما  
اعتباري فان الامر الذي مقام باعتبار نوعه كونه محلا لورود الكلام فيه  
على خصوصية ما وحال باعتبار كونه زائلا وايضا المقام يعتبر اضافته  
الى مقتضى فيقال بمقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى  
المقتضى فيقال حال التاكيد وحال حلو الذهن وغير ذلك فغند تفاوت  
المقامات مختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام  
غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عن اختلاف مقتضيات الاحوال  
او مقتضى في تفضيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات  
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما ينبغي اعتبار مناسبت الحال والمقام  
وهو اما ان يكون مختصا بجزء الجملة او بالكلية فصاحدا او لا يختص  
بشي من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد كونه عاريا عن  
التاكيد او مؤكدا المستحسنا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر او الى السند اليه  
ككونه محذورا او ثابتا معروفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص بحال  
بشي من التتابع او غير مصحوب مقدما او متوقفا مقصورا على المستند اليه  
او غير مقصور الى غير ذلك او الى المستند كما ذكر مع زيادة كونه مقورا  
فعلا او غير او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقتضاها متعلق  
او غير مقتضى على ما سنفصل واما الثاني فكلو صل الجمليتين او فصلهما واما  
الثالث فكل مساوات والابحار ولا طنب على الوجوه المذكورة في باب

لان التفاوت بين العقل والشرع  
لان التفاوت بين العقل والشرع

فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام  
فقد قيل في الكلام







والله اعلم  
الموضع الذي فيه

فَيَقْبِضُ عَلَى الْخِيَارِ

فقد اكد وضعه الى  
الخارج

[illegible]

هذه النسخة

وهدى الى صراط مستقيم

وَقَدْ هَدَىٰ هَذَا  
بِمَقْصِدِي الْإِسْلَامِ

افادتمه الكفر

فقه الفقه المالك

على  
شبهة  
بالكثر في  
فالسواب  
المنفعة  
المنفعة

هكذا

الحقيقى للفظ  
المعنى المجازى  
في تلخيص الآراء

فمما مضى اراكم معكم  
في سنة من سننكم  
فيما مضى اراكم معكم  
في سنة من سننكم

على الطرف في هذا  
مصدره بخلافه في  
فانه لا ينفك عن  
الابواب والبيوت

والبيان في العروة وقال الشيخ  
القطب علي البلدة والفضل  
التي فضل



باعتبارها في المعاني عند التركيب وحيث نفي ذلك ارادته انما هي من  
 صفات الالفاظ المفردة والكلم المجزئة من غير اعتبار التركيب  
 لاتناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف في  
 لم يتصف دلائل الاعجاز حق التصحح ليطلع على ما هو مقصود الشرح  
 فان حصوله كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما  
 ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف  
 في الكلام به يقع التفاضل ونسب الاعجاز وعليه يطلق البراعة وما  
 البلاغة والبيان وما يشاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوفين بها هم  
 هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان  
 نشاء هذه الفضيلة وحكمها هو اللفظ ام المعنى والشرح ينكر على كلا  
 الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر يقع به التفاضل هو  
 الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على  
 المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشرح يطلق  
 على المعاني الاولى بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على  
 حذوها اسم النظم والصور واخواس والمزايا والكيفيات ونحو ذلك وما  
 قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي  
 بها يتحقق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما  
 يشاكل ذلك انما هي فيها لاني الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف  
 ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها ونفيها  
 فثبتت انهما من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاولى  
 وحيث ينبغي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة

تفتيش شخص  
 تتبع

قوله في النزاع في ان نشاء هذه الفضيلة هو اللفظ ام المعنى يستحق باللفظ ان يوصف بالفصاحة ويصير بذلك

قوله وان الفضيلة التي بها يتحقق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما يشاكل ذلك انما هي فيها لاني الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها ونفيها فثبتت انهما من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاولى وحيث ينبغي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة

قوله بالمعاني الثواني الى قوله في الطريق توضيحه ان المعنى طرأ لان منكره البليغ وغيره مشترك في ان كل  
 وانها تحط ببيانها ودانها لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاولى العقب بترتيب الالفاظ فليزول  
 انكاره بخلافه بترتيب المعاني الاولى هو انشا للفضيلة بل لا ريب في  
 وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوق فيها بين  
 الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا هو يصرح به مرارا كما  
 قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا  
 بترتيب الالفاظ في النطق تجوزا فغيره عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ  
 ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا  
 اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل عليه على المعنى الثاني واللب  
 انهم لوجعلوها اوصافا للمعاني كما فهم انهم صفات للمعاني الاولى المفهومة  
 اعني الزيادة والكيفية والخصوصية فجعلوها كالمواضع في انهم ان  
 يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تحدثت  
 في قولنا صورت تمثل وقياس لما نذكره بعقولنا على ما نذكره بابصارنا  
 فكما ان تبيين انساب من انساب يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك  
 كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فغيرنا عن ذلك الفرق  
 بان قلنا المعنى في هذا صورة خبر صورته في ذلك وليس هذا من حيث  
 بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صفة  
 وضرب التصور هذا نبيذ مما ذكره الشيخ ثم انه يشدد التكرار على  
 ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ  
 وقال في الفساد عدم التميز بين ما هو وصف للمعنى في نفسه و  
 بين ما هو وصف له من اجل امر اخر في معناه فلم يجعلوا ان المعنى  
 الفصاحة التي تحب اللفظ لاني اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل  
 لطائف يدركها بالسمع بعد سلامة من التحن في الاعراب والخطا  
 في الالفاظ ثم انما لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب

قوله في النزاع في ان نشاء هذه الفضيلة هو اللفظ ام المعنى يستحق باللفظ ان يوصف بالفصاحة ويصير بذلك

قوله في النزاع في ان نشاء هذه الفضيلة هو اللفظ ام المعنى يستحق باللفظ ان يوصف بالفصاحة ويصير بذلك

قوله في النزاع في ان نشاء هذه الفضيلة هو اللفظ ام المعنى يستحق باللفظ ان يوصف بالفصاحة ويصير بذلك







قوله والارحام ووز  
لم يكن الاضطرار المذكور  
حرجا للبلاغة وادرا  
فيها لزوما ادرا  
وقس عليه قوله  
والا لزوما وورد  
السلام المطابق  
ابو القاسم

ما قال وكان سره ولبق والسر ما هو  
 المقصود من هذا السر هو السر  
 فقط بل كان السر على الشبه كما هو  
 في البريق ١٢



ان يوضح في علم من اللغة كالعربية اعني تمييز السلام من الغريبة عن غيره وانما  
قال من اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع  
اقسام العربية او في علم الصرف كخالفة القياس او في علم النحو كضعف  
التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتناظر اذ يدرك ان مشتق  
مشتق دون مرتفع وكذا تناظر الكلمات هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز  
السلام من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في  
العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم  
انه لم يبق لنا مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التاديبه وتميز  
السلام من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز عن التعقيد فت الحاجة الى علم  
به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليعلم امر البلاغة في وضعها  
لذلك علم المعاني والبيانات <sup>الاحتراز</sup> علم البلاغة لكان مريدا اختصاص  
لها بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التاديبه  
علم المعاني فالمراد بالاول اول الامر من الباقيين اللذين احتج الى الاحتراز عنها  
واقام الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصح عن غيره فانما هو الاحتراز  
عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البياني  
فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبياني وان كانت البلاغة ترجع  
الى غيرها من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مراد الاول  
ثم احتاجوا المعرفة بتوابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه  
اشار وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختص في علم  
البلاغة وتوابعها اخبر بقصوده في الفن الثالثه وكثير من الناس يسمي

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس

والبديع علم البيان والتلاوة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة **الفصل الثاني**  
**في علم المعاني** فذهب على البيان لكونه سببا لغيره المفرد من المركب  
لان البيان علم يعرف به المراد المعنى الواحد في تركيب مختلفة بعد رعاية الخطأ  
لمقتضى الحال فزيد زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب  
طبعا وقيل الترويع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا  
ليكون اللطائف زيادة بصيرة ولان كل علم في مسائل كثيرة تضبطها جهة  
وحدة باعتبارها تعد علم واحد تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل  
كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لتلايقها ما  
يعينه ولا يضيع وقته فيما لا يعينه فقال وهو علم الملكة يقتدر بها على ادراك  
جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن متلذذ  
عذبة اصول مستنبطة من تركيب البلاغة يحصل من ادراكها وممارستها فويلها  
يتكمن من اختصارها والالتفات اليها وتفصيلها حتى اريد وهي العلم ولذا  
قالوا وجه التشبيه بين العلم والحياة كونها جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت بالملكة هذا مستند القدم عقلا  
فلان يعلم النقص لا تريد ان جميع مسائله حاضرة فذهنه بل تريد ان له الحالة بالانفعال اعني ملكة مستنبطة عقلا  
بسيطة اجمالية هي مبداء التفصيل مسائلها يتمكن من اختصارها ويجوز  
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثير ما يطلق عليها اسم المعرفة  
يقال لادراك الحسنى او البسيط والعلم للكمي او المركب ولذا يقال عرف الله  
دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم وللآخرين الادراك  
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادراك اوله ثم دهر عنه ثم ادراك  
ثانيا والعلم للادراك الحسنى من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعا

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس

اسماء العلوم المذكورة كالمعاني يطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو ادركها احد تقلد الا يقال  
له عالم بل ما هو ذلك السيد في شرح المقام وقد يطلق على معلومتها التي هي العقل عدلكن اذا علمت  
عن دليل وان اطلقا على الملكة كما صلت من ادراك صليل القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها

فقد هو ما يبين في هذه العلوم او يدرك  
يعني ان الضمير يرجع الى الوصول العلم  
ولا يضمن ان الضمير يرجع على احوالها اعني  
ما يبين وما يدرك بالحواس



الزائفة

نقطة لحدوث المصراع على  
لوجهين

فقد تبادلا مطلقا عما انزله اقسام  
انه كلامه فكله حكم فليس هذا الكلام  
فقد واحد الالاسع يمكن ان  
يبدل بذلك الالاسع على ما  
وهو في الصورة المحلولة  
الهيئة الترتيبية واليدى  
الفعلية ونحوه في الالاسع  
ولما صح به انما هو  
وهذا تبادلا بين الرضى  
وعبره يكون الالاسع  
جزءا للالاسع المركب  
من الحائض بالانكسار  
والا لا يكون المركب  
اللفظ وغيره لفظا  
حسب  
وبالاولى ما يتصل بها  
للحضان وغيره فهو  
متعلق على كل واحد  
بفصلها ونحوه ما  
ببعضها وهو موقوف  
ويوزان بوضع الفيز  
على الخواص  
فقد يكون مطلقا  
في المواضع والاشياء فقط  
في المواضع بالترتيب  
في المواضع



لَقَامَ فِيهَا إِذَا كَانَ مَضْرُوبًا ضَرَبَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْخَاطِبُ حَاكِمًا شَوْابًا بِصَوَابٍ  
وَضَطًّا لِأَنَّهُ خَاصِيَّةٌ إِنْ زِيدَ أَقَامَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَنْشَأْ أَوْ رَدَّ الْخَبَرُ وَخَاصِيَّةٌ  
زِيدَ أَضْرَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَحَرِّ وَتَخْصِيصُ الْغَيْرِ ذَلِكَ فَيُوقَفُ فِيهَا حَقُّهَا إِنْ  
يُورَدُ التَّرَكُّبُ فِي مَوْرِدِهِ وَفِيهَا هَوْلٌ وَهَذَا بَعْدَ مَعْنَى تَطْبِيقِ الْكَلَامِ  
لِمَقْتَضَى الْحَالِ فَمَعْنَى تَوْفِيقِ خَوَاصِ التَّرَكُّبِ حَقُّهَا إِنْ يُورَدُ كُلُّ كَلَامٍ مُوَافِقًا  
لِمَقْتَضَى الْحَالِ فَالْمُرَادُ بِالتَّرَكُّبِ فِي تَعْرِيفِ الْبَلَاغَةِ تَرْكِيبُ ذَلِكَ الْمُسْكَمِ كَمَا نَفَحَ  
عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي تَأْدِيقِ الْمَعْنَى وَكَذَا قَوْلُهُ وَابْدَأَ الْأَنْوَاعَ التَّشْبِيهَ بِمَجَازٍ  
وَالْكَذِبَ عَلَى وَجْهِهَا أَذْلا تَحْتَوِي لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُسْكَمُ حَيْثُ يُورَدُ كُلُّ  
تَشْبِيهِ وَمَجَازٍ وَكُنْتَبَ كَمَا يَنْبَغِي وَعَلَى مَا هُوَ حَقُّهُ فَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ يَوْ  
تَشْبِيهًا بِالْبَلَاغَةِ وَمَجَازًا تَهْمُ عَلَى وَجْهِهَا وَهَذَا فِي غَايَةِ الْحَسَنِ وَنَهَايَةِ  
الطَّائِفَةِ وَالْعَجَبِ مِنَ الْمَصْنُفِ وَغَيْرِهِ كَيْفَ خَفِيَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْمَعْنَى مَعْرُوضَةً  
وَكَيْفَ لَمْ يَتَوَسَّأُوا بِالْمُسْكَمِ أَنَّهُ أَخَذَ فِي بَلَاغَةِ الْمُسْكَمِ تَرْكِيبَ الْبَلَاغَةِ فَعَرَفَ  
الشيءَ بِنَفْسِهِ وَبِفَائِدَةِ الْقَلَّةِ التَّامِلِ مَا يَضِيقُ عَنْ الْأَصَاطِئَةِ بِهَا نَاطِقٌ  
ابْتِغَاءً ثُمَّ الْأَوْضَحُ فِي تَعْرِيفِ عِلْمِ الْمَعْنَى أَنَّهُ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِكَيْفِيَّةِ تَطْبِيقِ الْكَلَامِ  
الْعَرَبِيِّ لِمَقْتَضَى الْحَالِ وَيَنْحَصِرُ الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ الْمَعْنَى فِي تَعْيِينِ أَبْوَابِ الْأَخْصَاصِ  
الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ لَا الْكُلِّيَّ فِي جُزْئِيَّاتِهِ وَلَا لِمَصْدَقِ الْمَعْنَى عَلَى كُلِّ بَابٍ فَطَرَّ  
هَذَا الْكَلَامُ يَشْعُرُ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِعِبَارَةِ عَنْ نَفْسِ الْفَوَاعِدِ عَلَى مَا مَرَّ وَتَعْرِيفُ  
الْعِلْمِ وَبَيَانُ الْأَخْصَاصِ وَالتَّشْبِيهِ الْأَتَى خَارِجَةً عَنِ الْمَقْصُودِ لِأَحْوَالِ الْعَالِي  
الْأَيْتَادِ الْخَبَرِيِّ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ  
الْفِعْلِ الْقَصْرِ الْأَشْيَاءِ الْفِعْلُ وَالْوَصْلُ الْأَيْجَازُ وَالطَّنَابُ وَالسَّوَاتُ  
وَأَمَّا أَنْحَصَرُ فِيهَا لِأَنَّ الْكَلَامَ أَمَّا خَبَرٌ وَأَمَّا شَاءٌ لِأَنَّهُ لَا مَحَالَةَ أَنْ يَشْتَمَلَ عَلَى شَيْءٍ

ان رضی ہا غنیدہ  
و نکتہ محزونہ  
لا محذور الایمانہ موجود  
من حال الی کذا فی حق الایمانہ  
قول لا محذور الایمانہ  
نابکد الحکم ص ۱۱۱



قد قرئت نفس التكلم قال في الحاشية بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متصلا كالعلم والارادة ونحو ذلك  
لا يفتقر الى حقيقة حاصلة صورتها عند اللقطة بان الوجود في نفس التكلم اذا قال صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم  
واجبا بها لا صورة ذلك كصورة السماء عند تعلقها ولذا يصح ان يفتقر الى حقيقة طالته هذا يعني ان الشئ وجودا  
في نفس التكلم ووجودا في الكلام ووجودا في نفس الامر في الخبر فقط فوجوده في الذهن وجودا أصليا يكون مستقلا لا  
ومظهره لا حقا هو وقد عبر عنه فاعلم بنفس التكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقعها او بايقاع النسبة و  
بالوجود الخارجي لا بوجوه ظاهري لا  
يكون مبدءا ولا مظهر وان هو  
ظلي وقيل لا يخط وقد يعبر بالوجود  
الذهني لان النسبة لا بد وان تكون  
مبدءا ومظهرا شيئا وانما يرتفع  
واجبا به ولا صورة لها بصلواتها  
وجودها في الكلام فقد فسر بتعلق  
احدها فلا يرد وما اورد الفاضل  
عظام الدين من ان النسبة باعتبار  
بالنفس لا باعتبار الوجود فالتعلق  
فوقه وهذا الوجه لا يخصص بالخبر  
ان يقال حقيقة التخصيص بالخبر  
استعمالا واذا اريد اوصلا لا نشأت  
والفصل الاسناد بالخبر والسند اليه  
في الذكر مع اكثر فخصت بالخبر  
الاسناد بالمقابلة كما

فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس

فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس

فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس

فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس

فلم يجوز كل من هذه الاحوال با على حدة ومن رام تفسير هذا بالتريد  
بين النفي والاثبات فساد كلامه اكثر واظهر فلا قرب ان يقال اللفظ  
اماجلة او مفردا فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عده او فضلة  
والعده اما سند اليه او سند فجعل هذه الاحوال الثلاثة ابوابا ثلثة  
تميزا بين الفضلة والعده السند اليه او السند ثم لما كان من هذه  
الاحوال انه مزيد غرض وكثرة البحث وتعدد طرق وهو القصر اقرها باخماسا  
وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل  
والوصل فجعل بابا سادسا والافهم من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال  
القصر وحوال الفصل والوصل ولما كان من احوال الجملة لا يختص بمفرد ولا  
بل مجزئ فيها وكان له شيوخ وتفايرع كثيرة فجعل بابا سابعيا وهذه  
كلها احوال يشترك فيها الخبر والاثبات ولما كان هذا اجناسا جعلنا في  
الاثبات خاصة جعلنا اثباتا بابا ثامنا فاحصر المقصود في ثمانية ابواب  
وسمى هذا البحث بالنسب لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابق  
اولا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون نسبة خارج في احد الازمنة الثلاثة  
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم  
الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم  
الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعدية بعن فلا دور وايضا  
الصدق والكذب بوصفها الكلام والمكتم والمذكور في تعريف الخبر  
صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبة الواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه  
كذا تعريف بما هو صفة المكتم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصنفين  
والكاذب خلافا لما حظ ثم اختلفوا في انحصارها في تفسيرها

فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس

فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس  
فقد قرئت في نسخة  
ان نسبة المفهومة  
منه بتعلق النسبة  
الخارجية ولا يفتقر  
او العكس

ابن صاحب المقادير تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بانه يستلزم الدور لانهم عرفوا الصدق بانه الخبر عن الشيء  
على قدره فتوقف تعريفه على معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واجبت عن ذلك اولا بان المذكور في تعريف الصدق غير الخبر  
في تعريف الصدق لانه لا يفتقر الى الاخبار بل الى الشيء على وجه الايقاع والاتباع انشراح وهو غير الكلام الذي يقال له الخبر ويعرف بما يحتمل  
والكذب وتانيا بان الصدق يعرف به الخبر غير الصدق المعروف بالخبر لان الاول صفة الكلام والثاني صفة التكلم



في

قوله فلو كان الصدق بمعنى ان الله تعالى كاذب المنافقين في قولهم انك لرسوله مع انه مطابق  
ان الكذب عدم مطابق الاعتقاد فيكون الصدق مطابقة الاعتقاد اذ لا يقبل بالفضل و  
لظهوره وتعرض في جانب الصدق لاتقاء مذهب الخصم لانه اذا انشئ كون الصدق مط

[illegible]

قول الله لا حكم معه بين ان الحكم لا بد من الحكم  
ولا حكم لنفسك اصله فلا يكتف بكتابه خبر  
وهذا بناء على ان الحكم لا بد من الحكم الذي  
وليس كذلك بل الدلالة على الحكم كما في كون  
الكلام خبرا سواء كان الخبر جديا بخلاف  
او كما بخلاف ما دل عليه الخبر جديا بخلاف  
مدلولات الالفاظ عنها وقد لو كان  
تحقق موقعها على الحكم الذي هو ان  
يكون جميع الاخبار صادقة لانه لا حكم  
في هذه الحكم بخلاف خبرها في خبرها  
ولا خلاف ان الالفاظ لا يكتف  
فكذلك بين الكتب عن ان هذا  
عدم المطابقة للاعتقاد كما هو  
هذا الالفاظ ان هذا  
الدليل كما ثبت مدعيها  
يسقط مدعي مخالفتها  
فانك عبد الوارث  
الاعتقاد الذي هو  
الاعتقاد



قوله ولو لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه

قوله ولو لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه

قوله ولو لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه

قوله فكثيراً ما يقع الخطأ  
واعتقده الخبر  
منه بغيره فصدق وان لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه

قوله فكثيراً ما يقع الخطأ  
واعتقده الخبر  
منه بغيره فصدق وان لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه

قوله فكثيراً ما يقع الخطأ  
واعتقده الخبر  
منه بغيره فصدق وان لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه

قوله فكثيراً ما يقع الخطأ  
واعتقده الخبر  
منه بغيره فصدق وان لم يثبت له  
الوطاء اطلاقاً  
هذا النوع غير موقوف  
بالاثر من المصنف  
بالدليل بالمتبع فيه







الزيادة والكثرة في الكلام مثل الاستدراك  
والجواز والكثرة وغير ذلك

بهم...  
بهم...  
بهم...

للفظ بان المسند اليه والسند من وصف اللفظ في غير فهمه وانما الاستدراك  
عنه لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
الخير لكونه عظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور والكثرة  
وفيه تقع الصلابة العجيبة وفيه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل والكونية  
اصلا في الكلام لان الاشياء التي يحصل منها بالتشويق كالامور والاشياء ونقل  
الشيء يقع ويثبت واشتدت اوزارها في كمالها فيكونها في الحقيقة والاشياء  
بأن وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
قد ثبتت احوال الاستدراك على اصول السند اليه والسند من ان النسبة متأخرة عن

من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ

الظن في المعاني انما يثبت عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسند اليه وسند  
فقد ثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
وهذا الوصف انما يتحقق الاستدراك في كماله فيكونها في الحقيقة والاشياء  
بأن وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
احدهما مسند اليه والاخر مسند والمقدم على النسبة انما هو ذات الظن فيكون

من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ

لما عنها لا يشك ان قصد الخبر ان يكون بصدور الاخبار والاعلام لا يلفظ  
بل عن اللفظ الموصوف بكونه مسند اليه وسند  
بالجمله الخبرية فانه كثير ما يورد الجمله الخبرية لآخر اخر سواء افادته الحكم  
اولا زعمه كقولها حكايه عن امره عن ربي اني وضعتها اني اظهرها للناس على  
حيث رجاها وعكس تقديرها والتحرر الى ربها لانها كانت ترجوا وتقدر  
ان تلذذوا وقوله تعالى حكايه عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظمى  
اظهارا للضعف والتخضع وقوله تعالى لا يستوفى القاعدون من المؤمنين الا بة

من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ

ان كان لا يثبتها من التفاوت العظم لثباتها القاعد ويترفع لفظه عن  
مضططه منزلة ومثله هل يستوفى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريك الحجة  
بما جعل واشتد هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شأنا على ما ذكرت في الامام  
المرزوقي في قوله تعالى فقلوا آمين اخذنا من ربي يصيبي سحبي هذا  
الكلام تحزن وتفتح وليس باخبارا لكنه اذا كان بصدور الاخبار فلا يشك

من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ

ان قصده بخبره افادة الخاطب اما الحكم كقوله زيد قائم لم لا يعرف  
انما اختار الخاطب بالذكر دون السامع لكونه اعم لان صيغة الكلام للافادة بانها التثنية لانه  
انما يكون للمخاطب باعتبارها دون السامع ليس له طلب وانما يختار يحصل مفهوم الكلام وان كان حاله المذكور

من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ  
من ان اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ لا يثبت بان وضع اللفظ

ان قائم او كونه الخبر عما لا يثبت بالحكم كقوله قد حفظت التوراة لم يحفظ  
والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد الخبر افادة  
انه قد وقع النسبة او انه علم بانه واقعا وايضا لو ارد هذا لما كان لا يثبت  
لان الحكم معنى الاستدراك ان يقال انه لم يقع النسبة فان قلت قد ينفق  
القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجوه المعنى في الاثبات وبعد مدقق

الشي وانته لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه والا فوقع شك من سامع خبر  
يسمعه بل يعلم ثبوت ما ثبت وانتفاء ما ينفي اذ لا معنى للدلالة الا فادته العلم  
بذلك الشيء وما صحه خبر زيد الا وقد وجد منه الضرب لثباته في احوال اللفظ  
عن معناه الذي وضع ليرجح لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع

عند الاخبار بامر من متناقضين قلت طاهر العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت  
فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يمتنع عدم الثبوت  
وانا فانكار دالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفاءه معلوم البطالان قطعا اذ لا معنى

للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت عن زيد تفهم منه انه خرج  
وعدم الخرج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول  
سمعت من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان  
مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهوم زيد قائم زيد ليس

تناقض لا يستلزم تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان مجموع  
الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول بل هو  
نقيضه وقولهم يحتمل لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد

انه يحتمل من حيث هو ان لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وبسبب  
الاولى الحكم الذي يقصد بالخبر فادته فائدة الخبر والتمسك ان يكون الخبر عما لا يثبت  
المراد من المعقولين

بهم...  
بهم...  
بهم...

بهم...  
بهم...  
بهم...

بهم...  
بهم...  
بهم...

بهم...  
بهم...  
بهم...

بهم...  
بهم...  
بهم...



[illegible]

قوله ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبر عالميا بالحي ولا زوم للفائدة باعتبار تحققه ووجوده عند وجودها ان كان الفائدة عبارة عن العلم  
 بالحي وعند العلم بها ان كانت عبارة عن الحي وعلى الاول فيكون التشاب بين الفائدة ولا زومها يكون متافيا لتفسير المصنف اللازم وان كان موافقا  
 لفائدة وكذا يكون متافيا لتفسير المصنف كمن في الفائدة لا في لازمها وعلى الثاني لا يكون متخذا ويكون تفسير الفائدة لازما وان كان متافيا لتفسير  
 المصنف ومتافيا لتفسير الفائدة بالاولى  
 في ذهن المخبر لا وايضا انه سمعنا خبر وحصل لنا منه العلم يكون مخبرا  
 عالميا يحصل في ذهننا هذا الحكم سواء علمناه قبل ولا فيكون الاول حاصل  
 غاية انه لا يكون علما جديدا فاجواب عن الاول ان العلم يكون صورة الحكم حاصل  
 في ذهن المخبر ضروري بوجود علمه اعني سماع الخبر والدخول فيا هو من العلم  
 بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون الخبر  
 عالميا بالحكم اعني حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سماع  
 علم السامع ان المخبر عالم بالحكم اولم يعلم لكن هذا متافيا في تفسير المصنف  
 ان الدهن ان التفت اما هو مخزون عنده وسخفه لا يقال انه علم ولو  
 فان نفرض فيما ان كان مستحضر للخبر شاهد اياه فانه يحصل العلم الثاني  
 دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لانهم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به  
 لجواز ان يكون خبره مطلقا او مشكوكا او هو ما اوكذ لا محضا قلنا ليس المراد بالعلم  
 ههنا الا اعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا ضروري  
 في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل الى طب العالم بها ايضا فائدة الخبر  
 لازما مشتركة الجاهل فيبقى اليه الخبر وان كان عالميا بالفائدة لعدم حصوله على  
 موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم جواز الجاهل سواء كما يقال للعالم  
 التارك المصلو الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل والسائل العارف بما يجب  
 بذلك ما هو كذا كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ونسبه هي عصاي في جواب  
 وماتلك يمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المقنع  
 وان شئت فقل عليك بكلام رب العزة وقد علموا ان استراه ماله في الآخرة  
 من خلاف وليس ما شئ به انفسهم او كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف  
 اصل الكفاية بالعلم على سبيل التوكيد القسبي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعلم



قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

يعني ان ثبت ان تعرف العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل  
منزلة الاجاهل به لا اعتبار خطا به لان الالة من اسئلة تنزيل العالم بفائدة  
الخبر ولا من منزلته الاجاهل به على ان قوله لو كان يعلمه معناه لو كان لهم  
علم بذلك الشيء لاستغناءه اليهم عن علم به فلا يتسعون وهذا هو الخبر  
المتقى اليهم لان هذا الكلام يلزم عليه ان لا يهمل او على ان قوله ولقد علموا  
الاية خبر المتقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه  
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجوه لا يوافق ما في  
الفقه 2 ثم اشار الى زيادة الشك وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره  
ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في الشيء والاثبات ان في الشيء وثباته وما  
اذريت واذ كان قصد المخبر ما ذكر في الشيء ان يقتصر التركيب على قدر  
الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي  
الذهن من الحكم والتردد فيه ان يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها  
ولا تردد في ان ثبت هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى البعض الاوهام من  
انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلق من الحكم يستلزم الخلق من التردد فيه  
ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس شيئا الا انه  
يقول ان زياد في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من الشيء  
والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على  
المبني للمفعول عن موكلات الحكم وهي ان واللام وسحبة الجملة وتكررها وفن  
التاكيد والشرطية وحروف التبيين وحروف الصلة وان كان المخاطب ترددا  
فيه ان الحكم طالبا له حسن تقويمه ان الحكم يؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف

قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف  
قوله لا يؤلف  
ان ما في الفقه  
منزلة لا يؤلف



علا وجه من الجواب  
ان يقال ان المراد بمقتضى  
الظاهر ما كان على وفق  
مقتضى الحال وما كان  
على غيره فلهذا  
اعتبار بالظاهر  
فان مقتضى الحال  
عبد الرحمن

قوله عز وجل الكلام على قوله عز وجل  
على قوله عز وجل  
يكون الله للفقير والمحتاج  
فان مقتضى الحال  
الظاهر ما كان على وفق  
مقتضى الحال وما كان  
على غيره فلهذا  
اعتبار بالظاهر  
فان مقتضى الحال  
عبد الرحمن

قوله اذا قدم اليه  
فان مقتضى الحال  
الظاهر ما كان على وفق  
مقتضى الحال وما كان  
على غيره فلهذا  
اعتبار بالظاهر  
فان مقتضى الحال  
عبد الرحمن

قوله اذا علموا  
فان مقتضى الحال  
الظاهر ما كان على وفق  
مقتضى الحال وما كان  
على غيره فلهذا  
اعتبار بالظاهر  
فان مقتضى الحال  
عبد الرحمن

الحال فكل من مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على  
مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا الكثرة  
وقلت ان زيد القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد  
وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم كونه  
غير بليغ فيكون بينهما عكس وجده لا مطلق قلنا لا نعم انه ليس على وفق مقتضى  
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد هو كمال يجب غير الظاهر لا مطلق الحال قلنا  
من كونه على خلاف مقتضى الحال كغير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان  
انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الاشكال كالاكثار  
ثم تأكيد الكلام الا لا يعرف اعتبار الاكثار وعده بالاكثار كونه وكثيرا  
نصب على الظرف والمصدر حيثما كان واخر جاكثيرا يحذف الكلام على خلاف  
اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كغير نفسه لا بالاضافة  
المقابلة حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كما  
السائل اذا قدم اليه الى غير السائل ما يلوح له في غير السائل بالاكثار  
فيستغنى عن السائل الى غير السائل يعني ينظر اليه فقال استغنى عن السائل  
رأسه ينظر اليه ويستغنى عن السائل كما يجب استغنى عن السائل  
المردود الطائفة بخلافه في الذين ظلموا انما تدخني لا نفخ في شأني  
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق  
من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام ان يتردد المخاطب  
انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا وبطليته فنزل منزلة  
الطاب وقيل انهم مغرورون موكلون عليهم بالاغراق والمراد بالكلام  
المقدم يشير الى ان جنس خبره ان النفس الباطنية والفهم السارح بها

يتردد

يتردد فيه وبطليته لانه غير الحقيقة الخبر وخصه صفة ومثله وهذا يتردد  
نفسه ان النفس لا تارة بالسوء وصل عليها ان صلاتك سكن لغيره وباتها  
الناس انفسهم انهم انزلوا الساعة شتى عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الامر  
والنفاص وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القادر في هذه المقامات  
لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة في غير غناه  
البناء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لا يظهر عليه على غير المنكر من امارات  
الاكثار حتى لا يجعل من فضله جاء شقيق اسم رجل عارضه في اوضاعه على  
من عارض العود على الاناء والتيف على الخذ وهو لا ينكر ان في بني عمه راحة  
لكنه يحجبها واضعها ليرسخ على العرض من غير التفات وتبهي امارته انه يعتقد  
ان لا يخرج فيهم بل قاطعهم عزلا لاسلا 2 معهم فنزل منزلة المنكر وضوح خطا  
التفات بقوله ان بني عمه فيهم راحا مؤكدا بان وشبهه ثم انكر ليسون مؤكدا  
بان واللام وان كان مالا ينكر لان تماماتهم في الخفة والاعراض عن العمل  
بعده من امارات الاكثار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه ايمع المنكر  
ما ان تامله في الدليل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتد عن  
انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول المنكر  
الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معدن الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى  
الله عليه وسلم لكنه لا يتأمله ليرتد عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الله  
هنا وجوه متعقبة لا فائدة في ايرادها وقوله محض لا ريب فيه ظاهر في التمثيل  
لما نحن بصده فان قيل التمثيل به لا يفي بوجهين احدهما ان هذا الحكم  
اعني في الريب بالكلية مما لا يضح ان يحكم به كثره ايمع اثنين فضلا عن  
يؤكد وتانيهما انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد  
قوله من الدلائل والشواهد ارد بالليل ماهو مصطلح الاصطلاح اعني ما يمكن التوصل به في النظر في الدلائل  
لا بد من مجزوء العلم بالدلائل ما لم يتأكد وجوده لانه يستقل منه الى باهر دليل فيرتد عن الانكار وانه يجوز ان محسوسا  
فان قيل ما قيل ان الدليل ان كان معلوما له ارتد بلا حاحه اليه انما هو على انه لا يرضى ان كان الدليل من الاشكال الاول اما اذا كان من  
باني الاشكال فيجب العلم بما يحصل العلم بالطلوب بل لا بد من التفتن بوجه الدلالة والارتباط الدلائل بصادق القدر

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام

قوله عز وجل  
عليكم السلام  
عليكم السلام  
عليكم السلام



[illegible]

الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة لذلك المقام لأن هذا  
المعنى مما يلزمه إيراد الكلام على الوجه المذكور ويستقل عنه اليد مثلاً قوله لنكر الكلام  
الكلام حوَجْر دأين التأكيد كناية عن أنك جعلت انكاره كإلحار ونزلته منزلة  
خالي الدهن بقوله لا على ما يزيل الإلحار لأن سوق الكلام مع النكر سابقه مع خالي الدهن  
مما يستقل عنه إلى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللب في شرح قوله في المهد  
ينطق عن سعادة جذور <sup>كروا</sup> أثر النجاة ساطع البرهان أن قوله أثر النجاة  
ساطع البرهان جملة مستأنفة جواباً عن سؤال كانه قيل كيف ذلك للأخبار النطق  
مع أنه رضيع في المهد ففي هذه الجملة أخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم  
السؤال تحقيقاً وذلك كناية عن أن هذا الغرابته وندوره مما لا يتوحد صدقه <sup>مع</sup>  
في بادية الرأي <sup>بجناح</sup> وحوَجْر السؤل عن بيان كيفية بيان صدقه فيقول الكلام  
سابق الكلام مع السؤل المستشرف إلى كيفية بيانه <sup>بجناح</sup> المشرب إلى ساطعها  
وقس على هذا البواق وما كانت الأسئلة المذكورة للاعتبار السابقة من قبيل الأنا  
سوى قوله لا ريب فيناش إلى التعيم دفعاً لوجه التخصيص فقال وهكذا اعتبار  
النسب من التجريد عن المؤكديات في الابتدأ وتقوية بمؤكد استحساناً في الطلبي  
وجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاره والأمانة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها  
على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكره فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبه له  
وهو أن ما يخص فائدة أن في تأكيد الحكم نفياً لشك أو رد الإنكار ولا يجب في كل  
كلام مؤكدة أن يكون الفرض منه رد الإنكار محققاً ومقدراً كذا المحرر عن التأكيد  
قال الشيخ عبد القاهر قد دخل كلمة أن للدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الأول  
الذي كان أنه لا يكون كقولك للشيء وهو كذا في وشيع من المتكلم أنه كان  
من الأمر ما رآه وأحس أن فلان ثم أنه فعل جزأي ما رآه وعليه رب أن وضعها

[illegible]



قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

وانه ان قوي كذبوني ومن خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها بل  
 لا يصح بدونها نحو قوله من يتق ويحبر وانه من عمل منكم سبق وانه لا يصح كذا  
 ومنها تهئية الشك لان تصحيح مبتدأ كقولنا ان يتق ويحبر ونسوة وخبا ليلال  
 الايون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان كقولنا ان كذا يلف  
 شئ بسبقه لان انهم بالاحث ومنها حذف خبر نحو ان كذا اوانه ولدا  
 وان زيد اوانه من قبل اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يحسن انتهى كلامه  
 وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس الحكم لا يساعد على تأكيده لكونه غير  
 معتد به اوله لا يروى منه ولا يقبل على لفظ التأكيد ويترك الحكم المنك  
 لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ القوا  
 الذين امنوا قالوا امنا واذ اخلوا الى شيئا طينهم قالوا اننا معكم ليس خافوا  
 به المؤمنين جذبا باقوى الكلامين واوكد هما لانهم في ادعاء حدوث الايمان  
 منهم لان ادعاء انهم اوحى اليه فيه وذلك اما لان انفسهم لا تساعد  
 عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروى عنهم او قالوا على  
 لفظ التأكيد والمبالغة واما ما حاط به اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالتب  
 على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفر نشاط وهو راجع عنهم تقبل  
 منهم فكان مظنة التحقيق ومبينة للتأكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان  
 الخاطي طينهم كون الحكم عالما به معتد له كما تقول انك اعلم بكذا وعلم  
 قوله تعالى قالوا ان شهدنا ان لا اله الا الله واذ اردت ان تبينه الخاطي طينهم  
 هذا الحكم كاذب في اذعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان  
 لم يكن مخاطب منكر الطابق ما ادعاه وعليه فلو امتنع ان المنافقين الكاذبون  
 واما قوله تعالى والله يعلم انك لارسوله فاما أكد لانه مما يجب ان يبلغ في حقيقة  
 قوله وعليه فلو ان المنافقين الكاذبين هذا اذ لم يكن التأكيد لرجع الى حلف المنافقين على ما ذكره ان رتبة سابقا  
 لانه يكون الخاطي طين حاكما بخلاف حكم المنكر لا يمكن ان يقال التأكيد ايضا اتوا فاما ادعاء الحكم  
 فالرد انما لا يصح لا يتصور بقا هذا الكلام بعد اخبره فلا يكون التأكيد عند كون الخبر الله تعالى وحده  
 والخاطي طين على السلام لرد الانكار بولاني لانه الاخر ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

لانه دفع اليها هو الا فالحق طبع عالم به وبلازمه فبأنه لا يصح ضمير الشك بدونها بل  
 ما يثبت القام ثم الاستناد مطلقا سواء كان خبريا او اثباتيا ولذا ذكره بالام  
 الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاستناد الخبرية منه حقيقة عقلية لم يقل اما  
 حقيقة واما مجاز لان من الاستناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما ان لم يكن  
 المستدفعلا او معناه كقولك الحيوان جسم فكانه قال حقيقة وبعضه مجاز وبعضه  
 ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاستناد دون الكلام كما جعل عبد القاهر  
 وصاحب الفتاح قالوا وانما اخترناه لان نسبة الشئ الذي يستحق حقيقة ارجا  
 الى العقل على هذا النفس بلا واسطة وعلى قولها كماله على ما في العقل اعني  
 الاستناد يعني ان سميت الاستناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انهم ثابت  
 في جملة ومجاز باعتبار انهم مجازا والحاكم هو العقل دون الوضع لان  
 استناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد التكليم دون الوضع للغة فان من ضل  
 لا يصح خبر عن زيد بوضع اللغة بل من قصد اثبات الضرب فعلا له وانما  
 الذي يعود الى الوضع انه ثابت الضرب دون اخرون وفي الزمان الماضي دون  
 المستقبل فالاستناد الى العقل بلا واسطة والكلام ينبغي باعتبار ان استناد  
 منسوخ اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم اليقين  
 فعلم صاحب الفتاح ومن تبعه قلنا قد علم انه داخل في تعريف علم المعاني دون  
 اليقين فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد  
 من التوكيدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث  
 انها يطابقها اللفظ متضمني الحال وانما هو ان البحث في الحقيقة والمجاز  
 العقليين ليس من هذه الحثية فلا يكون داخل في علم المعاني وانما حقيقة  
 والمجاز للغويان ايضا من احوال السند اليه والسند وحق الحقيقة العقلية

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم

قوله لا يصح بدونها اذ لا يصح عدم الاستشهاد بالعدم الاستقامة وهو عطف على بعض  
 الكلام كما لا يخفى بل من خصائصها ان لا يصح ضمير الشك بدونها واعتبر بان مقتضى  
 نحو قول هو الله احد واجب ان ذلك في الجملة المستوية نفس عليه الشيخ في مواضع  
 ابو القاسم



قوله بان لا ينصب انما ان يقال بان لا يوجد قسرا سؤا كان ينصب اوله ليندر فيه تاذكره اعني ما اذا كان المخاطب  
 عالما بعدم صحة زيد عالما بان التكلم ايضا عام بذلك لان المخاطب جعل علم التكلم لعدم مجي زيدا في نفسه ان التكلم ينصب  
 لانه لا يمكن ان المخاطب عالم بانه عالم بعدم زيد قيل قوله ينصب سبني ليغفلوا ان ليس فيه ضمير التكلم حتى يتوجه عليه  
 ما ذكر قلت المتصويرة يقتضي ان  
 نعم لو قيل لا ينصب سبني توجه  
 ما ذكره سورة  
 استند الفعل او بعينه كالمصدر واسم الفاعل واكم الفعل والصفة الشبهة كما  
 التفتيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون السند فيه فعلا او معناه كقولنا الجون  
 جسم الى ما يشي هو الفعل او بعينه له ان ذلك الشيء كالفاعل فيما بيني له نحو  
 ضرب زيد عن والفعول به فيما بيني له نحو ضرب عمرو فان به الضاربة لزيد  
 الضروية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند التكلم تتعلق  
 بالنظر اعني له وهذا لا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي  
 خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فله وجه بقوله  
 في الظاهر ايضا يتعلق بالنظر المذكور الى ما يكون الفعل او معناه له عند التكلم  
 فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله فذلك بان لا ينصب قسرا على  
 انه غير ماهوله في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له  
 وحقق ان ينصب اليه سواء كان خلقا لله تعالى او غيره وسواء كان صادرا عن اخصا  
 كضرب اولادك ومات ولا يشترط صحة جملة عليه والاخرج ما يكون المستند به  
 مصدر فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انت البطيقل  
 وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انت الربيع البطيقل وما يطابق  
 الواقع فقط كقول العزلي لم لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله  
 الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهوله عند التكلم  
 في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير المذكور في المتن وما  
 لا يطابق شيئا منها نحو قولك جاء زيد وانت ان والحال انك خاصة تعلم انه  
 لم يجي دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ماهوله عنده في الظاهر لان  
 الكاذب لا ينصب قسرا على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم السند اليه  
 احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجي فانه لا يتعين

قوله بان لا ينصب انما ان يقال بان لا يوجد قسرا سؤا كان ينصب اوله ليندر فيه تاذكره اعني ما اذا كان المخاطب  
 عالما بعدم صحة زيد عالما بان التكلم ايضا عام بذلك لان المخاطب جعل علم التكلم لعدم مجي زيدا في نفسه ان التكلم ينصب  
 لانه لا يمكن ان المخاطب عالم بانه عالم بعدم زيد قيل قوله ينصب سبني ليغفلوا ان ليس فيه ضمير التكلم حتى يتوجه عليه  
 ما ذكر قلت المتصويرة يقتضي ان  
 نعم لو قيل لا ينصب سبني توجه  
 ما ذكره سورة  
 استند الفعل او بعينه كالمصدر واسم الفاعل واكم الفعل والصفة الشبهة كما  
 التفتيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون السند فيه فعلا او معناه كقولنا الجون  
 جسم الى ما يشي هو الفعل او بعينه له ان ذلك الشيء كالفاعل فيما بيني له نحو  
 ضرب زيد عن والفعول به فيما بيني له نحو ضرب عمرو فان به الضاربة لزيد  
 الضروية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند التكلم تتعلق  
 بالنظر اعني له وهذا لا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي  
 خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فله وجه بقوله  
 في الظاهر ايضا يتعلق بالنظر المذكور الى ما يكون الفعل او معناه له عند التكلم  
 فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله فذلك بان لا ينصب قسرا على  
 انه غير ماهوله في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له  
 وحقق ان ينصب اليه سواء كان خلقا لله تعالى او غيره وسواء كان صادرا عن اخصا  
 كضرب اولادك ومات ولا يشترط صحة جملة عليه والاخرج ما يكون المستند به  
 مصدر فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انت البطيقل  
 وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انت الربيع البطيقل وما يطابق  
 الواقع فقط كقول العزلي لم لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله  
 الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهوله عند التكلم  
 في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير المذكور في المتن وما  
 لا يطابق شيئا منها نحو قولك جاء زيد وانت ان والحال انك خاصة تعلم انه  
 لم يجي دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ماهوله عنده في الظاهر لان  
 الكاذب لا ينصب قسرا على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم السند اليه  
 احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجي فانه لا يتعين

فان قلت قد وهو يخفيها  
 منه فمن عن قوله لا يعرف حاله لانه اذا عرف حاله وهو يخفيها ويظهر انه مودع يكون  
 حقيقة فانت لانه ذلك بل يحتمل على الجواز للحكم بانه غير معتقد لظاهره منه  
 كون

كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بان لم يجي  
 عالما بان التكلم يعلم انه لم يجي والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا  
 الى ماهوله عند التكلم لاني الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة  
 فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للاستدلال لا يستدعي ان يكون مجازا والافهم من قبل  
 ما لا يعتد به ولا يعتد به في الحقيقة ولا من المجاز بل ينسب قائله الى ما يكون  
 كما صرح به في الفتا ح بخلاف الثاني فان المخاطب لم يعلم ان التكلم عالم بانه  
 لم يجي يفهم من ظاهره انه اسناد الى ماهوله عنده بناء على سبني فليس  
 وانما عدل عن تعريف صاحب الفتا ح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام  
 المفاد به ما عند التكلم من الحكم فيم لا مورا الاول انه جعلها صفة للكلام وليس  
 للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدق على ما ليس السند فيه فعلا او معناه  
 نحو الحيوان جسم مع انه لا يجي حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يجي  
 حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وصفتها على ان الحكم  
 المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع بوقوعه فتعريف الص غير منطوق  
 لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد  
 يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والا اعتذار عنه  
 بانه انما ترك مع كونه مراد اعتمادا على انه يفهم عما ذكر في تعريف المجاز اول  
 مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه ان لا نمنع عدم صدقه على ما ذكر  
 فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند التكلم اعم من ان يكون عند التكلم  
 في الحقيقة او في الظاهر بل لا يثبت على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على  
 السري ولقد يدل ان بقوله تعريف الص غير مطرد ولا منعكسا مالا اول فاصدقه  
 على نحو قولها فانما هي اقبالا وادبارا وصفا لفاعل او الفعول بالصدر  
 لانه جار في وصفها

قوله بان لا ينصب انما ان يقال بان لا يوجد قسرا سؤا كان ينصب اوله ليندر فيه تاذكره اعني ما اذا كان المخاطب  
 عالما بعدم صحة زيد عالما بان التكلم ايضا عام بذلك لان المخاطب جعل علم التكلم لعدم مجي زيدا في نفسه ان التكلم ينصب  
 لانه لا يمكن ان المخاطب عالم بانه عالم بعدم زيد قيل قوله ينصب سبني ليغفلوا ان ليس فيه ضمير التكلم حتى يتوجه عليه  
 ما ذكر قلت المتصويرة يقتضي ان  
 نعم لو قيل لا ينصب سبني توجه  
 ما ذكره سورة  
 استند الفعل او بعينه كالمصدر واسم الفاعل واكم الفعل والصفة الشبهة كما  
 التفتيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون السند فيه فعلا او معناه كقولنا الجون  
 جسم الى ما يشي هو الفعل او بعينه له ان ذلك الشيء كالفاعل فيما بيني له نحو  
 ضرب زيد عن والفعول به فيما بيني له نحو ضرب عمرو فان به الضاربة لزيد  
 الضروية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند التكلم تتعلق  
 بالنظر اعني له وهذا لا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي  
 خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فله وجه بقوله  
 في الظاهر ايضا يتعلق بالنظر المذكور الى ما يكون الفعل او معناه له عند التكلم  
 فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله فذلك بان لا ينصب قسرا على  
 انه غير ماهوله في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له  
 وحقق ان ينصب اليه سواء كان خلقا لله تعالى او غيره وسواء كان صادرا عن اخصا  
 كضرب اولادك ومات ولا يشترط صحة جملة عليه والاخرج ما يكون المستند به  
 مصدر فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انت البطيقل  
 وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انت الربيع البطيقل وما يطابق  
 الواقع فقط كقول العزلي لم لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله  
 الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهوله عند التكلم  
 في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير المذكور في المتن وما  
 لا يطابق شيئا منها نحو قولك جاء زيد وانت ان والحال انك خاصة تعلم انه  
 لم يجي دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ماهوله عنده في الظاهر لان  
 الكاذب لا ينصب قسرا على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم السند اليه  
 احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجي فانه لا يتعين



صورة ادم  
 صورة نوح  
 صورة ابراهيم  
 صورة اسماعيل  
 صورة اسحاق  
 صورة يعقوب  
 صورة يوسف  
 صورة موسى  
 صورة هرون  
 صورة داود  
 صورة سليمان  
 صورة حزقيال  
 صورة ارميا  
 صورة يونس  
 صورة داود  
 صورة سليمان  
 صورة حزقيال  
 صورة ارميا  
 صورة يونس

هذا الخبر يا فضيلة  
 الشيخ ان لما قيل  
 عليه قوله خلافه  
 الا سدا راه  
 بعد الزمان



في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور  
في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور

ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بيني للفاعل واستند الى المفعول به اذا عيشته  
مريضه وسيل نفع ان النفع اسم المفعول من افعلت الالف ملامته وقد استند الى  
الفاعل وشعر شاعر في الصدوق والاول ان يشترط بنحو جده لان الشعر وان  
كله على لفظ المصدر وهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل  
عيشته راضية وحقيقته ما ذكره المرزوق وهو من شأن العرب ان يتفقوا من  
لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيداً وتبييناً على  
تأنيده من ذلك قولهم ظل ظليل ودا هيته دهيته وشعر شاعر ونهاره  
صائم في الزمان ونهره جار في المكان وفي الامور المدينية في السبب الامر و  
ضربت التراب في السبب الغائي ومثله يجرى يقوم الحسب الى اهله لاجله  
وقد خسر من تعريفه الاستناد المجازي لمراد احداهما وصف الفاعل او المفعول به  
بالمصدر نحو جل عدل وانما هي اقبال واربار على ما في الثاني وصف الشيء بوصف  
محمديه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والكلوب الحكيم فان الحكيم المبني للفاعل  
قد استند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المستند بل فعل  
آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون  
الاستناد اليه مجازاً يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المستند وكذا ما استند الى المصدر  
الذي يلابسه فعل آخر من افعاله فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم  
فان البعيد انما هو الضال والاليم هو العذاب فوصفه فعله جده  
كذا في الكتاب وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المستند ويمكن  
الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان  
الملازمة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذا الصورة من قبيل  
الاول ان الاصل هو حكيم في أسلوبه وكتابه وبقيده واليم في ضلاله وعذابه

فيكون

في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور  
في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور

في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور  
في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور

فيكون مما بيني للفاعل واستند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره المعتبر  
عند صاحب الكشف تلبس ما استند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي  
ان يستند الفعل الى شيء تلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجار بالمتبرين  
في قوله تعالى فما رجت تجارتهم وذلك ان جعل مثل هذا من قبيل الاستناد الى  
السبب فان قيل كثيرا يطبق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو  
قوله تعالى شقاق بينهما وكر الليل والنهار وقول الت عن يا سارق الليل اهل الدار  
وقولنا عجبني انبات الربيع البقل وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر  
السفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من التنبؤ بالاضافة  
والابقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاستنادية او غيرها  
فكما ان استناد الفعل الى غير ما حققه ان يستند اليه مجازاً فكذلك ابقاعه على غير  
ما حققه ان يوقع عليه واصنافه المضاف الى غير ما حققه ان يضاف اليه لانه مجاز  
موضعه الاصل في المذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاستناد خاصة في الكلام  
او المطلقة باعتبار ان يجعل الاستناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام  
بمعناه كما مر او يكون مستلزماً له كما في هذه الاشئلة فانه جعل فيها البين  
شقا والليل والنهار ما كرين والليلة سرورة والامرطاع وكذا فيما جعل  
المجازي تبييناً لقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل  
فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحاً كما مر وقد  
يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سئل الهوى فانه من المجاز العقلي حيث جعل الهوى  
محزنة بقرينة اضافة السليمة اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على  
ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف بشاؤنا ولا يجوز  
ما مر من قولنا انما ههنا البقل رايها الانبث من الربيع فهذا الاستناد  
قوله من ظاهر كلام السكاكي حيث فسر المجاز العقلي والظاهر من الكلام المركب انما هي ان الظاهر من كلامه ان  
النسبة التامة في قوله ظاهر كلام السكاكي لفظاً فقه ابوالقاسم

في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور  
في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور

في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور  
في هذا الموضع  
الذي هو في  
الكتاب المذكور



قوله ونحوه ايضا  
الا قد لا يكون له  
المتكلم في صدق  
فلا يكون له  
او لا يكون له  
فان الله لا يفعل  
فان الله لا يفعل

وان كان لا غير ماحوله لكن لا نقول فيه لانه مراده ومعقده وكذا شفي الطبيب  
المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ونحوه ايضا الا قول الكاذب  
فانه لا نقول فيها فان قلت اي ستر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من  
عادة في هذا الكتاب ثم اي ستر في التعريف لا يخرج نحو قوله الجاهل دون الا قول  
الكاذب وهذا القيد يخرجها جميعا قلت السرفيد صاحب المفتاح عرف  
المجاز العقلي بانه الكلام المتفاد به خلافا ما عند المتكلم من الحكم فيه بغير من التاويل  
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما كانت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند  
العقل لئلا يتبع طرده بطل قول الدهري انت الربيع العقل وعكسه بطل قولنا كسا  
الخليقة الكعبة الذي في العقل امتناع ان يكونا الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت  
بغير من التاويل ليجزى به عن الكذب واعتراض عليه المعنى بان لا يتم بطلان  
طرده بما ذكره في وجه بطله بغير من التاويل ولا بطلان عكسه ما ذكره لان المراد  
بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقضيه  
العقل ويرتبته لا ما يحضر عنده ويرسم في ذهنه نحو كسا الخليفة الكعبة خلا  
الجاهل واقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت  
وهذا اعم مما في نفس الامر لان تصور الكواكب فلا يجوز التعبير به عنه  
يندفع الاعتراض الاول ايضا لانه امتناع في ان يستعمل التعريف على قديس  
ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع شترهما في فائدة اخرى يكون حصولها من الحكم  
اصحها قصد ومن الآخر فهمنا ولا يكون هذا تكرارا فخرج نحو قول الجاهل من التاويل  
يكون ان يستعمل كل من قوله عند المتكلم وبغير من التاويل لكن استاده الى الاول

قوله ونحوه ايضا  
الا قد لا يكون له  
المتكلم في صدق  
فلا يكون له  
او لا يكون له  
فان الله لا يفعل  
فان الله لا يفعل

اول لانه السابق في الذكس والمقصود بالمتاويل ان في الكواكب وعلى هذا كان الاست  
يقول ليجزى نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يتبع طرده لكن المتاويل في الجاهل  
بعده وضع المقصود ليت من ذاب المتصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام  
المجهول مشعر بان مراده غير ماحوله عند العقل وفي نفس الامر خرج من عليه نحو قوله  
الجاهل او المعترض لمن يعرف حالها غير انت الله البقل وخلق الله الافعال كلها  
واضح الكافي بالتاويل والمقصود الى استاده الى السبب استاده الى ماحوله في نفس  
الامر بالجملة ان اراد غير ماحوله في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه اشكال ما ذكره  
اراد عند المتكلم في الظاهر بغير من ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل  
والا قول الكاذب بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بقاء ضايعا واستاده  
اخر نحو قول الجاهل اليه فاسا قلت اراد بان الاستاد الى غير ماحوله مفهومه الظاهر  
الا حتم اعني ما يصدق عليه انه استاد الى غير ماحوله بوجه ما اشغى الغابر في الواقع  
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر في نحو قول الجاهل والا قول الكاذب لكون  
الاستاد فيه الى غير ماحوله في الواقع وقوله المعترض لكونه الى غير ماحوله عند المتكلم  
فأخرج جمعا بقوله بقاء وفي التعريف سا ما يخرج عنه مالا تأول فيه ويدخل  
فيه نحو قول الدهري انت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاويل  
لكونه استاد الى غير ماحوله عند المتكلم وكذا نحو قوله الدهري انت الربيع البقل  
بما قل من يظهر ان ماحوله لكونه استاد الى غير ماحوله في الواقع وكذا نحو قول  
المؤخر انت الله البقل بقاء عند اصقاء حاله من الدهري واطرها رانية غير  
معتقد لظاهرها بل انما استاده الى السبب لانه الى غير ماحوله عند المتكلم في  
الظاهر لا يقال العاجل لا يتحققا في ضمن الحاضر وقد بينت فساد فكيف يجوز  
ان يراه غير ماحوله اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر

قوله ونحوه ايضا  
الا قد لا يكون له  
المتكلم في صدق  
فلا يكون له  
او لا يكون له  
فان الله لا يفعل  
فان الله لا يفعل







استقون ان كيف تنقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوم ما يجعل الولدان  
 نيب نسب الفعل الى الزمان وهو انما حقيقة وهذا كناية عن تارة  
 وكثرة الهموم والاحزان فيمنع عن ذلك في الاخر انما هو  
 طوله وان الاطفال يبلغون فيه الاوان الشبيبة في اخر حجب المادى الى  
 جمع نقل وهو مناجاة البيت اى ما في من لا فاني ولا في ان نسب الاخر الى  
 وهو فعل الله حقيقة وهو غير متصور بان يجبر كما يتصور من تسمية المجاز  
 في الاشياء ومن ذكره في احوال الاسناد الخبرى بل يجبر في الاشياء على ما كان  
 ابن الى صرحا وقوله فلا يخفى جنك من الحجة فان البناء فعل العلة وهما  
 سبب امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب وشبه فليست الربيع ماثا لهم  
 نهارة وليجذب ذلك وما اشبه ذلك مما اسند الامم والنهي الى ما ليس المطلوب  
 صدور الفعل والترك عند ومنه اجر الشجر ولا تعلق امر تلاق على ما اشترى وكذا  
 ليت الشجر جار واصولك تامله ونحو ذلك ولا بد له الى المجاز العقلي من قسمة  
 صارفة عن ارادة ظاهره لان التبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو حقيقة  
 لفظية كما مر في قوله الى النجم من قوله افناه قبل الله او مبنوية كاستحالة قيام  
 المسند بالذكور الى المسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعنى  
 يكون بحيث لا يدعى احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل  
 الاخرى ونفسه بعدة محال لا قولك محبتك جابت الى اليك او عاده اى من جهة  
 العادة نحو هذه الامور الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون  
 بجهة صدور عنه كضرب وهنر او غيره كقرب وبعد ومرض ومات  
 وصدوره عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحدة فيما يدعى الموحدة  
 الحق انه ليس بقاء بالمذكور وان كان الدهر المبطل يدعى قيامه به مثل  
 السند

قوله على ان منقول استقون في غير ان يكون  
 ظلالا وقوله يوم ما يجعل الولدان بدو  
 من يوم القيمة او نصب بتقدير براغنى  
 ابو العلام  
 قوله او عن طوله الاول ان نسب قوله  
 كيف تنقون

قوله على ان منقول استقون في غير ان يكون  
 ظلالا وقوله يوم ما يجعل الولدان بدو  
 من يوم القيمة او نصب بتقدير براغنى  
 ابو العلام  
 قوله او عن طوله الاول ان نسب قوله  
 كيف تنقون

قوله على ان منقول استقون في غير ان يكون  
 ظلالا وقوله يوم ما يجعل الولدان بدو  
 من يوم القيمة او نصب بتقدير براغنى  
 ابو العلام  
 قوله او عن طوله الاول ان نسب قوله  
 كيف تنقون

اشاب الصغير البيت وابس الربيع البقل فتدل هذا الكلام اذا صدر عن الواحد  
 بان اساده بجاز لان الواحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليس مما يستحيل  
 العقل والا ما ذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة  
 حقيقة بريدان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به او اسند  
 اليد يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اساده الى غير ما هو له فاعوله  
 هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون حقيقة لجواز ان لا يستدل  
 ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضع لا بد له من موضوع له انما يستعمل فيه يكون  
 حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله  
 او مفعوله الله اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهره كما في قوله تعالى فارجع  
 تجارهم فارجعوا في تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قوله  
 سترنا رؤسك اى سترنا الله عند رؤيتك وقوله اى قول بن المحدث بربنا صفحتي  
 بقول سناها اى سترنا الله عند رؤيتك وجهه حسنا اذا ما رده نظرنا بربنا الله حسنا ووجهه  
 لما اورد على من لا يوافق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والاسعان وقوله اى قد منى بذكر  
 حقى على ثلاثة اى اقدم منى بنفسى لا جمل حقى عليه ومحبتك جابت الى اليك اى جابت  
 الى نفسى اليك لمحبتك وقوله الشاعر وصيرت هوى اى وبنى المحبة نصرت المثل الى صيرت  
 الله سبب هوىك بهذا الحالة وهو ان يضرب المثل الى الهلاكى في محبتك فمعرفة الحقيقة  
 في هذه الاشياء نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا ردة على الشيخ عبد  
 القاهر وتعرضه حيث قال لا علم له ليس بواجب في هذا ان يكون للمفعول فاعل في التقدير  
 اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فارجع تجارتهم فانك لا تجد  
 في نحو اقدمنى بذكرى على ان فاعلا سوى الحق وكذا لا يستطيع في وصيرت ووبرك  
 ان يترجم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل الهوى ولو جهه فلا اعتبار ان يكون

قوله على ان منقول استقون في غير ان يكون  
 ظلالا وقوله يوم ما يجعل الولدان بدو  
 من يوم القيمة او نصب بتقدير براغنى  
 ابو العلام  
 قوله او عن طوله الاول ان نسب قوله  
 كيف تنقون

قوله على ان منقول استقون في غير ان يكون  
 ظلالا وقوله يوم ما يجعل الولدان بدو  
 من يوم القيمة او نصب بتقدير براغنى  
 ابو العلام  
 قوله او عن طوله الاول ان نسب قوله  
 كيف تنقون



قوله لا ان كان  
معنى اللفظ موجودا  
او لا يعنى اللفظ  
معناه كما يدل عليه  
مجازا وفيه نفسا  
فان عدم تحقق المعنى  
ولا يلزم الكذب بان  
اللفظ لا يعنى اللفظ  
معناه كما يدل عليه  
مجازا وفيه نفسا  
فان عدم تحقق المعنى  
ولا يلزم الكذب بان

الفعل موجود في الكلام على الحقيقة فان القول بوجود حقيقة وكذا الصورة  
والزيادة وان كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه  
في الحكم فاعرف هذه الكلمة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال  
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعله حقيقة لاستماع صدور  
الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا يجزى واقفا فيمكن تغيير  
واكثره في المجاز العقلي السكالي وقال الذي عند نظمه في سلك الاستعارة بالكنية  
عن الفاعل الحقيقي بواسطة البلاغة في التشبيه وجعل نسبة الانبثا اليه  
قريبة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان عامر من الامثلة ونحو استعاره  
بالكنية وهي عنده ان تذكر المشبه تريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان نسب  
اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنيعة بالسبع ثم تقول  
بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع تقول في المنيعة تشبهت بفيلان  
بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي لا انبثا يعني القادر المختار بقرينة  
نسبة الانبثا الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه الى الربيع  
وعلى هذا فيمكن غيره اى غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشاقي الحقيقي  
بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المير لا بسبب القرينة هو وزير  
بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل على المجاز المذكور بالفاعل الحقيقي  
في تعلق وجود الفعل به ثم تقرر بالذكر وتنسب اليه شئ من لوازم الفاعل  
وفيه انما ذهب اليه السكالي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعينه  
في قوله وفيه عيشة راضية صاحبها لاسيما في الكتاب من تفسيره  
بالكنية على منسوب السكالي وقد ذكرناه وليس كذلك ان لا معنى لقولنا هو  
في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يرفق الماء بعيشته في قوله الى

فذلك لا معنى لقولنا خلق من شخص  
يدفوق الماء ونفسه في باب لا لا معنى  
ان يقال خلق من ابيه قال انه تعالى  
خلقهم من نفس واحدة والحواس ان المقصود  
بيان ما تواتر انبيائه على انه خلق من هذا الماء بالجنس كالميتي  
عنه قوله تعالى فليست الا نسلكهم خلق لا يث  
نشأه اهل النكاح

في قوله وفيه عيشة راضية  
بالكنية على منسوب السكالي  
وقد ذكرناه وليس كذلك ان لا معنى  
لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى  
لقولنا خلق من شخص يرفق الماء بعيشته  
في قوله الى

تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف فيه  
الفاعل المجاز الى الحقيقي نحو نهان صائم بظلال اضافة الشئ الى نفسه  
اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار في قوله فلا ان نفسه ولا شك في صحة هذه  
الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فارجعت تجارتهم وتوكل بقوله تعالى فما  
رجعت تجارتهم او قوله فنام ليلى وتجي هي كان ارفع للشك لا قوله  
نهان صائم مما ينافي نفس فيه بان لا تستفاد انما هي في ضمير المشتري لا في  
كالتخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من ذاك المصطلح  
ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا حسان بن ابي مرثد لما كان المراد  
هو العلم انفسهم وليس كذلك لان النداء عليه والخطاب معه ويستلزم ان  
يتوقف نحو انبثا الربيع البقل وشقي الطبيب المريض سترتني رويكهما  
يكون الفاعل الحقيقي هو الملقا على السمع من التارخ لان اسماء الله تعالى  
توفيعة لا يطلق عليه اسم حقيقة ولا مجازا ما لم يرتبه اذن التارخ وليس كذلك  
لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذائع في كلامهم شمع من التارخ او لم يسمع  
واللازم كلها متفية كما ذكرنا في شئ كونه من باب الاستعارة بالكنية لان استعارة  
اللازم بوجوب استقاء المعلوم وجوبه ان ينشأ هذه الاعتراضات على ان ذهب السكالي  
في الاستعارة بالكنية بان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وهذا وهم  
ان ليس المراد بالمنيعة في قولنا في المنيعة تشبهت بفيلان البع حقيقة بل  
المراد الموتى كمن بادهاء البقية له وجعل لفظ المنيعة مرادفا لفظ السبع  
اذ علة كيف وقد قال السكالي في تحقيقه انما ندعى اسم المنيعة اسم السبع مرادفا  
له بارتكاب تأويل وهو ان المنيعة تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في  
التشبيه وقالا ايضا المراد بالمنيعة السبع بادهاء البقية لها وانكار ان يكون

قوله لا ان كان  
معنى اللفظ موجودا  
او لا يعنى اللفظ  
معناه كما يدل عليه  
مجازا وفيه نفسا  
فان عدم تحقق المعنى  
ولا يلزم الكذب بان  
اللفظ لا يعنى اللفظ  
معناه كما يدل عليه  
مجازا وفيه نفسا  
فان عدم تحقق المعنى  
ولا يلزم الكذب بان

في قوله وفيه عيشة راضية  
بالكنية على منسوب السكالي  
وقد ذكرناه وليس كذلك ان لا معنى  
لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى  
لقولنا خلق من شخص يرفق الماء بعيشته  
في قوله الى



உலகம்

قوله فاجابوا وقد يدعي الاول بان المراد بالعبادة  
صاحبا كما ورد في الادعية اللهم اهدنا فمن  
هديت وبارك لنا بالعبادة (الحق) بما يكون الحق  
هو في علم الله من خلقهم وخلقنا ضعيفا  
والاعلاء ضعف بالعلم

شایع ذایع فی کلام الجیم من غیر توقف **الباء** الثانی **الساکن** **الساکن** **الساکن**

قوله والله اعلم بالاعمال الباطنة  
التي جعلت موضع غيرة العلية مطقة وقد  
كانت اشكالاً في عطف نفي على موضوعها  
فجعلت ضيقة في العوض فاصح  
في الامام ان جعلت موضع غيرة العلية مطقة وقد  
كانت اشكالاً في عطف نفي على موضوعها  
فجعلت ضيقة في العوض فاصح  
في الامام ان جعلت موضع غيرة العلية مطقة وقد  
كانت اشكالاً في عطف نفي على موضوعها  
فجعلت ضيقة في العوض فاصح

[illegible]

جعلت موضع العلة مطلقاً وقد  
 افلا اشكالاً في عطفه على ما  
 جعلت ضيقاً في العوضه فاص  
 في الامام في هذه العلية مطلقاً  
 على سبيل ما في الجواز في العلم

لا تفلأ استمالا في عطف  
 شعري جعلت ضيقه في العريضة  
 فلاما في البيت الاسطراري  
 على سبيل عدم الحجاز الواسع

جليل  
 شكا ان عطف  
 صنف في العريض  
 كلامي في الاسطر  
 على سبيل  
 الجازل والاعلم

[illegible]

عليه السلام  
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم  
التي هي آيات الله العظمى

عليه السلام  
وقد علمنا ان الله تعالى  
الذي لا اله الا هو  
الذي لا اله الا هو

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً يهتدون بهم

جواز العمل

19







ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل الانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له  
فانقرض انتفاء انتفاء النسبة  
لانه اذا لم يكن عامة النسبة في خالق كل شيء يفهم منه ان اراءه هو الله وان كان  
عام النسبة ولم يرد تخصيصه في خبر من هذا الفاسق الفاجر يعني منه ان اراءه  
هو الله

لا تفتنى الحال هو الزايد  
على اصل الزايد فان كان  
زاده واجبا لا يكون زائدا  
على الاصل فلا يكون مفتضى  
الحال . . .

لا جاز ان يكون موجب  
لذكره كونه مقتضى حال  
كما قال الصوفي احوالها  
الخيرى وان كان الخياط  
منكر واجب تأكيده فائت  
الكلام المؤكده مقتضى حال  
مع انه واجب

قد اردنا ان الحكم بعد ان اردنا  
تحققا الحكم بعد ان صح  
تحققا الحكم بالبعد اولا  
احتمال تحققا الحكم بعد  
يصح والحكم بالبعد  
سكانها بوسيلة نارة  
الاحتمال ونارة الى الحكم  
تفنى في العبارة بعد القاء

و يا بغيضنا نؤذنا  
لان كل واحد يعلم باننا  
المتقات اننا نسي ما  
هو حقه بخلاف زيد  
حافظ الحق في كل  
حفظ الحق لانه  
محبب ١١

ولم يكن ذلك إلا أن  
من خيرا ما يبين عنو المجاز  
فما من خلاف لما نكروا  
فصله ان لا يحلها استعمال  
كأن النصب في العرف  
خلاف

وقدم

قوله ان غير المعبر اليه ان يروى ضمير غير في الخطأ مع معية او يرجع ضمير ترك الى المعين وفي نسخة الفتحة قد ترك الخطأ مع معية مما لا منه وتوحيها الى غير المعين او تركه حقا الخطأ مبتلا وقصد الى غير المعين ابو النجم

وقدم المحمى لكونه اعرف المعارف واصلا للخطا ان يكون لمعين واحد كان او غيرا لا  
 رولا لان قول المحمى منكم انكم لا تعلمون انما هو لئلا يتصور لغيره انما هو لئلا يتصور  
 وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطا به هو توجيه الكلام الى الحاضر فيكون  
 ضمنا الترتيب معنى العقول وذلك استعمال نظر الى  
 مقينا وقد يترك ان الخطا به مع معين الى غيره اي غير المعين ليعلم الخطا كما انما

على سبيل البدل على ولدي الذي المني مون انكسار فيهم لا يورثوا خطأ بخطا  
وهذا كله جزاء ان كان من قبل واحد او اثنين وان كان من قبل اكثر من واحد فلهذا انما اقررت في هذا  
معتنا بقصد الان ينقطع حال المني من اي شأنت حالهم العظيمة في الظهور  
فقد انقطع

وبلغت النهاية في الألفاظ المأخوذة من القرآن الكريم ولا يختص بها  
مختص به عكس ذلك بعض النسخ بما عداه من بعض النسخ لا يختص بها إلا ما هو عليه في الأصل

رؤية رعدون راه وإذا كان كذلك فلا يختص بها أي بهذا الخط. مخاطب دون

مخاطب بل كل من يتأقن منه الرؤية فإد مدخل في هذه الخطاب وفي بعض الشيء  
فلا تختص بها أي رؤية حالهم مخاطب أو بالهم رؤية مخاطب على حذف المقصود

قال في الايضاح 2 وقد يترك الى غير معين خوفا ان ليثم ان اكرمه اهائلك وان  
اصف الله امسا واليك فلا ترد بها طبا بعينه بل يريد ان اكرمه بواحد

إليه فتخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو لم يكن

ولا يريد خا طبا بعينه لا بقوله فتحرجه في صورة الخطاب لفد العنق وكذا

مخاطبة هيئة لارادة العوم بشع بذلك لفظ الفتاة وبالعلمية اي تعريف

المعارف لانها اعرف منها لا حضارة اي السند اليه بعينه اي بخاصه بحيث يكون

میرا غم نہ جمع ماعداہ واحترزہ عن احضارہ بانجم جسمہ محو رجل عالم جالوتی  
 ذہن الصالح ابدی اول مرۃ واحترزہ عن احضارہ ثانیاً بالضمیر الغایب

خواجه زید و هور کب با شخص بنام احمد الیه جیف لایطلق علی غیوه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

قوله ان غير المعبر اليه ان يروى عن غيره في الخطأ مع معية ابي رجع ضئير تركه الى المعين وفي نسخة الفتحة قد ترك الخطأ مع معين مما لا منه وتوجه الى غير المعين او تركه حق الخطأ مبتلا وقصد الى غير المعين ابراهيم

تقدم المحضر لكونه اعراف المعارف واصل الخطأ ان يكون لعين واحد اكان او كثر الا  
رواها لان في المحضر ضمير متكلمه ان لا يشعروا شيئا من انهم اذ لم يشعروا

ضمه المعارف على ان يستعمل المعين مع ان الخطاب هو توقيف عليه الكلام الى حاضر فيكون  
تخصيص التركيب على القول بان الاستعمال لفظ الى  
مقتضى ان يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين يستعمل الخطاب كل ما

فبينما يقصد ان يقطع حال الحبيب اى تناهت حالهم العظيمة في الظهور

[illegible][illegible]

الذي ايضا 2 وقد ترك الى غير بعيد خوفان لئيم ان كرمته اهانك وان  
سنت اليه اساءة فلا تدر خطا بعينه بل يدان انك تراه اوجس

فَقَرَّحَهُ فِي صَوْنِهِ الْكَطَابَ لِيَفِيدَ الْعَوَامَ وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ عَزَّ وَجَلَّ

ابريدي نحا طبا بعينه لا بقوله فتخرج جوف صورة الخطاب لفد المعنى وكذا

طاب معني لا ارادة العموم يشعر بذلك لفظ الفتحة وبالعلمية اي تعريف

سند الیه بالبرده علما و هو ما وضع لشیخ جمیع مخصّصاته و قد دعا علی بینه  
عارفانها اعرف منها لاحضاره الی السند الیه بینه ای بخصه چیست یکن

هذا عند جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جسمه نحو رجل عالم جالون في  
هذه الصلوة ابتداء اي اولى مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الخائب

نور، نازید و هور اکب با مختص بنامند الیه حیث لا یطلق علی غیره و اضر به جمیع اشیاء و نواز به کماله الامور  
بالحکم و نواز به کماله الامور  
بفقد الحکم و نواز به کماله الامور  
بالحکم و نواز به کماله الامور

[illegible]

لا اله الا الله محمد رسول الله



قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد  
 ان يتوقف على اعتبار عهده فلو كان الله اسما لمفهوم العبودية حتى لو اوجب الله من كل الاله الواحد  
 لا علم للفرد الموجود منه ليا انا والتوحيد لان المفهوم من حيث هو جمل الكثرة  
 وايضا فالمراد بالآية في هذه الكلمة انما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء  
 عن نفسه او طلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب  
 ان يكون الله بمعنى المعبود بحد ذاته على المفرد الموجود منه والمعنى لا يستحق للعبودية  
 له في الوجود او وجوده الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكفاية  
 ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق  
 تعالى وقد ساد او تعظيم او اهانته كما في الالقاب الصالحة لم يدع او ذم او كناية  
 عن معنى يصاح له الامم حتى يولج بغير فعل كذا وفي التنزيل ثبت يد يد الى الله يد  
 جهنمي لا ناسبا به الى الله يد على ملاسته ايها كما يقال ابو الخير والبشر  
 واخوانه العسل واخوانه كحب لكن يلا بس هذه الامور والله المعبود الحقيقي له جهنم  
 فالانتقال من اي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم الا ان هذا الملزوم  
 انما هو جيب الموضوع الا على الاضافي دون الثاني اعني العلم وهم يعتبرون  
 في الكفاية المعاني الاصلية وما يدل على الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار  
 ان ذلك الشخص له مائة جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيد او عمرو  
 او غيره ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشير الى ابي لهب لايكون من الكفاية  
 في شيء وجب ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المستعمل به لينقل منه  
 الى جهنمي كما ان طويل الجار يستعمل في معناه الموضوع له لينقل منه الى طويل  
 القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واريدت كافرا جهنميا كاستعماله  
 لهب بهذا الوصف يكون استعاره كواريت حاتما ولا يكون من الكفاية في شيء  
 فليتنامل فان هذا المقام من مزال الاقدام وايها ام استلذه الى العلم والله بيته

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد  
 ان يتوقف على اعتبار عهده فلو كان الله اسما لمفهوم العبودية حتى لو اوجب الله من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد

قوله والمعنى لا يستحق للعبودية في الوجود او وجوده استرارة الى ان الاستشهاد ههنا بدل من اسم على المحل والخبر محذوف فان قلت  
 هذا قد روي في الاسكان ونفي الاسكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد بخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود  
 ولان التعبدية وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الاسكان ولان التعبدية هي وجوده ونفي آله غيره لا يبين اسكان  
 ولا يجوز ان يكون الاستشهاد مفرقا واقعا مفرقا عن الوجود لان المعنى على نفي الوجود فحق الواجب لانه من كل الاله الواحد



فما رآه

ان القيم الثلاث



وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايمان الى وجه بناء الخبر ذريعة الى  
 التنبه على الخطاء ورده الى الصواب لانه ليس فيه ايمان الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد  
 ان يكون فيه ايمان الى بناء نقيضه عليه <sup>وهذه عدة الشكوك التي قد قيلت في وجهه</sup> وجعل من ان يعرف الذوق في هذا  
 صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدون ان الخبر لا يخلو  
 ان الذين يظنون انهم اخوانكم كان فيه ايمان الى ان الخبر المستحق عليه امر ينبغي  
 الاخره <sup>الافضل</sup> وبما بين المحبة او الايمان الى وجه بناء الخبر الى طريقه تقول لمثل  
 هذا العمل على وجه عقلي وعلمي <sup>الاول</sup> في طريقه يعني تأني بالوصول  
 والصلوة ثلاثه الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من القواب و  
 العقاب والدم والذم وغير ذلك وصاحبه ان تأني بالفتاحة على وجه نبينه  
 الفطن على الحكمة كالارصاد في علم البديع حتى ان الذين يكرهون عن عباد  
 سيد خاوند جهنم دائرين فان فيه ايمان الى ان الخبر المستحق عليه امر من جنس العقاب  
 والاذلال بخلاف اذا ذكرت اسماءهم بالاعلام ثم انه الى ايمان الى وجه بناء  
 الخبر رجما جعل ذريعة الى التعريف بالتعظيم لانه ان شأن الخبر عظيم  
 الفرزدق ان الذي سئل ان يرفع السماء بنى لها بيتا اراد به الكعبة او بيت  
 الشرف والمجد وعلمه اعز واطول من دعائه كليت في قوله ان الذي سئل  
 ايمان الى ان الخبر المستحق عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله  
 او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيتيه لكونه فعل من رفيع السما  
 التي لا بناها رافع منها واعظم اوتان غير راي غير الخبر حتى الذين كذبوا بشيعة  
 كانوا هم الخاسرين ففيه ايمان الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن الحبيبة والخسران  
 وتعظيم شأن شيعته وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة شأن الخبر  
 عن ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف في اوتان غيره نحو ان الذي يتبع

المراد بالايمان كون  
 الصلة دالة على نوع  
 الخبر كونه مدعاه  
 في ما او دعاه او دعاه  
 وشيكونه تحت  
 الوقوع  
 وهو كونه الهام  
 الاول من الخبر  
 كما بين في موضعه  
 ما بان يقال في دعوى  
 وهما مان وقرون  
 فانه يجمله غيره

الشيخان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر عن ان الذي ضربت بنا  
 نهاجه يكونه الخدع غالت وقد ها عول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة  
 اليها ايمان الى ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم  
 تحقق زوال المحبة المودة وتقررة كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر  
 فظهر الفرق بينه وبين الايمان وسقط اعتراض المصير بانه لا يظهر فرق بينهما  
 فكيف يجعل الايمان ذريعة اليه لا ترى ان قوله ان الله سئل السماء البيت  
 وان الذين ترونها البيت في ايمان من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبه  
 على الخطاء كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارج الانظار والافاضل  
 العلانية قد فسرت في شرح المفتاح الوجه في الايمان الى وجه بناء الخبر بالعلية والسبب  
 كما هو الظاهر في قولنا ان الذين استولوا منهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله يتفرع  
 على هذا اعتبار لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارت جديدة الى  
 جعل السند اليه موصولا موصيا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الله  
 سئل السماء وان التي ضربت وان الذين ترونها لعمد تحقق السببية وهو  
 لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلية لكن هرب  
 عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ارادة السند اليه موصلا  
 من غير اعتبار الايمان فلا يلزم ان يكون في البيت المذكورة ايمان وسوق الكلام  
 يتأدى الى خلاف هذا الذي عند المصنف وقد قصد بالوصول الى الحق على  
 التعظيم والتحقير والسر حم او نحوه لك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانتك  
 او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للمتهم نحو قوله يا ايها  
 الذين نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا البيت لا يكاد تضبط  
 وبلاشارة الى تعريف السند اليه بابراده اسم الاشارة متى صلح المقام له

واكمل به غرض







لا كالاتي التي وجهت لها فالاشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى  
 فاما التي اوضحها انشئ كنهه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره  
 كناية في قوله ربنا اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لم يفلح ما وان كان يعلم  
 والاشارة لكن الخبر وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان  
 للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد استغنى عن تقدم ذكره لعلم  
 النحاة طبعه بالقرآن نحو من الامور ان لم يكن في البلد الامير واحد وكقولك  
 لمن دخل البيت اخلق البب وقيل يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في  
 وصف المنادي واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل للاشارة الى  
 نفس الحقيقة ومفهوم السمع من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد  
 كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على العرفات نحو الانسان  
 حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية  
 وقد ياتي العرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الدهن  
 بمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق العرف بلام الحقيقة الذي هو  
 موضوع الحقيقة المتخذة في الدهن على فرد موجود من حقيقة باعتبار كونه  
 معهودا في الدهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما  
 يطلق الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قريته على ان ليس  
 الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود بل من حيث وجودها في ضمن  
 جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث للعهد في الخارج فان  
 قولك ادخل قرية دالة على ما ذكرناه وحقيقة انه موضوع للحقيقة  
 المتخذة في الدهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار وجوده فيه  
 فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كما

فانما لم يربط بلام تدخل انت فلا  
 مخاطبة وقد قلنا جنس سقفة انما  
 سميت الذهبية لكون المعهود في  
 الدهن يكون الخارج واسا في ما واز  
 كان في الخارج الا انه لم يكن معهودا  
 بل يكون مفهوما وما قاله صاحب  
 التلخيص فلي تأمل لو اريد باعتبار  
 معهودته فليس معهودا في الدهن  
 باعتبار ان المراد الفرد المستقر في  
 بطنه ان يكون هذا وذلك لا العين  
 الشخص حصر على

كالفرقة

كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة  
 ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احواد جنسه فاطلاقه على الواحد  
 اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتخذة في الدهن فانما  
 اطلقها على الواحد فانما ادت حقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة  
 باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض  
 جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف العرف نحو ادخل السوق فان  
 المراد به نفس الحقيقة يستفاد من الحقيقة من القرينة كالدخول مثلا  
 كعام مخصوص بالقرينة فالمراد باللام اذن بالنظر الى القرينة سواء  
 وبالنظر الى نفسها ما يختلفان واليد اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة  
 يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف  
 من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة ويوصف بها ونحو ذلك كعلم  
 الجنس وهذه الاحكام هي التي اضطررت بهم الى الحكم بكونه معرفة وكونه نحو  
 اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا يعلم بما ذكرنا في تقرير كلامه ان عود  
 الضمير في قوله وقد ياتي الى العرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى يطلق  
 العرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظه الا ايضا 2 ولكون هذا العرف  
 في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمع كقوله ولقد  
 امر على التميمي بني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة  
 الحمار ونية الاستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون  
 على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال والنساء او  
 الولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشئ بعينه كذا في  
 اللسان وهو مرجح فان اللام في المستضعفين حرف التعريف كما سنده

حيث قالوا ان هذا هو المعنى في العرف  
 وقد انكره قريش او بالاحتمال في العرف  
 من اجل انهم لم يسموا



عن قريب



وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصولة ايضا يعامل بمقالة هذا النوع  
 كما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى الذين انعمت عليهم انظروا نعيمهم  
 قوله ولقد امرت على النسيم يعني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المخصوص  
 عليهم وصفه فان قلت المخصوص بلام الحقيقة وعلم الجنس ان اطلاقا على  
 واحد كما في قوله دخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هوام مجاز  
 قلت بل حقيقة اذ لم يعمل الا في ما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان  
 يكون الغرض الاصلي طلبه لانتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانما اذا  
 اطلقت الحرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من  
 ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا في ما وضع  
 ويستقيم هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد الحرف باللام اشارتها الى حقيقة  
 الاستغراق نحو ان الانسان في خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الالته  
 من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل  
 صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المشتق في المشتق منه لو سكت عن ذكره  
 وحقيقة ان اللفظ اذا دل على حقيقة باعتبار الوجود هان الخارج فاما ان  
 جميع الافراد او بعضها انما لا يمتنع في الخارج فاذا لم يكن للبعض  
 لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشف حيث  
 يطابق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الاله لا يشرك  
 الله بالجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام بالجنس فينبأ و كل  
 من وكثير اما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام  
 في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس الحرف باللام اما  
 ان يطابق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت حقيقة عليه الافراد

واعتبر فيه بالوضع لا بالماهية  
 المطلقة والمسمى فيه الماهية المطلقة  
 ولا يشاد في تعابيرها فينبغي ان يكون  
 مجازا واجيب بالوضع هو الماهية لا  
 بشرط شي وهو تحققي في ضمن الالته  
 المخطوطة المستعملة ليس الالته  
 لا بشرط شي والقرينة في المشتق انما هي  
 القرينة وانما سمى معهودا باعتبار  
 مطابقة الالته المعهودة فله  
 معهودية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا  
 ذهبت بهذا حسن جلي



وهو تعريف الجنس ونحو علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين  
 او جماعة وهو العهد الحارفي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة  
 وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله  
 كل مضاف الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه  
 ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي لم يميز من اسماء الاجناس التي  
 ليست فيها دلالة على البعضية والكلية فارجع وذكره والرجوع والذكر وان  
 قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يميز عن تعريف العهد  
 وهذا حاصل الكمال الذي اولده السكاكي على هذا المقام وجوابه ان الالام عدم  
 تميزه عن تعريف العهد على هذا التعريف لان النظر في العهد في افراد معينين  
 واحد او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية  
 المفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس  
 النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعمده وهو الاستغراق حرا بان حقيقة  
 وهو ان يراد كل فرد مما يتنا وله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة  
 اكل عالم غيب وشهادة وعرفي وهو يراد كل فرد مما يتنا وله اللفظ بحسب  
 متفاهم الحرف كقولنا جمع الامير الصاعدة اي صاعدة بلده او ملكته لان  
 المفهوم عرفا لا صفة الدنيا فان قلت الصاعدة جمع صابغ واللام في السهم  
 واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير الماضي فكان التمثيل مبني  
 على مذهبه قلت اختلفا فما هو اسم الفاعل والفعول بمعنى حدوث لانهم  
 يقولون انه فعل في صورة الالام ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس  
 في معنى حدوث من نحو المؤمن والكافر والصالح والكائلك فهو كالصفة  
 المشبهة باللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشف والفتاح

اورده النون يعني العرف والذكر من اجل  
 العرف من العرفين انما هو العرف بالاسم  
 وهو انما كان كقولنا زيد وعبد الله  
 او غيرهما في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ان يقال  
 ان اللفظ على ما لا يمتنع بهما الحقيقة فانه  
 اللفظ على ما لا يمتنع بهما الحقيقة فانه  
 لعدمه وانما المتفاهم بين اعتبار الحرف  
 واعتبار عدمه لا خبر حسن جلي



في غير موضع ولو سلم فالحمد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف  
 غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكلوا الذين يا قومك الا زيدا واضرب  
 القاعين الا عروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره  
 اشتمل من استغراق التثنية والجمع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق  
 التثنية ان يتناول كل اثنين ولا يتناول في حرف الواحد واستغراق الجمع ان يتناول كل  
 جملة جملة ولا يتناول في حرف الواحد والاثنين بدليل صحة لارجال في الدار انما  
 فيها رجل او رجلان دون لارجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان  
 وانما اورب البيا بلا التثنية لغيرها لانها تستغرق ببيان ذلك ان النكرة في  
 في التثنية والنهي والاستفهام ظاهر في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق في  
 احكام الامر بحال الاقيام فربما نحو ما جاء رجل بل رجلان فانه لا يتحقق عدم  
 والنكرة في الاعمال ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل في بيان الكثير في الاستغراق  
 نحو من جرد من جردته وقليل في غيره نحو علمت نفس ما قدمت في المعاد  
 يا احمل ذا المغني وقم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهر نحو ما جاني  
 من رجل او مقدمة نحو لارجل في الدار فهذه في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاني من  
 رجل او لارجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف قال ان قراءة  
 لا ريب فيه بفتح يوجب الاستغراق وبالرفع تجوزة ولما قل ان يقول لو سلم  
 كونه استغراق المفرد اشتمل في النكرة المنفية فلا تم ذلك في المعرف باللام بل الجمع  
 المحكي باللام اي بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة  
 الاصول والنحو ودل عليه الاستغراق في قوله ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل  
 من هذا القبيل نحو علم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واقلنا  
 للملك اسجدوا لادم والتسبيح المحمدين وما هي من الظالمين بعيد نحو

انما اولان شمول هذه  
 المسئلة للافراد لا بالجمع مثلا  
 انما عندنا لان قول هذا الزيادة  
 واما انما باللام فيقال  
 للاستغراق بالجمع فيقال  
 كسب الامور فيقال  
 بجمع قد ضلوا فيقول  
 عبد الرزاق

وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاء في القوم والعلماء  
 الا زيدا او الا زيدا مع امتناع قولك جاني كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل  
 الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا  
 استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جاء في الرجال جاني كل جمع من مجموع الرجال  
 وهذا لا يتناول في حرف الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد فاما لو سلم فلا  
 يمكن حرفه في الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد  
 والاثنين مع واحد آخر فيها جمع من الجمع والتقدير ان كل جمع من الجمع  
 داخل في الحكم على ما ذكرتم فان دعوان كل جمع داخل في الحكم باعتبار هوى الحكم  
 للجمع دون كل فرد حتى يصح جاني جمع من الرجال باعتبار هوى فردا وفردين  
 منه فهو مجموع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله  
 تعاربت في وهن العظم حتى ائده ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول  
 الوهن للعظام فردا فردا الصيغة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل  
 فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول  
 الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولما يصح ذلك في الفرد وذلك لان الامة  
 صالحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في قول  
 العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الال على معنى الجنسية  
 وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما يتركب منه  
 الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لو بين  
 منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام لكان المعنى ان  
 الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانت وقع من مع  
 تلك في الشمول واللاطحة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى



غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمولها  
 لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في ان يرفع  
 وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتساوي بين الكلامين  
 واضح ويقوم ببعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشف انه  
 لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن اتى  
 اصاب الكلامين حيث هو كل واحد والبعض بقي خارجا كواحد ولاثنين ونشأ  
 هذا الترتيب سوا الفهم فقله التدبر وذلك لان افلحة الجمع المحلى باللام تعلق  
 الحكم بكلمة فرد مما هو مقرر في علم الاصول والخبر وكلامه في الكتب ايضا محلى  
 به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن في قوله  
 وما الله بظالم للعالمين انه تكرر ظاهرا وجمعا للعالمين على ما معنى ما يريد شيئا  
 من الظلم لاحد من خلقه في قوله تعالى ولا تكن للفاشين خصما والاولى انما هي  
 على حائض قطع وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم  
 يعني لو افردهم لنوم انما اشار الى هذا العالم المحسوس ما شهد به ليقيد الشمول  
 والا حاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد  
 هناك الى معنى آخر وهو التبيين كونه العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد  
 شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع يفيد تعلق  
 الحكم بكل ما سمي بمفرد فكيف يكون العالمين متساويا لكل جنس مما سمي بالعالم  
 وهل هذا الا بتفاوت وايضا لا دلالة لقوله اشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى  
 وكذا ما قيل ان العالمين ماهية مختلفة فيستلزمها الجمع وذلك لان هذه  
 التفرقة لا يؤيد بها عقل ولا نقل وبالحقيقة بان الجمع يفيد تعلق الجمع بكل واحد  
 من الافراد متبعا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصريح به  
 في اللغة والنحو

الاستغراق في غير موضع فلا وجد ان يفسر جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح  
 صاحب الكشاف في الجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لانه  
 يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب وجمع صالح  
 لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لانه الواحد لان وزنه في تناول الجمعية  
 في الجنس وزنه المفرد في تناول الجمعية وجمعية في جملة الجنس لانه واحد لانه كذا  
 في الكتب فحق قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحد ايضا جائزا لانه في قولهم  
 قتلوا زيدوا وانما قتلوا واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه  
 ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكتب بانه اذا اراد بالواحد الجنس والجمعية  
 قائمة في حدان الجنس ككلامه نحن جرمه شئنا واما الجمع فلا يدخل تحت التامية  
 معنى الجمعية من الجمع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعبر عنه عند البعض  
 من ان الجمع المعروف باللام بمعنى كل جماعته جماعته او رده توجيهها ككلام ابن عباس  
 رضي الله عنه ولم يقصد به انه مذهب بل يدل انه صريح بخلافه غير مرة والاعمال  
 ايضا تشهد بذلك واما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من سارج الا نظار  
 ومطارج الافكار كم قلت فيه للافاضل وقد اتمهم وكلت دون الوصول الى الحق  
 افهانهم ولما كان هذا مظنة اعتراض وهو ان افراد الهم يدل على وحدة معناه  
 واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان  
 اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الهم لانا حرف الدال على  
 الاستغراق وحرف النفي وحرف التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه  
 مجرورا عن الدلالة على معنى الواحدة كما انه مجرور عن الدلالة على التعدد وانما استغ  
 ح وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمخاطبة على التامية كل المقتضى ولانه اي  
 المفرد الواصل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع

وصف بنعت الجمع



عند الجهور وان كان الاخفى في نحو الدنار الصفر والدرهم البيض واما قولهم  
 ثواب سمال ونطفة امشاج فلان الثواب ثواب من قطع كلها سمال في خلق  
 والنطفة مركبة من اشياء كل منها شئ في الاختلاط فهو وصف للثواب بوصف  
 مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف السند اليه باضافة اليه  
 من المعارف لانها اقصر طريق الى احضار السند اليه في ذهن السامع نحو قول  
 جعفر بن عيسى كجاري هو اي يطوي وهذا اخضر من الذي هو او نحو  
 ذلك والاختصار مط لوصف الكلام وفوط الشامة لكونه في السحر وجبته  
 على الرجل مع الركب اليمانيين مصعبا في بعد ذهاب في الارض وتامة جنب  
 جثمانه بمكة موثق والجنب الجنوب للشمس والجنب الشمال للشمس والجنب  
 لفظ البتخير ومعناه تاسف ونحس على بعد الجيب او لتضمنها تعظيما  
 لشان المضاف اليه والمضارع او غيرهما كقولك في الاول جدي حصر في الثاني  
 عبد الحليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عند تعظيما لشان الحكم بان  
 عبد السلطان عند وهو وان كان مضاف اليه لكنه غير السند اليه المضاف  
 وغير ما خيف اليه السند اليه وهو المضاف اليه او غيرهما او لتضمنها تحقيرا  
 للمضاف نحو ولد الحجام حاضرا والمضاف اليه نحو ضارب حاضرا وغيرهما نحو  
 ولد الحجام بحال ليس زيدا وينار منه وقد يكون الاضافة لا غنا عنها عن تفصيل  
 متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعذر لعدم اهل البلد فعلموا كذا والانه  
 يمنع عن التفصيل مانع كتحديد بعض على بعض من غير منج نحو حصر الحوام  
 على البلد والنصرح بذكرهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلموا كذا او كسامة  
 السامع او الخاطب والمحكم نحو حصر اهل السوق ولتضمن الاضافة تحقيرا  
 على اكرام او اذلال او نحوها نحو صديقك او عدوك بالياء وفيه قوله تعالى

ثم ان هذا الاستماع بالنظر في ظاهر  
 يستفاد من اللفظ واما بالنظر في الباطن  
 فهو دلالة على كل الاقوال والنظريات  
 جواز وصفه بغير الجمع ببالا فيقال  
 في الاجزاء مثل قوله تعالى كل في ذلك يسبحون  
 انهم الا ان يفوق بين الصفات والجزء  
 في كل من حسن جلي

لانصار ولادة بولدها ولا مولود له بولده فانما نهيت المرأة عن المضاربة اضيف  
 الولد اليها استعظاما لها عليه وكذا الولد اولادها استعظاما ونهيا عن  
 رسولكم الذي ارسل اليكم ليجنون او اعتبارا لطيفها مجازيا وهو الاضافة بالياء  
 ملازمة من غير تلك واختصاص نحو كوكب اخفاء اولادها لا طريقا الى احضار  
 سوي الاضافة نحو غلام زيد بالياء اولادها الاضافة جنسية وتعميم لقولهم  
 تدلك على خاقي الارض النقية من راجحتها يعني على جنس خاقي وذلك لان الحكم  
 المفرد حامل للمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون  
 الفرد علم ان المقصد به الى الجنس كالوصف في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه  
 على مكيح ان شاء الله تعالى واما تكثيره فلان افرادي تكثير السند اليه للمقصد  
 الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة  
 او النوعية الى المقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية  
 غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء الساعية عن آيات الله تعالى وفي الغشاوة  
 انه لتعظيم الغشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكمالية ونحوها بينها وبين الادراك  
 لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم اول عليه واو في بتأديته  
 او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه ببلغا لا يمكن  
 ان تعرف كقولنا اي قولنا بن ابي السخط له حاجب مانع عظيم في كل امر  
 يشهد له بعينه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف  
 بالتعظيم او التكنير كقولهم ان له لا بلا وان له لغما او التقليل نحو ورضوان  
 من الله الكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان  
 وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكمية تحقيرا او تقدير كافي المعهودات  
 والعز واما تشبهها بهما وكذا التحقير والتقليل والفرق اشار بقوله وقد جاء

للتعظيم والتكثير



نحو وان يكذبوا فقد كذبت رسل من قبلك ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير  
وذا وايت عظام هذا ناظر الى التعظيم <sup>طالع</sup> <sup>فانما</sup> <sup>الاعظم</sup> <sup>ويعني</sup> <sup>للتحقير</sup> <sup>والتعظيم</sup> <sup>ويعني</sup> <sup>للتقليل</sup> <sup>ايضا</sup> <sup>نحو</sup> <sup>اعظم</sup>  
شيئا اى حقيرا قليلا فالاعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفتقران وكذا  
التحقير والتقليل وقد ينكر السند اليه لعدم علم التكلم بجهة من جهة التعريف  
حقيقته او جاحلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا تسابحت  
مهنه من لوطه لاجل بدله شيئا لم يقل عينه احتراز عن التصریح بنسبه  
الى عين الممدوح وجعل السكاك التحقير في قوله تعا وليس مستهم نفحة من غلا  
للتحقير واعتراضه عليه بان التحقير مستفاد من بناء الهمزة ونفس الكلمة و  
جوهرها لانها امان قولهم نفخت النرج اذا هبت اى هبت اومن نفخ الطيب  
اذا قال نفخة كالتفخي وجوابه انه اراد ان لبناء الهمزة ونفس الكلمة مداخل  
افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التكثير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان  
اراد ان التحقير المستفاد من الالة مفهوم منها بحيث لا يدخل للتكثير اصلا  
فيم الفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بال  
ومما يحمل التعظيم والتقليل قوله تعا اى اخاف ان يستك عذاب من الرحمن اى  
عذاب عاقل او شئ من العذاب ولاد الالة للفظ كسر وضافة العذاب الى الرحمن  
على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم كقوله تعا مستكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم  
ولان العقوبة من الكرم اكليم استدل لقوله عليه السلام اعز بالله من غضب  
اكليم ومن تكبير غيره اى غير المسند اليه للفراد او النوعية نحو والله خلق  
كل دابة من ماء لم يكل فرد من افراد الالات من نطفة معينة وهى نطفة ابية المنقصة  
او كل نوع من انواع الدواب نوع من انواع المساء وهو نوع النطفة الذرية  
يختص بذلك النوع من الدواب وصرح بان من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح

ان الحالة المنقضية لتكثير المسند اليه اى ان كان المقام للافراد شخصا او نوعا  
كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسماء مطلقا التعلق  
ايضا التمثيل بالالة وبعضهم انه مسند اليه تقدير والاذن تقدير كل دابة خلقها  
الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه ونفسه ظاهر بل تصدقا  
المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتكثير المسند اليه وهذا  
في كتابه كثير فليتبين له وللعظيم عن فاذنوا بحريته من الله وسوله وللحقير  
خزان نظن الاظنا ان الاظنا حقيرا ضعيفا ان الظن مما يقبل الشدة والضعف  
فالقول المطلق ههنا للمؤنة لا للتاكيد وهكذا يحمل التكثير على ما يفيد  
الشيوع كالاعظيم والتحقير والتكثير نحو ذلك في كل ما وقع بعد الاصل المفعول  
المطلق وبهذا يدخل الاشكال الذي نورد على مثل هذا التركيب وهو ان المشتق  
المفترغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حوايد خليفه المشتق بيقين  
فيخرج بالاشتناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج  
الظن من بيندوح لاحاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه يحول على التقديم  
والتاخير بان نحن الانظن ظنا وشك قوله وما اغتره النيب الا اغترارا  
اي اغترارا لا نيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله ضربت زيدا  
الاضر با مبتلا محتمل من حيث توجه المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما  
يجري مجراه كالتهديد والشرح في مقدماته في هذا الاحتمال يميل المشتق  
منه كالمعند الشامل للضرب وغيره من حيث الوجه فكذلك قلت افعلت  
شيئا غير الضرب ومن تكثير غير المسند اليه للشكارة وعدم التعيين قوله  
تعا واطرحوه ارضا اراضاء منكورة بجهولة بعيدة عن العمان والتسجيل  
قوله فيوما يحيل بطير الروم عنهم ويوما يجود بطير الفقر والجذباء







قلوبه وآفات عرفاه ليس جزاء على  
الحقيقة للشرط المفروض الآ فان الجزاء  
في الحقيقة قد شام يستقيم ونحوه والذكر على  
الجزاء يقام معاهد //

والتفكير بتعيين الذات وعدمه  
لا يدل على الذات بل على النسبة

عليه القطب في شرح التكملة اذا عثر  
بني في ما سبق سورة التكملة بان  
وما قال فيها سبق ان كل سورة

ان الحاجة الى كلام المصنف في الايضاح  
الحاصل من التقديم بل يحمل على تقديم  
الحجج تقديم المحكم عليه ~

وقد بلغنا من عتقنا خير السبل  
 المتبادر من تحقيق الكلام ذكرنا  
 كما اننا نقتضه لتقدمه  
 فالله اعلم بالصواب  
 المعقول والحق المتعلق بالخير  
 فعلنا في حقهم انما  
 لا جليل حسن جليل  
 بل قد

والشهر











عاود من قال ان لا يتم انما صدق عليه اثنين في قوله فقط  
 خطأ محض لان الجنس والعدد مفهومان الوجود والعدم  
 فقط مفهومان اثنين وبيده المفهوم وما صدق عليه  
 فاقول لا يخفى على من ادرك ان  
 فان ما صدق عليه الوجود اثنين  
 وان كان مفهوما متغايرين وجانب القوم كغيرهم في بدل البعض وهو المذكور  
 ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهومي الوجود  
 اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين  
 عين ما صدق عليه الوجود وسلب عن وقوعه في بدل الاشتمال وهو الذي  
 يكون عين المبدل منه ولا يخفى ويكون المبدل منه متبلا عليه لا كما شاع  
 على المظروف بل من حيث كونه لا عليه اجمالا ومتقابلا بوجه ما يحتمل  
 النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجب مبينا واختصاص  
 لما اجل ان لا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصح الكلام فان قلت لم  
 قال ههنا لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ اللفظ  
 على عادة ائمتنا في الكلام وههنا اضافة المصدر الى المفعول او اضافة اليه  
 الى الزيادة التي هي التقرير والتكلم فيه الاية الى ان البدل هو المقصود بالنية  
 والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير  
 التقرير بدلا للكل ظاهر كما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 طرط الذين انعت عليهم فائدة البدل التأكيد كما فيه من التثنية والتكرير  
 والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره حراط السليم وفي بدل  
 البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكان ذكره  
 اولا اما في البعض فظروا في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث  
 يطلق ويراد به التابع نحو عجب زيد اذا عجبك عليه بخلاف ضرب زيد  
 اذا ضربت غلامه فزيد غلامه واخوه او جاره بدل غلط لا بدل لاشتمال الغلط  
 على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن البصاحة  
 البتة كما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل  
 حاشا انه قيل اعجبني شيئا زيد لانه معلوم ان العجب نفسه بل شيئا متعلقه  
 فلي قيل عجبك جاء التقرير

عاود من قال ان لا يتم انما صدق عليه اثنين في قوله فقط  
 خطأ محض لان الجنس والعدد مفهومان الوجود والعدم  
 فقط مفهومان اثنين وبيده المفهوم وما صدق عليه  
 فاقول لا يخفى على من ادرك ان

فان ما صدق عليه الوجود اثنين  
 وان كان مفهوما متغايرين وجانب القوم كغيرهم في بدل البعض وهو المذكور  
 ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهومي الوجود  
 اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين  
 عين ما صدق عليه الوجود وسلب عن وقوعه في بدل الاشتمال وهو الذي  
 يكون عين المبدل منه ولا يخفى ويكون المبدل منه متبلا عليه لا كما شاع  
 على المظروف بل من حيث كونه لا عليه اجمالا ومتقابلا بوجه ما يحتمل  
 النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجب مبينا واختصاص  
 لما اجل ان لا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصح الكلام فان قلت لم  
 قال ههنا لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ اللفظ  
 على عادة ائمتنا في الكلام وههنا اضافة المصدر الى المفعول او اضافة اليه  
 الى الزيادة التي هي التقرير والتكلم فيه الاية الى ان البدل هو المقصود بالنية  
 والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير  
 التقرير بدلا للكل ظاهر كما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى  
 طرط الذين انعت عليهم فائدة البدل التأكيد كما فيه من التثنية والتكرير  
 والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره حراط السليم وفي بدل  
 البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكان ذكره  
 اولا اما في البعض فظروا في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث  
 يطلق ويراد به التابع نحو عجب زيد اذا عجبك عليه بخلاف ضرب زيد  
 اذا ضربت غلامه فزيد غلامه واخوه او جاره بدل غلط لا بدل لاشتمال الغلط  
 على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن البصاحة  
 البتة كما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل  
 حاشا انه قيل اعجبني شيئا زيد لانه معلوم ان العجب نفسه بل شيئا متعلقه  
 فلي قيل عجبك جاء التقرير

الزيادة في الحكم او اللفظ  
 او الوجود

الكل ايضا وتفسير كما مر فكانه الا حسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما  
 وقع في المفتح جعل الشيء معطوفا على السند اليه فتفصيل السند اليه مع اختصار  
 نحو جاني زيد وعمر فان فيه تفصيلا للفاصل من غير دلالة على تفصيل الفعل  
 اذ الواو انما هو للجمع المطلق لا لشيء من الحكم للتابع والتبوع من غير تعرض لتقديم  
 او تأخر او حقيقة واحترز بقوله مع اختصار عن جاني زيد وجاني عمر فان  
 فيه تفصيلا للفاصل على انه ليس من عطف السند اليه بل من عطف الجملة او تفصيل  
 السند بانه قد حصل من احد المذكورين او لا وعن الآخر بعده مثل اخيا وغيره  
 كذلك ان مع اختصار واحترز به عن جاني زيد وعمر بعد يومين وشهرين  
 او ما شابه ذلك نحو جاني زيد وعمر او جاني القوم حتى حاله في هذه  
 تشترك في تفصيل السند وتختلف في جهات الفاعل يدل على ان ملازمة الفعل للمفعول  
 بعد بلازمة المتبوع بلاهامة وتم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة  
 على ان ما قبلها مما يتبع شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدهما والتحقق ان المقيد  
 في ترتيب اجزاء ما قبلها ههنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعبر  
 الترتيب الجاهل ان يكون ملازمة الفعل لما بعدهما قبل ملازمة الاجزاء  
 الاخر نحو مات كل احد حتى ادم عليه السلام وثنا ثلثها عنومات الناس حتى  
 الانبياء او في رطل واحد نحو جاني القوم حتى حاله اذا جاؤك وما يكون خالدا  
 اضعفهم واقلهم في معنى تفصيل السند في حتم انه يعتبر في الذهن تعلقه  
 بالتبوع او لا بالتابع ثانيا باعتبار ما قويا اجزاء التبوع او اضعفها فان  
 قلت العطف على السند اليه بالفاعل وحتى يشتمل على تفصيل السند اليه ايضا  
 فكان الا حسن ان يقول او تفصيلها لما قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان  
 الشيء اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه متعلق به الى ذلك التقييد وكذا الاشارة  
 قوله وكذا الاشارة اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه متعلق به الى ذلك التقييد وكذا الاشارة  
 والملاحظة انما وجد القيد او لا ودخل الاشارة ثانيا بحقيقة حتى يرد عدم ثمانية في مثل قوله جاني زيد  
 بوجه ان لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جاء بجاني حسن حكيم

قد لا يجمع المطلق الفاعل من هذا  
 الوسط سلبا فيكون مفعول الوجود والعدم  
 بعيد الاطلاق كما قيل في قوله تعالى  
 المطلق فلا يرد ما ذكر من ان الوجود والعدم  
 قولهم ان معنى الوجود والعدم هو الوجود  
 سلبا فيكون مفعول الوجود والعدم  
 بجمع بلا تقييد حسن حكيم  
 سئل عن الشارح ان هذا ان لا يتم انما صدق عليه اثنين في قوله فقط  
 ان هذا الاختصاص لا يحصل الا في  
 بقيد الاختصاص والاشتمال  
 على السند اليه والاشتمال  
 يحصل لغيره ايضا الى ان يكون  
 مقاديرها في المثال المذكور فتشاهد  
 قولنا واحترز به عن جاني زيد وعمر

قد لا يجمع المطلق الفاعل من هذا  
 الوسط سلبا فيكون مفعول الوجود والعدم  
 بعيد الاطلاق كما قيل في قوله تعالى







فقد لانه نعتون بما ولا قد يقال قول  
لام الاستدلال عليه كما في قوله ان زيدا  
لقد انما يدل على انه من احوال السند  
وقام مقامه ويلحق به بناء على كونه  
نوطه وتجهيد او لا يجزى لانه قائم مقام  
صحة جلي

والجواب على ان ما بعده ما عطف بيان لما قبلها وهو قوله تعالى تفسير اللذين يخرجون من  
اعادة ايجاز وللصبر المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل بقوله من هذا الجاهل  
وهذا نزاع لا طائل تحته وانما الفصل لتعقيب السند اليه بضمير الفصل وانما جعله  
من احوال السند اليه لانه يقرر به اولاً ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ طاء  
له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص السند فيكون من الاعتبار  
الوجه الى السند اليه لان نقول ان معنى تخصيص السند اليه بالسند ههنا هو

تخصيص السند على السند اليه وحصره فيه فيكون راجعاً الى السند على ان التحقيق  
ان فائدة ترجيع اليه لانه جعل احدهما كخصاً ومقصوداً والاخر كخصاً  
به ومقصوداً عليه فلتخصيص السند اليه بالسند يعني لغير السند على  
السند اليه لانه معنى قوله ان زيد هو القائم ان القيا مقصود على زيد لا يجزى وزه الى  
عمر ولهذا يقال في تأكيد لا عمر فان قلت السند سبق الى الفهم من تخصيص  
السند اليه بالسند هو قصره على السند لان معناه جعل السند اليه بحيث  
يختص السند لا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان  
يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم حصصت فلانا بالذكر  
اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشياء صحت بالذكر فكان المعنى  
جعل هذا السند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه سندا اليه مختصاً بان  
له السند وهذا معنى قصر السند عليه لا يعمه اي انك تعبد معناه تحقك  
بالعبادة ولا تعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر السند

على السند اليه يكون لقصر السند اليه على السند كما يدل عليه كلام صاحب  
الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف  
الفعل الدلالة على ان المتقين هم الذين ان خصت صفة المفلحين وحققت  
لانه مقتضى قوله  
وهذا هو معنى قصر السند على السند اليه على السند اليه بانها كانت المسئلة  
والصواب يثبت المسئلة

فقد لانه نعتون بما ولا قد يقال قول  
لام الاستدلال عليه كما في قوله ان زيدا  
لقد انما يدل على انه من احوال السند  
وقام مقامه ويلحق به بناء على كونه  
نوطه وتجهيد او لا يجزى لانه قائم مقام  
صحة جلي

ولقد لانه نعتون بما ولا قد يقال قول  
لام الاستدلال عليه كما في قوله ان زيدا  
لقد انما يدل على انه من احوال السند  
وقام مقامه ويلحق به بناء على كونه  
نوطه وتجهيد او لا يجزى لانه قائم مقام  
صحة جلي

فقد لانه نعتون بما ولا قد يقال قول  
لام الاستدلال عليه كما في قوله ان زيدا  
لقد انما يدل على انه من احوال السند  
وقام مقامه ويلحق به بناء على كونه  
نوطه وتجهيد او لا يجزى لانه قائم مقام  
صحة جلي

والجواب على ان ما بعده ما عطف بيان لما قبلها وهو قوله تعالى تفسير اللذين يخرجون من  
اعادة ايجاز وللصبر المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل بقوله من هذا الجاهل  
وهذا نزاع لا طائل تحته وانما الفصل لتعقيب السند اليه بضمير الفصل وانما جعله  
من احوال السند اليه لانه يقرر به اولاً ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ طاء  
له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص السند فيكون من الاعتبار  
الوجه الى السند اليه لان نقول ان معنى تخصيص السند اليه بالسند ههنا هو

تخصيص السند على السند اليه وحصره فيه فيكون راجعاً الى السند على ان التحقيق  
ان فائدة ترجيع اليه لانه جعل احدهما كخصاً ومقصوداً والاخر كخصاً  
به ومقصوداً عليه فلتخصيص السند اليه بالسند يعني لغير السند على  
السند اليه لانه معنى قوله ان زيد هو القائم ان القيا مقصود على زيد لا يجزى وزه الى  
عمر ولهذا يقال في تأكيد لا عمر فان قلت السند سبق الى الفهم من تخصيص  
السند اليه بالسند هو قصره على السند لان معناه جعل السند اليه بحيث  
يختص السند لا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان  
يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم حصصت فلانا بالذكر  
اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشياء صحت بالذكر فكان المعنى  
جعل هذا السند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه سندا اليه مختصاً بان  
له السند وهذا معنى قصر السند عليه لا يعمه اي انك تعبد معناه تحقك  
بالعبادة ولا تعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر السند

على السند اليه يكون لقصر السند اليه على السند كما يدل عليه كلام صاحب  
الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف  
الفعل الدلالة على ان المتقين هم الذين ان خصت صفة المفلحين وحققت  
لانه مقتضى قوله  
وهذا هو معنى قصر السند على السند اليه على السند اليه بانها كانت المسئلة  
والصواب يثبت المسئلة

فقد لانه نعتون بما ولا قد يقال قول  
لام الاستدلال عليه كما في قوله ان زيدا  
لقد انما يدل على انه من احوال السند  
وقام مقامه ويلحق به بناء على كونه  
نوطه وتجهيد او لا يجزى لانه قائم مقام  
صحة جلي

على السند اليه يكون لقصر السند اليه على السند كما يدل عليه كلام صاحب  
الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف  
الفعل الدلالة على ان المتقين هم الذين ان خصت صفة المفلحين وحققت  
لانه مقتضى قوله  
وهذا هو معنى قصر السند على السند اليه على السند اليه بانها كانت المسئلة  
والصواب يثبت المسئلة



قوله ويعرف فيه معنى اليعرف فيه الا انما  
معنى مناسب لا قضاء للغة والحال  
انه لا بد من السام الفاعل في شيء يكون  
الناصب في الفاعلية وعلله له  
الناصب في حسن.

ففيها حنينا والد إحاربت البرية فيه جونا مستديفا من حماد يعني تحرك  
البرية في حماد الجحمان والاشوب والند ليس بفنائ وفيه ايدان الاموات الكيف  
تحييهم الرفات كذا في ضرام القطر وقوله بان ام الاله واصناف الناس  
الاضلال وهما يعني ان بعضهم يقول بالحاد وبعضهم لا يقول به وهذا

تبيين ان ايسا المراد بالحيوان المستحدث من الجحاد ادم عليه السلام ولان قوله صالح انما هو  
ولان عيسى عليه السلام ولا القنص على ما وقع في بعض الترميم لانه

لا يناسب السياق وإنما لتجميل السطر والمساواة للتفاضل أو للتفريق نحو  
في دار الشوايق فصار صديقك وأما لا بهام أنه لا يروى عن الخاطر وإنما  
وأما المحي الذي مثل أضرار عظيمه نحو جمل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى أو ارجع  
عنده أو تخفيره نحو جمل جاهل في الدار ومنزل العالة على الخط أغا هو نصف  
المسند إليه بالسند على الاستمرار لا محي للأخبار بصدوره عنه كقول الزاهد شيرازي

يُطْرَبُ لِلْمَالَةِ عَلَى أَنْ يَصْدُرَ الْفِعْلُ عَنْهُ خَالِفًا لِلَّهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِمْرَارِ بخلاف قولك  
يُشْرَبُ الزَّاهِدُ فَإِنَّهُ يُدِيلُ عَلَى مَجْرَدِ صِدْقِهِ عَنْهُ فِي الْإِجْلَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ وَهَذَا مَعْنَى

اولا نولده مصفا باخير بيلوك هو الذي لانفسى جبرارد  
خير المبدأ الاول خير المبدأ الثاني الاخير وهو المبدأ الثالث اي بمعنى  
خير المبدأ الاشارة الى ان المبدأ الثالث هو المبدأ الرابع

فما يكون تصديق التصور وان اراد بذلك قول الحق سبحانه وتعالى وقول  
تقديمه لا يصح لما سألني في احد المسئلة التي افهم ان الله عز وجل

تبعه وقوع الفعل ذكره السيد اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على  
الفتح لان ان التقديم دخلا في الدلالة على الاستحالة بل انما يدل عليه الفعل

نصائح کا سند کہ ان شاء اللہ تعالیٰ فی بحث لو الشرطیۃ الحاکم و جہاوتل افادہ

من الغرض وفي النهاية

[illegible]

زيادة تخصص كقول  
المشاعر الخفية



وَأَنَا أَهْبَأُ إِلَى الْقَبْرِ  
لَأَنْ أَتِي بِجَدِّهِمْ يَوْمًا  
تَقْدِرُ عَلَى السُّبُورِ  
خَفِيفًا وَفِي جِلْبَاسٍ  
تَقْدِرُ أَنْ تَصُفَّ  
أَلَمْ تَخْذِ هَؤُلَاءِ  
الْمَغْنَمَ

[illegible]

تقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كفي هذه  
الانكار  
النسب  
المشاهير  
الحقوق

مثال بخلاف قولنا اننا بنيت هذه الدار ولا غير فانه لا يصح ولا مانع  
من هذا حاصل في النص قوله قال المصنف في

رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير الحكم قدر اي كل احد لان ذلك  
نفي

عن التكلم الرؤية على وجه العموم في الفعل فيجب ان يشهد لغيره ايضا على

عليه ان يقال ان مقصود المصنف قوله لان ما ذكره في مقدمته في اننا ايضا احد المقدمين  
النفق حواله الروية الواقعة على كل احد من الناس بيان ان المنفى  
هو الروية الواقعة على المفعول العام نقيضا لاثباتنا وان حال معني قولنا اننا رايت  
هذه خاتمة الاعتراض  
وجمادى الحادى العاشر  
فأفهم

[illegible][illegible]



انك رايته كل احد لانه اجماع فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى  
الجمع وهذا صريح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا تفرق بين  
من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسره في قوله تعالى استن  
من النساء بمعنى جماعة من جماعتنا وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة  
منفية يدل على ان هذا ليس مبتدأ بل نكرة وقعت في سياق النفي كما تراه  
البعض وظاهر كلام الصريح انه يجب وضع النكرة لانه قال هو اسم لفظي  
انما يجب ان يكون في الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقيل هو مبتدأ على ان  
ان احد اسم في معنى الواحد لا يغير بغير الموصوف فيجوز ان يعبر به بوصفه  
مفردا وثنى ويحذف ما ذكره كان او مؤنثا الى احدى الافراد او اثنين او جمعا  
واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما ان رايته جميع الناس ويلزم  
المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا لا يمتنع جازما ان رايته جملا  
وما ان اكلت شيئا وما ان قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل النفي  
نكرة على ما يجب فلا يكون خصوصية لفظا واحدا ايضا يجوز ان يكون احدهما  
مبدل المهملة من الواو وشبه في قوله تعالى هو الله احد وان لا يكون بمعنى جمع  
ولو سلم فيكون المعنى ما ان رايته جميع الناس والنفي هو الرقبة الواقعة  
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فاحاصل ان المفهوم من نفي الروية  
الواقعة على كل احد في العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما ان رايته  
او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالتكلم  
يقضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على غيره انه  
له واحد وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد دل كل احد بل يكفي  
ان يكون راي احد لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب

فهذا عدم جريانه جوابا لسؤال قد  
توسعه انما ذكرنا في احدى من معاني  
الاستغناء وهو في سياق النفي  
لا يجب الوضع وانما لا جوابه بنوعه  
كانه قيل لانه لهذه الامور على  
احدها يكون احد وهو كونه بمعنى الجمع والضرورة المذكورة  
نكرة في خبر النفي وانما هي لكونه نكرة منفية  
فاجاب بقوله لا عدم ان يكون مفردا او كان موصوفا  
بشيء او مجموعا او مؤنثا او مشددا  
المفرد في هذا المقام  
الموصوف معنى  
الموصوف المصطلح الله  
يكون بين وبين الصفة  
المتطابقة في الوجه المذكور  
في النفي

او حاصل الاعتراض المذكور ان المفهوم  
من قوله الموصوف لانه النفي هو  
الروية الواقعة على كل احد من الناس  
نفي العموم الذي هو سلب جزئي

الكلي

كما ان رجلا في زمن النبي خالف شريعة النبي عليه السلام فقال اوله قارورة كسرت في الاسلام ثم خالف  
رجل اخر شريعة فقالوا ليس اوله قارورة كسرت في الاسلام فيفسر بهذا المشي على الامر  
الذي ليس من الامور العجيبة

الكلي سلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المحقق  
لانا نقول المعنى هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما ان ضربت زيد لان في  
ضرب زيد يستلزم ضربا مضافا لزيد يستلزم ضربا مضافا لزيد لان في  
ضرب زيد يستلزم ضربا مضافا لزيد يستلزم ضربا مضافا لزيد لان في  
ان اختصاص الموصوف بالشي لا يوجب اختصاصه بالامور المذكورة وتحقيقه  
العلامة في شرح المفاتيح ان المفعول في قوله ما ان رايته احد لما كان عاتلا في قوله  
في سياقه النفي يلزم ان يكون معتقدا لمخاطب عام كذا وكذا وهو انك رايته كل احد  
في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في النفي على وجهه العام فلو لم يكن  
يكون ما يقع من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متققا بل هو كسلب واما  
ان عامان عام وان خاصا في خاصا ولو اختلفا في ما وخصوصا لم يكن الخطأ في النفي  
مجرد التعميم بل هو خلافه واعتراض عليه بعض المحققين بان الباني بعد تعيين النفي  
هنا هو السلب الكلي على عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب في التعيين  
ان انسانا لم يرا احد من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه ورع انه  
غيره او ان يشاركه الغير فنفي وضعه وصحته في نفسه هذا السلب الكلي  
عدم روية احد من الناس او لو اختلفا في الفعل انما يوجب سلبا كسلب الجزئي  
فبذلك هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على استلزامها في مقارنته ونسبها  
انهم لم يلاحظوا على كسب كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على  
الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص  
فجعلوا التخصيصا في ما اقبلت كذا مثله في خبرنا ما قلت كذا وليس هذا اول  
قارورة كسرت في الاسلام فتقول محققنا انما هو انه اذا قدم المسند اليه على  
الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوية وتارة للتخصيص  
كما فيكون قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي في التخصيص قطعنا الكسب  
حاصل الجواب ان ما قاله العلامة معنى التقديم فيما قدم المسند اليه على الفعل فقط دون حرف النفي وما اعترضه المعارض  
معنى التقديم في صيغة تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي فنشأ الغلط عدم الفرق بين التخصيص في كون الفعل مبتدأ  
وبين التخصيص في كون الفعل منفية فلا يكون الاعتراض بالنفي ليدعي

المفرد في هذا المقام  
الموصوف معنى  
الموصوف المصطلح الله  
يكون بين وبين الصفة  
المتطابقة في الوجه المذكور  
في النفي

او حاصل الاعتراض المذكور ان المفهوم  
من قوله الموصوف لانه النفي هو  
الروية الواقعة على كل احد من الناس  
نفي العموم الذي هو سلب جزئي

فهذا عدم جريانه جوابا لسؤال قد  
توسعه انما ذكرنا في احدى من معاني  
الاستغناء وهو في سياق النفي  
لا يجب الوضع وانما لا جوابه بنوعه  
كانه قيل لانه لهذه الامور على  
احدها يكون احد وهو كونه بمعنى الجمع والضرورة المذكورة  
نكرة في خبر النفي وانما هي لكونه نكرة منفية  
فاجاب بقوله لا عدم ان يكون مفردا او كان موصوفا  
بشيء او مجموعا او مؤنثا او مشددا  
المفرد في هذا المقام  
الموصوف معنى  
الموصوف المصطلح الله  
يكون بين وبين الصفة  
المتطابقة في الوجه المذكور  
في النفي



فعل هذا في قديم بعض  
التي هي في القضاة في  
ويعتبر في القضاة في  
والتي هي في القضاة في

[illegible]

يكون الشاظر في الجوار  
 من لونه ابيض يكون  
 النسخة عالما لا لا  
 على الوجه الفلكي

اراد به دفع اعتراض بعض المحققين  
في كلام العلامة كلامه صاير  
في حق علي بن ابي اسحاق  
اعتراض ذلك البعض بطلانه مبني  
على انه يكون مقضي احد كنهين اذا  
رايت احدهما

اصلاح من التخصيص في تعليم  
الاعلام القبل الاكل والروية

المقدم على الفعل لا يرفع  
وإن كان على ما كان  
المقدم على الفعل لا يرفع  
وإن كان على ما كان

المخاطب انهماء  
اشياء ولم يزل مشغولاً

لقد قد استأذنته في ذلك  
والله اعلم بالصواب

المعنى والمحل هذا  
فان تعميم هذا المعنى  
الاستماع ما ذكرته للذكر والشيء  
واللغة انما هي على هذا المعنى  
بالرقة على شيئين على انه  
بعدم التعميم بالشيء  
فان يكون مع الاستماع  
فان يكون مع الاستماع

نعم  
ولان  
فعلى  
مضيق  
التي  
فذلك  
فيه

نقراض الله  
هم  
بين

واما انما بقدر ما كان  
 قد مضى من عمره  
 فاعلمه غير انما كان  
 قد مضى من عمره

فقد وان لم يلق  
الذي لم يحسب  
انظر صره يفيد التساقيضا

على هذا وقول الضمير على كل واحد  
فإن يكون بمعنى غير وان كان كذلك  
غير إذا كان الموصوف معهما مذكور  
لما لا فلا يجزى رحمه عليه وأما تأني

[illegible]

میرزا یحییٰ خان  
مکیں فی السلام  
رافلا یق لجان  
خلان الا فام



فرد وعندي ان قد تم نقض الشيء بالادلة ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر الفاء وروى  
كما ذكره الفاضل من الحاشية ان هذه المقدمة احق بان يعتبر من عليها من المقدمة التي اعترض عليها المحقق من مقدمتي  
دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة وظاهرا تدفع ما اوردها عليها وما هذه المقدمة فتعني موجهة صراحة  
بجانب صحة ما في دفعه الى افعال روية  
ولو سلم فمعي تصدق في كسر الفاء  
على ما لا يخفى والشيخ وعدم اطلاق غيره  
لعدم تصديقهم كونه لاحقة كلاما  
الشيخ بحيث لا يرد عليه منه فتأمل  
ولا نقول المستقص بالانفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو  
لزيد ومنفيا عنه وهذا حال وعندي ان قولهم نقض الشيء بالانفي يقتضي ان  
يكون ضرب زيدا جديرا بان يعترض عليه فيقال ان الشيء لم يتوجه اليه اصلا  
بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو الحكم والفعل المذكور هو الضرب الذي  
استثنى منه زيدا لا كاستثناء انما هو من الاثبات دون انفي فلا يكون من استثناء  
الشيء في شيء كما اذا قلت كنت ضربا لزيد فانه اعتقد ان انما ضرب كل  
كل احد الزيد وانت ذلك الاشياء فتعني ان تكون ذلك الاشياء واعلم ان ما  
ذكره المحقق من مخالفة لهم في مجرد التحليل بل يظهر اثره في نحو قولنا ما انا  
قوت القول الاسوية الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المحقق لجزان  
يكون احد قوت القوان سوية الفاتحة وعندهم يمنع هذا لاقتضائه  
ان يكون الفاتحة مقرونة للمحكم غير مقرونة له كالمتر وهو حال ولا عطف  
على ان حرف النفي والمعنى ان هذا المسند اليه المقدم حرف النفي فهو في  
قطعا سواء كان منكرا او معر فاعطاه او مظهر وان لم يل حرف  
التخصيص  
النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت او يكون لكن قدم المسند  
على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد  
التقوى والبيات بقوله فقد ياتي الى التقديم للتخصيص كما علم من روى  
انفراد غير غير المسند اليه المذكور به اي باخبار الفعل او زعم مشاركة  
الغير فيه اي في اخبار الفعل نحو ان سعت في حاجتك لمن زعم ان غيرك  
قد وقع امتناع ما ان ضرب لزيد بما ذكره في ما ان رايت احدا وهو ان النفي هو الضرب بالانفي  
زيد نفيت ذلك عندك وانتبه لغيرك فان قلت هذا الوجه يمتنع على صحة الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت  
نعم لان ههنا جهات اخرى وهو ان جعل النفي فيكون التوكيد انما انت لنفسه ضرب زيدا ونفي عنها ضرب  
ضرب من عدل زيدا والتقديم يقتضي انبثاق ذلك النفي لغيره ونفي ذلك التثنية عنك فاذ لا ان ضرب زيدا الى

فرد وعندي ان قد تم نقض الشيء بالادلة ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر الفاء وروى  
كما ذكره الفاضل من الحاشية ان هذه المقدمة احق بان يعتبر من عليها من المقدمة التي اعترض عليها المحقق من مقدمتي  
دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة وظاهرا تدفع ما اوردها عليها وما هذه المقدمة فتعني موجهة صراحة  
بجانب صحة ما في دفعه الى افعال روية  
ولو سلم فمعي تصدق في كسر الفاء  
على ما لا يخفى والشيخ وعدم اطلاق غيره  
لعدم تصديقهم كونه لاحقة كلاما  
الشيخ بحيث لا يرد عليه منه فتأمل  
ولا نقول المستقص بالانفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو  
لزيد ومنفيا عنه وهذا حال وعندي ان قولهم نقض الشيء بالانفي يقتضي ان  
يكون ضرب زيدا جديرا بان يعترض عليه فيقال ان الشيء لم يتوجه اليه اصلا  
بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو الحكم والفعل المذكور هو الضرب الذي  
استثنى منه زيدا لا كاستثناء انما هو من الاثبات دون انفي فلا يكون من استثناء  
الشيء في شيء كما اذا قلت كنت ضربا لزيد فانه اعتقد ان انما ضرب كل  
كل احد الزيد وانت ذلك الاشياء فتعني ان تكون ذلك الاشياء واعلم ان ما  
ذكره المحقق من مخالفة لهم في مجرد التحليل بل يظهر اثره في نحو قولنا ما انا  
قوت القول الاسوية الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المحقق لجزان  
يكون احد قوت القوان سوية الفاتحة وعندهم يمنع هذا لاقتضائه  
ان يكون الفاتحة مقرونة للمحكم غير مقرونة له كالمتر وهو حال ولا عطف  
على ان حرف النفي والمعنى ان هذا المسند اليه المقدم حرف النفي فهو في  
قطعا سواء كان منكرا او معر فاعطاه او مظهر وان لم يل حرف  
التخصيص  
النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت او يكون لكن قدم المسند  
على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد  
التقوى والبيات بقوله فقد ياتي الى التقديم للتخصيص كما علم من روى  
انفراد غير غير المسند اليه المذكور به اي باخبار الفعل او زعم مشاركة  
الغير فيه اي في اخبار الفعل نحو ان سعت في حاجتك لمن زعم ان غيرك  
قد وقع امتناع ما ان ضرب لزيد بما ذكره في ما ان رايت احدا وهو ان النفي هو الضرب بالانفي  
زيد نفيت ذلك عندك وانتبه لغيرك فان قلت هذا الوجه يمتنع على صحة الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت  
نعم لان ههنا جهات اخرى وهو ان جعل النفي فيكون التوكيد انما انت لنفسه ضرب زيدا ونفي عنها ضرب  
ضرب من عدل زيدا والتقديم يقتضي انبثاق ذلك النفي لغيره ونفي ذلك التثنية عنك فاذ لا ان ضرب زيدا الى

انفراد بالشيء حاجته او كان مشاركا له فيه فيكون على الاول ضرب قلب وعلى الثاني  
قصر الزيد ويؤكد على الاول بكونه لا غير شي لا يرد ولا يمتنع ولا يمتنع سواها ما فيه  
ذلك وعلى الثاني بكونه وحدي مثل بقوله واستوجدا وغيره مشا ربه ونحو ذلك لان الفاعل  
من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من  
غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركه الغير والاول صريحا ومطابقة على دفع  
الاول نحو لا غير وعلى دفع الثاني وحدي دون العكس وقد ياتي في تعقيب الحكم و  
تقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يفتي الجليل فقد لا يقرر  
في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجليل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك  
وسبب بقوته تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل  
منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعت في حاجتي قصد الى تخصيصه بعد  
الشيء وقد ياتي للتقوى ولم يمتنع الصلابة ليعبر عليه بالمعقولة منه وبين تأكيد  
المسند اليه فانه محل الاستباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكتب فانه استند  
النفي للكذب لا لا تكتب وكذا ان لا تكتب انت مع ان فيه تأكيد لذكره بل فقط  
كذا لانه تأكيد الحكم عليه لا الحكم لعدم تكرره فنقول لا تكتب نفي الكذب عن الضمير  
الستروا انت من لعله على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى  
لا غيره ان لا يظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها استند الى غيره  
وانما استندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهولة والسيما وان في ذلك  
تخصيص فبذلك ياتي في حاشيتك لا يفيد التخصيص ولا  
التقوى بل يفيد صدور السعي من الحكم نفسه من غير تجوز او سهولة وانما هذا  
الذي قصد صاحب المفتاح حيث قال وليس اذ قلت سعت في حاجتك او سعتا  
في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود السعي فحاشية قد يقع خطأ منها  
فله وليس اذ قلت سعتا اسم ليس ضمير انت وضمير الجملة الشريفة او وجه يجب ان لا يظن في لحي يتعلق بليس فاعل يجب  
ان يكون دافعا لكونه وجه تاما ان هو اسم وهو وجود سعي وضمير الظرف وهو عند السامع وقد وقع في موقعه نحو صفة  
سعي والواو وقد وقع على ما في بعض النسخ من نصرة السامع لضمير في عبارة الفتاح فتقصد بالنصب مطعون  
على ان يكون ثم ان السامع انما في الوجوب ههنا اشار الى وجوده فيها اذ قدم لا يتحقق اجلا رخص حكمي

فرد وعندي ان قد تم نقض الشيء بالادلة ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر الفاء وروى  
كما ذكره الفاضل من الحاشية ان هذه المقدمة احق بان يعتبر من عليها من المقدمة التي اعترض عليها المحقق من مقدمتي  
دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة وظاهرا تدفع ما اوردها عليها وما هذه المقدمة فتعني موجهة صراحة  
بجانب صحة ما في دفعه الى افعال روية  
ولو سلم فمعي تصدق في كسر الفاء  
على ما لا يخفى والشيخ وعدم اطلاق غيره  
لعدم تصديقهم كونه لاحقة كلاما  
الشيخ بحيث لا يرد عليه منه فتأمل  
ولا نقول المستقص بالانفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو  
لزيد ومنفيا عنه وهذا حال وعندي ان قولهم نقض الشيء بالانفي يقتضي ان  
يكون ضرب زيدا جديرا بان يعترض عليه فيقال ان الشيء لم يتوجه اليه اصلا  
بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو الحكم والفعل المذكور هو الضرب الذي  
استثنى منه زيدا لا كاستثناء انما هو من الاثبات دون انفي فلا يكون من استثناء  
الشيء في شيء كما اذا قلت كنت ضربا لزيد فانه اعتقد ان انما ضرب كل  
كل احد الزيد وانت ذلك الاشياء فتعني ان تكون ذلك الاشياء واعلم ان ما  
ذكره المحقق من مخالفة لهم في مجرد التحليل بل يظهر اثره في نحو قولنا ما انا  
قوت القول الاسوية الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المحقق لجزان  
يكون احد قوت القوان سوية الفاتحة وعندهم يمنع هذا لاقتضائه  
ان يكون الفاتحة مقرونة للمحكم غير مقرونة له كالمتر وهو حال ولا عطف  
على ان حرف النفي والمعنى ان هذا المسند اليه المقدم حرف النفي فهو في  
قطعا سواء كان منكرا او معر فاعطاه او مظهر وان لم يل حرف  
التخصيص  
النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت او يكون لكن قدم المسند  
على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد  
التقوى والبيات بقوله فقد ياتي الى التقديم للتخصيص كما علم من روى  
انفراد غير غير المسند اليه المذكور به اي باخبار الفعل او زعم مشاركة  
الغير فيه اي في اخبار الفعل نحو ان سعت في حاجتك لمن زعم ان غيرك  
قد وقع امتناع ما ان ضرب لزيد بما ذكره في ما ان رايت احدا وهو ان النفي هو الضرب بالانفي  
زيد نفيت ذلك عندك وانتبه لغيرك فان قلت هذا الوجه يمتنع على صحة الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت  
نعم لان ههنا جهات اخرى وهو ان جعل النفي فيكون التوكيد انما انت لنفسه ضرب زيدا ونفي عنها ضرب  
ضرب من عدل زيدا والتقديم يقتضي انبثاق ذلك النفي لغيره ونفي ذلك التثنية عنك فاذ لا ان ضرب زيدا الى



وكون البناء على عرف انشاء المتعين المخطوف عليه بقوله وان بني على تنكيره وما سبق امثلة البناء على العرف  
 انشاء في تقدم السد البعلان البناء وتقدم في تقدم المبنى عليه الذي كالمسا من من جاكبي  
 والكمول من الواحد عدد متعين لان يجوز عند اهل المعنى اطلاق الواحد وايزاد العدد لانه اصل  
 العدد ولكن لا يجوز عند اهل الكتاب

فقد اذ بنى على معرف اشارة الى  
ون البناء على الشكر اختار في  
اشارة الى تقدم المسد اليه لان

المان علة افادة التخصيص التي ذكروها جاز في المظهر المقدم ايضا فذهب الشيخ الجرجاني صواحي التحقيق

نده قطعاً و قد اشارنا  
و قد اشارنا نحن فيما سبق  
خ الجرح في صواب الحق







بعد الترتيب على ما يلي

فان جود كاشف في  
صفة تقديم وجعل  
مضافا ولا لئلا احاط  
بشيء  
التي بالشيء والشيء  
بالشيء  
لا في باقي الكائنات  
وهو انما في العكس  
بالعكس  
فان جود كاشف في  
صفة تقديم وجعل  
مضافا ولا لئلا احاط  
بشيء  
التي بالشيء والشيء  
بالشيء  
لا في باقي الكائنات  
وهو انما في العكس  
بالعكس

واصله ان العكس كان  
 يسبح على اهله ليلة  
 الزفاف اضاء جديدا  
 يسبحه ثم كثر حجاب  
 عن الدنيا  
 ان عليا ربه ان يكون دار قضاة العظم  
 مقدم عليه الزمان

ليومته وهو ان رزقه عطف السلام على صرافه  
 وهذا السلام المذكور مقتضى السلام للمقدم  
 قوله لو كان ينبغي الى الاوقات ان اسم كان  
 التبريل انما ينبغي ان يكون في الله واما  
 اشكت عطف على كان ولا شك في  
 واعلم ان كون قوله وعلية عطف على قوله

حال كونه تابعا شايخ عند النجاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمنين العبادات الطير  
عطف بيان للعبادات لا موصفا وانفقوا على استناع ما جاء في الاصل احد النعم  
بالرفع على المبادىء لا موصفا وانفقوا على استناع ما جاء في الاصل احد النعم  
تقديم الفاعل وهو التاب - بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله فيكون كذا  
كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يشهد به يحتمل ان يكون كذا تأكيد  
للضمير المستتر في كان بدلا لقوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر  
بدلا منه وتفسيره ولو سلم فيكون شاذ او محمول على الضرورة فلا يدل على جواز  
في السعة ولو سلم فحينئذ تقديم على المستوع فقط والمطلوب جواز تقديمه  
على العامل ايضا نعم قد ذكر النجاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وهم  
واو وعلى المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على  
العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فالمراد  
يقول به احدثهم لانهم استفاء التخصيص صورة المنكر اعني في نحو رجل جائئ لولا تقدير  
التقديم لمحصله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شتر  
اخر في اناب من التسهيل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما استفاد  
من التاكيد وهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء كان استنساخا من كلامه  
حيث قال انما يرب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط المبتدأ لا يقال  
التاكيد انما يدل على النوعية بالتسهيل او غيره واكثرنا استفاد من تقدير  
التقديم فلا بد منه بحال لان نقول قد ذكرنا ان حاشي التخصيص لوصف يتبع تقدير  
التأخير فيه لصحة وقعه مبتداء المعرف وانما يجب ان يكون المحرر استفادا من  
الوصف والا فلا توجبه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في  
صور المنكر انما لم يقصده التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد منه الاصفى استفاد

وكللام صاحب الفتاوى حيث لزمه اعتبار تقدير فيما اذا تخصص النكوة بالوصف ولو لم يقله بان الحصر فتقدم  
لوصف جات التوفيق بين كلامه وكلام الائمة حيث تأمله بما اهتدانا اب الاشارة



لوقا

اعتباراً از حسن جلای

[illegible]



ان الكفاية على طهارة اقسام  
ما يطالب بها اقسام

تقرض خبير الخياط بان يراه مثله وغيره انش غير الخياط مماثل او غير ذلك  
مماثل او غيره من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ما يشا من غير اذنه

لم يشأ من ديب كما ان قولك غيرك فعل لذا معناه انما افعله فلذا

يرون تعذيبه والارم لكونه المقيم احون على المراد بهما اي اليهوديين الذين يسيرون

أبلغ ما ينبغي والمفيد للرواة في هذا المقام من بيان ما ينبغي أن يكون عليه

بالكثرة لكم التقرير لا كما لا يلزم لانه يقع الاستعلاء على خلافه قطعاً

إذا قصد بها هذا المعنى ترى هذا الحق لا يقيم فيها الزم بقدمها فقلت

ورایت اللفظ قد نبأ عن معناه ورايت الطبع ثابتي ان يرضاه قيل وقد

دال على العموم والى عموم نفى الحكم من كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ

بالحلاف ما لو اخرجني لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد

فوله فالله يم يفيد عموم السبب لم يذكر هنا اداة الحصر كما دل على مفاد

عن جملة الافراد مثلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل تقريرا المعنى

حاصل قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيداً لعمود النفي والتأخير مفيد النفي العمود

لأنه حمل الكلام على ما افاده جيعون كلمة على الاعاده فالكلزوم منه فان عود

يعارض ذلك لأنه افوك لان وضع الكلام على الافادة وكانت هذا القابل

نشأه بغير موصلة مهلة اهـ في ما شاكم - افان المكم - اهـ

عدة ثم اثبت للموضوع هذا المحل الى ان كتب من الاعا والاعا والاعا

في هذه المادتين هذا صحت جعلهما في قوة السالبة الختمة والاف السالبة الختمة

هذه معدلة نحو لما يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد

ووضع حولهم بعض الناس بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه

فردا وبعضها واياها كان يصدق في القيام عن البعض وكما صدق

فإنه قد كان في ذلك ما لا يخفى على من تأمل في كلامه  
فإنه قد كان في ذلك ما لا يخفى على من تأمل في كلامه

نفي القيام معناه قد كان لهذا  
النفي والاشارة فليس لا قول  
الباء كما به من جمل

[illegible]

عوم ابو العاصم  
ابو اسحاق السمرقندي



قوله يا غيظي هذا اسم  
لا محذور الله هذا اسم  
بناء على الاسم الاغلب  
ينبغي فيه التمييز بين  
نفي الغيظ عن الغيظ  
والغضب لا يمتنع على  
صحة جملته

قوله وقد قال الله  
الذي يحسن الظاهر  
فلا سند اليه  
ثابت في الآم  
التي هي بين  
الجزية والكومية  
لعدم الاتحاد  
طائفة

قوله فنعد ورودها في سياق النفي اما اردل ورودها في سياق النفي ان يعقب  
نفي النفي مسجعا عليها <sup>هذا قد عرفت</sup> بعد اعتبارها بصفة العموم واما اذا اعتبر النفي  
الاولا في العموم فالمعنى على عموم النفي وان كانت النكوة المصدرة بكل النفي  
شاذرة في اللفظ عن النفي البات تمام



والنفس عن جملة الافراد ثلث اقسام على ما ذكر فلا حمل على الاول يلزم ترجيح  
على القسم الثاني والثالث فلا حمل على القسم الثالث ودون الثاني لان نقول  
في النفس عن القسم الثاني وليس هو لازم له وانما اللازم هو  
القسم الثالث كاشمير

فقد وانا شاعر طرنا  
التاكيد اتحاد الدلائل

قولنا ان دلالة قولنا اننا لم نعلم على النفي عن حقيقة  
بطريق الاستمرار فيه بحيث لان نعلم ان الدلالة كانت  
لم نعلم على النفي على حقيقة الا فانه بطريق المطابقة  
للمفهوم من اختلاف الدالين لا بطريق المطابقة  
انفرد عن حقيقة ذاته لعل لم يمتح عليه التام  
لان النفي عن حقيقة ذاته لا دلالة له على  
بقولنا اننا لم نعلم لان الدلالة استلزام لم نعلم  
المفهوم من حقيقة لم نعلم لان الدلالة استلزام لم نعلم  
لم نعلم بان الدلالة

قوله على ما قال في اللغات ان عدم انحصار السور فيما ذكره القدماء وكون التنوين تنكير سور الجزئية في الجملة على ما  
ذكره الشيخ وان لم يحزم بوقوع مقدم الشرطة كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان لغة العرب قول  
الالف واللام على العموم فانه يدل على نفس الطبيعة ايضا فهاذا لا يكون يدفع الف واللام موقع كل لكن لا يمكن ان يكون  
الشارح حيث فهم منه ان الف واللام يكون سور الكلية على تقدير انها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير  
لو كان حاصله قبله فليست اتم لان الشكرة المنفية اذا كانت كان قولنا لم يعم اني فيها الخصوص الا لا فصل  
انسان سائبة كلية لاهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بينت فيها ان الحكم  
مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال استلزامها مملكة باعتبار اجمال  
السور على اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في باب القدم  
ان الهملة هي التي يكون موضوعها كلياً وقد اهل فيها بيان كمية افراد الموضوع اعم  
بينت فيها انه لا يجب او السبب في كل افراد الموضوع او بعضها والكمية هي التبيين  
فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على غير قولنا لم يعم  
انما هو تعريف الكلية دون الهملة وامانه لا سور فيها فهم ان التقدير انه قد  
بينت فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البناء شئ يدل عليه ضرورة  
ولانني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد  
لهم يقصدوا والاخصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا  
طرا واجمعين وخوذا لهما نصوص عليه الشيخ في الاشارات وهذا يجوز ايضا بخلاف ما ذهبوا اليه من ان السور السالبة  
ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع فكرة منفية وادخال التنوين عليه سور الكلية فليس كذلك بل هو سور الجزئية  
كما انتم الجوزية على ما قال في اللغات ان كان ادخال الف واللام  
تعيها وادخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا مملكة في لغة العرب وقال عبد  
القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون للنفي واخرى للنفي النفي ان كان  
كلمة كل داخل في خبر النفي بان اخذت عن ادائه سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا  
النفي او لا سواء كان الخبر فعلاً نحو قوله ابي الطيب ما كل ما يمتحن المزدحم  
تجرب الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متحن  
المهر حاصل او حاصل على اللفظة المجازية او التيمية او معمولة للفعل النفي  
امان يكون عطفاً على داخل في خبر النفي وان كان يكون بتقدير فعل عطفها

قوله ما كان ما ينبغي المراد به صدر البيت عجزه بحر الروي بما لا يشبه السلف والمروي دفعه كما وجوز ان حتى نصبها باضمار فعل  
والسفر بضم سين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة معرفة والسفان صاحبها وفي القاموس سفينة اشره ومنه السفينة انفسها وحده  
والجمع سفان وسفون وسفيع وصاحبها سفان وحرقة السفانة وبهذا يظهر ان ما تدبره بعض الطلبة من العبارة في البيت سفر بفتح السين وسفان  
وهو صاحب السفينة اسنادا لا مستقلا اليه حقيقة ليس بشي لان صاحبها سفان كما عرفت على انه مخالف للرواية ثم ان المجاز يبلغ من الحقيقة  
صحة حكمه



وقد خبرت خبرها ولا يسمي اسمها محاربة وضعت خبرها بالذكر لان افعالها وجعل اسمها خبرها  
اسما وخبرها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز ولما بنى بنى تحت  
بنايه هبون الى اعمالها لا يجعلون خبر خبر لهما ولا اكلم اسمها بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولها  
عليها ولغة المحاربين جاء  
عليها التثنية قال الله تعالى  
ما هذا بشرا وما هم  
من جنس جباري  
عليها واو اما الاول فلفظ وثالث فلان التأخير عن اداة النفي اعم من ان يقع  
بينها فصل غير ما زيد كل القوم وما جاء كل القوم وغير ذلك من الامثلة  
المذكورة او لا يقع نحو ما كل متقى المرء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظ  
فلم يخرج منها الا المعول المقدم على الفعل النفي وان جعلته اعم من اللفظ  
والتقديرية دخل في القسم وانما كان فالكلام لا يتناول عن تعسف وانما  
وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلان خبر النفي  
بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرية يعني كما اذا تقدمت على الفعل النفي  
العامل في فاته مؤخر تقدير لانه مرتبة المعول التأخير عن العامل فلا  
ان يجعل عطفه على آخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله آخرت عن  
اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال  
المذكور والمعنى بان آخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها  
او جعلت معولة للفعل النفي اما فاعلا لفظيا او تأكيدا له نحو ما جاء كل القوم  
كلهم او ما جاء كل القوم وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه او يفعله لا كذلك  
عنه نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ  
او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التأكيد اعتمادا على سبق وجعل الفعل  
مقتضا بل لان النفي بما لا يتقدم معوله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين  
في النفي وكذا اذا وقعت بحرورا وظرفا نحو مرت بكل القوم وما سرت كل  
الاتام ونحو ذلك في جميع هذه الصور توجه النفي الى التثنية خاصة  
للاصل الفعل وانما فالكلام بنى الفعل والوصف بعضهما اضيف

في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان

في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان

كل ان كانت كلان في المعنى فاعلا للفعل او الموصف الذي قبله عليها او عمل فيها  
كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب ما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل  
القوم كاتب وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم  
ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سواد عترة  
ولا يصفه سمحة كان احسن او تعلقه ان تعاق الفعل والوصف بخاص  
بعضا كان كل في المعنى مفعولا فاعلا والوصف المحو عليها او العامل  
فيها نحو ما كل ما يبنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها  
انما واخذنا كل الدراهم فيفيد تعاق ادراك المرء بعض متخيلاته وتعلق  
الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخلق وشهادة الزرق والتمسك بالشيخ  
اذ انما يثبت وجدنا ادخال كل في خبر النفي ليلصق الاحتمال بربان بعض  
كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لاننا نجد حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض  
كقوله تعالى والله لا يحب كل مختا فخر والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع  
كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم كثر في لا كل ولا ان كان لم يكن داخله  
في خبر النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معولة للفعل النفي ثم النفي  
كل فرد مما اضيف اليه كل في اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم لا قال له عليه السلام نه اليدين اقصررت الصلوة بالرفع  
لانها فاعلا اقصررت ام نيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد  
منها لا القصر ولا النسيان وعليه اى على عموم النفي في جملة كل فرد ودقوله  
انما بالنجم قد اصبحت ام احيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع  
كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المصنف المعتمد  
في اثبات المطلوب الحديث وسئل عن الخبر ما الاحتجاج بالحديث فمن  
قوله ما قال ذو البدين هريرة بن عبد ربه روى ابو هريرة روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
احدى العتاتين في الخبر فسمي في ربهين فقال ذو البدين وقال اقصررت الصلوة ام نيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن  
فقال ذو البدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم رضى الله عنهم ورضوا عنه فاقبلوا ما يقبل  
ذو البدين فقال لا رضى نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستكمل الحديث بوجهين الاول ان قوله

في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان  
في ان كانت كلان



أحداهما ان السؤال بآدم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احداهما على  
الابهام في اعتقاد المستفهم فيجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما رتبة على  
المستفهم خطية له في اعتقاد ثبوت احداهما لا بنفي الجميع بينهما لانه  
لم يقدر ثبوتها جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما  
والثاني ما روي انه قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قلة له عليه السلام  
ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن  
سلبا كلياً لما صح بعض ذلك قد كان رتبة لانه انما ينفي في كل منهما  
لانقيسهما جميعا اذا ايجابا الجزئي رفع السلب الكلي لا السلب الجزئي  
واما الاحتجاج بشعرا النجم فلانه فيصح والسابع فيما اذا لم يكن الفعل  
مشغولا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيد ضربت وليس  
نصب كل منهما بأكسره وزنا وبيانا كلامه انه لم يأت بشئ مما اذنت  
عليه هذه المرأة فلما كان النصب مفيداً للدلالة العموم والرفع غير مفيد  
يعمل السامع من النصب السامع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير  
ضرورة ولما قل ان بقوله انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها جعلها مفعولاً  
وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد  
او ابتداء لا نقول جاني كلهم كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضربت بكلم  
ونظيره بعينه ما ذكره سيده في قوله قلت كلهن قلت عمدا ان  
الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير الخبر جائز على السعة  
اذا لا ضرورة تاجئة اليه لا مكان ان تقول كلهن قلت بالنصب واعترض  
عليه بن كاجب انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا استعمل هو غير جائز  
لان كلاهما اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد او ابتداء

فانه لو كان النصب مفيداً للرفع غير مفيد  
لا يصح ان يقال قولك فلان لم يكن الرفع  
مفيداً والنصب غير مفيد فليست بالرفع  
او ما نصيبا لمفعول  
استعمل الرفع في قوله انه قال ما مضى الكسوف  
في القادة وما ذكره الشيخ ابو القاسم  
في قوله يا كسرة وزنا وبيانا كلامه انه لم يأت بشئ مما اذنت  
عليه هذه المرأة فلما كان النصب مفيداً للدلالة العموم والرفع غير مفيد  
يعمل السامع من النصب السامع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير  
ضرورة ولما قل ان بقوله انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها جعلها مفعولاً  
وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد  
او ابتداء لا نقول جاني كلهم كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضربت بكلم  
ونظيره بعينه ما ذكره سيده في قوله قلت كلهن قلت عمدا ان  
الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير الخبر جائز على السعة  
اذا لا ضرورة تاجئة اليه لا مكان ان تقول كلهن قلت بالنصب واعترض  
عليه بن كاجب انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا استعمل هو غير جائز  
لان كلاهما اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد او ابتداء

فانه لو كان النصب مفيداً للرفع غير مفيد  
لا يصح ان يقال قولك فلان لم يكن الرفع  
مفيداً والنصب غير مفيد فليست بالرفع  
او ما نصيبا لمفعول  
استعمل الرفع في قوله انه قال ما مضى الكسوف  
في القادة وما ذكره الشيخ ابو القاسم  
في قوله يا كسرة وزنا وبيانا كلامه انه لم يأت بشئ مما اذنت  
عليه هذه المرأة فلما كان النصب مفيداً للدلالة العموم والرفع غير مفيد  
يعمل السامع من النصب السامع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير  
ضرورة ولما قل ان بقوله انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها جعلها مفعولاً  
وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد  
او ابتداء لا نقول جاني كلهم كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضربت بكلم  
ونظيره بعينه ما ذكره سيده في قوله قلت كلهن قلت عمدا ان  
الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير الخبر جائز على السعة  
اذا لا ضرورة تاجئة اليه لا مكان ان تقول كلهن قلت بالنصب واعترض  
عليه بن كاجب انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا استعمل هو غير جائز  
لان كلاهما اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد او ابتداء

فانه لو كان النصب مفيداً للرفع غير مفيد  
لا يصح ان يقال قولك فلان لم يكن الرفع  
مفيداً والنصب غير مفيد فليست بالرفع  
او ما نصيبا لمفعول  
استعمل الرفع في قوله انه قال ما مضى الكسوف  
في القادة وما ذكره الشيخ ابو القاسم  
في قوله يا كسرة وزنا وبيانا كلامه انه لم يأت بشئ مما اذنت  
عليه هذه المرأة فلما كان النصب مفيداً للدلالة العموم والرفع غير مفيد  
يعمل السامع من النصب السامع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير  
ضرورة ولما قل ان بقوله انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها جعلها مفعولاً  
وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد  
او ابتداء لا نقول جاني كلهم كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضربت بكلم  
ونظيره بعينه ما ذكره سيده في قوله قلت كلهن قلت عمدا ان  
الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير الخبر جائز على السعة  
اذا لا ضرورة تاجئة اليه لا مكان ان تقول كلهن قلت بالنصب واعترض  
عليه بن كاجب انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا استعمل هو غير جائز  
لان كلاهما اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد او ابتداء

لان قياسها ان يستعمل توكيداً لما تقدمها لما استعملت على ضميرها لان معناها اذ  
الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليها اضيفت الى المضمحل كان الجملة مقدر  
ذكرها اذ في حكم التقديم لا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه مفعول لا  
في الصورة على هي عليه فلهذا يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب لا يقال الامر  
ان كله لله هذه الكلمة واما ما جره فلا قضاء المقام بقدم السند وسجى  
بيان هذا الذي ذكره في الذكر والاضمار والتعريف والتوكيد والتقديم  
والثاني قوله مقتضى الظاهر من الحال وقد جرح الكلام على خلافه في على خلاف  
مقتضى الظاهر لا قضاء الحال اياه فيوضع المضمحل موضع المظهر كقولهم نعم  
رجلا مكانا رجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار  
لعدم تقدم ذكر السند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى  
مستعمل مفعول في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالظاهر في نعم الرجل  
ايحضره ابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو قوله  
العام والذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتميز تفسيره بكرة  
ليعلم جسر التحمل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالغا على واليبتس  
المخصوص بالغا على في مثل نعم رجلا السطحا ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة  
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير  
المقصود وتفصيله بما يستحقه خصوصاً بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو  
فهذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف  
واما في قوله من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره فالتقدير زيد  
نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير محالاً  
الى المخصوص وهو مقدم تقديره فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال  
قوله نعم رجلا السطحا فانه لو قيل نعم السطحا لمقتضى ما قرينة لا السطحا بالغا على المستحق  
الضمير وهو الضمير الذي يكون الكلام المقيد له والذم العامين موصوفاً بالظاهر على وجه  
لا يشكر من الامر لان مدح شخص غير مستلزم من التثنية او منصفة فائدة فان قلت هذا التباس  
في قوله نعم العوض لا يعلم ان العوض على المخصوص بالمدح لان ان زيد على المخصوص محذوف  
وهو ايوب عليه السلام وفي مثله يجوز حذفه كما مر به حسن جلي

فانه لو كان النصب مفيداً للرفع غير مفيد  
لا يصح ان يقال قولك فلان لم يكن الرفع  
مفيداً والنصب غير مفيد فليست بالرفع  
او ما نصيبا لمفعول  
استعمل الرفع في قوله انه قال ما مضى الكسوف  
في القادة وما ذكره الشيخ ابو القاسم  
في قوله يا كسرة وزنا وبيانا كلامه انه لم يأت بشئ مما اذنت  
عليه هذه المرأة فلما كان النصب مفيداً للدلالة العموم والرفع غير مفيد  
يعمل السامع من النصب السامع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير  
ضرورة ولما قل ان بقوله انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها جعلها مفعولاً  
وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد  
او ابتداء لا نقول جاني كلهم كلهم ولا ضربت كلهم ولا ضربت بكلم  
ونظيره بعينه ما ذكره سيده في قوله قلت كلهن قلت عمدا ان  
الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير الخبر جائز على السعة  
اذا لا ضرورة تاجئة اليه لا مكان ان تقول كلهن قلت بالنصب واعترض  
عليه بن كاجب انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا استعمل هو غير جائز  
لان كلاهما اضيف الى المضمحل يستعمل في كلامهم الاتاكيد او ابتداء







معناها ان القياس الاتقان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بان  
مردود لان الاستخدام حلاقا لظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير والظاهر واللام  
والايتين

[illegible]

قوله هذا اعني نقل الكلام  
 هذا التفسير يصرح به في كلام السالكين  
 ولولا ذلك لم يكن جعلنا هذا الورد  
 ونفعا للتاسخ من جلي

قوله في العبارة ادنى تسامح  
 معناه الظاهر ان النقل عن الحكايات  
 الغيبية لا يتصور بهذا القدر اذ هي  
 مسطرة الى الغيبة

هذا اعني نقل الكلام  
من كلام السالك  
اليه طيف

فقد هذا التفسير جعل الناس  
ولوله لا يمكن جعله  
ومع التنازع صوابه  
لأن  
فقد في العبارة ادنى تنازع  
معناه الظاهر أن النقل عن الحكامة  
الغيبية لا يختص بهذا القدر أعني  
المراسلة إلى الغيبة فلهذا



لان كلامه ينقل الى آخرين وقوله مطلقا زيادة من المصليين بغيره في  
كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة بآدم  
مظهرا وبغير غائب او باجمع على معنى سواء كان في المسند اليه  
غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر ولم يرد  
لكن كان مقتضى الظاهر ايراد فعدل الى الآخر وهذا المستقصود المص  
من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفتاتا  
فاخر فاس التفتات الاشارة الى كونه في شمله ومن شمله الى غيره وقوله  
اكتف ان الله يسمي التفتاتا في علم اليقين على انه كثير اما يطلق اليقين على  
العلوم التامة كقوله اقول امر القيس تطاول ليلك بالامد بفتح  
الهمزة وميم اليقين اسم موضع وزوج بكسرهما خصص هذا المثال من بين سائر  
امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلام السكاكي والخطاب  
والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهذا التفتات  
لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفتاتا لانه خطا لنفسه ومقتضى الظاهر  
ليلى بالحكم والشهور عند الجمهور ان التفتات هو التعبير عن معنى بغير  
من الطريق التامة الحكم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه من ذلك  
باخرنها بطريقا آخر من الطريق التامة بشرط ان يكون التعبير الذي على  
مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهره سواء الكلام ان يعبر بتغير هذا  
الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلت ذلك لاننا نعلم  
وقطعا من اطلاقنا تعميم لا عيب في ان التفتات هو انتقال الكلام من  
اسلوب الحكم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه  
الخطاب ليعبر بتغييره لئلا يظن ان افعاله فلولم يعبر هذا  
الخطاب

قوله من كونه لا شمله وقوله في التفتات الاشارة الى كونه في شمله وهو

قوله في قوله ليلك التفتاتا لانه خطا لنفسه ومقتضى الظاهر

قوله وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلت ذلك لاننا نعلم

قوله وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلت ذلك لاننا نعلم

الخطاب

قوله منها ان اريد رات ثم وذن رجال فيلزمه نظر اقدم تجلوه فيه وهو شرط في الجبر لانه  
اشيا شتى عن شئ لا يعبر عن معنى واحد بلقطين مختلفين حين جملته  
فيقول في نظر اقدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير اخبار شتى عن شئ لا يعبر  
هذا القيد لدخل في هذا التعبير شياء ليست من الالتفات فيها نحو ان اريد  
وانت عمرو وذن رجال وانتم رجال وانت الله فعل كذا وذن اللذون  
يوم النسخة **الاصحاب** ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بصير الحكم او  
تارة مطلقا وانتم وانتم بالاسم الظاهر او ضمير الغائب فومها يا زيد ويا رجلا  
بضم يا بضم جدي وفي التنزيل انت وفعلت هذا بالفتا يا ابراهيم لان الاسم  
الظاهر طريق غيبة ومنها تكدير الطريق الملتفت اليه نحو وياك  
نسعين واحدا وانعت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على  
اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد  
عنه بطريق آخر ومنها قوله يا من هو عالم حقا في صورة هذه المسئلة فانه  
الذي لا نظير له في هذا الفن في ذلك وقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم  
وقد نيا كل شئ بعدكم عديم فانه الالتفات في ذلك لان حق العايد الى  
الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام النادى ان يكون بطريق  
الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ويميل الى البعض الاوهما  
من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس انتم فاستثنى  
قال المروي في قوله انا الذي استثنى من جديرة كان القيس ان يقول كمنه  
حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصد في الاخبار عن  
وكان الآخر هو الاول لم يلبس بالبريد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لا  
من الالبس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا  
شبهه مودده وكثرته لردته ومن الناس من زاد اخرج بعض ما ذكرنا  
قيدا وهو ان يكون التعبير في الكلامين وهو غلط لان قوله يا بارك  
البرية قوله لبرية من اياتنا فيمن ذرا بالياء الغيبة في الالتفات من الكلام الى الغيبة  
قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني لان الالتفات من الكلام الى الغيبة  
للتعبير لانه الالتفات من الغيبة الى الغيبة وفيه تفتات على جانب اللفظ لا على جانب المعنى  
على انه يورد عليهم بل انهم قوم مجهولون لان الصفة كالصفة في وصفه والاسماء عا لظا هو غيبه سواء كانت وصفا  
او موصوفا حرم به في شراعتنا في مثل ذلك قبيح لما وقع في كلام هو على طبقات البلاغة سرجي

اخر

تارة مطلقا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

بضم يا

قوله منها ان اريد رات ثم وذن رجال فيلزمه نظر اقدم تجلوه فيه وهو شرط في الجبر لانه

اشيا شتى عن شئ لا يعبر عن معنى واحد بلقطين مختلفين حين جملته

فيقول في نظر اقدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير اخبار شتى عن شئ لا يعبر

هذا القيد لدخل في هذا التعبير شياء ليست من الالتفات فيها نحو ان اريد

وانت عمرو وذن رجال وانتم رجال وانت الله فعل كذا وذن اللذون

يوم النسخة الاصحاب ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بصير الحكم او

تارة مطلقا وانتم وانتم بالاسم الظاهر او ضمير الغائب فومها يا زيد ويا رجلا

بضم يا بضم جدي وفي التنزيل انت وفعلت هذا بالفتا يا ابراهيم لان الاسم

الظاهر طريق غيبة ومنها تكدير الطريق الملتفت اليه نحو وياك

نسعين واحدا وانعت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على

اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد

عنه بطريق آخر ومنها قوله يا من هو عالم حقا في صورة هذه المسئلة فانه

الذي لا نظير له في هذا الفن في ذلك وقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم

وقد نيا كل شئ بعدكم عديم فانه الالتفات في ذلك لان حق العايد الى

الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام النادى ان يكون بطريق

الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ويميل الى البعض الاوهما

من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس انتم فاستثنى

قال المروي في قوله انا الذي استثنى من جديرة كان القيس ان يقول كمنه

حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصد في الاخبار عن

وكان الآخر هو الاول لم يلبس بالبريد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لا

من الالبس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا







قوله ويلبي مقوله في تناول وصلها  
قوله اي ما كانت عليه من الخيلولة  
بشيء بالقلم

قوله الله انزل الوحي  
الاية فانه انزل الوحي  
في فسطاطه العظيم

وكاد ينقصر حشر خان شيباء زمان قرب الشيب واقباله على الهجو  
يكلفني ليلي فيه التفات من الخطا في طحا بك الى التكم حيث لم يقل يكلف  
وفا على يكلفني ضمير القلب ويلبي مقوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلي  
ويطالني لوصليها وروى بالتاء الفوقانية على انه مستند الى ليلي والمفعول  
مخبر عن شيباء شيباء فترقا او على انه خطاب للقلب فيه التفات آخر من  
الغيبه الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور  
وقد شطأ بعد وليها اذ قربها وعادت عواد بيننا خطيب قال  
المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادة كان الصوارف والخطوة  
صارت تعاديه ويجوز ان يحل من عاد يعود اي عادت عواد وعويق  
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كتمت في الغلك  
وجز بن بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكم الله الذي ارسل الوحي في شيباء  
سجايا فيقناه كان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد  
كان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في حرام السقط ان من شرط الالتفات  
ان يكون المخاطب بالكلام في حالين واحد كقوله تعالى اياك نعبد فان يا  
قيل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة  
المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قوله  
ثقي بالله ليس له شريك ون عند الخليفة بالتحاج أعني عند  
في شيباء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو  
في شيباء الخليفة فهذا اخضر من تفكير الجمهور فقوله اي العلاء هل  
لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قد اخرج ووجهه والاول بفتح الحاء  
ثانيا بفتح التاء والى التفات من الخطا الى الخطا على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب  
قوله هذا الخطا بفتح التاء والى التفات من الخطا الى الخطا على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب  
الاول الى البيت الثاني ساعا بالخطا البت في المنهج الى غير ذلك من التفات وان كان ساعا بتحقيق  
نشا طه فبانظر الى الالهم الا علبت حتى جلي

قوله ويلبي مقوله في تناول وصلها  
قوله اي ما كانت عليه من الخيلولة  
بشيء بالقلم  
قوله الله انزل الوحي  
الاية فانه انزل الوحي  
في فسطاطه العظيم  
قوله ويلبي مقوله في تناول وصلها  
قوله اي ما كانت عليه من الخيلولة  
بشيء بالقلم  
قوله الله انزل الوحي  
الاية فانه انزل الوحي  
في فسطاطه العظيم

قوله الله انزل الوحي  
الاية فانه انزل الوحي  
في فسطاطه العظيم

عند الجمهور من الخطا في زجر كنك الى الاخبار عنهم وان كان يرى من  
انه احزاب عن خطاب بني كنك الى الاخبار عنهم وان كان يرى من  
فيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل زجر كنك بنو كنك وبقره اولاد  
انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين اخرهما تعقيب الكلام  
بحالة مستقلة متداخلة له في المعنى على طريق التمثيل او الدعاء او نحوها في  
قوله تقا وزحق الباطل ان ابطل كان زهوقا وقوله تعاتم انصرفوا  
صرف التصلو بهم وفي كلامهم فقم العقر ظهري والفقر من قاصم  
الظهور وقوله جري تم كان الحيام بدو طلوح سقت الغث  
ايتها الحيام انتى يوم تضلل عارضها بغير بشبهه في  
وانت في ان تذكر من يوم ان التامع اختلج شيئا فلتفت الى كلام بولي  
اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن مينا فلا صفة يبدو في  
الياس راحة ولا وصله يصغرنا فكارت كانه لما قال فلا صفة يبدو  
فيلهم وما نضنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اوجه حسن  
الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان حسن  
تطرية او تجديدا واحدا من طريقتي التوب لئلا يسمع واكثر ايقاظا  
للاصغاء اليه اذ ذلك الكلام وقد يختص موقعه بلطائف او قد يكون  
لكل التفات سوء هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب  
المقام كافي ه سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيقة بالحد  
عن قلب حاضر جيد ذلك العبد من نفسه محض كاللاقبال عليه اي على  
ذلك الحقيقة بالحد وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظا  
قوي ذلك المحرك الى ان يؤله الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات  
قوله انت طاب مع الشيط حركة السرور وهو متعلق بالنظرية واللام فيه لتقوية العمل ويحتمل ان يكون للعرض  
لناسب قوله التمر ايقاظا للاصغاء اليه والمفعول مخدوف اي احسن نظرية الكلام لئلا يسمع مع الموعظ  
قوله وقد يختص موقعه على الجمهور لانه مستند وقد للتحقيق والباء كالبطائفة داخله على المقصود حسن جلي

قوله الله انزل الوحي  
الاية فانه انزل الوحي  
في فسطاطه العظيم  
قوله ويلبي مقوله في تناول وصلها  
قوله اي ما كانت عليه من الخيلولة  
بشيء بالقلم  
قوله الله انزل الوحي  
الاية فانه انزل الوحي  
في فسطاطه العظيم







لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

[illegible]

قوله في قبل التفرقة البيت للعطاسي عمر بن سلم التغلبي من قصيدة يمدح بها قيس  
فاطمة واعطاء ماله وزاد من مائة من النابل للاطلاق وهو مرخم ضيعة اسم بيت  
يقدر لمضافا هو وقف الوداع وفي الصياحة التوايع عند الوصيل والامم الوداع  
وداع وفراق حسن جلي

بالحق رشا الكلامه وقلنا ان اسير الله في جملته خبره  
صغيره للمهدوح وقوله الوداعا كما سيأتي  
بالفتح والمهاد الدعاء بان لا يكون ابو العاقم



عرضت الناقية على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقية لان المعروف عليه  
 من هذا ما يكون له ادراكه بغيره الى المعروف او يرغب عنه ومنه قيل لهم  
 ادخلت القلنسوة في الزاس واخا تم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة و  
 الخاتم ظرف والزاس والاصبع مفعول لكن لما كان المضاف هو ان يلقى بها  
 العروض عند العروض عليه يتحرك بالمفعول نحو ظرف وهذا الامر  
 بالعكس فليكن الكلام رعاية لهذا الاعتبار وما قوله فانه لا ياتي بعد  
 حول الظني كان امك ام حمار اي ذهب السواد من الناس واتصفوا  
 بصفات اللبام حتى لو بقول على هذا الوصف سنلا بما الى ان منهم اهلنا  
 كان او غيرهم فيقول انه قلب من جهة المفعول بنا على ان ظني بغير اصلوات  
 مرفوع بكان المقدور لا بالقدور لان الاستفهام بالفعل اولي فصار الاسم  
 نكرة واخر معرفة كما في قوله ولا يملك موقف منك الوداع ويحصل المعادلة  
 بين ما وقع بعدد ما وقع بعد الهزيم بالتزام حذف الفعل لوجود الفتر  
 وباتيه غير مقصود فوجوده كعدمه فالقصد المذكور بعد الهزيم هو  
 ظني لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد لم والحوقان ظني  
 مبتدأ وكان اتحاد خبره وفتح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهزيم نحو  
 بخلاف زيد قام ان محض وحي في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ  
 كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلبت من جهة المعنى لان المخبر عنه  
 في الاصل هو الام والمعنى على ظني كان امك ام حمار لان المقصود التسوية  
 بين ان يكون امه ظنيا وان يكون حمارا فافهم وقيل له اي القلب السكاني مطلقا

فله يحصل المعادلة فيعرب بالناقية  
 ان قد رطلت لان الهزيم اذا فقه على الفعل  
 وام داخله على انهم فلا تعادلان الكلام

ايها وقع وقال انه ما يورث الكلام ملاحه فستجفع عليه كالابلاغة ومن  
 الاتيسر ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره الى غير  
 السكاني مطلقا واخبر انه ان تضمن اعتبار الطيف غير نفس القلب الله  
 جعله السكاني من اللطائف قيل كقوله اي قوله روبة ومهية اي مفاضة معتبرة  
 متلونة بالغيره ارجاء اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون اوجه  
 سماؤه وههنا مضاف محذوف لون سمايه وهذا معنى قوله اي لونها  
 فالمرجع الاخير من باب القلب المعنى كان لون سمايه لغيرتها لون اوجه  
 وفي القلب من البالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ  
 من الغيرة الى حيث شبه به لون الارض في الغيرة والا اي وان لم يتضمن اعتبار  
 لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن  
 تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهي على تسمين احدها ان لا يتضمن ما يوهم  
 عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقية بالسم فلما ان جرى  
 سمن عليها كما طينت من طينت الطمح بالغدون الى القصر الشياخا  
 الخلو بالسم والمعنى كما طينت الغدون بالسماع وجواب لما قوله بعده امرت  
 بها الرجال لئلا خدوها وعن نظره ان لئن استطاعا ولتقاتل ان يقول الله  
 يتخبر من البالغة في سمن الناقية ما لا يتفق قولنا كما طينت الغدون بالسماع  
 لا يهاجم بالنسبة الى الغدون والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون  
 ادخل في الود كقوله ثم انصرف وقد اصبحت ولم اصب جذع البصيرة فارجح ان يكون  
 الاقدام والمعنى قارب البصيرة جذع الاقدام على انه حال من ضمير انصرفت  
 ولم اصب بمعنى لم اخرج وذلك لان الجذوع جذات السنين والقروى قد  
 وتناهيها فالنسب وصف الرائي والبصيرة بالقروى ووصف الاقدام والايتي

في السماع قد بلغ من العجز والكثرة ما انما صار بمنزلة الاصل والقصير بالنسبة الى السماع

واستبعد جدا  
 واستبعد جدا



في المعارك بالجذوة كما يقال اقدام غير وراي جرب فليس في هذا القلب  
اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب انه ليس من باب القلب  
لان قوله جذع البصرة حال من الضمير في لم اصلا لا اقرب ومعناه لم الف  
من اصبت الشئ القيس ووجدته لم الف بهذه الصفة بل وجدت خلافها  
جذع الاقدام قارح البصرة وليس معناه لم اخرج لان ما قبله من الالف  
يدل على انه جرح وتحت رسته الدم ولان نحو كلامه الدلالة على انه جرح  
وله يت اعلا ما بان الاقدام ليس بعله للجحام وحشا على تركه الفكري  
العواقب ورفص الحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث  
لان قوله وقد اصبت اخرجت بصلح قرينة على ان لم اصبت بمعنى لم اخرج  
واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه ما فيه من تبيين النظم ودلالة الكلام  
على ان الجرح لا ياتي في ذلك لانه اذا جعله جذع البصرة حال من لم اصب  
صار المعنى لم اخرج في هذه الحال بل جرح جذع الاقدام قارح البصرة  
على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسان يجعل جذع البصرة بمعنى  
ثانيا لا حال لانه احسن تادية للمقصود والجواب المخرج ما اشار اليه  
الامام المزدني وهو ان جذع البصرة حال من الضمير في انصرفت  
وجذع البصرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها او لا  
لم يعرض لانه ندم في الاقتحام ولم يتطرق بما عده عن الاقدام وقروح  
الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسة الحروب وذلك لانه قال المعنى  
ثم انصرفت وقد نلت ما امرت به من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا وبني  
ونا على بصيرتي الاولى لم يبد لي ندم في الاقتحام ولا غلب على في اختيار  
المنطق والاخراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارح الطول مما روي

وتكرر

وتكرر مبارذ في **الباب الثالث احوال السند** ما تركه فلما مر في حذف السند اليه  
وانما قال في السند اليه حذفه وفي السند تركه رعاية للطيفة وعلى ان السند اليه  
اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى السند حيث لم يذكر  
لفظا فكانه اني بد لفظ الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف السند فانه  
ليس لهذه المتابعة في الاحتياج فيجوز ان يترك فلا ياتي به لغرض كقولهم  
اي قولنا بني بن الحارث البرنجي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيل  
بها القريب في الاساس لما في رحله في منزله وما دواه وقيل باسم في رحله  
له لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف السند  
من الثاني والمعنى اني لغريب وقيل ايضا غريب لقصد الاختصار والاختصار  
عن العبت في الظمير ضيف المقام بسبب التحسر فحقيقة الوزن ولا يجوز ان  
يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبله  
الخبر نحن ان زيدا وعمرا منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف  
على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقدير فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم  
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرا وجهان لان لكل منهما  
خبر آخر والثاني ان ترفع بالابتداء والمخوف خبره والجملة باسمها عطف على  
جملة ان مع اسم وخبره ولا تشرى هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو  
والسند تقديم وقيل على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاخر  
كانه اني في غير ذوى العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب  
وقيل اني لغريب ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت  
الحكم اولاً أقوى فقد تباين الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيهها  
على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد تساوى العقلاء في الاستحقاق

من السند في قوله  
فاني وقيل  
بها القريب  
في الاساس  
لما في رحله  
في منزله  
وما دواه  
وقيل باسم  
في رحله  
له لفظ البيت  
خبر ومعناه  
التحسر على  
الغربة والتوجع  
من الكربة  
حذف السند  
من الثاني  
والمعنى اني  
لغريب وقيل  
ايضا غريب  
لقصد الاختصار  
والاختصار  
عن العبت في  
الظمير ضيف  
المقام بسبب  
التحسر فحقيقة  
الوزن ولا يجوز  
ان يكون غريب  
خبراً عنهما  
بافراده لامتناع  
العطف على محل  
اسم ان قبله  
الخبر نحن ان  
زيدا وعمرا  
منطلقان وفي  
ارتفاع قيار  
وجهان احدهما  
العطف على محل  
اسم ان لان  
الخبر مقدم  
تقدير فيكون  
العطف بعد مضي  
الخبر ولا يلزم  
ارتفاع الخبر  
بعاملين مختلفين  
كما في ان زيدا  
وعمر وجهان  
لان لكل منهما  
خبر آخر والثاني  
ان ترفع بالابتداء  
والمخوف خبره  
والجملة باسمها  
عطف على جملة  
ان مع اسم  
وخبره ولا تشرى  
هنا في عامل  
كما تقول ليت  
زيدا قائم  
وعمر

فاني وقيل  
بها القريب  
في الاساس  
لما في رحله  
في منزله  
وما دواه  
وقيل باسم  
في رحله  
له لفظ البيت  
خبر ومعناه  
التحسر على  
الغربة والتوجع  
من الكربة  
حذف السند  
من الثاني  
والمعنى اني  
لغريب وقيل  
ايضا غريب  
لقصد الاختصار  
والاختصار  
عن العبت في  
الظمير ضيف  
المقام بسبب  
التحسر فحقيقة  
الوزن ولا يجوز  
ان يكون غريب  
خبراً عنهما  
بافراده لامتناع  
العطف على محل  
اسم ان قبله  
الخبر نحن ان  
زيدا وعمرا  
منطلقان وفي  
ارتفاع قيار  
وجهان احدهما  
العطف على محل  
اسم ان لان  
الخبر مقدم  
تقدير فيكون  
العطف بعد مضي  
الخبر ولا يلزم  
ارتفاع الخبر  
بعاملين مختلفين  
كما في ان زيدا  
وعمر وجهان  
لان لكل منهما  
خبر آخر والثاني  
ان ترفع بالابتداء  
والمخوف خبره  
والجملة باسمها  
عطف على جملة  
ان مع اسم  
وخبره ولا تشرى  
هنا في عامل  
كما تقول ليت  
زيدا قائم  
وعمر







قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه مع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يعقل تقديره لو تملكون  
اجب بان يبنى على قانون تقدير صاحب المقتضى حيث جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً لافعال على تقديره  
تملكون لتدبره التأكيد ثم حذف الاول اختصاراً ورد بان قوله ان المقصود من الاتيان بهذا الظاهر  
تفسير التقدير بالاجابة اللهم  
الا ان يكون الكلام منسباً على تقدير السكوت ولما كان غير  
خلفه عدل عن آخر الكلام الى  
هو تحت رعايته من كون الثاني  
مفسراً قسماً من جنس جازم  
لستند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والخرق في المحذوف  
الاختلاف عن العبت ان المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير التقدير  
فلو اظهرتم لو جئتم اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل  
دون الاكم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضاً على  
ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل  
من حذف الجملة ولانه لا يبعد حذف المؤكد والمعامل مع بقاء التأكيد  
قال صاحب الكتاب هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم  
البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان التماس علم  
المختصون بالشيخ المتابع لان الفعل الاول لا يمسقط لاجل المفسر  
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا اناسيت في جيبك  
هو مبتدأ وخبر ينفيد الاختصاص فكذلك لو انتم تملكون لكونه شله في الصورة  
فالعجب من استدلال هذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاضطرار  
جملة فعلية وانما ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في  
فوجه عليه له وقوله تعالى فصر جميل يحتمل الامر من حذف السند  
اي فصر جميل اجملاً او حذف المسئولية اي فصر جميل في المحذوف  
تكثر الفائدة باعكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر  
فانه يكون نصاً في احدهما والصبر جميل هو الذي لا شكوي فيه الى  
الخلق وزج حذف السند اليه بانه اكثر فاحمل عليه اولى وبان سوف  
الكلام للمخج بصحة الصبر له والاخبار بان الصبر جميل اجملاً لا يدل  
على ان يبنى على الوجه المذكور لانه يخرج حذف السند اليه على حذف السند اكثرها  
والوجه الثاني وقد خرج حذف السند بان المسئولية اقوى ركناً في الكلام ولعظم الاحتياج اليه  
فوق السائر الاجزاء ولا كذلك السند فانه كالمركب الزايل بالنسبة وحذف ما هو كالمركب الزايل  
وارجح بعارض بان السند وسط الفائدة فلا يناسبه الحذف من جنس

قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه مع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يعقل تقديره لو تملكون  
اجب بان يبنى على قانون تقدير صاحب المقتضى حيث جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً لافعال على تقديره  
تملكون لتدبره التأكيد ثم حذف الاول اختصاراً ورد بان قوله ان المقصود من الاتيان بهذا الظاهر  
تفسير التقدير بالاجابة اللهم  
الا ان يكون الكلام منسباً على تقدير السكوت ولما كان غير  
خلفه عدل عن آخر الكلام الى  
هو تحت رعايته من كون الثاني  
مفسراً قسماً من جنس جازم  
لستند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والخرق في المحذوف  
الاختلاف عن العبت ان المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير التقدير  
فلو اظهرتم لو جئتم اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل  
دون الاكم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضاً على  
ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل  
من حذف الجملة ولانه لا يبعد حذف المؤكد والمعامل مع بقاء التأكيد  
قال صاحب الكتاب هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم  
البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان التماس علم  
المختصون بالشيخ المتابع لان الفعل الاول لا يمسقط لاجل المفسر  
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا اناسيت في جيبك  
هو مبتدأ وخبر ينفيد الاختصاص فكذلك لو انتم تملكون لكونه شله في الصورة  
فالعجب من استدلال هذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاضطرار  
جملة فعلية وانما ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في  
فوجه عليه له وقوله تعالى فصر جميل يحتمل الامر من حذف السند  
اي فصر جميل اجملاً او حذف المسئولية اي فصر جميل في المحذوف  
تكثر الفائدة باعكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر  
فانه يكون نصاً في احدهما والصبر جميل هو الذي لا شكوي فيه الى  
الخلق وزج حذف السند اليه بانه اكثر فاحمل عليه اولى وبان سوف  
الكلام للمخج بصحة الصبر له والاخبار بان الصبر جميل اجملاً لا يدل  
على ان يبنى على الوجه المذكور لانه يخرج حذف السند اليه على حذف السند اكثرها  
والوجه الثاني وقد خرج حذف السند بان المسئولية اقوى ركناً في الكلام ولعظم الاحتياج اليه  
فوق السائر الاجزاء ولا كذلك السند فانه كالمركب الزايل بالنسبة وحذف ما هو كالمركب الزايل  
وارجح بعارض بان السند وسط الفائدة فلا يناسبه الحذف من جنس

على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبر جميل ولا تملكه اما جيب المفسر فانما ذكره انما حذف  
على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة  
حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوصية حذف الخبر اعني اجملاً قرينة لفظية  
ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في لا يجوز الحذف  
اصلاً والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الاشياء مكرهه فكثيراً ما تقول  
الصبر خير حتى صار هذا المقام ٢ ما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويخرج  
حذف المبتدأ ايضاً بقرينة من قراءة فصر جميل بالانصب فان معناه اصبر  
صبر جميل وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون  
المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر  
جميل اجملاً انه اجملاً من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجملاً  
من اجزئ وبان الشكوى وما يحتمل الامر من قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا  
تقولوا في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف خبر الموصوف  
او المميز او لا تقولوا لله والمسيح وانه ثلثة مستوفون في استحقاق  
العبادة والذنية كما اذا اراد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل  
هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المقتضى وقد يكون حذف المبتدأ بناءً  
على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمركب كقولك اريد عندك ام عمر فقلت له  
قلت ام عندك عمر واوام عمر وعندك اخراج ام عن الاتصال الى الانقضاء  
ولهذا لانه اذا وليت ام والجمرة جملتان مشتركتان في احد الجزئين  
اعني السند اليه والسند وتقدر على ايقاع مقول بعد ام نحو اقام  
زيد ام قام عمرو وزيد قائم ام هو قاعد وزيد عندك ام عمر عندك  
او عندك عمر فقام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالقرينة  
فانه ثلثتان مشتركتان في امر مشترك فاما ان لا يكون الاصل كما في قوله قام زيد ام فقد عرنا مثاله لكان ايضاً  
منقطعة بتأخير الجملة الا انه لا بد من ان لا يخلو من الحشوية وانما تعرف من لا يشترط ان لا يكون المثال السابق كذلك فظاهر كلام  
كلام الشارح في ان قولك ام عندك عمر فانما كانت منقطعة لوجود الاضطرار بين الجزئين بتقديم الخبر في اولها وتأخيرها في  
في الاخرى مع اتساق الاتفاق كما ان رايه ان من الحشوية فان ذلك دليل على انقطعة وتوحيدها ثم ان رايه ان الدليل

قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه مع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يعقل تقديره لو تملكون  
اجب بان يبنى على قانون تقدير صاحب المقتضى حيث جعل الفعل الثاني في مثله تأكيداً لافعال على تقديره  
تملكون لتدبره التأكيد ثم حذف الاول اختصاراً ورد بان قوله ان المقصود من الاتيان بهذا الظاهر  
تفسير التقدير بالاجابة اللهم  
الا ان يكون الكلام منسباً على تقدير السكوت ولما كان غير  
خلفه عدل عن آخر الكلام الى  
هو تحت رعايته من كون الثاني  
مفسراً قسماً من جنس جازم  
لستند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والخرق في المحذوف  
الاختلاف عن العبت ان المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير التقدير  
فلو اظهرتم لو جئتم اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل  
دون الاكم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضاً على  
ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل  
من حذف الجملة ولانه لا يبعد حذف المؤكد والمعامل مع بقاء التأكيد  
قال صاحب الكتاب هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم  
البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان التماس علم  
المختصون بالشيخ المتابع لان الفعل الاول لا يمسقط لاجل المفسر  
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا اناسيت في جيبك  
هو مبتدأ وخبر ينفيد الاختصاص فكذلك لو انتم تملكون لكونه شله في الصورة  
فالعجب من استدلال هذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاضطرار  
جملة فعلية وانما ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في  
فوجه عليه له وقوله تعالى فصر جميل يحتمل الامر من حذف السند  
اي فصر جميل اجملاً او حذف المسئولية اي فصر جميل في المحذوف  
تكثر الفائدة باعكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر  
فانه يكون نصاً في احدهما والصبر جميل هو الذي لا شكوي فيه الى  
الخلق وزج حذف السند اليه بانه اكثر فاحمل عليه اولى وبان سوف  
الكلام للمخج بصحة الصبر له والاخبار بان الصبر جميل اجملاً لا يدل  
على ان يبنى على الوجه المذكور لانه يخرج حذف السند اليه على حذف السند اكثرها  
والوجه الثاني وقد خرج حذف السند بان المسئولية اقوى ركناً في الكلام ولعظم الاحتياج اليه  
فوق السائر الاجزاء ولا كذلك السند فانه كالمركب الزايل بالنسبة وحذف ما هو كالمركب الزايل  
وارجح بعارض بان السند وسط الفائدة فلا يناسبه الحذف من جنس











قوله ثم استدع على السند هذا  
 ارجيب اذ بعد القول بان السند  
 هو منطلق بدون ابوه والسند  
 عليه كيف يحكم بفعلية السند  
 انه لم يحكم بنبوت منطلق لزيد  
 بالمعنى العشري في الفعل بل لا يبي  
 حتى جى

انه وصف اعتبارا فلوراد ههنا النبى بالفعل حقيقة لا تنقض بكثير من  
 الفعالية الاعتبارية وان كان المجموع سندا فعليا فقد بطل ان كون السند  
 فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضى افراده ونما ذكره الفاضل في شرح الفتح  
 ههنا ان السند في زيد منطلق ابوه فعليا بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم  
 استدع على ان السند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم  
 الفاعل مع فاعله ليس بحملة فالحكم به في زيد منطلق ابوه هو المرفوع بخلاف  
 زيد ابوه منطلق وهذا حبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق  
 مع ابوه جملة ولم يلزم من شأن كون السند هو منطلق وحده والظاهر ان  
 مع ابوه لانه لا يكون جملة وليس هذا كذا  
 مراد السكاكي ان السند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل كانه ليس بشئ  
 والا لكان المناسب انه يورد في الفعل متبلا من هذا القبيل لانه حقة  
 اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف  
 مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم الخوض من الفتح ان خورجل  
 كرم وصف فعليا وخورجل كرم ابوه وصف بشئ وعلى هذا كان القياس  
 ان تجعل زيد منطلق ابوه سندا شيئا لكنه لم يقل به احد في الجملة عدا  
 المصاويح ثم اورد صاحب الفتح بعد تفسير السند الفعلي امثلة منها  
 نحو اكرم من البرتين وفي الدار خالدا وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل  
 على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا  
 بجملة كان السند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالدا مرفوع  
 بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شئ وانما الفاضل  
 في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدرا بل هو الفاعل  
 والثاني مبني على مذهب الاخفشى والكوفيين حيث لم ينسب  
 بالضم وهذا كاف في الافادة حتى جى

قوله ثم استدع على السند هذا  
 ارجيب اذ بعد القول بان السند  
 هو منطلق بدون ابوه والسند  
 عليه كيف يحكم بفعلية السند  
 انه لم يحكم بنبوت منطلق لزيد  
 بالمعنى العشري في الفعل بل لا يبي  
 حتى جى

انه وصف اعتبارا فلوراد ههنا النبى بالفعل حقيقة لا تنقض بكثير من  
 الفعالية الاعتبارية وان كان المجموع سندا فعليا فقد بطل ان كون السند  
 فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضى افراده ونما ذكره الفاضل في شرح الفتح  
 ههنا ان السند في زيد منطلق ابوه فعليا بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم  
 استدع على ان السند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم  
 الفاعل مع فاعله ليس بحملة فالحكم به في زيد منطلق ابوه هو المرفوع بخلاف  
 زيد ابوه منطلق وهذا حبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق  
 مع ابوه جملة ولم يلزم من شأن كون السند هو منطلق وحده والظاهر ان  
 مع ابوه لانه لا يكون جملة وليس هذا كذا  
 مراد السكاكي ان السند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل كانه ليس بشئ  
 والا لكان المناسب انه يورد في الفعل متبلا من هذا القبيل لانه حقة  
 اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف  
 مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم الخوض من الفتح ان خورجل  
 كرم وصف فعليا وخورجل كرم ابوه وصف بشئ وعلى هذا كان القياس  
 ان تجعل زيد منطلق ابوه سندا شيئا لكنه لم يقل به احد في الجملة عدا  
 المصاويح ثم اورد صاحب الفتح بعد تفسير السند الفعلي امثلة منها  
 نحو اكرم من البرتين وفي الدار خالدا وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل  
 على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا  
 بجملة كان السند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالدا مرفوع  
 بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شئ وانما الفاضل  
 في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدرا بل هو الفاعل  
 والثاني مبني على مذهب الاخفشى والكوفيين حيث لم ينسب

في عمل

في عمل الظرف الاعتماد على شئ ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ قد دونه  
 استقر او حصل لانه لو قد استقر حتى يكون خالدا مرفوعا به لم يضر الترتيب  
 لا شأنا على هذه الاشياء لانها لا تفرق بين السند وبين غيره  
 وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة السند الفعلي ايضا  
 لتفهمه مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد السند ههنا مثالا لان المرفوع  
 اماكم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة واخر ضيفيكون التمثيل ههنا  
 ضايحا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الاشياء قال  
 وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم السند فلو كان قصده انها امثلة لافراد  
 السند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في بيته  
 الافراد ذكر الفعل وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما  
 لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفظ العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام  
 والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وفسر ضبط  
 وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر  
 بانه جملة علق على البنداء بعابيد بشرط ان لا يكون ذلك العابيد سندا  
 اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وخورجل هو الله  
 احدلان تعليقا على البنداء ليس بعابيد ونحو زيد قام وزيد هو قائم  
 لان العابيد سندا اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه  
 وزيد مروت به وزيد ضرب عمرو في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه  
 وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لا يضيع  
 اجرهم احسن عملا لان البنداء اعم من ان يكون قبل دخول العوامل  
 او بعدها والعابيد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا السند السببي هو مجموع  
 الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب الفتح هو ان يكون مفهوما  
 قوله والعابيد اعم من الضمير قد ذكرنا انه اذا ذكر اللفظ الدال على معنى اعم  
 من الخبر بحيث يتناولها وغيره ويدخل هو فيه يكون نائبا عن الضمير كونه  
 ذكر الخبر عنه مع غيره نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لا يضيع  
 اجرهم احسن عملا

قوله ثم استدع على السند هذا  
 ارجيب اذ بعد القول بان السند  
 هو منطلق بدون ابوه والسند  
 عليه كيف يحكم بفعلية السند  
 انه لم يحكم بنبوت منطلق لزيد  
 بالمعنى العشري في الفعل بل لا يبي  
 حتى جى

انه وصف اعتبارا فلوراد ههنا النبى بالفعل حقيقة لا تنقض بكثير من  
 الفعالية الاعتبارية وان كان المجموع سندا فعليا فقد بطل ان كون السند  
 فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضى افراده ونما ذكره الفاضل في شرح الفتح  
 ههنا ان السند في زيد منطلق ابوه فعليا بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم  
 استدع على ان السند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم  
 الفاعل مع فاعله ليس بحملة فالحكم به في زيد منطلق ابوه هو المرفوع بخلاف  
 زيد ابوه منطلق وهذا حبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق  
 مع ابوه جملة ولم يلزم من شأن كون السند هو منطلق وحده والظاهر ان  
 مع ابوه لانه لا يكون جملة وليس هذا كذا  
 مراد السكاكي ان السند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل كانه ليس بشئ  
 والا لكان المناسب انه يورد في الفعل متبلا من هذا القبيل لانه حقة  
 اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف  
 مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم الخوض من الفتح ان خورجل  
 كرم وصف فعليا وخورجل كرم ابوه وصف بشئ وعلى هذا كان القياس  
 ان تجعل زيد منطلق ابوه سندا شيئا لكنه لم يقل به احد في الجملة عدا  
 المصاويح ثم اورد صاحب الفتح بعد تفسير السند الفعلي امثلة منها  
 نحو اكرم من البرتين وفي الدار خالدا وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل  
 على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا  
 بجملة كان السند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالدا مرفوع  
 بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شئ وانما الفاضل  
 في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدرا بل هو الفاعل  
 والثاني مبني على مذهب الاخفشى والكوفيين حيث لم ينسب



[illegible]

ج

من ان السند السبتي انما جعل  
 قد لا يثبت سببا في زيدا بل منطلقا  
 فانه قد لا يكون له سبب في زيدا بل منطلقا  
 يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام سند سبتي يجب  
 يكون سند ذلك الكلام جملة وهذا حق لا مخرج من ان السند السبتي لا يكون  
 الا في جملة وقعت سند الى مبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون  
 محذوف فاهو الزمان وضمير هو عائد الى السند السبتي والى قوله اذا كان السند  
 سبيا والمعناه ان السند السبتي يكون اذا كان مفهوما السند كذا او وقت  
 كون السند سبيا وقت كونه كذا وحيث يكون السند السبتي هو الماضي فيكون  
 كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولاً وما كونه ان يكون السند فعلا فالتقدير  
 للسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك  
 والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو لان  
 اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا ترخي كما  
 يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوة ماض وبعضها باق فيجعلوا الصلوة  
 الواقعة في الازمنة الثلاثة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه محلا  
 انكم تعلمون انما هي الازمنة او عدا فانه يجتمع الى انضمام قرينة وانما  
 الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد  
 الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد اجزائه  
 يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر الزمان غير قابل الذات لا يجتمع احياء  
 بعضها مع بعض لقوله ان قول طرفين يقيم او كلما وردت على اظرف  
 للعرب كافوا بجمعهم فيه فيتناسلون ويتفاضلون وكانت فيه وقايل  
 قبيلة بقوا الى عربهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شغل بذلك  
 وعرف يتوسم اي يتفر الوجه ويتماثلها يحدث منه ذلك التوسم شيئا  
 فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فالحكمة يعني ان على كل قبيلة جنانية  
 قد يعني ان على كل قبيلة اه قيل وانما يقتل العيل لانه لا يتم لهم اظهار تفاخرهم  
 الا بجهته لانه الرئيس على كل شريف والغاضي على كل مجذ شريف حتى جبي



OK

ن  
ان  
ای علم  
ملق  
بوت  
ن  
از جید  
بنی  
نبغی  
شمن  
نطق  
ما

بالرفق  
زید کا بڑی  
الہقرۃ  
ولوها  
حسبہا  
فیقول  
عمر بن عبد  
لہ کھوشتی  
کہ جس نے  
خیر سے  
زند  
روئے

بیٹے  
الی  
ملقا  
کر

[illegible]

فقد كان  
بن حطاب  
بالمنه  
لا يتقصص  
وكذا  
هو الوعد  
جواب  
الفاعل  
في الزمان  
فالوصف  
مجان  
نحو  
كون  
بصفة  
يسر  
صفوة  
واعلم  
الزمن  
سما كشيء  
أحد  
واما  
والسيف  
الذي في  
علم  
صار  
دفع  
كذلك

انما يكيد  
جعلت  
واما ان  
عليه قد  
عقب فيها  
يعناه  
الا ان  
وهو  
خبر  
الا لرفع  
الحاقها  
وضحا  
وعنده  
سما كشيء  
رة كحرف  
والسيف  
الفقير  
الذي في  
علم  
ضاهي  
اضيا  
جزاء  
شبههم  
والفعل



فقله في نفسه لا يثبت فيه كونه مستلزما لغيره ولا يجوز ان يكون ملاحقة التويل على ان يكون معنى قولنا ان جاء  
والكذب اشرا من غيره فافكره ان جاء له زيد فانت ثامور بآكرامه لان ذلك التويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه  
بقوله في نفسه الى ان لا يكون مستلزما لغيره فلا لا ضرورة واعتبة الرخص جلي  
ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه  
ان يقطع فيه  
النظر على خصوص  
المسألة والخبر  
التي هي من جنس  
قوله قد اخرجته  
الشرط الى الاشياء فيه  
بحسب اذا اخرجتها  
نفسه من احتمال  
الصدق والكذب  
ولم يخرجها الى الاشياء  
فان الاشياء لا تكون  
الامر كياتا ما والشرط  
ليس كذلك ابوالولم  
قوله في نفسه لا يثبت فيه كونه مستلزما لغيره ولا يجوز ان يكون ملاحقة التويل على ان يكون معنى قولنا ان جاء  
والكذب اشرا من غيره فافكره ان جاء له زيد فانت ثامور بآكرامه لان ذلك التويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه  
بقوله في نفسه الى ان لا يكون مستلزما لغيره فلا لا ضرورة واعتبة الرخص جلي  
ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه  
ان يقطع فيه  
النظر على خصوص  
المسألة والخبر  
التي هي من جنس  
قوله قد اخرجته  
الشرط الى الاشياء فيه  
بحسب اذا اخرجتها  
نفسه من احتمال  
الصدق والكذب  
ولم يخرجها الى الاشياء  
فان الاشياء لا تكون  
الامر كياتا ما والشرط  
ليس كذلك ابوالولم  
قوله في نفسه لا يثبت فيه كونه مستلزما لغيره ولا يجوز ان يكون ملاحقة التويل على ان يكون معنى قولنا ان جاء  
والكذب اشرا من غيره فافكره ان جاء له زيد فانت ثامور بآكرامه لان ذلك التويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه  
بقوله في نفسه الى ان لا يكون مستلزما لغيره فلا لا ضرورة واعتبة الرخص جلي  
ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه  
ان يقطع فيه  
النظر على خصوص  
المسألة والخبر  
التي هي من جنس  
قوله قد اخرجته  
الشرط الى الاشياء فيه  
بحسب اذا اخرجتها  
نفسه من احتمال  
الصدق والكذب  
ولم يخرجها الى الاشياء  
فان الاشياء لا تكون  
الامر كياتا ما والشرط  
ليس كذلك ابوالولم

وكذبها

وكذبها بعد ما فكل من الطرفين قد اخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب  
وقالوا انها تشارك الحلية في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب  
وتخالفيها بان طرفها مؤلفان تاليف خبريا وان يكونا خبريين وبان  
الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هذا الآخر بخلاف الحلية الاير ان قلنا  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار  
لازم لطلوع الشمس وعند الحاجة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع  
الشمس وظاهره ان جملة خبرية قيد مسندها بفعل فيه فكم بين المفهومين  
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر  
ههنا في ان واذا ولو كثرة مباحثها الشريعة المهمة في علم الخوف فان  
للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد الحكم  
فلا يقع في كلام الله تعالى على طريقا حكايته او على ضرب من التاويل واصل  
اذا الجزم بوقوعه فاعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم  
بوقوع الشرط قلنا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع الحاجة  
ومرضوا بانها انما يستعمل في الحال المحتملة المشكوك فلم لم يتعروا له الضف  
قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونها  
للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدا  
الجزم بلا وقوع الشرط فاشتراك بينهما فليست امل وكذا ذكر في المفتاح ان  
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرر في كرمك حيث لا يعلم  
اكره امل لافيه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالاقوع وكذا قال  
انما في نحو ان لا يكون لك ابك ليراعي حق مسئلة في مقام الجزم بالنكته وظاهر  
ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه اباله فلو لم

92



والصنف

[illegible]



بلفظ اذا والماضي على ان مسكر قد ريسير مر لبعده عن التحق من النظر  
ثقله حقان يكون حكم المقطوع به وانما الثاني فلان الضمير في منه  
عن كثرة مجازا عن عرض الجسم فانه اذا طال امتداده الطول والعرض  
وهذا على مذهب من يجعل الطول اطول الامتدادين ابو العلام  
للان

قوله فاذا استل الناس  
ضرة دعانا هكذا  
في النسخة  
ونظم التبريد  
واذا استل الناس  
ضرة دعانا قالوا  
لفظ سهو في  
بعض النسخ  
فيسدفع الثاني  
اولا عن ربهم  
في سورة الروم  
ضرة دعاهم  
الامر والامر  
ابو القاسم

بجانبه فثبت بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشر تجا هلا لاقتضا  
فيها فيقول ان كان فيها خبرك في تجا هل خوف من السيد وكذا ان استطعت  
عليك فيقول ان يطلع الضبح وينقضي الليل افعل كذا في جاهل توتهل كذا في  
وقس على هذا ولعدم جزم المخاطب كقولك ان يكد بك ان صدقت  
فماذا تفعل او تنزله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشر من اجل  
الخالفه مقتضى العلم كقولك ان يوزى اباه في كان اباه فلا تزدع  
علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يوزيه او التوبخ اي لتعذيب المخاطب  
على الشر وتصوير ان المقام لا يستماله على ما يقطع الشر عن اصله لا يصلح  
ذلك المقام الا الغرض اى فرض الشر كما يفرض الحال لفرض يتعلق بغرضه  
كالنكيت والارام والبالغة ونحو ذلك خوفا فغضب عنكم الذكرى  
انتم لم تغضب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعود والعقوبات  
صلى اعراضا ولا اعراضا او معضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قراد ان  
فان الشرط هو كونهم مسرفين اى شركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان ليقصد  
التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب  
ان لا يكون الا على مجرد الغرض والتقدير كما يفرض المحال لا يستمال للمقام  
على الاية الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا  
فهو بمنزلة المحال ادعاء مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحال  
ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا هاهنا بوالكم يعني  
قوله فمن قوا بالكسر وما فيه من الفاعل على حذف اللام فلا يكون فيها خبر فيه فان قلت هذا الشرط فابن خزيمة قال قلت لعلامة هذا المقام  
الشرطية وقعت حالا فتعني عن الجزاء اتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء لان يقال وهذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ويحل بغير النظر الى الايات العاطفة فربما حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الايات  
فجعل من مرتبة الشدة والاسكان المرفوع جنى قوله ولو سمعوا فرض فيه سماع الاصنام للنكيت والارام وغيره فاعلم ان المقام لا ينبغي ان يكون  
بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاده اني طبع فيهم الاوهية اني لا تفعل ابوالهم



قوله لا نقول ان لقايل ان يقول ما ذكره مصحح كاستعمال في هذا المقام لا نقول ان استعماله  
وتصور ان المقام كاستعماله على ما يقع الشرط عن اصله لا يصح الا لغيره كما يفرض الحال ان التصحيح المذكور  
انما يحصل لو كان ان مستعمل في عرض الحيات مثل وقوعه ما يمكن ان يقال في وقوعه انه لا استعمال  
في غير مقامه فلا بد من نكته وما احتملت ان تكون تنزيل الشرط منزلة الحيات ثم تنزل منزلة ما لا يقطع به مقدم  
وان يكون تنزيله منزلة غير الاصنام دون ان لا مخرج من ان ينزل فيها عدم الجرح لوقوع الشرط ولا  
المقطع من بين اول الامر وكان  
الاول الملقح بغيره في التنزيل  
المالفة التي في التنزيل  
تفصيل المقام فيقضي التبع  
عند ذكر ان كون الشرط بمنزلة  
الحال في الجملة ولا يخفى انه  
تفصيل المقام

وقوعه والحال مقطوع ببلد وقوعه فلا يقال ان طار الاشكال كان كذا بل يقال  
لو طار لا نقول ان الحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعده  
على سبيل السهولة وارجاء العنان لقصد التيسير ومن هذا يصح  
استعماله فيه كما ذكر صاحب الكفاية في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما كنتم  
به فقد اهتدوا منه من باب التيسير لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل  
فجئ بكلمة الشك على سبيل الغرض والتقدير ان حصلوا ديننا آخر مساويا  
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق  
عندك فاحظر علينا حجارة ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد في  
قوله ومنه قوله تعالى ان كان للرحمن حقيقة وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده باطل تعليل بالحال  
ولولا انه ان كان صحيحا وشبه برهان يقيني وجهه ان يكون له ولد ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اولى بالعرش منكم ذلك  
فانا اول من يعظم ذلك المتصف به بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي كقول  
واسبقكم الى طاعة الله المتصف به بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي كقول  
كما تعظم الرجل ولد الله بالنسبة الى اخرين فيقول الجميع ان فتم كان كذا تغليب لمن لا يقطع بانهم  
تعليم ابيه حتى جلي يقولون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب  
مما نزلنا على عبدنا بان مع المرابين يحتملها ان يحتمل ان يكون للشيوخ  
على الارتباب وتصوير ان الارتباب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل  
الغرض كاستعمال المقام على ما ينزله عن اصله وهو الايات الدالة على  
انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرابين من الحجة  
على المرابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عن دأ  
فجعل الجميع كانه لا ارتباب لهم والاشكال المذكور وارده هنا لان  
عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعماله ان لا مخرج لا يقال الشرط  
قوله لا يقال الشرط ان لم يذكره السؤال على اصل الكلام ليكون حاصل الكلام ان الشرط هو الارتباب في الاستقبال وهذا الاشكال  
مما لا جرم موجوده والعدم فيكون استعماله على اصلها فلا حاجة الى التغليب لكان اوجه انما هو  
لانه لا يردح ما ذكره الفاضل ابو العزم

قوله ومنه قوله تعالى ان كان للرحمن حقيقة وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده باطل تعليل بالحال  
ولولا انه ان كان صحيحا وشبه برهان يقيني وجهه ان يكون له ولد ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اولى بالعرش منكم ذلك  
فانا اول من يعظم ذلك المتصف به بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي كقول  
واسبقكم الى طاعة الله المتصف به بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي كقول  
كما تعظم الرجل ولد الله بالنسبة الى اخرين فيقول الجميع ان فتم كان كذا تغليب لمن لا يقطع بانهم  
تعليم ابيه حتى جلي يقولون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب  
مما نزلنا على عبدنا بان مع المرابين يحتملها ان يحتمل ان يكون للشيوخ  
على الارتباب وتصوير ان الارتباب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل  
الغرض كاستعمال المقام على ما ينزله عن اصله وهو الايات الدالة على  
انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرابين من الحجة  
على المرابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عن دأ  
فجعل الجميع كانه لا ارتباب لهم والاشكال المذكور وارده هنا لان  
عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعماله ان لا مخرج لا يقال الشرط  
قوله لا يقال الشرط ان لم يذكره السؤال على اصل الكلام ليكون حاصل الكلام ان الشرط هو الارتباب في الاستقبال وهذا الاشكال  
مما لا جرم موجوده والعدم فيكون استعماله على اصلها فلا حاجة الى التغليب لكان اوجه انما هو  
لانه لا يردح ما ذكره الفاضل ابو العزم

قوله لا يقال الشرط ان لم يذكره السؤال على اصل الكلام ليكون حاصل الكلام ان الشرط هو الارتباب في الاستقبال وهذا الاشكال  
مما لا جرم موجوده والعدم فيكون استعماله على اصلها فلا حاجة الى التغليب لكان اوجه انما هو  
لانه لا يردح ما ذكره الفاضل ابو العزم

انما هو وقع الارتباب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لان نقول ظاهره  
ليس المعنى على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا نزع الكوفيين ان ان  
هو هنا بمعنى انه قد نص الخبر والرجحان على ان لا تغليب كان المعنى  
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اردنا بقا معنى ما خرج ان جعل  
لفظ كان مخي قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قيسه قد نزل قبل  
وذلك لقوة دلالة كان على المضي انتهى فله لان الحديث المطبق الذي هو  
مدلوله استفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا ان الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب  
الكفاية في قوله تعالى ولما بينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكر ان يحوزان  
يراد وان كان الشيطان بينك قبل النهي في محالة المستهزئين لانه  
ما ينكر بالاعتقاد فلا تقعد بعد ان ذكرنا انك توجب فلما اراد جعل الشرط  
ماضيا قد كان يستقيم المضي قبل لما كان البعض مرتبا با قطع البعض  
غير مرتب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتبابهم ولا بعدم ارتبابهم  
قلت هذه نكته في استعماله في هذا المقام وليس من التغليب شي  
ولا يخص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرابين قطعا غير  
المرابين قطعا عن الذين لا قطع بارتبابهم ممن يجوز من الارتباب وعدم  
ويكون معنى الكلام او تغليب غير المقطوع بانصاف بالشرط على المقطوع  
كما استرنا اليه في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة من تغليب  
الذكر على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم  
على طريقة اخرى على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت  
الانثى من الذكور القانتين حكيم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاشكال  
والقنوت كانت من القانتين ويحتمل ان لا يكون من التبعية بل لا بد من الغاية  
قوله والتيسير كانت من القانتين قيل على ما ذكر كان القنوت من القانتين والقانتين  
ما امر به القانتين المذكور والاشكال فيها انما هو بوضوح اعتبار التغليب المستلزم لتقديم من الذكر  
المستلزم لمقام مدحها واما عند عدم التغليب فلا حجة ان القنوت كانت من القانتين ابدا

انما هو وقع الارتباب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لان نقول ظاهره  
ليس المعنى على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا نزع الكوفيين ان ان  
هو هنا بمعنى انه قد نص الخبر والرجحان على ان لا تغليب كان المعنى  
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اردنا بقا معنى ما خرج ان جعل  
لفظ كان مخي قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قيسه قد نزل قبل  
وذلك لقوة دلالة كان على المضي انتهى فله لان الحديث المطبق الذي هو  
مدلوله استفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا ان الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب  
الكفاية في قوله تعالى ولما بينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكر ان يحوزان  
يراد وان كان الشيطان بينك قبل النهي في محالة المستهزئين لانه  
ما ينكر بالاعتقاد فلا تقعد بعد ان ذكرنا انك توجب فلما اراد جعل الشرط  
ماضيا قد كان يستقيم المضي قبل لما كان البعض مرتبا با قطع البعض  
غير مرتب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتبابهم ولا بعدم ارتبابهم  
قلت هذه نكته في استعماله في هذا المقام وليس من التغليب شي  
ولا يخص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرابين قطعا غير  
المرابين قطعا عن الذين لا قطع بارتبابهم ممن يجوز من الارتباب وعدم  
ويكون معنى الكلام او تغليب غير المقطوع بانصاف بالشرط على المقطوع  
كما استرنا اليه في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة من تغليب  
الذكر على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم  
على طريقة اخرى على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت  
الانثى من الذكور القانتين حكيم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاشكال  
والقنوت كانت من القانتين ويحتمل ان لا يكون من التبعية بل لا بد من الغاية  
قوله والتيسير كانت من القانتين قيل على ما ذكر كان القنوت من القانتين والقانتين  
ما امر به القانتين المذكور والاشكال فيها انما هو بوضوح اعتبار التغليب المستلزم لتقديم من الذكر  
المستلزم لمقام مدحها واما عند عدم التغليب فلا حجة ان القنوت كانت من القانتين ابدا

انما هو وقع الارتباب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لان نقول ظاهره  
ليس المعنى على حدوث الارتباب في المستقبل ولهذا نزع الكوفيين ان ان  
هو هنا بمعنى انه قد نص الخبر والرجحان على ان لا تغليب كان المعنى  
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اردنا بقا معنى ما خرج ان جعل  
لفظ كان مخي قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قيسه قد نزل قبل  
وذلك لقوة دلالة كان على المضي انتهى فله لان الحديث المطبق الذي هو  
مدلوله استفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا ان الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب  
الكفاية في قوله تعالى ولما بينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكر ان يحوزان  
يراد وان كان الشيطان بينك قبل النهي في محالة المستهزئين لانه  
ما ينكر بالاعتقاد فلا تقعد بعد ان ذكرنا انك توجب فلما اراد جعل الشرط  
ماضيا قد كان يستقيم المضي قبل لما كان البعض مرتبا با قطع البعض  
غير مرتب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتبابهم ولا بعدم ارتبابهم  
قلت هذه نكته في استعماله في هذا المقام وليس من التغليب شي  
ولا يخص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرابين قطعا غير  
المرابين قطعا عن الذين لا قطع بارتبابهم ممن يجوز من الارتباب وعدم  
ويكون معنى الكلام او تغليب غير المقطوع بانصاف بالشرط على المقطوع  
كما استرنا اليه في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة من تغليب  
الذكر على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم  
على طريقة اخرى على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت  
الانثى من الذكور القانتين حكيم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاشكال  
والقنوت كانت من القانتين ويحتمل ان لا يكون من التبعية بل لا بد من الغاية  
قوله والتيسير كانت من القانتين قيل على ما ذكر كان القنوت من القانتين والقانتين  
ما امر به القانتين المذكور والاشكال فيها انما هو بوضوح اعتبار التغليب المستلزم لتقديم من الذكر  
المستلزم لمقام مدحها واما عند عدم التغليب فلا حجة ان القنوت كانت من القانتين ابدا



قوله ولا يطلع القرآن الاعلى  
الطهر من ان لم ياتزل بالمستبين  
بالطهر هو العالم  
قوله وجميع بلاد القلعة قوله فيكم عجايب تجعلوا انفسكم  
من اجل شقق قوله قلوا الشايعين مثلا مستحي باسم الاخر في  
بما تم في قوله عجلون ثم باولا الاسم بمعنى المستحي باسم الاخر في  
ايام يمشي الا اننا نفهم يتناولها فيش باعبارها  
الا فاما وضعت لها ولا يكون معنى الا بول المستحيين بالاسم  
الهيئة التركيبية ولم يستند وقس عليه كما بول الزيدون بالاسم  
الفعل الخيرة هو له في بيان هذا التدويل في العلم قبله  
الواقع اليهم الان الخفة مطلوبة فيها في العلم قبله  
يقال هذا من قبل التفصيل ان افراد الغليب قول في  
ما ذكر من المحال وهو ما ذكرنا من افراد الغليب قول في  
ان لا سند الا ما يتغير بنقط  
خطا فاعلموا بالاسم

كون الاستثناء مستلزما على ما هو ظاهره وفي هذا الكلام اشارة الى رد الاستدلال الذي قدمنا فيه على الملائكة بان ابايهم  
 عاصرون لكونهم من الملائكة بدليل استثنائهم منهم وتنازل الملائكة بالسجود في قوله وان قلت الملائكة اسجدوا  
 على الذكور والاناث اطلاقا على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الاشئلة السابقة لا سيما ان الملائكة اسجدوا  
 والائمه ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس فبما لانهم الملائكة لانهم الملائكة لانهم  
 بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى وان قلت الملائكة اسجدوا على الذكور والاناث اطلاقا  
 اسجدوا لآدم وسجدوا لآبائهم من الملائكة لكونه جنتا واحدا فعلا  
 فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان يستلزم وصف  
 مختص بالاكثر لقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب يا شعيب الذين  
 استغاثوا من قريتنا واتبعوا دينك في ملتنا اذ دخل شعيب حكم التغليب  
 العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم  
 من آمن به ومنه تغليب الحكم على الخطاب او الغايب عن انا وانت فعلا  
 وانا وزيد جزنا ومنه تغليب الخطاب على الغايب نحو انت وزيد فعلا وانت  
 والقوم فعلا قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بها الخطأ  
 والمعنى تعلم انت يا محمد جميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر  
 خطا من سواه من غير اعتبار التغليب لاستماع ان يخاطب في كلامه واحد  
 او اكثر من غير عطف او شيئة او جمع فافهم وقلا الله تعالى فمن تبعك نعم  
 فان جهنم جزاؤكم اجزاءهم وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا عبادوا الله  
 الله خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطأ في لعلكم شال الله  
 الذي توجه اليه الخطأ اولا والذين من قبلكم المذكور بلفظ الغيبة لان الحكم  
 متعلق بقوله خلقكم لا بقوله عبادوا حتى يختص بالناس المكي طيبين اذ لا معنى  
 لقولنا عبادوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ كما في العلم وقد ذكر بعضهم  
 المختص بالعقلاء على الجميع كما نقول خلق الله الناس والانعام وزد في هذا  
 هم مختص بالعقلاء وقد جئنا في لفظ واحد تغليب الخطاب على الغايب  
 قوله من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر الى المقام حيث سبقت الامة  
 بيان احاطة علمه بكامل شئ ان يعنى لفظ غيرهم لغير المتميزين بالعلم اما بان  
 المتبادر كما قد مر في غيرهم من يشي على اربعة واما بحكمة على التغليب



والعقل على غيرهم كقولهم نكحوا من انفسكم ازواجاً من الانعام ازواجاً  
يذكركم فيها خلق لكم انفساً من انفسكم من جنسكم ذكورا واناثاً و  
خلق للانعام ايضاً من انفسها ذكورا واناثاً يثبتكم ويكثركم انفساً  
والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل  
فهو كالنسخ والعدول للثبوت والتكثير فقولهم يذكركم خطاب شامل للناس  
الحا طين والانعام المذكورة بالفظ الغيبة فيه تغليب الخطاب على النعمان  
والا كما صرح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لانهم غيب  
وتغليب العقل على غيره والا كما صرح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقل  
ففي لفظكم تغليباً ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذكركم وايها  
اذا في الكشف والفتح وغيرهما ولما قيل ان يقول جعل الخطاب شاملاً  
للانعام تكلفاً لا حاجة اليه لان الغرض اظهره القدره وبيان الما لطف  
في حوال الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم انفساً من انفسكم  
اليه في ترتيب العنصر وتدبير التوالد والانعام خلقكم لكم فيها ذرية  
ومنافع ومنها ان يكون وجعلها ازواجاً يثبتكم وتقوم بدوامكم  
وعلى هذا يكون التدبير وجعل لكم من الانعام ازواجاً وهذا انسيب  
الكلام بما قد روي وهو جعل للانعام من انفسها ازواجاً وتغليب  
الموجود على ما لم يوجد كما ان وجود بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود  
فيجعل الجميع كانه وجود كقولهم نكحوا والذين يؤمنون بما انزلنا وما انزل من قبلك  
والمراد النزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليباً وقع بوجه مخصوص  
على ما وقع بغيره هذا الوجه كقولهم نكحوا فلذلك بما قد ثبت ايديكم ذكر الا يروى لان

قوله نكحوا من انفسكم ازواجاً من الانعام  
اجتماع محاربي في كلمة واحدة وهو  
متنوع اتفاقاً والحوار باللام  
اجتماع جهتي محاربه والمخو  
هو الشاذ من الاول حتى جري  
قوله انسيب نظم الكلام  
بما قد روي في كلامه  
بعد الآية كما يحكى  
خلقكم لكم من انفسكم  
بمعنى انفسكم من انفسكم  
قوله نكحوا من انفسكم  
اقول هذا انما يعم لولم يكن في  
الانعام ازواجاً لولم يكن في  
الانعام من انفسهم من انفسهم  
عنه قوله انفسكم من انفسكم  
في هذا التدبير حيث يكثركم  
في أصل الكلام انه يكثركم في هذا  
التدبير وهو جعلكم ازواجاً  
وجعل الانعام ازواجاً وانعام

الانعام

قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفاً لقوله لكونه عبارة عن حصوله الشرط كما يجعل الضمير الراجع اليه يصلح للعمل عاملاً في الظرف  
ويجمل اليه عند الوصفية بتقدير المتعلق كونه او معرفة هذا وكما لم يذكره فعلقه بالامر بلزوم الفصل بين الموصوف والموصوف  
بلا حرج وانه اذا اعتبر حصول الاستقبال في المتعلق دون المتعلق عليه لم يكن تعليق الامر بالحال وهو على عقله حرج  
قوله نكحوا من انفسكم ازواجاً من انفسكم من جنسكم ذكورا واناثاً يثبتكم ويكثركم انفساً من انفسكم  
لان اكثر الاعمال تنزل بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليباً والوجهان  
تعليل افعاله كان كل قدم نكحوا من انفسكم من اول امره معللاً فيكون له في النفس من تغليب امره بالايدي تغليباً  
لا يكون لما يذكركم عليه بعد ان يكون ان وانما لتعليل امره هو حصوله من  
الجزء بغيره يعني حصوله من الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلل  
بجعل حصوله الجزئي من غير حصوله الشرطي في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلل  
بتعليل امره لان التعليل انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا انما اذا  
قلت ان دخلت الدار فانت حراً فقد علقته احرية على دخول الدار وانما  
الاستقبال كان كل من جعل كل من ان وانما يعني الشرط والجزء فلفظية متقبلاً  
اما الشرط فلفظ لانه مفروض حصوله في الاستقبال فيجتمع ثبوته ومضيه والجزء  
فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويتنوع تغليقه حصوله الحاصل الثابت  
على حصوله ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتبين ان الجزاء يجوز ان يكون طلبياً  
نحو ان جاءك زيد فكونه لانه فعلى استقبالي لدالته على الحدوث في المستقبل  
فيجوز ان يترتب على امره خلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا  
طلبياً فافهم ولا يخالف ذلك لفظ الاستكسنة تطبيقاً للفظ بالمعنى وتفاوتاً  
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه شيء وقوله لفظاً اشار الى ان  
الجمليتين وان جعلت كلتا هما واحديهما اسمية او فعلية ماضوية فالعقل  
على الاستقبال حتى ان قلنا ان كرسى الان فقد كرسى اسر مناه ان  
تعدت بكرامك اياي الان فاعتد بكرامتي اياك اسر وقوله تعالى وان  
قد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تخون واصبر فقد كذبت رسل من قبلك  
وقوله تعالى لا تنصروهم فقد نصروهم الله اذا خرجهم الذين كفروا معناه من  
من نصرهم قبل ذلك ونسب على هذا فقد رمايت القام وتاويل الجزاء  
قوله فاعتد بكرامتي اياك اسر هو بصيغة الامر على ما جاز من الجزاء طلبياً  
بلا تأويل وما على ما اختار الفاضل الحنفى فهو بصيغة المضارع المستلهم وانما ما ذكره من شرطه  
ضيق الامر فيكون الجمل لا يعتمد على كونه المستلهم معلقاً بحصول اعتدال المخاطب بالامر فلا حاجة في الاستقبال  
الواقعة جزاء لما ان ياؤن بالخبرة فينبغي على ما ذهب اليه الحكماء من كون الجزاء الامام مستلماً لكون الشرط قيداً له فقد

قوله نكحوا من انفسكم ازواجاً من انفسكم من جنسكم ذكورا واناثاً يثبتكم ويكثركم انفساً من انفسكم  
لان اكثر الاعمال تنزل بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليباً والوجهان  
تعليل افعاله كان كل قدم نكحوا من انفسكم من اول امره معللاً فيكون له في النفس من تغليب امره بالايدي تغليباً  
لا يكون لما يذكركم عليه بعد ان يكون ان وانما لتعليل امره هو حصوله من الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلل  
بجعل حصوله الجزئي من غير حصوله الشرطي في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلل  
بتعليل امره لان التعليل انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا انما اذا  
قلت ان دخلت الدار فانت حراً فقد علقته احرية على دخول الدار وانما  
الاستقبال كان كل من جعل كل من ان وانما يعني الشرط والجزء فلفظية متقبلاً  
اما الشرط فلفظ لانه مفروض حصوله في الاستقبال فيجتمع ثبوته ومضيه والجزء  
فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويتنوع تغليقه حصوله الحاصل الثابت  
على حصوله ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتبين ان الجزاء يجوز ان يكون طلبياً  
نحو ان جاءك زيد فكونه لانه فعلى استقبالي لدالته على الحدوث في المستقبل  
فيجوز ان يترتب على امره خلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا  
طلبياً فافهم ولا يخالف ذلك لفظ الاستكسنة تطبيقاً للفظ بالمعنى وتفاوتاً  
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه شيء وقوله لفظاً اشار الى ان  
الجمليتين وان جعلت كلتا هما واحديهما اسمية او فعلية ماضوية فالعقل  
على الاستقبال حتى ان قلنا ان كرسى الان فقد كرسى اسر مناه ان  
تعدت بكرامك اياي الان فاعتد بكرامتي اياك اسر وقوله تعالى وان  
قد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تخون واصبر فقد كذبت رسل من قبلك  
وقوله تعالى لا تنصروهم فقد نصروهم الله اذا خرجهم الذين كفروا معناه من  
من نصرهم قبل ذلك ونسب على هذا فقد رمايت القام وتاويل الجزاء  
قوله فاعتد بكرامتي اياك اسر هو بصيغة الامر على ما جاز من الجزاء طلبياً  
بلا تأويل وما على ما اختار الفاضل الحنفى فهو بصيغة المضارع المستلهم وانما ما ذكره من شرطه  
ضيق الامر فيكون الجمل لا يعتمد على كونه المستلهم معلقاً بحصول اعتدال المخاطب بالامر فلا حاجة في الاستقبال  
الواقعة جزاء لما ان ياؤن بالخبرة فينبغي على ما ذهب اليه الحكماء من كون الجزاء الامام مستلماً لكون الشرط قيداً له فقد



[illegible][illegible][illegible]







[illegible]

اکرامک

كرامك بما استنع من جنى خاطبك ففهمها اشكال لانه جعل اقلا العلق نفس  
 الجزء والعلق عليه امتناع الشرط وانما العلق امتناع الجزء والعلق عليه  
 نفس شرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجه بعض من اطلع عليه بانه على  
 حذف المضامينها لتعلق امتناع ما استنع وعلقا لامتناع كرامك  
 بامتناع ما استنع من الجنى واظن انه لا حاجة اليه لان تعلق الحكم بالو  
 متع بالجنسية فكأنه قيل لتعلق ما استنع من حيث انه متمنع وهذا  
 معنى تعلق امتناعه وكذا قوله بما استنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي  
 على هذه العبارة وغفل عنه المصنف من متقني كتابه فعنده هي تعلق  
 الامتناع بالامتناع القطع وعلى ما ذكرنا لتعلق التيق بالشروع القطع  
 بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني اجزاء الامتناع  
 الاول اعني الشرط سواء كان الشرط واجزا اثباتا ونفيا واحدهما نفيا والآخر  
 اثباتا فامتناع النفي اثبت وبالعكس ففهمي نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع  
 عدم الاكرام لامتناع عدم الاثبات اعني ثبوت الاكرام ثبوت الاثبات  
 هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن كاجب بان الاول  
 سبب والثاني مسبب والكتب قد يكون اعم من المسبب جواز ان يكون سببي  
 اسببا مختلفا كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء  
 المسبب بخلاف المسبب فانه يوجب انتفاء السبب اذ يرى ان قوله تعالى لو كان  
 فيها الهة الا الله لفسدنا انما يستدل بامتناع الفساد على  
 تعدد الالهة ذلك العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة  
 انتفاء الفساد جواز ان يفعل الله بسبب آخر فاحق انها لامتناع  
 الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعوى محض  
 هكذا وفي عبارة هذا المصنف

فقد والسيف يكون اعلم من السيف  
الامتنع هكذا في عبارة اكثر الناس فلهذا  
ودعوا وحده وانما السيف ان يصير ياركون فلهذا  
في العلوم كثرة الاقوال لكن الله كور  
فانما هو السيف هو الله عز وجل



قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا لاجزاء لا حاجة للشيخ بان يحجب في تمام اعتراضه على  
الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سببا للجزء واعم والاسباب الاعم لا يترتب على انتفاء  
انتفاء السبب فلا يكون دعوى الحكمة على ما هو المشهور بين الجمهور صوابا فمراعاة الاول سبب لبعض الصور  
والثاني في كل هو الصواب ليس اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا لاجزاء لكانت السبب طاعة لكان  
من واجب المستحقين حسن جليل

فانما هو ان شرطنا لوجوده كان في مال الجحيت او غيرهما لكان في النهار موجودا كانت  
الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم واجزاء لازم وانتفاء اللازم بوجوب  
انتفاء الملزوم من غير عكس فموضع يكون جزؤها معدوم المصنوع  
فيتمتع بمصنوع الشرط الذي هو ملزوم لاجل انتفاع لازمه وهو اجزاء فمضى الانتفاع  
الاول لا لانتفاع الثاني لانه لا يبعد انتفاء الاجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس  
الاستثنائي ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع الثاني  
فقد علمنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بشيء  
وقد علمنا لكنه ليس بشيء لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفلاس  
ونلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لا لانتفاع الثاني  
لا لانتفاع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد  
عليه ان انتفاء السبب الملزوم لا يدل على انتفاء السبب الالزام بل يعنى  
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعند  
لنشأ الله لهدىكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فمضى عندهم  
نتج الدلالة على ان علة انتفاء مضمون الاجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون  
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الاجزاء ما هي الا يرى ان قولهم  
لا لانتفاع الثاني لوجود الاول لوجوده لا يدل على اهلاك عمره ان وجوده  
على ما ذكرنا قطعنا قولنا بالعللة العري ولودات الدولات كانوا الكفر  
رعايا ولكن ما لهن دوام الا بربان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا  
على ما يقر في المنطق وكذا قول الخامس ولو طار دون حافر قبلها لطارت ولت  
فانما هو ان شرطنا لوجوده كان في مال الجحيت او غيرهما لكان في النهار موجودا كانت  
الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم واجزاء لازم وانتفاء اللازم بوجوب  
انتفاء الملزوم من غير عكس فموضع يكون جزؤها معدوم المصنوع  
فيتمتع بمصنوع الشرط الذي هو ملزوم لاجل انتفاع لازمه وهو اجزاء فمضى الانتفاع  
الاول لا لانتفاع الثاني لانه لا يبعد انتفاء الاجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس  
الاستثنائي ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع الثاني  
فقد علمنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بشيء  
وقد علمنا لكنه ليس بشيء لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفلاس  
ونلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لا لانتفاع الثاني  
لا لانتفاع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد  
عليه ان انتفاء السبب الملزوم لا يدل على انتفاء السبب الالزام بل يعنى  
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعند  
لنشأ الله لهدىكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فمضى عندهم  
نتج الدلالة على ان علة انتفاء مضمون الاجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون  
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الاجزاء ما هي الا يرى ان قولهم  
لا لانتفاع الثاني لوجود الاول لوجوده لا يدل على اهلاك عمره ان وجوده  
على ما ذكرنا قطعنا قولنا بالعللة العري ولودات الدولات كانوا الكفر  
رعايا ولكن ما لهن دوام الا بربان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا  
على ما يقر في المنطق وكذا قول الخامس ولو طار دون حافر قبلها لطارت ولت

فانما هو ان شرطنا لوجوده كان في مال الجحيت او غيرهما لكان في النهار موجودا كانت  
الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم واجزاء لازم وانتفاء اللازم بوجوب  
انتفاء الملزوم من غير عكس فموضع يكون جزؤها معدوم المصنوع  
فيتمتع بمصنوع الشرط الذي هو ملزوم لاجل انتفاع لازمه وهو اجزاء فمضى الانتفاع  
الاول لا لانتفاع الثاني لانه لا يبعد انتفاء الاجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس  
الاستثنائي ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع الثاني  
فقد علمنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بشيء  
وقد علمنا لكنه ليس بشيء لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفلاس  
ونلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لا لانتفاع الثاني  
لا لانتفاع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد  
عليه ان انتفاء السبب الملزوم لا يدل على انتفاء السبب الالزام بل يعنى  
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعند  
لنشأ الله لهدىكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فمضى عندهم  
نتج الدلالة على ان علة انتفاء مضمون الاجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون  
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الاجزاء ما هي الا يرى ان قولهم  
لا لانتفاع الثاني لوجود الاول لوجوده لا يدل على اهلاك عمره ان وجوده  
على ما ذكرنا قطعنا قولنا بالعللة العري ولودات الدولات كانوا الكفر  
رعايا ولكن ما لهن دوام الا بربان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا  
على ما يقر في المنطق وكذا قول الخامس ولو طار دون حافر قبلها لطارت ولت

نقيض المقدم لا ينتج فقالهم اطلب ما يقتضي به عن هذا خبر التلخيص اولا  
العدم

او عدم طيران تلك الغرس بسبب انهم يطردون وحاف قبيلها فليست مل واما ارباب  
العقول فقد جعلوا القوانين ونحوها اداة للتلازم والله على لزوم الاجزاء  
للشرطين غير قصد الى القطع بانتفائها ولهذا صح عندهم استثناء عين  
المقدم عن لكانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشرط ليقفهم يتعلم  
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء  
الملزوم بانتفاء الملزوم من غير التفات الى ان علة انتفاء الاجزاء في الخارج هي  
لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك  
ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واما  
تصحيح وجدنا استعمالها على ما عده اللغة اكثر لكون قد تستعمل على عدم  
كما في قوله تعالى لكان فيها الهة الا الله فسدنا لظهور ان الغرض منه  
التصديق بانتفاء تعدد الهة لا بيان بسبب انتفاء الفساد فعلم  
ان اعتراض الشيخ المحقق ونسبائه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد  
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من غايب قولنا صريحا فان قيل لا يضح ما ذكرتم  
من لزوم انتفاء الاجزاء لانتفاء الشرط في حق قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد  
صهيب لو لم يخف الله لم يعصيه والاي لم يثبت عصيانه لان نفيها ثبت وهذا  
فاستدلان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان قول الله  
على ان الاجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد التكميل وذلك اذا كان  
الشرطها يستبعد استلزامه لذلك الاجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط ان لا يكون  
بمستلزام ذلك الاجزاء فيلزم استمرار وجود الاجزاء على تقدير وجود الشرط وعنده  
فيكون دائما سواء كان الشرط والجزء مبتنيين نحو لكانت الشمس طالعة لكانت  
او متبنيين نحو لو لم يخف الله لم يعصيه او متخلفين نحو ولوان ما في الارض  
قوله متخلفين عليه قوله على رضى او كشف الفطن ما ارجعت ديت يقينا برأى

فانما هو ان شرطنا لوجوده كان في مال الجحيت او غيرهما لكان في النهار موجودا كانت  
الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم واجزاء لازم وانتفاء اللازم بوجوب  
انتفاء الملزوم من غير عكس فموضع يكون جزؤها معدوم المصنوع  
فيتمتع بمصنوع الشرط الذي هو ملزوم لاجل انتفاع لازمه وهو اجزاء فمضى الانتفاع  
الاول لا لانتفاع الثاني لانه لا يبعد انتفاء الاجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس  
الاستثنائي ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع الثاني  
فقد علمنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بشيء  
وقد علمنا لكنه ليس بشيء لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفلاس  
ونلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لا لانتفاع الثاني  
لا لانتفاع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد  
عليه ان انتفاء السبب الملزوم لا يدل على انتفاء السبب الالزام بل يعنى  
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فعند  
لنشأ الله لهدىكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فمضى عندهم  
نتج الدلالة على ان علة انتفاء مضمون الاجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون  
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الاجزاء ما هي الا يرى ان قولهم  
لا لانتفاع الثاني لوجود الاول لوجوده لا يدل على اهلاك عمره ان وجوده  
على ما ذكرنا قطعنا قولنا بالعللة العري ولودات الدولات كانوا الكفر  
رعايا ولكن ما لهن دوام الا بربان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا  
على ما يقر في المنطق وكذا قول الخامس ولو طار دون حافر قبلها لطارت ولت

نقيض المقدم لا ينتج فقالهم اطلب ما يقتضي به عن هذا خبر التلخيص اولا  
العدم



قوله ما نقضت  
كلمات الله تعالى  
في العلم والحكمة  
ومعلومات الله  
وهي غير متناهية  
بالاتفاق كذا  
ذكره الزمخشري  
حسن

قوله وقد سئل لهذا المعنى ولا ايضا  
قال الفاضل كافي فيه لودات سوار  
لطمتي هذا الكلام صدر عن  
الطائي حين استأجره

في قوله عليه السلام هذا السر  
 باطني الا على من استكمل النية  
 ركبها على كل حال من غير تدبير ولا  
 كيد ولا لؤل و العاد والافسوس عند هذا  
 واستدبر في نفسه على النية اخوان  
 والخصم في هذه التحقيقات  
 في اجابات الامان واما الاستماع  
 في الاطراف فان كان حاصل  
 لكنه ليس بغير قصد

وهم معرضون  
للعقوب  
الى اخره

فلهذا كان حاله  
النجبة منقورة الى  
نقله وقطع القدم واما  
الجاراء بسنن الجبال  
ففسده فلا ترفع يدها

[illegible]



لو كانوا من اهله بان استعد شيئا ثم انقاد والله ولم يعرضوا وهذا كما يقال الاخير  
في فلان لو كان بقوة يقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم  
النفقة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا  
فيمثل ان يكون من قبيل لولم يخف الله ليربعه يعني لو جعلنا الرسول ملكا  
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويمثل ان يكون على اصل لولم استغنا  
الشرط والجواب لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذكرا ملكا  
في صورة رجل واذا كان لولم نشط في الماضي فيلزم عدم النبوة والصفى جملتها  
يوافق الغرض اذا ثبتت بنا في التعليل والحصول الغرضي والاشغال بنا في  
المضي فلا يعذر في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته ومنه ذهب المبرز  
انما يتحمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطبق العلم  
ولو بالصين واتى اياهيكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء  
ولو وضعت في ذبلة الهام لم تفوق من الجرج والآل والقبول خولنا  
يصف تاسفه على مغارقه بغداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى  
ان وضعت لكنه جاء بلونفصا الى ان وضع ركايبه الهام فاما دجلة كانه  
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانقضاء  
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامم فتمت ان لو تعتم  
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقت فوقيت لانه كان في  
ارادتهم استمرار عمل النبي عليه الصلوة والسلام على ما يتصور لونه  
كلما عين لهم في امر كان معولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامم  
كأن في قوله تعالى الله يستخرفهم بعد قوله انما نحن مستخرفون حيث لم يقل  
الله مستخرفهم بل بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستخراء وتجدده

فانه يصدق لو جعلنا الرسول ملكا لكان  
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا  
ويمثل ان يكون على اصل لولم استغنا  
الشرط والجواب لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذكرا ملكا  
في صورة رجل واذا كان لولم نشط في الماضي فيلزم عدم النبوة والصفى جملتها  
يوافق الغرض اذا ثبتت بنا في التعليل والحصول الغرضي والاشغال بنا في  
المضي فلا يعذر في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته ومنه ذهب المبرز  
انما يتحمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطبق العلم  
ولو بالصين واتى اياهيكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء  
ولو وضعت في ذبلة الهام لم تفوق من الجرج والآل والقبول خولنا  
يصف تاسفه على مغارقه بغداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى  
ان وضعت لكنه جاء بلونفصا الى ان وضع ركايبه الهام فاما دجلة كانه  
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانقضاء  
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامم فتمت ان لو تعتم  
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقت فوقيت لانه كان في  
ارادتهم استمرار عمل النبي عليه الصلوة والسلام على ما يتصور لونه  
كلما عين لهم في امر كان معولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامم  
كأن في قوله تعالى الله يستخرفهم بعد قوله انما نحن مستخرفون حيث لم يقل  
الله مستخرفهم بل بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستخراء وتجدده

فانه يصدق لو جعلنا الرسول ملكا لكان  
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا  
ويمثل ان يكون على اصل لولم استغنا  
الشرط والجواب لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذكرا ملكا  
في صورة رجل واذا كان لولم نشط في الماضي فيلزم عدم النبوة والصفى جملتها  
يوافق الغرض اذا ثبتت بنا في التعليل والحصول الغرضي والاشغال بنا في  
المضي فلا يعذر في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته ومنه ذهب المبرز  
انما يتحمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطبق العلم  
ولو بالصين واتى اياهيكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء  
ولو وضعت في ذبلة الهام لم تفوق من الجرج والآل والقبول خولنا  
يصف تاسفه على مغارقه بغداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى  
ان وضعت لكنه جاء بلونفصا الى ان وضع ركايبه الهام فاما دجلة كانه  
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانقضاء  
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامم فتمت ان لو تعتم  
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقت فوقيت لانه كان في  
ارادتهم استمرار عمل النبي عليه الصلوة والسلام على ما يتصور لونه  
كلما عين لهم في امر كان معولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامم  
كأن في قوله تعالى الله يستخرفهم بعد قوله انما نحن مستخرفون حيث لم يقل  
الله مستخرفهم بل بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستخراء وتجدده

فانه يصدق لو جعلنا الرسول ملكا لكان  
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا  
ويمثل ان يكون على اصل لولم استغنا  
الشرط والجواب لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذكرا ملكا  
في صورة رجل واذا كان لولم نشط في الماضي فيلزم عدم النبوة والصفى جملتها  
يوافق الغرض اذا ثبتت بنا في التعليل والحصول الغرضي والاشغال بنا في  
المضي فلا يعذر في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته ومنه ذهب المبرز  
انما يتحمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطبق العلم  
ولو بالصين واتى اياهيكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء  
ولو وضعت في ذبلة الهام لم تفوق من الجرج والآل والقبول خولنا  
يصف تاسفه على مغارقه بغداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى  
ان وضعت لكنه جاء بلونفصا الى ان وضع ركايبه الهام فاما دجلة كانه  
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانقضاء  
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامم فتمت ان لو تعتم  
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقت فوقيت لانه كان في  
ارادتهم استمرار عمل النبي عليه الصلوة والسلام على ما يتصور لونه  
كلما عين لهم في امر كان معولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامم  
كأن في قوله تعالى الله يستخرفهم بعد قوله انما نحن مستخرفون حيث لم يقل  
الله مستخرفهم بل بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستخراء وتجدده

وقتا بعد وقت والاشهر هو السخريه والاخفاف ومعناه انزال الهوى  
والحقارة بهم وهكذا كانت نهايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم  
تجدد وقتا فوقت وتحدث حالات لا فاقيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد  
استمرار الفعل الاطاعة فلا يكون المعنى ان استغناء عنكم بسبب استغناءكم  
عليه السلام على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان استغناء  
عنكم بكم بكم استغناء عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة لكون  
الاستمرار قد دخل لوعليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا امتناع قلنا الظاهر  
هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المبتدئ يفيد استمرار النبوة  
يجوز ان يفيد النفي استمرار النفي ويفيد الدوام والتأكيد فاذا  
بحسب الاستغناء كما ان الجملة الاسمية تفيد النبوة والدوام والتأكيد فاذا  
ادخلت عليها حرف النفي تكون لتأكيد النفي وثباته للنفي التأكيد  
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انما استغناء على ابلغ  
وجه واكد وان قولنا ما زيد ضربت وما يزيد مررت لاختصاص النفي  
لأن النفي الاختصاص انما هو بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا  
نظائر في الكلام ودخول لوعلى المضارع في نحو لو ترى الخطأ لم تجد عليه  
الصلوة والسلام ولكل من يتأني منه الرؤية انه وفقوا على النار كما رواها  
حتى يعاينوها واطلوا عليها اطلاعا هي تحتهم وادخلوها فيقربوا  
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو  
مخوف اي لو ايت امر اطيعوا وكذا في قوله تعالى ولو ترى ان الظالمون  
موقفون عند ربهم ولو ترى ان المجرم ناكسوا رؤسهم لتستوي الي  
المضارع مشبهة لما مضى ليعرف ان المضارع او الكلام مخوف لاختلاف في اجبا  
قوله وجواب لو استخرفوا لو انما استخرفوا لا يخفى ان الاول ان يقدر المجرم مستقبل لا مناسب  
للمشروط اي ترى وانكته التثنية لانه استخرفوا في الماضي

فانه يصدق لو جعلنا الرسول ملكا لكان  
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا  
ويمثل ان يكون على اصل لولم استغنا  
الشرط والجواب لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذكرا ملكا  
في صورة رجل واذا كان لولم نشط في الماضي فيلزم عدم النبوة والصفى جملتها  
يوافق الغرض اذا ثبتت بنا في التعليل والحصول الغرضي والاشغال بنا في  
المضي فلا يعذر في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته ومنه ذهب المبرز  
انما يتحمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطبق العلم  
ولو بالصين واتى اياهيكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء  
ولو وضعت في ذبلة الهام لم تفوق من الجرج والآل والقبول خولنا  
يصف تاسفه على مغارقه بغداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى  
ان وضعت لكنه جاء بلونفصا الى ان وضع ركايبه الهام فاما دجلة كانه  
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانقضاء  
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامم فتمت ان لو تعتم  
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقت فوقيت لانه كان في  
ارادتهم استمرار عمل النبي عليه الصلوة والسلام على ما يتصور لونه  
كلما عين لهم في امر كان معولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامم  
كأن في قوله تعالى الله يستخرفهم بعد قوله انما نحن مستخرفون حيث لم يقل  
الله مستخرفهم بل بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستخراء وتجدده

فانه يصدق لو جعلنا الرسول ملكا لكان  
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا  
ويمثل ان يكون على اصل لولم استغنا  
الشرط والجواب لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذكرا ملكا  
في صورة رجل واذا كان لولم نشط في الماضي فيلزم عدم النبوة والصفى جملتها  
يوافق الغرض اذا ثبتت بنا في التعليل والحصول الغرضي والاشغال بنا في  
المضي فلا يعذر في جملتها عن الفعلية الماضية الا انكته ومنه ذهب المبرز  
انما يتحمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطبق العلم  
ولو بالصين واتى اياهيكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء  
ولو وضعت في ذبلة الهام لم تفوق من الجرج والآل والقبول خولنا  
يصف تاسفه على مغارقه بغداد وشوق ركايبه الى ماء دجلة والمعنى  
ان وضعت لكنه جاء بلونفصا الى ان وضع ركايبه الهام فاما دجلة كانه  
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانقضاء  
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامم فتمت ان لو تعتم  
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقت فوقيت لانه كان في  
ارادتهم استمرار عمل النبي عليه الصلوة والسلام على ما يتصور لونه  
كلما عين لهم في امر كان معولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامم  
كأن في قوله تعالى الله يستخرفهم بعد قوله انما نحن مستخرفون حيث لم يقل  
الله مستخرفهم بل بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستخراء وتجدده



قوله 2 والمناجاة الحاصل ان ههنا امرين احدهما ان هذه انما تقع في الآخرة فلا يناسب استعمال لولا في  
المتحققين بالماضي وثانيهما انه بعد استعمال لولا كان المناسب حقيقة الماضي لا المضارع والاول تنزيل في منزلة  
الماضي المقطوع به لتحقيق وقوعها والثاني تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن الاطلاق في اخبار  
فالمستقبل الصادر عنه بمنزلة الماضي ويمكن ان يقال ثلث الامور وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه  
الماضي وتأويلا ومستقبلة تحقيقا بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون  
فروعي الجائزات معا ابو القاسم

قوله 3 والمناجاة لانه كلام من لا خلاف في جواره  
الخطا بل ينبغي ان يعين في العود الى المضارع  
الصلوة والسلام اي يعين ان المستقبل المضارع  
اي لا امر مأمور فيضاهي ما هو في المضارع  
تفصيل للولف في حق لا خلاف في اخبار الصادر  
يجعل الخطا في الماضي المعلوم تحقيقا بمنزلة  
للتجدي عليه السلام لانما تلك الامور الماضية وايضا  
ابو القاسم الجائزات معا فان بلو وصفه في  
قوله 4 كما في ما يورد الجائزات معا فان بلو وصفه في  
الذي كثر في ما يورد الجائزات معا فان بلو وصفه في  
ان واداه الكاشف من حيث هو في قوله 5  
كونهم مؤمنين في قوله 6 والمناجاة لانه  
امر مستحيل لا الله في قوله 7 والمناجاة لانه  
مستحيل في الماضي في قوله 8 والمناجاة لانه  
تحقق الوقوع في قوله 9 والمناجاة لانه  
فاستعمل فيه رتبة في قوله 10 والمناجاة لانه  
ثم عنه بلفظ الماضي في قوله 11 والمناجاة لانه  
تنزيله بمنزلة الماضي في قوله 12 والمناجاة لانه  
اول ما في الجائزات في قوله 13 والمناجاة لانه  
على قيس ما ذكرنا في قوله 14 والمناجاة لانه  
في قوله 15 والمناجاة لانه

قوله 2 والمناجاة الحاصل ان ههنا امرين احدهما ان هذه انما تقع في الآخرة فلا يناسب استعمال لولا في  
المتحققين بالماضي وثانيهما انه بعد استعمال لولا كان المناسب حقيقة الماضي لا المضارع والاول تنزيل في منزلة  
الماضي المقطوع به لتحقيق وقوعها والثاني تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن الاطلاق في اخبار  
فالمستقبل الصادر عنه بمنزلة الماضي ويمكن ان يقال ثلث الامور وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه  
الماضي وتأويلا ومستقبلة تحقيقا بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون  
فروعي الجائزات معا ابو القاسم

قوله 2 والمناجاة الحاصل ان ههنا امرين احدهما ان هذه انما تقع في الآخرة فلا يناسب استعمال لولا في  
المتحققين بالماضي وثانيهما انه بعد استعمال لولا كان المناسب حقيقة الماضي لا المضارع والاول تنزيل في منزلة  
الماضي المقطوع به لتحقيق وقوعها والثاني تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن الاطلاق في اخبار  
فالمستقبل الصادر عنه بمنزلة الماضي ويمكن ان يقال ثلث الامور وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه  
الماضي وتأويلا ومستقبلة تحقيقا بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون  
فروعي الجائزات معا ابو القاسم

قوله 3 والمناجاة لانه كلام من لا خلاف في جواره  
الخطا بل ينبغي ان يعين في العود الى المضارع  
الصلوة والسلام اي يعين ان المستقبل المضارع  
اي لا امر مأمور فيضاهي ما هو في المضارع  
تفصيل للولف في حق لا خلاف في اخبار الصادر  
يجعل الخطا في الماضي المعلوم تحقيقا بمنزلة  
للتجدي عليه السلام لانما تلك الامور الماضية وايضا  
ابو القاسم الجائزات معا فان بلو وصفه في  
قوله 4 كما في ما يورد الجائزات معا فان بلو وصفه في  
الذي كثر في ما يورد الجائزات معا فان بلو وصفه في  
ان واداه الكاشف من حيث هو في قوله 5  
كونهم مؤمنين في قوله 6 والمناجاة لانه  
امر مستحيل لا الله في قوله 7 والمناجاة لانه  
مستحيل في الماضي في قوله 8 والمناجاة لانه  
تحقق الوقوع في قوله 9 والمناجاة لانه  
فاستعمل فيه رتبة في قوله 10 والمناجاة لانه  
ثم عنه بلفظ الماضي في قوله 11 والمناجاة لانه  
تنزيله بمنزلة الماضي في قوله 12 والمناجاة لانه  
اول ما في الجائزات في قوله 13 والمناجاة لانه  
على قيس ما ذكرنا في قوله 14 والمناجاة لانه  
في قوله 15 والمناجاة لانه

قوله 2 والمناجاة الحاصل ان ههنا امرين احدهما ان هذه انما تقع في الآخرة فلا يناسب استعمال لولا في  
المتحققين بالماضي وثانيهما انه بعد استعمال لولا كان المناسب حقيقة الماضي لا المضارع والاول تنزيل في منزلة  
الماضي المقطوع به لتحقيق وقوعها والثاني تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن الاطلاق في اخبار  
فالمستقبل الصادر عنه بمنزلة الماضي ويمكن ان يقال ثلث الامور وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه  
الماضي وتأويلا ومستقبلة تحقيقا بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون  
فروعي الجائزات معا ابو القاسم



فإن قيل عند رجل فقول تصديقاً له الذي عندك رجل وإن كنت تعلم أنه زيد  
أو للمفاهيم نحو هدي للمتقين على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك المتكلم  
أو الخبر نحو ما زيد شيئاً قال صابر المفتاح أو لكون المسند اليه نكرة  
نحو رجل من قبيلة كذا صابر فإنه يجب تنكير المسند لأن لكون المسند  
اليه نكرة والمسند معرفة فلا يتنع عقلاً أو يتنع ليس في كلام العرب  
نحو قوله ولا يدك موقفك منك الولد عا وقوله يكون فرجها غسلوا  
من باب القلب على ما مر وهذا على إطلاقه ليس بصحيح لأنهم يجوزون  
كون المسند نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو بورك لكم درهمي ما لك ولذا  
فيما إذا صنعت على أن يكون المعنى أي شيء الذي صنعتهم وقد مر جواب جميع  
أن لكون مبتدأ نكرة والخبر معرفة يتنع عقلاً بوجهين الأول أن الأصل  
في المسند اليه أن يكون معلوماً لا مستلزماً الحكم على الشيء والعلم به  
والأصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة وإنما  
من لفظة الأصلين مستبعد عند العقل والثاني أن العلم بحكم من أحكام  
شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم  
العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لاستناع الحكم على ما لا يعلم بوجه  
من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد أما الأول فلأن وجوب كونه معلوماً  
لا يستلزم كونه اسماً معترفاً إذ النكرة المخصصة بل النكرة المخصصة معلومة  
من وجه والحكم على الشيء إنما يستدعي العلم به بوجه ما ولأن قوله لأفاده  
في الإخبار بالمعرفة غلط لا يبيح في تعريف المسند لأن ما ذكره على تقدير  
صحته ما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الاستناع

وأما الثاني

فإن قيل إن يكون المعنى أي شيء محذوف  
على تقدير أن يكون ذا معنى الذي هو  
نحو قوله ولا يدك موقفك منك الولد عا  
من باب القلب على ما مر وهذا على إطلاقه  
ليس بصحيح لأنهم يجوزون كون المسند  
نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو بورك  
لكم درهمي ما لك ولذا فيما إذا صنعت على  
أن يكون المعنى أي شيء الذي صنعتهم وقد  
مر جواب جميع أن لكون مبتدأ نكرة والخبر  
معرفة يتنع عقلاً بوجهين الأول أن الأصل  
في المسند اليه أن يكون معلوماً لا مستلزماً  
الحكم على الشيء والعلم به والأصل في المسند  
التنكير لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة  
وأما الثاني أن العلم بحكم من أحكام شيء  
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء  
بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم  
العلم بذلك الشيء لاستناع الحكم على ما  
لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية  
الفساد أما الأول فلأن وجوب كونه معلوماً  
لا يستلزم كونه اسماً معترفاً إذ النكرة  
المخصصة بل النكرة المخصصة معلومة من  
وجه والحكم على الشيء إنما يستدعي العلم  
به بوجه ما ولأن قوله لأفاده في الإخبار  
بالمعرفة غلط لا يبيح في تعريف المسند  
لأن ما ذكره على تقدير صحته ما يدل على  
الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو  
الاستناع

فإن قيل وما الثاني أو هو خبر مبتدأ  
محذوف أو خبر ذلك المتكلم أو الخبر  
نحو ما زيد شيئاً قال صابر المفتاح  
أو لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من  
قبيلة كذا صابر فإنه يجب تنكير  
المسند لأن لكون المسند اليه نكرة  
والمسند معرفة فلا يتنع عقلاً أو يتنع  
ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يدك  
موقفك منك الولد عا وقوله يكون  
فرجها غسلوا من باب القلب على ما مر  
وهذا على إطلاقه ليس بصحيح لأنهم  
جوزون كون المسند نكرة اسم استفهام  
والخبر معرفة نحو بورك لكم درهمي ما  
لك ولذا فيما إذا صنعت على أن يكون  
المعنى أي شيء الذي صنعتهم وقد مر  
جواب جميع أن لكون مبتدأ نكرة والخبر  
معرفة يتنع عقلاً بوجهين الأول أن  
الأصل في المسند اليه أن يكون معلوماً  
لا مستلزماً الحكم على الشيء والعلم  
به والأصل في المسند التنكير لعدم  
الفائدة في الإخبار بالمعرفة وإنما  
من لفظة الأصلين مستبعد عند العقل  
والثاني أن العلم بحكم من أحكام شيء  
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك  
الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل  
عليه يستلزم العلم بذلك الشيء  
لإستناع الحكم على ما لا يعلم بوجه  
من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد  
أما الأول فلأن وجوب كونه معلوماً  
لا يستلزم كونه اسماً معترفاً إذ  
النكرة المخصصة بل النكرة المخصصة  
معلومة من وجه والحكم على الشيء  
إنما يستدعي العلم به بوجه ما ولأن  
قوله لأفاده في الإخبار بالمعرفة غلط  
لا يبيح في تعريف المسند لأن ما ذكره  
على تقدير صحته ما يدل على الاستبعاد  
كما اعترف به والمطلوب هو الاستناع

التعريف

وإنما الثاني فلا تـ لا يدل الأعلى أن المحكوم عليه يجب أن يكون معلوماً وهذا  
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على أن قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به  
مما لا يستلزم جواز العلم به وهو لا يجب كونه معلوماً وأما تخصيصه  
بالإضافة نحو زيد غلام رجل أو الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة  
أنه لما مر من أن زيادة التخصيص توجب إثبات الفائدة وجعل معنى المسند  
كالحال ونحوها من المقدمات والإضافة والوصف من التخصيص بغير اصطلاح  
وقيل لأن التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع كلفعل  
لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يبيح للأسم الذي فيه  
الشيوع فيخصه وهذا وجه لأنه إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة على  
الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة في الإيجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون  
الوصف في خبر رجل عالم تخصصاً وإن أراد الشيوع باعتبار احتمال  
الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل أيضاً شيوع  
لأن قولك جاء زيد جمل أن يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب  
زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها في الحال والتميز وجميع  
تخصيص لا يري إلى صحة قولنا ضربت ضرباً شديداً بالوصف وأما تركه  
أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف فظاهر هو مما سبق في ترك تقييد  
المسند لما نفع من تريبك الفائدة وما تعريفه فلا فائدة السامع حكماً على  
أمر معلوم له أي السامع بأحد طرق التعريف هذا أشد إلى أنه يجب عند  
تعريف المسند أن يكون المسند اليه معرفة إذ ليس في كلام العرب كون  
المبتدأ نكرة والخبر معرفة فالحكمة الخبرية بأخر مثله أي حكماً على أمر معلوم  
بأخر مثله ذلك الأمر المحكوم عليه في كونه معلوماً للسامع بأحد طرق

فإن قيل عند رجل فقول تصديقاً له الذي عندك رجل وإن كنت تعلم أنه زيد  
أو للمفاهيم نحو هدي للمتقين على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك المتكلم  
أو الخبر نحو ما زيد شيئاً قال صابر المفتاح أو لكون المسند اليه نكرة  
نحو رجل من قبيلة كذا صابر فإنه يجب تنكير المسند لأن لكون المسند  
اليه نكرة والمسند معرفة فلا يتنع عقلاً أو يتنع ليس في كلام العرب  
نحو قوله ولا يدك موقفك منك الولد عا وقوله يكون فرجها غسلوا  
من باب القلب على ما مر وهذا على إطلاقه ليس بصحيح لأنهم يجوزون  
كون المسند نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو بورك لكم درهمي ما لك ولذا  
فيما إذا صنعت على أن يكون المعنى أي شيء الذي صنعتهم وقد مر جواب جميع  
أن لكون مبتدأ نكرة والخبر معرفة يتنع عقلاً بوجهين الأول أن الأصل  
في المسند اليه أن يكون معلوماً لا مستلزماً الحكم على الشيء والعلم به  
والأصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة وإنما  
من لفظة الأصلين مستبعد عند العقل والثاني أن العلم بحكم من أحكام  
شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم  
العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لاستناع الحكم على ما لا يعلم بوجه  
من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد أما الأول فلأن وجوب كونه معلوماً  
لا يستلزم كونه اسماً معترفاً إذ النكرة المخصصة بل النكرة المخصصة معلومة  
من وجه والحكم على الشيء إنما يستدعي العلم به بوجه ما ولأن قوله لأفاده  
في الإخبار بالمعرفة غلط لا يبيح في تعريف المسند لأن ما ذكره على تقدير  
صحته ما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الاستناع

فإن قيل وما الثاني أو هو خبر مبتدأ  
محذوف أو خبر ذلك المتكلم أو الخبر  
نحو ما زيد شيئاً قال صابر المفتاح  
أو لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من  
قبيلة كذا صابر فإنه يجب تنكير  
المسند لأن لكون المسند اليه نكرة  
والمسند معرفة فلا يتنع عقلاً أو يتنع  
ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يدك  
موقفك منك الولد عا وقوله يكون  
فرجها غسلوا من باب القلب على ما مر  
وهذا على إطلاقه ليس بصحيح لأنهم  
جوزون كون المسند نكرة اسم استفهام  
والخبر معرفة نحو بورك لكم درهمي ما  
لك ولذا فيما إذا صنعت على أن يكون  
المعنى أي شيء الذي صنعتهم وقد مر  
جواب جميع أن لكون مبتدأ نكرة والخبر  
معرفة يتنع عقلاً بوجهين الأول أن الأصل  
في المسند اليه أن يكون معلوماً لا مستلزماً  
الحكم على الشيء والعلم به والأصل في المسند  
التنكير لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة  
وأما الثاني أن العلم بحكم من أحكام شيء  
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء  
بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم  
العلم بذلك الشيء لاستناع الحكم على ما  
لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية  
الفساد أما الأول فلأن وجوب كونه معلوماً  
لا يستلزم كونه اسماً معترفاً إذ  
النكرة المخصصة بل النكرة المخصصة  
معلومة من وجه والحكم على الشيء  
إنما يستدعي العلم به بوجه ما ولأن  
قوله لأفاده في الإخبار بالمعرفة غلط  
لا يبيح في تعريف المسند لأن ما ذكره  
على تقدير صحته ما يدل على الاستبعاد  
كما اعترف به والمطلوب هو الاستناع



قوله ان اوالهم ونسبهم في  
مطهرى ما اخصى مطهرى بنام عينا  
فقد يرد مع العقارية بنامها  
فقد نقل عن الشارع اذا بانها ببيع  
فتحة النون ليكون مطرا ببيع  
مطرا خاص والعقارية ببيع  
وهو الخبز من الخبز والمطهر  
البيانات الفاسدة من الخبز

فلم جالوا المنطق  
الظان فلم باعتبار عريف  
العهد او الحسن غير عطف  
بالمنطق في المثال لا غير  
باللام لاننا نثبت المصداق  
القصر بالعرف باللام  
فانما يتوهم انه متعلق  
في المثال لا غير  
ابو الهيثم

خبر فی زعمکم فقد کذبتم لان من نهر ارجاز هو الجانی

في بعض الكتب ان تعريف السندان كان بغير الاضافة فيجب معلومية السندان ليس  
وان كان الاضافة لا يجب الا معلومية السند اليه وبهذا يعرف لفظ الايضاح لكن  
قوله بامر معلوم على اخر قوله ياتي ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سو  
كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره الخا<sup>ص</sup> من ان تعريف  
الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا غلام محمديين التمام  
والمنحاط باعتبار تلك النسبة لا غلام من علمائه والا لم يسبق في قبس المعرفة  
والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من الخا<sup>ص</sup> هذا اصر وضع الاضافة  
لكنه قد يقال جاني غلام زيد من غير شارة المعنى كالعرف باللام وهو علم  
خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع  
وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعنى بالاضافة ان كان مسند اليه لا بد  
من ان يكون معلوما مثلاً لا نقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لا تمنع  
الحكم بالنعيم على من لا يعرف المنحاط اصلا وعكسهما اي دخول عكس التامين  
وهو ارضاه زيد والنطاق عمر والقطر في هذا التقديم انه اذا كان للشي  
صفتان من صفات التعريف عرف السماع ايضا باحديهما والآخر  
حق يجوز ان يكونا وصفين شيئين متعددين في الخارج فاتيها ما كان حيث  
يعرف التامع انصاف الذات به وهو كالطالب يجب زعمك ان تحكم عليه  
بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايها ما كان حيث  
يجعل انصاف الذات وهو كالطالب ان تحكم بشئ من الذات او بنفيه عنها  
يجب ان تقرر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السماع زيد

فقد صفتك من صفات التعريف الاضيق الى ان لا يتجلى  
كلوت الانسان معلوماً بطريق من طريق التعريف  
وكونه متبادلاً اليه وانما هي فيكونه اقله  
او اراد

قد وازیمه کان جیست بجهل او اراد  
بیان نکته تاثیر علی وجه استقلال  
افتمینا و الا فیهان سب تقدیم احدها  
استفاد من قله فانیستن بیان سب  
یعنی الیه از این جهت بیان سب  
تأثیر الآخر صحیح است  
یعنی و سب



ولا يعرف لثبته بانه اخوه و اردت ان تعرف ذلك قلت زيد اخوك واذا  
عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين و اردت ان تعينه عنده قلت اخوك  
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابا بالكرامة  
ولا يصح رماحها الغراب ولهذا قيل في بيت السقط يجوز نقعة ماؤه  
ان الصواب ماؤه نقعة لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعينه وكذا  
اذا عرف زيد وعلم انه كان من انسان انطلق ولم يعرف اتصاف زيد  
بانه المنطلق المعهود و اردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان  
اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين  
ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا  
يظهر ان ما ذكره صاحب الكشف في قوله نعا واولئك هم المفلحون انه  
اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تابع من خير من هو فقيل زيد ان  
محل نظروا فسر على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والتدريج اعتبارا تعريف  
الجنس بلفيد فسر الجنس على شئ حقيقته قصر حقيقا مطابعا للواقع نحو  
زيد الامير اذ لم يكن امير سواه او بباقية قصر غير حقيق بل بباقية  
فيه كما له فيه او كما لملك الجنس في ذلك الشئ وبالعكس نحو عمرو  
الشجاع اذ الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة نوحه ان الشجاعة  
مقصورة عليه لا تتجاوز لعدم الاعتداد بشجاعة غيره نقصورها عن  
الكمال وكذا اذا جعلت تعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع  
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد و  
الشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي  
على الاستفراق وكثيرا ما يقال للام الجنس فاسم ظاهر لانه بمنزلة قلنا  
فهو مقصور على المبتدأ ولا تفاوت في المثال اذ لم يقل زيد وعمرو بالمستحق زيد وعمرو واما اذا قلنا فلان  
فلان زيد الامير فيبرز قصر الامارة على الشخص المعين بخلاف الامير زيد ابو الدائم

فقد فسر الجنس ان كان فسر الجنس حقيقا فامر  
وان كان سافرا فانه على طريق اعتبار  
ان يكون في كلام الفاضل في شئ من  
الفصل واما في كلامه هذا في الامور وهو  
انما يعد العصور على سائر الامور وهو  
بلغ من النقص بلفظ الخطا في  
عن زينة ذلك الجنس ولا يتصور  
به فهو فيما عداه لا يتصور بالعدم  
ابوالدائم

كل امير

كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على  
الجنس والحقيقة فهو بعيدان زيد وجنس الامير وعمرو وجنس الشجاع متجانسان  
في الخارج ضرورة ان المحقق لا يفتقد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد  
التعيين في الوجود الخاطبي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير  
الشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار  
بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانها متحدان في الوجود  
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساد ظاهر قلت المحقق  
ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاد زيد  
مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتساوية به بخلاف التعريف فان اتحد به  
هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لا امتناع تحقفا للفرد بل  
تحقفا لجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعترض بلام الجنس ان جعل مبتدأ  
فهو مقصور على الجنس سواء كان الخبر معرف فابلام الجنس او غيره نحو الكرم  
التقوى على لا غيرها والامير الشجاع ولا الجبان والامير هذا او زيد  
وغلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتقوى بضم الياء  
امر الله والكرم والعرب والامام من قريش لان الجنس في يتحد مع واحد  
مما يصدق عليه خبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقفا  
واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الانصاف  
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الانصاف  
بالكرم وعلى هذا القياس فليست تل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف  
الجنس في الجملة بلفيد قصر كجد على الانصاف لكونه لله على متر وان  
جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ كخبر زيد الامير وعمرو الشجاع والتوكل

فقد فسر الجنس ان كان فسر الجنس حقيقا فامر  
وان كان سافرا فانه على طريق اعتبار  
ان يكون في كلام الفاضل في شئ من  
الفصل واما في كلامه هذا في الامور وهو  
انما يعد العصور على سائر الامور وهو  
بلغ من النقص بلفظ الخطا في  
عن زينة ذلك الجنس ولا يتصور  
به فهو فيما عداه لا يتصور بالعدم  
ابوالدائم



المقصود بالجنس في هذا الباب بمنزلة المعروف به الجنس ثم الجنس المقصود  
 قد يكون مطلقا كما في الاشياء المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار يقيد  
 بوصف او حال او ظرف او فعل او نحو ذلك كقولنا في القصر حقيقة او بملغة  
 هو الرجل الكريم وهو السائر اكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لا جد وهو  
 وهو الواهب الفقه طارقالا اعني هو لولا هب المائة المصطفاة اما  
 تخاصا واما عشا راقصا عليه هبة المائة من الابل حال كونها تخاضا او عشا  
 لاهية المائة مطلقا بما في حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل  
 او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان المقصد  
 الجنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الهبة مخصوصة هي بمنزلة  
 الشخص فلهذا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت  
 الجليل معناه انك الكامل في المحبوبة حتى انه لا تحتجب الدنيا الا بالآيات  
 به جيب كما في انت الشجاع ولان احد لم يجت احد مثل محبتي لمعني  
 ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت الظالم على معنى لم  
 يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل  
 بل معناه ان المحبة متفحلتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني  
 فهو مثل زيد المنطلق الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا  
 نوعا من المحبة لان المعنى ان المحبة مني بجلتها مقصورة عليك ولم تعد  
 الى محبة واحدة من محبتك ولا يتصور ههنا زيد المنطلق الا لا وجه للمحبة  
 ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك الى الله من شأنه ان يسعى في حاجتك  
 عرض فيه معنى المحبة في مثله في انت الحبيب فقولنا قد يفيد باللفظ  
 قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الحبيب في مزية اخيها  
 البشير

صخر

منه

صخر اذا قيل البكاء على قيل رات بكاء كالحسن الجميل فانها لم ترد قصر الحسن  
 على بكائه لا يتجاوز الى شئ آخر واللام يحسن جعله جوابا لقوله اذا قيل البكاء  
 على قيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذ قيل البكاء على قيل لم يحسن الا  
 على ما لا يخفى على من له ادنى ذريرة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان يثبت  
 لبكائه احسن وتخرجه عن جنس بكاء غيره من القبيح كما قيل البصير محمود  
 الا عندك والجنس مذموم الا عليك وهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون  
 للقصر بالغة وان يكون لقصر احسن على بكائه يعني انه لا يتجاوز الى بكاء غيره  
 لا انه لا يتجاوز الى شئ آخر ومعنى التعريف ههنا ان انصاف المبتدأ بالجنس  
 امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثل قول حسان وان ساء المجد من العترة  
 بنويت مخدوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية يجعله  
 لامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا  
 ينافي القول يكون اعتبار تعريف الجنس مفيد للقصر انما قلنا قد سبق ان  
 اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي العان من شعبه وفروعه وكذا المعنى  
 الذي اشار اليه في بحث ضمير الفصل وانما قصر حكم القصر بالتالي اعني تعريف  
 الجنس لان القصر وعده انما يكون فيما يعقل فيه العيوم والشعر في الجملة  
 والعهد في زيد المنطلق يقيد ساء في المبتدأ والخبر فلا يصدق احد  
 بد من الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمر وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد  
 اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا  
 الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم  
 او تاخر له لا الله على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت  
 له لا الله على امر متبني لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به او لا



بل كونه مستو اليه ومثبته المعنى وليس الخبر خبر الكون منطوقاً بل كونه  
 مستو ومثبته المعنى والذات هي النسق اليها والصفة هي النسوبة  
 فسواء قلنا زيد المنطوق والمنطوق زيد يكون زيد مبتداء والمنطوق خبر  
 وورد هذا القول بان المعنى الشخص الدالة الصفة صاحب هذا الاكم  
 فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومستدا اليها والاكم جعل دالة على امر  
 نسبي ومستدا قد سبق الى الوجه ان تاويل زيد بصاحب هذا الاكم مما لا حاجة  
 اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مستقاً وهو الصحيح من مذهب  
 البصريين وجوابه ان الاحتياج اليها ما هو من جهة ان السامع قد عرف  
 ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده انصافه بكونه صاحب اسم زيد  
 وسوف هذا الكلام انما هو لفظة هذا المعنى واما عند المنطوقين فهذا  
 التأويل واجب قطعا لان الخبر لا يحتمل ان يكون محمولا لشيء فلا بد ان  
 تأويله بمعنى كماله وان كان في الواقع مخصصا في شخص واما كونه في المستدعاة  
 فتدبر ثم تبرز النفاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون ناشئة  
 لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء  
 والاشارة ليس ثابتة في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتداء  
 هو المبتداء مستدعاة المبتداء لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك  
 اللفظ وجوب ثبوت خبر المبتداء انما هو في الخبر والقضية الموجبة المنطوق  
 خبر المبتداء لان الاسناد عند من اعلم من الاخبار والاشارة لا ترى ان الظرف  
 في خوفين زيد وانما ذلك هذا وسمى القتال وما لم يثبت ذلك خبر مع انه لا يحتمل  
 الصدق والكذب وليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وكذا قوله تعالى  
 بل انتم لامر جبابكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه اكسر ونحوه الرجل

فيما قالوا ان الخبر ما يحتمل الصدق  
 والكذب والاشارة انما هي لفظا نحو بطلان  
 على نحو المبتداء من المعنى ان خبر  
 المبتداء ما يحتمل الصدق والكذب

وهو ان يكون زيدا  
 زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف

للمتقوي او لكونه بيتا كما امر من ان افراده لكونه غير سبيتي مع عدم  
 افادة تقوي الحكم والخبر السبيتي بمنزلة الوصف الذي لا يكون محالاً ما هو  
 من سبب الوصف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سببي من ذلك  
 متعلق به من حيث ان السبب الاصل هو الجمل وكل ما يتوصل اليه الى شيء هو  
 سبب وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء لكونه مبتداء  
 يستدعي ان يستد اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستد اليه ذلك المبتداء  
 مرفوعة المبتداء انفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا اليه فيعقد  
 بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا بضميره المعذبة بان لا يكون متساويا لشيء  
 عن الضمير كما مرفوعة ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيلبيس حكم قوة فعل  
 هذا تحصيل التقوي بما يكون مستد الى خبر المبتداء وحينئذ عنه نحو زيد  
 مرفوعة ويصح ان يجعل سبيتي كما سبق اليه الا ان في واما على ما ذكره  
 الشرح في دلائل الاعجاز وهو ان الاكم لا يؤتى به معرّي عن العوامل الا بالحدث  
 فلهذا اسناده فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار  
 عنه فهذا انطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخل  
 انما نوس وهذا استدلال للشيء وانسج عن الشهادة والشك بالجملة لا اعلام  
 بالشيء بعينه قبل الاعلام به بعد التبيد عليه والتقدمة فان ذلك يجري  
 مجرى توكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد  
 مرفوعة وما شبهه فان قلت هيبت انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبر عن  
 ضمير الشان الشهيرة امره وكونه واحدا متعينا لكن ينبغي ان يتعرض لصور  
 التخصيص مثل ان سعت في حاجتك ورجل جاني وما شبه ذلك مما قصد

وهو ان يكون زيدا  
 زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف

فيما قالوا ان الخبر ما يحتمل الصدق  
 والكذب والاشارة انما هي لفظا نحو بطلان  
 على نحو المبتداء من المعنى ان خبر  
 المبتداء ما يحتمل الصدق والكذب

فيما قالوا ان الخبر ما يحتمل الصدق  
 والكذب والاشارة انما هي لفظا نحو بطلان  
 على نحو المبتداء من المعنى ان خبر  
 المبتداء ما يحتمل الصدق والكذب



التقدير فان السند ههنا جملة فقلنا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاستدلال  
 فكأنه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل  
 التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة الفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في  
 نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارها  
 يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحثنا  
 ان ليس التخصيص الا تأكيد على تأكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة  
 في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا يفتي  
 التخصيص من تسليمه بوقوع الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد  
 والبيان ثم الجواب انه مخرج بان السند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببا مع  
 تفرجه بان السند في نحو ناسيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة وسببا  
 وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاقتصار الفعلية اذ هي في ظرفية مقدرة  
 بالفعل على الاصح لان الاصل في التعاقب هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل به  
 فالاول عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل  
 في نحو الذي في الدار خوك والذي جاني فله رجع فعند التردد انما يعمل عليه والى  
 وقيل المقدرا اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في  
 الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها  
 او مستقر فيها لا ثابت واستقر في عبارة الخوسين في هذا المقام ان الظرف  
 مقدرة جملة والصرف قد غير الجملة الى الفعل فصار الى ان الضمير قد انتقل الى  
 الظرف ولم يهدف مع الفعل فيكون المقدرة فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا  
 لوجب ان يقول ان المقدرة فعل لان معنى مقاديرهم الظرف مقدرة جملة انه يجعل  
 في التقدير جملة لا مفردا ولا معنى لعبارة المصرا صلا مع ان فيها فسادا آخر

لانه

لانها ان حملت على ظاهرها فادبت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير  
 الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي  
 ان يقول اذا الظرف مقدرة بالفعل واما ما خيره فلان ذكر السند اليه ثم ذكر  
 في تقديم السند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالسند اليه اي فلفظ السند اليه  
 على السند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيدا انه مقصور على  
 القيام لا يتجاوز الى العقدة خولافها غول لا يخلاف نحو الدنيا واخرى  
 بله السند هو الظرف اعني فيها والسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه  
 المحرور اعني الضمير الرابع المحرور الجنبه وجوابه ان المراد ان عدم الغول  
 مقصور على الانصاف في نحو الجنبه او على الحصول فيها لا يتجاوز الى الانصاف  
 في نحو الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب السند المعنى  
 ان الغول مقصور على عدم الحصول والكيثونة في نحو الجنبه لا يتجاوز  
 الى عدم الحصول في نحو الدنيا فالسند اليه مقصور على السند قصر غير  
 حقيق ولا قوله تعالكم دينكم ولى دين معناه دينكم مقصور على الانصاف  
 بكم لا يتصفى ودينكم مقصور على الانصاف بكم لا يتصف بكم فهو من  
 قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما تقول البعض ونظير ذلك  
 ما ذكره صاحب الفنا في قوله تعالكم دينكم اى حسابهم اى ان معناه حسابهم  
 مقصور على الانصاف فعلى زنى لا يتجاوز الى الانصاف فعلى وايسر القصر  
 حقيقيا حتى يلزم من قوله ديني مقصور على الانصاف بل ان لا يتجاوز  
 الى غير اصله ولا قوله تعالكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد  
 ما ذكره العلامة في شرح الفتحة من ان الاختصاص هو ان يكون على معنى  
 ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيرى بل على معنى ان

جوف خبر الفعل لا يتكسر  
 ضمير خبره غير متحرك  
 لا يرفع ولا يخفض

المختص بكم دينكم لا ديني



لَا يَهْدِي

نور محمدی

المختصون بكم دينكم لا ديني

[illegible]



والخصيص يدينى لاديتكم كما ان معنى قائم زيدان المختص به القيام دون العقول  
 لان غيره لا يكون قائما فينظر الى ما في هذا الكلام للقيام من الخط والخرج  
 عن الاصلين ولهذا ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم تقدم  
 الطرف الذي هو السند على السند اليه في ما ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا  
 يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في ما ركب الله تعالى بحسب دالة الخطا  
 بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال في ما ركب الله تعالى دون  
 ما ركب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب  
 ان يكون غير حقيقى والمعبر في مقابلة القران هو ما ركب الله تعالى كما ان المعبر  
 في مقابلة خور الجنة هو الدنيا لا سائر المشرق وما غيرها والتبعية على  
 اي تقديم السند للتبعية من اول الامر على انه اي السند خير لا نعت النعت  
 لا يتقدم على النعت وانما قال لان اول الامر لانه ربما يعلم انه خير لا نعت بالتبعية  
 في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر المبتدأ كقوله اي قوله في مدح النبي راحة  
 عليه السلام له هم لا تستهمل كبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر وبثده  
 له راحة لو ان معيار جودها على البر كان البر الذي من الجحيم فانه لو اضر  
 الطرف اعني له عن المبتدأ اعني لهم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم  
 واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة بخوف الدار رجل ليصير المبتدأ  
 بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة  
 لتقدم الحكم عليه خوفا من رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح ان  
 يقال قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدل لانه  
 بخلاف الطرف فانه يتعين كونه خبرا ولا نهم استعوا في الطرف فقام  
 الوصف بخصيص فيقول الاول في غير ما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى  
 فاعلم ان لا يبقى تلك الامور في غير ما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى

بما في هذا من صور اخرى لا يجب التقديم  
 فاعلم ان لا يبقى تلك الامور في غير ما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى

واجل سمي عنده واورده على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كانت سبب تقدم الحكم  
 يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم  
 قالوا لان الحكم على ما ليس مختصا فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو  
 ان جواز تنكير المبتدأ مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاجب  
 عن اي نكرة ثبتت نحو رجل على البب و غلام على السطح ولو كسب انقض  
 الساعة او النفاذ نحو سحرت بغرة وجهك الايام او الشوق الى ذكر  
 السند اليه لقوله اي قول محمد بن وهيب في العتصم بالله ثلثة هذا هو السند  
 المقدم والسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه شرق من اشرق معنى صار  
 مضيا و فاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المحرور  
 بهجتها اي بحسبها اي بصير الدنيا سنة ببهجة هذه الثلثة وبهايتها  
 ولقوم بعضهم ان تشرق من الدنيا ثلثة في الدنيا طرف في الدنيا  
 مفعول به على ضمير تشرق فعل متعده وهو شمس الضحى وابو اسحق  
 هو كنية العتصم بالله والفرق مما يقتضى تقديم السند تضمنه الاستفهام  
 نحو كيف زيد وكونه اهم عند الحكم نحو عليه من الرحمن ما استحقه وقد  
 اهلها المصداق الاول فليشتهر امره ولان الكلام في الخبر دون الماش  
 واقال الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي  
 المعنى للفتى التقديم وجميع المذكورات تفصيله على ما مر في تقديم السند  
 اليه و جعل السند مقبضا لتقديم المستفهم المراد من الجملة افاد  
 على من اختل ذلك وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة افاد  
 المبتدأ المسمى في السند فعلا او يتقدم البتة على ما يستد اليه



بما في هذا من صور اخرى لا يجب التقديم  
 فاعلم ان لا يبقى تلك الامور في غير ما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى



في الدرجة الاولى وتكون في الدرجة الاولى احتراز عن علوانا عرفت وانت عرفت  
 وزيد عرف فان الفعل فيه يستدل بما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة  
 ذلك الضمير الى ما قبله يستدل به في الدرجة الثانية ولا شك في ذلك  
 احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مستند الى ضمير  
 المبتدأ فاستناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى الى المبتدأ في الدرجة الثانية  
 وكلامه في تقرير تقوية الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه  
 مبتدأ يستلزم ان يستدل به شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستدل به  
 المبتدأ الى نفسه فيثبت بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او  
 متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير مرفعه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيثبت  
 الحكم قوة وهذا ظاهر فان الاستناد الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم  
 على الاستناد الى الضمير وظل هذا الاتنا قضوا بينهما ان استناد الفعل في هذا  
 الاشكالية اعني بخلافنا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ  
 في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة  
 الاولى والحال ان الفعل في كل منهما متقدم على ما استدل به في الدرجة الاولى  
 وهل هذا الا تفاوت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة  
 اسانيد مترتبة في التقديم والتأخر اولها استناد عرف الى زيد بطريق القصد  
 وابتناع استناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ثم ثانيا استناد الضمير الى ضمير  
 زيد وثالثها استناده الى زيد بطريق التزامه بكونه مرفوعا عن الضمير الذي  
 يستلزم صرف الاستدلال به مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني  
 الاسناد نسبة لا تحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يثبت  
 على شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والاسناد

يؤيد السكالي انه لو قال زيد المبتدأ في رتبة  
 انه يرد في رتبة في الدرجة الاولى فيكون  
 عوانا عرفت فان المبتدأ في رتبة في الدرجة الاولى فيكون  
 ولم يبق عليه فلا قيد به لم يرد وقوله في  
 ان يثبت في رتبة في الدرجة الاولى فيكون  
 الفعل على وجود تقدم استناد المبتدأ  
 ان الاستدلال به مطلقا فلا يلزم من ذلك  
 بالقياس الى انما عرفت فلا يلزم من ذلك  
 فاستدل به المبتدأ لا يستلزم ان يكون  
 فكيف يقصد بوثاق الاستدلال به في رتبة  
 سيد زيد المبتدأ

تكملة تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم وما وجه تقدم الثاني على الثالث  
 فظاهر كلامه ههنا صريح في ان استناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على استناد  
 الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق التزامه وكلامه في  
 بحث تقوية الحكم محمول على ان استناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصر غير  
 اعتبار توسط الضمير مقدم على استناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام  
 وتوسط الضمير فلا تناقض في الذي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه  
 اتنا قضوا وما اقتضاؤه القول لا سائدا للثبوت لان قوله مرفعه ذلك الضمير  
 الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن استناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لا شك  
 جعل تارة او تارة ثانيا وان كان غير كان مع الاسرار بين الاخيرين ثلثة  
 وعمر الثاني بانها كان اول اسانيد في هذه الاشكالية استناد الفعل الى المبتدأ  
 بطريق القصد والاستناد اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الاشكالية  
 خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف حرف زيد فان الاستدلال به في الدرجة  
 الاولى فيه الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا اعتراض صعب لا رفع  
 له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستدل الى ما بعده من الضمير ابتداء اه  
 لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الاشكالية المذكورة بقوله في الدرجة الاولى  
 لانه انما يدل على اولية استناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية استناده  
 الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك  
 ما اوردناه في بحث التقوية فانه التمسك على ان استناد الفعل الى المبتدأ في  
 الاستدلال الاول على خلاصة ما اوردناه ببعض ما يخفى في شرح المقام وارجو  
 ان يكون ما عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجرد  
 من تصديق كذا في رتبة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليلا الجدي

في ان رتبة  
 وهم من الانتم الاسانيد ثلثة فلهذا  
 لانه ان نظره الى الفاعل في رتبة الاسناد  
 هو استناد الفاعل الى الضمير وان نظره الى المبتدأ  
 فلهذا استناد ان استناد الفعل الى الضمير  
 واستناد بجملة الى المبتدأ



كانت الفعل الى الضمير في خبره قد قام والثاني السناد في الدرجة الثانية بوساطة شئ  
 وهو ان السناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول السناد  
 في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بوساطة الضمير وقسم  
 يقتضيه المبتدأ ففعله صفة المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله  
 صفة ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني في القسم الاول اعني  
 السناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل في لانتا فقص هذا كلامه بعد  
 الشرح والتوضيح ولا يخفى ان فيما قلناه بتحقيق ثلاثة اسانيد اثبات  
 اراد بالسناد المقتضى يقتضيه المبتدأ اسناد بحرف الفعل الى المبتدأ ففعله  
 ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لسناد الفعل  
 بوساطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقديمه على اسناده بوساطة الضمير الى  
 المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صفة ذلك الضمير الى المبتدأ  
 ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اجمعه ولم يتم المقصود بزيادة لفظ القسم  
 والاقتضاء وتفسير الدرجة بما لا يكون بوساطة ومن العجائب لم يقدح في  
 شئ من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يعرض لتحقيق  
 مقصود السكاك من هذا المقام ولم يره ولا طيف خيال لم بالغ في الشرح  
 على الشارح نظري وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون السناد  
 جملة فعلية في خبره انطلق وينطلقا هو لا فادنا التجدد دون  
 التثنية وان خوريزم علم بفيد التجدد وان خوريزم في الدارجة حمل التثنية والتجدد  
 حسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة فعلية هي خبر في خبره  
 بل انما يكون ذلك انما لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بان جملة الخبر هي خبره  
 معا باعتبار اسنادين مما لا يخفى بطلان الثاني ان قوله صاحب المقام  
 وقوله في الدرجة الاولى كلام ظاهر في ان المراد بالسناد في الدرجة الاولى

انما هو

انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث النقول  
 صفة المبتدأ الى نفسه على اسناد بحرف الفعل الى المبتدأ بعيد لان المبتدأ  
 لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضادنا هو مع الخبر  
 لا غير وما يقال في خوريزم قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعباراته  
 مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير  
 المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالسناد النسبة العنوية المخصوصة فيس  
 في نحو انما عرفت الاسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان  
 اراد به الوصف الذي يجعل اهل العرفية احد اللفظين مسند اليه والآخر  
 مسند فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى شئ لا يقتضي الاسناد الى ذلك  
 الشئ اصطلاحا كما هو في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد  
 ليس عندهم الا بيبى المبتدأ والخبر ولو بعد العول مل او بين الفاعل وعمله  
 فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالسناد بوساطة  
 الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتحقق  
 على تحقيقه وجعل اسناد بحرف الفعل الى المبتدأ تصداع مع ما فيه من  
 الاستبعاد والتبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة  
 اذا كانا رابعة الاول اسناد بحرف الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده  
 الى الضمير الثالث اسناده بوساطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة  
 التي هي خبره الى المبتدأ ففعله صفة المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله  
 صفة ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني في القسم الاول اعني  
 السناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل في لانتا فقص هذا كلامه بعد  
 الشرح والتوضيح ولا يخفى ان فيما قلناه بتحقيق ثلاثة اسانيد اثبات



في تصحيح كلام صاحب الفتح وفي تحقيق احترازه عن نحو ما عرفت  
التصحيح بأنه مفيد التجديد دون التثبت قلت اما الاول فوجهه ان السناد  
في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان  
اسناد اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فاسناد في الدرجة الاولى  
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شئ آخر والاسناد الى الضمير العائد  
الى شئ اسناد الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ  
فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى  
الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى  
زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا مخرج في تقدم الاعتبار الاول  
على الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن  
اسناد الخبر الفاعل هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه  
مبتدأ وهو المراد بقوله مرفعه المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني  
متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد  
تحقق الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون  
بعد اعتبار تحقق الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان يكون  
الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفه متأخر عن ذاته فبهذا  
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا للضمير مرفعه ذلك الضمير الى المبتدأ  
ثانيا يعني بعد مرفعه المبتدأ الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير  
اي اسناد اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بخلاف الضمير  
فالمراد بقوله مرفعه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من  
اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة

الاول منه وح لزم اسناد كلامه التناقض ولا يقتضي التباين التلخيص على  
الوجه المستبعد كما ذكرتم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انما كان المراد  
بالجملة افادة التجدد دون التثبت بجعل السناد الواقع فيه فعلا وتقدم  
ذلك الفعل البتة على ما سنده اليه في الدرجة الاولى يعني ان فاعله سواء وجد  
ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد استدل بوقاف  
ابوه خبره مقدم عليه ولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد  
التجدد والحديث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما سنده اليه في الدرجة  
الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن كمال  
الفعل بتوسط الضمير المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في  
افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا السند اليه بل يجوز ان يتقدم  
عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف حصل  
التجدد في صورتين بخلاف السند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم  
الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار اليه بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن  
نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لاما ذكر الشارح من انه احتراز عن  
التجدد **كثير ما ذكر في هذا الباب** يعني باب السند واللفظ قبله يعني  
باب السند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف **والشك**  
والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفظن اذا تفقح اعتبار  
ذلك فيها **فيها** يعني البابين لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما من المعاني  
المختص بها والمضاف وانا قال كثير ما ذكر لان بعضها مختص بالبابين  
كغير الفصل فانه مختص بالبابين السند اليه والسند وكون السند فعلا  
فانه مختص بالسند لان كل فعل مسند لثابت فلا يصح ان يكون غير السند



فعلنا ثم يفتح ان يكون جملة فعلية واما ما يقل من انه اشار الى ان جميعها لا  
يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتميز والتقديم في المضاف اليه  
فليس شيئا لان قولنا جمع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي  
جريان شيء من المذكورات في كل ما يغير البابين فضلا عن جريان كل  
منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد ما يغيرها  
**الباب الرابع احوال متعلقة بالفعل** قد سبقت اشارة اجمالية  
الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين  
لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لا اختصاصها بنوع غرض ونريد  
دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقدمه  
على الفعل وتقدم الحركات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال  
الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معلوم في كل  
من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالثبات  
افادة تليق به ان تليق الفعل لكل منهما لثبوتها في ثبوت  
بالفاعل من جهة وقوعه منه وتليق بالمفعول من جهة وقوعه عليه  
ومن هذا يعلم ان المراد بالفعل المفعول به لان هذا تمهيد بخلافه  
وان كان سائر الفاعل على جميع المتعلق كذلك فان الغرض من ذكره ان  
الفعل افادة تليق به من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه  
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقوعه وعلى  
وقوعه اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عيبا  
بل العبارة ان يقال وقوع الضرب او وجدا وثبت او تحيى ذلك من اللفظ

لا غنى عن الورد من حيث هو مذكور في  
عالمه ومتعلق به فلفظ متعلق  
بالكسر وان نظرت الجانبين  
والحقيقة قلت متعلق الفعل  
فيكون الفاعل متعلق بالفعل  
بالمفعول فكل من المتعلقات  
فروع من جهة الفعل والفاعل  
ولهذا ذكرهم في الحقيقة في بيان  
قوله من ذكره معه اذ كل من  
الفاعل والمفعول مع الفعل وذكر  
الكتابة ان كلمة مع انما يدخل  
على المتعلق يقال جاء فلان  
مع الامر ولا تقول جاء الامر  
مع الوزير او القائم

الدالة على خبره وجود الفعل لا يريد انه اذا اراد تليق به وقع منه فقط ترك  
المفعول ولم يذكر معه واذا اراد تليق به وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني  
للمفعول واسند اليه فان لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعلق المتعلق اليه  
فالغرض ان كان اثباته اثبات ذلك الفعل لفاعله او لثبوت عند ان يقع الفعل  
عن فاعله مطلقا من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص  
بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه به وقع عليه فضلا عن عموم  
او خصوص نزل الفعل المتعلق في منزلة اللازم ولو يقدر له مفعول لان  
المقدر بواسطة الدالة القرينة كالدكتور ان السامع يفهم منها ان الغرض  
الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه به وقع عليه فيستغنى عن  
التكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنسها  
يتناولها الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطى  
غير الدنانير لانه من ثبوت ان يوجد منه اعطاء وهو هذا القلم المتناول  
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا من غير  
اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول ككتابه عند  
عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص لثبوت عليه قرينة او لا يجعل  
لكذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان  
الغرض اثبات العلم لهم ونفي عدمهم من غير عموم في افرادهم ولا خصوص  
ومن غير اعتبار تعلقهم بمفعول عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجده  
حقيقة العلم ومن لا توجد مع هذا لم يجعل مطلق العلم كتيه عن العلم  
بالمعلوم خصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه  
اشارة لهما بما تجالاه ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستفراق انها اذا

المقام خطابيا لا استدلاليا



كذا عليه السلام المؤمنين غير كبري والمناقض حجب لئيم حمل المعروف باللام مفردا  
 كان او جمعا على الاستغراق لعلنا ابرهنا ان المقصد الى فرد دون آخر مع تحقق  
 الحقيقة فيها فترجح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف الفاعل  
 انه قد يكون المقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم زهابا في  
 نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء وتوجد هذه الحقيقة ايهاا ما لا ينفك  
 بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصروفه بالطريق المذكور  
 اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطا بيا حمل المعروف باللام على الاستغراق اليه  
 اشارة بقوله ثم اي بعد كون الغرض شيئا اصل وتنزيله منزلة اللازم من غير  
 اعتبار كناية اذا كان المقام خطا بيا يكتفي فيه بحجب النظر لا يستدل لئلا  
 يطلب فيه اليقين البرهاني افاد الى المقام الخطا او الفعل المذكور ذلك  
 ان يكون الغرض شيئا لفا عطا ونفيه عنه مطلقا مع التحميم فافراد الفعل  
 دفعا للتحكم اللازم من جملة على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي  
 يفعل الاعطاء وتوجد هذه الحقيقة فصدر هذا الفعل معرف بلا حقيقة  
 فيجب ان يحمل في المقام الخطا على استغراق الاعطاء وتسمى لها احدا  
 عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادتها التحميم فافراد الفعل ينافي  
 كون الغرض شيئا خلفا عليه او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا  
 يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بين وقع عليه الفعل  
 فكيف يجتمعان لانا نقول لانه المناقاة اذ لا يلزم من عدم كونه انشائي  
 معتبرا في الغرض المقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنه في التحميم  
 هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح في المذكور  
 في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحثنا

من ان خطا

وبسبب  
 وهو في مطلقا

من ان خرجت الجواد يفيد الاخصار مبالغة بتخويله جود غير حاتم منزلة العدم  
 لان مقتضى فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء للغيرها وهذا  
 العمري قرية ما فيها مربية لان ما ذكره من الكثرة عالم يشهد به نقله  
 نعم اذا حمل على التحميم افادته يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره جوا  
 للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء فيما لا يسعد هذه العبارة والظاهر  
 ما ذكره المصنف حقيقة ما ذكرناه فليحفظ عليه فان هذا المقام ما وقع  
 فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كانه عنه  
 متعلقا بفعل مخصوص كقول البخاري في المعتمدين بالله معترضا المستعين  
 بالله شجوا حساده وغيظ عداؤه ان يرى مبصر فيسمع واع ان يكون  
 تدريته ودوسع فيدرك بالبرهان وبالسبع اخباره الدالة  
 الظاهرة على الاتخافه الامامة دون غيره فلا يجد وانصب عطف على  
 المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد احداؤه وحساده الذين يتمنون  
 الامامة الى ما ذكره الامامة سبيلا فالحاصل انه كذلك يرى ويسمع منزلة  
 اللام ان يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بفعل مخصوص ثم  
 جعلها كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بفعل مخصوص وهو  
 محاسبته واخباره باذعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره  
 وحكاهما وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره  
 واخباره بلغت من الكثرة والانتشار الى حيث يمنع خفاؤها فيبصرها  
 كل لا يبصرها كل واع بل لا يبصر الوا في الاثارة ولا يسمع الواع  
 الاخباره فذكر المزموم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى  
 انه يفوت هذا المعنى عند ذكر الفعل او تقديره بما في التفافل عن ذكره

والاخر عن



من الايمان بان فضائله يكن فيها ان يكون ذو بصيرة وسع حتى يعلم انه  
 المنفرد بالفضائل والآيات وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل  
 المتعدي السند الى فاعله انما ثبته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه  
 بالمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول  
 او جماعا فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بالمفعول لانه  
 لو لم يقصد اثباته ونفيه عنه مطلقا بان قصد اثباته ونفيه باعتبار  
 خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بالمفعول لم يثبت تقدير  
 المفعول بل لم يجز لغوات القصد كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة  
 او مرتين اي يفعل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول وفلان يعطى  
 مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول والفرق بين  
 تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهو ان فرض تلازمها في الوجود  
 فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد كما حذف اي حذف المفعول من اللفظ  
 بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اذ البيان بعد الابهام كما في الفعل  
 المشي والارادة ونحوهما اذا وقع شرط فان الجواب يدل عليه وبينه  
 ما لم يكن تعلقه به ان تعلق فعل المشي بالمفعول غريبا نحو ولو شاء  
 الله هديكم جميعا لو شاء الله هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء  
 علم السامع ان هناك شيئا علققت المشي عليه لكنه مبهم عنده  
 فاذا جيء بجواب الشرط صار بيّنا وهذا وقع في النفس بخلاف نحو  
 الحزن في شيء اي يصف نفسه بشدة الحزن والبصر عليه ولو ثبت  
 ان ابكي دما لبيته عليه ولكن ساحة الصبر وسع واعدته فخر  
 الكل بجملة وسهم الناي بالذخاير ولوع فان تعلق فعل المشي بكاء

قوله فالقرينة جواب عما ذكره الخ لا من  
 ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم  
 المفعول فلا معنى ليجوز ارادة تعميم الفعل  
 من غير اعتبار تعميم المفعول حينئذ

الدم

الدم نعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع وبما نس  
 السمع به واما قوله اي قوله اي احسن على بن احمد الجوهري ولم يبق مني  
 التوفيق غير تفكره فلو ثبت ان ابكي بكييت تفكره فليس منه اي حاز فيه  
 حذف مفعول المشي بناء على غرابته تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان  
 المراد لو ثبت ان ابكي تفكره بكييت تفكره فلم يحذف مفعول المشي ولم يقل  
 لو ثبت بكييت تفكره لان تعلق المشي بكاء التفكر غريب كتعلقها بكاء  
 الدم ورفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء  
 الحقيقي لا بكاء التفكر لانه لم ير ان يقول لو ثبت ان ابكي تفكره بكييت  
 تفكره بل اراد ان يقول انما في الخوف فلم يبق مني غير خواطر يحول في  
 حالي لو ثبت البكاء فمرت جفوني وعصرت عيني ليسيل مناد مع لم يجد  
 رشح منها به بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشي عليه بكاء  
 مطلق بهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد بمعدى الى التفكر  
 فلا يصلح تفسير الاول به وبما له كما اذا قلت لو ثبت ان تعطي دها  
 اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة  
 التدبر في هذا اللام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس  
 من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال  
 يحتمل ان يريد في ضعفه وخلت بحيث لم يبق مادة الدمع فصرت  
 بحيث اقتدر على بكاء التفكر والعنى لو ثبت ان ابكي تفكره بكييت تفكره على  
 القدر باب التنارع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل لو ثبت ان  
 ابكي ما لي بكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق  
 غير تفكره يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الأسف

والكرم والقدره عليه



لا يتوقف على ان لا يتبين فيه غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي  
بحيث منه بدل المدح التفكير فانه مما يتوقف على ان لا يتبين فيه غير التفكير  
يحسن ترتيب النظم فليست له وما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد  
الابهام فذلك امرته فقام امرته بالقيام فلا الله تعالى امرنا متر فيها  
ففسقوا امرناهم بالفسق وهو جاز عن تكليفهم وانذارهم واما عطف على  
قوله اما للبيان المدح توهم ارادة غير المراد بانه متعلق بقوله توهم كقول  
اي قوله البخاري فكذلك اي دفعت عن من تحامل حادث يقال تحامل  
فلان على ان لم يعدل وكما في البيت خبرية تميزها قوله من تحامل حادث  
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدي وجب الاتيان بمن لئلا  
يلبس التميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى تركوا من جنات وكم  
اهلكنا من قرينة وحمل كم ههنا انصب على المفعول لئلا وسورة ايامك  
وهولتها حزنا وقطعون اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو  
ذكر اللحم لم يتبين توهم قيل ذكر ما بعده الى ما بعده اللحم وهو قوله الى العظم  
ان الحزم ينتمى الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من  
السماع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحزم مضى في اللحم  
حتى لم يبق له الا العظم واما لانه اراد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه  
يتضمن ايقاع الفعل على مخرج لفظه اي لفظ المفعول اظها والكمال الغناء  
بوقوعه عليه اذ وقع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على غير  
وان كان كناية عنه كقوله اي قوله البخاري قد طلبنا فلم نجد كناية السوا  
والجود والكاره مثله اي قد طلبنا لك مثله فحذف المفعول من اللفظ  
اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضمير فلم نجد فيه

نفوت

نفوت للغرض وهو ايقاع نفى الوجود على مخرج لفظ المثل كما ان الغناء  
بعد وجود المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس نوازنه في قوله  
ولم امدح لا ذنبه بشعري كيما ان يكون اصاب مالا لانه ان عمل الفعل الاول  
في مخرج لفظ اللين والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللين  
مخرج الكمال العناية لذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب  
حذف المفعول في بيت البخاري ترك مواجعة المدح بطلب مثل له فحذف  
الا بالغة في التاذيب معه لان طلب المثل مخرج مما يدل على تجويزه بنا  
على ان العاقل لما يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان  
بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك  
ما يؤم ان كل احد يقر بنية ان المقام مقام البالغة وهذا التعميم وان  
ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار عليه  
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعي الى ان السوا  
اي يدعو العباد كلهم لانه الدعوة الى الجنة نعم الناس كافة لكن  
الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدى  
يشاء الى صراط مستقيم فالتمثال الاول يفيد العموم ببالغة والثاني  
تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم  
لكم التامل الذوق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان العمل  
على ان هذه العافية مما يتعلق بقصد التكلم ومناسبة المقام ولذا جعل  
صاحب الفتاح نحو فلان يعطى احتملا للتشديد منزلة اللازم والمقصود  
المقيم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى  
واياك نستعين او على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على ان الغناء



بسلام الكلام وههنا بحث وهو انما جعل الحذف في التعميم والاختصاص  
 انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير الفعل بحسب القرين وح فان دلالة القرينة  
 على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعيم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف  
 والافلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكرنا هو من دلالة القرينة على  
 ان المقدر عام والحذف انما هو مجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله  
 واما مجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة  
 لما سبق قوله يجب التقدير بحسب القرين ووجهه اليه وما يقال ان المعنى عند  
 قيام قرينة دلالة على ان الحذف مجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم  
 ومع هذا جاز في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص مجرد الاختصاص نحو انما  
 اليه اذ في وعليه قوله تعالى اني انظر اليك اذ انك وقد عرفت هذا  
 البحث على بعضهم فقال اذ ذكر المفعول نحو يوم كل احد يكون الاعمال  
 على اللفظ من حيث اللفظ فظاهر اللفظ يوم الاستغراق الحقيقي  
 وهو ليس بقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فظاهر  
 فلا يخفى الا ما يجوز العقل ولا يوم خلاف القصور فيصيح ان الحذف  
 للتعميم الذي لا يوم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصاص  
 لا يمكن ان يقال يوم كل احد ممن يجوز العقل والعرف باللام اياه فقلت  
 اول تقييد التعميم بالذي لا يوم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ  
 الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد  
 من عموم المقدر ولو سلم ترك التعرض لاله مزيد اختصاص بالحد  
 اعني دفع الابهام والتعرض لاله ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب  
 وثالثا ان هذا لا يستقيم في حق قوله تعالى والله يدعوا اليه السلام <sup>تقضي</sup>

التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوم خلاف المقصود بل يحقق المقصود  
 على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصاص  
 قوله تعالى ادعوا لله او ادعوا الرحمن <sup>في سورة اسراء</sup> على ان الدعاء يعني التسمية التي <sup>تبع</sup>  
 الى المفعولين اسم سموة الله او سموة الرحمن ايا ما سموة فله الاسماء المحني  
 اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لم يشك ان كان  
 مستحق الله غير مستحق الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه  
 وشمل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفا كقوله الى الملك القوم  
 وابنه الهام وليت الكتيبة في المنزح <sup>في سورة القصص</sup> لكنه لا يصح بالواو لانه لا احد الشياطين  
 الثغابرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما  
 ندعوا لانه ايا ما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى  
 ودعاهم <sup>في سورة القصص</sup> يدعون ووجد عليه <sup>في سورة القصص</sup> من الناس يسبقون ووجد من دونهم مرتين  
 تدعون فذهب الشيخ عبد القاصر وصاحب الكتاب الى ان حذف المفعول  
 فيه المقصود الى نفس الفعل وتنزل الله منزلة اللازم اي يصدر منهم الشيء  
 ومنها الذود واما ان المستغنى والذود بل او غنم فخارج <sup>في سورة القصص</sup> عن  
 المقصود بل يوم خلافه اذ لو قيل او قدر يسبقون اياهم وتذودان  
 غنمها تنوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والنا  
 على السبق بل من جهة ان مذودهما غنم ومسبقهما ابل الا يراى انك  
 اذ قلت مالك منع اياك كنت منك المنع لانه حيث هو منع بل من  
 هو منع الا ان وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسبقون  
 مواشيهم وتذودان غنمها وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية  
 وهذا القرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنها



وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودها غنمها وسقى الناس مواشهم  
 حتى لو كانت ذودها غير غنمها وكان الناس يسقون غير مواشهم بل غنمها  
 لم يصح الترم فليست فيه دقة اعتبرها صاحب الفتح بعد ان مل في كلام  
 الشيخ وعقل عنها الجهور فكسحوا كلامها واما للرعاية على الفاصلة  
 نحو قوله تعالى والصبي والليل اذا جسي ما وذكرك ربك وما قلنا ان ما قلنا  
 في حذف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد  
 عدة من الاعراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكتاب ههنا انه اختصار <sup>لفظ</sup>  
 لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والذاكرين الله كثيرا  
 نكرة اي ذكر المفعول كقولهم عايشته رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي عليه  
 السلام ولا راي من اي العورة واما النكتة اخرى كاخفايته وانتم من انك  
 ان مستاليه حاجته او تعينها وادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى  
 لينذرنا <sup>بأس</sup> سيدنا الى اينذر الذين كفروا في حذف <sup>بمعنى</sup> يتعينه ولان الغرض  
 هو ذكر النذير وتعين مفعول المفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من  
 الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في تعيين  
 كقولك زيد اعرفت ان اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه يصيب  
 في اعتقاد وقوع عرفانك على انسانا خطي في تعيين انه غير زيد وتقول انك  
 اي تأكيد هذا الرد زيد اعرفت لا غيره وقد يكون ايضا الرد الخطأ في الاكراك  
 كقولك زيد اعرفت ان اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتأكيد  
 زيد اعرفت وحده فكان على المص ان يذكره بل كان الاخص ان يقول بدل  
 قولك الرد الخطأ لا فائدة الاختصاص ليدخل في القصر بالبعد الثلاثة  
 ونحو قولك زيد اكرم وعمرا لا تكرر في الامر والنهي فان اعتبار الرد الخطأ فيه

وانما ذكره ابان خلاصه جملته  
 وانما ذكره على قدر القدر لا دخل  
 في الرد عن الخطأ الى الصواب  
 عبد المذوق

لا يخفى عن

لا يخفى عن تكلف ولذلك اي لان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاما  
 في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيد ضربت ولا غيره  
 وما زيد ضربت ولكن اكرمه اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب  
 على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه  
 نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيد ضربت  
 ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيد ضربت وعمرا  
 اذ لم يكن التقديم للاختصاص بخلافها اذ كان له واما الثاني فلان مبنى  
 الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكراه وانما الخطأ  
 في الضرب حين اعتقد انه زيد فترده الى الصواب ان يقال ما زيد ضربت ولكن  
 عمرا واما اخذ زيد اعرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف والمفسر بالذكور  
 قبل المنصوب نحو عرفت زيد اعرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب  
 بل بعده نحو زيد اعرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم  
 على المذكور كما في بسم الله فتحو زيد اعرفته يحتمل التخصيص ويجوز التأكيد  
 اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو بالغ في الاختصاص  
 قولنا زيد اعرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر <sup>التخصيص</sup>  
 التأكيد على تأكيد فيقول بازيد التأكيد لا محالة وهذا معنى قوله صا  
 الكشاف قوله تعالى واي فارهبون انه من باب زيد ارهبت وهو وكذا  
 افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف  
 على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق الغاية بان في <sup>الظن</sup>  
 عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض من  
 تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي وسوة

فأياي فاعبدون



فهو على تقدير قايماي فاعبدوا فاعبدوه والفاء في فاعبدوه جواب شرط محذوف  
لان المعنى ان ارضي واستعد فان لم تخلصوا العبادة في الارض فاخلصوها في غيرها  
ثم حذف الشرط وعوض عنه بتقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف  
وفي جعل الفاء في فاعبدوه جزءا للشرط تسامح بناء على التفسير لا هو جزء  
اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلاث فاولها هي التي كانت في  
الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة  
فان لم يخلصوا الى الآخر والثانية جزءا للشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما  
في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما يجوز فهدى ثم فلا يفيد  
الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما على ما نحو فهدى ثم فلا يفيد  
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام انة قولنا اما  
زيد فقيام اصله مما يكن من شئ فزيد قيام بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع  
معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما  
لوقوع شئ في الدنيا او ما دامت الدنيا فانه يقع فيها فحذف المازوم الذي  
هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقابلة لزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء  
المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام  
لزيد والافليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر اجزاء فحصل التخفيف  
واقامة المازوم في قصد التكلم اعني زيدا مقام المازوم في كلامهم اعني  
الشرط وحصل من قيام جزء من اجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عند  
من ان جزم ما التزم حذفه ينبغي ان يستعمل بشئ آخر وحصل ايضا  
بقاء الفاء متوسطة الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء  
الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء اجزاء المفعول والظرف وغير ذلك

من العبارات ما يصدق لزوم ما بعد الفاء له ولا يستلزم افعال ما بعد الفاء فيما قبله  
واذا امتنع في غير هذا الوضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز  
لتخصيص الفاء بالانع ويظهر ذلك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص  
لتلخيص لاسي الغرض انما هو بنا ثمودون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك  
او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء  
صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمر و ثم سالتك سالتك ما فعلت بهما  
تقول اما زيد انا كذبت واما عمر انا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانك لم  
يكن عارفا بشي من اصل الاكرام والاهانة وكذلك ان مثل قولك زيد عرفت قولك  
زيد مررت لانه اعتقد انك مررت بانك وانه غير زيد وكذا سائر العبارات  
نحو يوم الجمعة مررت وفي المسجد حليت وثاديبا ضربت ومثيا حجبت والتخصيص  
لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما بعده  
الثاني يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا كالثاني كما يقال تحرك الفلك  
الاسفل لازم للمضي غالبا بخلاف التمساح وقوله غالبا اشار الى ان التقديم  
قد لا يكون للتخصيص بل مجرد الاهتمام او التبرك او الاستلزام او موافقة كلام  
السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما شبه ذلك قال الله  
تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه  
ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين  
وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليهيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما  
ربك فخذك في غير ذلك من الموضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص ليق  
القيام عنه على ما صرح به ابن الاثير في امثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك  
نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم والسجع الذي هو على حرف النون



للاختصاص على ما قاله الزجشري وأشار إليه المصنف قوله ولهذا يقال في آياتك تعبد  
واياك تستعين معناه تخضع بالعبادة والالتفات إلى الله تعالى وتستعين به  
إليه لا إلى غيره واستشهد بما ذكره بأنه التفسير في المتأخرين أحدهما المفعول بالأول  
مثل زيد أعرفت والثاني بوسطه مثل زيد مررت مع أن الذوق أيضا يقتضي ذلك  
وبهذا سقط ما ذكره ابن الحارث من أن التقديم في نحو الله أصله وياك تعبد وإياك  
تستعين للاهتمام ولا دليل على كونه المحصور لأن الذوق وقوله أنه التفسير ولا  
عليه والاهتمام أيضا حاصل لأنه لا ينافي الاختصاص واليه أشار بقوله يعبد  
التقديم في الجمع ورأى التخصيص أي بعد ما هما بالتقديم لا أنهم يقدمون الذي شأن  
اهم وهم بيانه أعني قال الشيخ في دليل الإعجاز أن لم نجد في اعتدوا في التقديم  
شيئا يجزئ عن الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية  
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال أنه تقدم للعناية  
ولكونه أهم من غيره أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبهم كان أهم ومن خطأ  
أيضا أن يجعل التقديم مفيد في كلام فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال أنه توسع  
على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع إذ من البعيد أن يكون في النظم ما يدل  
تارة ولا يدل أخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدم المحذوف في بسم الله مؤخر  
نحو بسم الله فعل ذلك ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لأن المتكررين كانوا يستبدون  
باسماء الهنم فيقولون بسم اللات والعزى فقصدهم هو تخصيص اسم الله  
تعالى بالأبداء للاهتمام والرد عليهم وأوردوا بسم ربك فانه قدم فيه الفعل  
فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم  
بسم ربك لأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعاية واجب بان الله في القراءة  
لأنها أول سورة نزلت فكانت الامر بالقراءة أهم كما هو في الكتاب وبأنه أي بسم

ربك

ربك متعلق بأقراء الثاني أي هو مفعول أقراء الذي بعده ومعنى الأول أو جلا القراء  
من غير اعتبار تعدية إلى مقرر به كما يقال فلان يعطى أي يوجد لا عطاه من غير  
اعتبار تعلقه إلى المخطئ كذا في المفتاح وهو مبني على أن تعلق بهم ربك  
بأقراء الثاني تعلق المفعول به ويحول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك  
أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن أن أقراء الأول والثاني كلاهما  
منزلة لأن منزلة اللازم أن يفعل القراءة وأوجهها أو المفعول محذوف في كلاهما  
أن أقراء القرآن والباء للاستعانة أو الملازمة أي مستعين بهم أو متبركا أو مبتدئا  
ولا بعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة أن يجعل بهم ربك  
متعلقا بأقراء الثاني ويكون متعلقا أقراء الأول قوله بسم الله وتقديم بعض  
الفعولات الفعل على بعض لأن أصله أي أصل ذلك البعض التقديم على البعض  
الآخر ولا مقتضى للمحذوف عنه ذلك الأصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمر  
فإن أصله التقديم على المفعول لأنه العدة يفقر إليه في الكلام والمفعول فضلة  
يستغنى عنه فيه والعدة أحق بالتقديم ولأنه كالجزم من الفعل فينبغي أن  
لا يفصل بينهما بشئ والمفعول الأول في نحو أعطيت زيدا درهما فإن أصله  
التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاطف على أخذ العطا  
وما ترتب لها عيل فقبل الأصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بالأول  
حرف الجر ثم الذي بالوسط ثم المفعول فيه للزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم  
المفعول معه والأصل أن يذكر كالكال عقيب في الحال والتابع عقيب المتبوع  
من غير فصل وعند اجتماع التابع الأصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل  
أو البيان أو لأن ذكره أي ذكر ذلك البعض الذي تقدم أهم وقد جعل المصنف  
الأهمية ههنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شيئا لاله ولغيره



من الأمور المنقضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح 2 ههنا من أقواله في المسند  
اليه في إيراد القصص بالاهمية ههنا بالاهمية العارضة بحسب اعتبار السامع أو السامع  
واهتمامه بحال الغرض من الأغلض كقولك قتل الخارج فلان بتقديم الفعل  
لأن القصص لا هم قتل الخارج ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد  
إذا كان زيدا من لا يقدر فيه أنه يقتل أحد الغرض الأهم الأخبار بانه  
صدر منه القتل مع أنه الأصل بتقديم الفاعل أو لان في التأخير اخلا لا بيان  
نحو وجاء رجل من من الفرعون يكتم إيمانه فانه لو اخرج من الفرعون  
عن قوله يكتم إيمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه أي ذلك الرجل  
منهم أي من الفرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف في تقديم الأول  
اعني ثوبه ظاهر لان الشرف الاوصاف واما الثاني فبأنه على الثالث لئلا  
يتوهم خلاف المقصود أو لان في التأخير اخلا لا بالتساوي سبعاية قوله  
خوفاً وجبراً نفسه حيفه موسى بتقديم الجار والمجرور والفعل على الفاعل  
لان في أصل الآية على الألف وجعل السكالي التقديم للعناية مطلقاً سواء  
كان من معولات الفعل أو غيرهما فسمي أحدهما ان يكون أصل الكلام  
فيما تقدم هو التقديم كتقديم المسند العرف على الخبر وتقديم ذي الحال  
العرف على الحال وتقديم العامل على المعول إلى غير ذلك دونما بينهما ان يكون  
بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك لتقديم المعول على العامل في قول  
وجه الحبيب أي لمن قال للشيا الذي تمنى وتقديم الفعل الثاني على الأول  
في قوله تعالى وجعلوا لله خيراً مما يحبون على أنها مفعولاً وجعلوا فان ذكر الله  
وذكر وجه الحبيب لكونه في نفسه نصب عينك وأما لانه يعرض له امر  
يجب كونه نصب عينك كما إذا توهم ان نفي طبعك ملتفة اليه ومنسقطاً

لذكره

لذكره كقوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى بتقديم الجار والمجرور على الفاعل  
الاكتفاء بما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام  
ان ينتظر السامع لا تمام الحديث بذكر القرية هل فيها منيت خير ام كلها كذلك  
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء  
رجل من أقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التأخير نفعاً  
مثل الاطلاق بالمقصود في قوله تعالى وقال الملوك من قبله الذين كفروا وكذبوا بآياتنا  
الأخرة وأثرفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الحال اعني من قوله على الوصف اعني  
الذين كفروا اذ لو توهم لوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من  
الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاطلاق بالفاصلة في قوله تعالى  
رب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعتبر في قوله  
المؤمنين وجوه احدثها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوقاً للترك والتوبيخ  
فمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكراً الا باعتبار تعلقه بشركاءه اذ لا  
ينكر ان يكون جعل ما متعلقاً بالله وكذا تعلقه بشركاءه انما ينكر باعتبار  
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعدي  
الافعال لم يكن الا اعتباراً بذكر احد هما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم  
احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية واجواب انه ليس في كلامه  
ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاءه بل  
كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده بالذكر اهم لكونه  
في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيهما  
انه جعل التقديم للاحتراز عن الاطلاق بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم  
الثاني وليس فيه وجوب المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض واجب لا يقدم



ان يكون نصب العين وثلاثها ان تعلق من قول بالدنيا على تقدير تأخير  
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنيا يتعدى  
من لكانه غير معقولا من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ان الدنيا الكفر ونحو  
في الجبوت التي دنت من قديم نوح عليه السلام اللهم الا على وجه بعيد مثل  
ان يراة دنت من حيوة قديم نوح ان كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها  
وهذا الاعتراض وان كان من قسمة في المثال لكنه حق واعتراض بعضهم  
بان جعل تقديم وجه الحجة على اتمنى من باب تقديم المعلومات بعضها على  
بعض وليس كذلك وجوابه ما استرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل  
انه اورد فيه تقديم الفاعل على المفعول والبتة على الخبر نعم قد وضع البحث  
لتقديم مفعولات بعضها على بعض لكنه عم الحكم تعيما للفايدة وقد يجاز  
بانه تبينه على ان تقديم بعض المفعولات على بعض قد يكون بحيث يمنع الا  
بعد تقديمه على العامل في المقصود المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم  
على الفعل من جهة الضرورة لا من منع تقديم الفاعل على المفعول من غير تقديمه  
على الفعل **السابع الفصل** وهو في اللغة الحس يقال قصرت اللغة  
على قسرا اذ جعلت درجته لا غيره وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي  
بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص شي بشي اما ان يكون  
بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا وهي الحقيق او  
بحسب الاضافة والنسبة الى شي آخر بان لا يتجاوز الى غيره وهو غير حقيقي بل  
اضافي لان تخصيصه بالمدكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر  
كقولك ما زيد الا اقام بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا يعني  
انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى حقيقي ولا ضافي بهذا

128  
بهذا المعنى لما ياتي في كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح  
صاحب المفتاح بتقسيمه الى حقيقي وغير حقيقي لقلته جدواه نوع المص  
انه اهل ذكر الحقيق وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر باجمع الى تخصيص  
الموصوف بوصف دون ثبات او بوصف كان آخره الى تخصيص الوصف بوصف دون  
دون ثبات او بوصف كان آخره وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد  
بقوله ثبات وآخر ما يصدق عليه انه ثبات وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر  
لما لا نهاية له اذ لو اراد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيق ايضا  
كقولك ما زيد الا كاتبين اعتقدا له كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر  
الا زيد لانه اعتقاد زيد وبكر وخالدا شعرا وهذا من انوع اختصاص  
التفسير لغير الحقيق نعم انه قد اورد الامثلة في انشاء هذا التفسير من غير  
الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وضمة الكذب وكلامه لا يخلو  
عن امثلة على ظاهرة في الحقيق مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا  
ومثل ما ضرب عمر الا زيد وما ضرب زيد الامر واذا نام ملت وجدته شيرا  
الى التفسير ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف اسلم نبوته وقلت  
ما شاعرت نوجه النفي بحكم العقل الى نبوته لا يدعي له ان عاتا كقولك في  
الدنيا شعرا او في قبيلة كذا شعرا وان خاصا كقولك زيد شعر وشاعر ان  
فتساووا النفي بنسبته لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما الى  
الحقيق وغير الحقيق نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف  
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يستلزم ان يشترك غيره  
في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك  
الصفة يجوز ان يكون حاصله لموصوف آخر وفي الثاني يستلزم تلك المشاركة



لان معناه تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره  
 لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخرى والمراد بالصفة الصفة العنوية  
 التي هي بمعنى قائم بالغير لا النعت الخوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى  
 فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا عجبني  
 هذا العلم وصدق الصفة العنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم  
 حسن وصدقها بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت  
 والصفة المعنوية التي فسرهما بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود  
 عموم توجه لتصادقهما في جانيه في رجل عالم وصدقها بدونها في قولنا العالم  
 مكرم وبالعكس في قولنا جاني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنى ههنا  
 هذا المعنى والاولا نسب ما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباء  
 الاسماح وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جابدا فنقص الموصوف على الصفة  
 اذ المعنى انه مقصود على الكون زيدا واخاك اوسا جابدا فليتنازل والاولى ان  
 الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف  
 بغيرها في غير الكتب وهو لا يكاد يوجد لتعدد الاحاطة بصفات الشيء  
 انما من تصور الاوله صفا فتعذر احاطة الحكم بها فكيف يصح منه قصر  
 على صفة ونحو ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر يفضي الى المحال  
 لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات وان ثبتت  
 جميع الصفات لزوم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى  
 انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالثبوتية ولا بعدتها وهو محال  
 اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني ان قصر الصفة على الموصوف  
 من الحقيقي كغيره في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على

ويزيد على ان من الصفات الوجودية ما يستلزم  
 تقيدها بعد ثبوتها على الاخرى كونه الجسم  
 وسكونه فليزوم ذلك الى ان لا يتعدى  
 ثبوتها الى جانيه

على زيد يجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين  
 لا يخرج في الحقيقي كما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني البالغة بعدم  
 الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار  
 من عدا زيدا في حكم العدم ويكون هذا قصر حقيقيا اذ عاينا لا قصر غير  
 حقيقي لقولنا المقصود بالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي والثاني الحقيقي  
 بالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم  
 الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي  
 وانما دقيق فليتنازل والاولى ان قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي  
 بصفة دون مكان صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة  
 اخرى والثاني ان قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون  
 امر اخر او مكانه ولفظ الاستيعاب فلا ينافي التفسير وقوله دون اخر معنى  
 متجاوزا عن صفة اخرى فان الخاطبة اعتقد اشتراكه في صفتين تخصص بها  
 ويجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل او كما كان من الشيء يقال هذا دون  
 ذلك اذا كان احاطته قليلا ثم استعير للتفاوت في الاصول والرب فليل  
 زيد دون عمر في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجا وزجدة الى حد تخطي  
 حكم الحكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخره ودون اخر ان اراد به دون  
 صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد الخاطبة  
 انها امر بالكثر من صفتين او بثنى صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب  
 لما اعتقدته كاتبا وساعرا ومنجيا وقولنا ما ساعرا لا زيد لما اعتقدته ساعرا  
 زيدا وعمر ويكر في اثبت عرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنتين  
 والجميع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون

دون اسم عام لا يعني ان يكون محالا  
 عند الجمهور ويؤثر في معنى متجاوزا  
 دون

والسليم

سائر الصفات



او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قسما كان اخرى ومكانا  
آخر فان كانت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد  
المخاطب ان جميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب شيئا مانفا  
الكلام قطعا واحدا لا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البوق قلت هذا لا  
يختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الازالة  
حقيقيا مع انه ليس رقا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار لا يكونان بجا  
عنه بان امره هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه  
خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بهذا التعريف بل بغيره من هذا الكلام ان يرفع  
عليه التقييم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقييم لا يجري في  
القصر الحقيقي اذا العاقل لا يعتقد انصاف امر جميع الصفات ولا انصافه  
جميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشترك  
صفة بين جميع الامور فكل منهما ان فعلهم من هذا الكلام ومن استعمال اللفظ  
او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف  
جزئا الاول تخصيص امر بصفة كون اخرى وتخصيص صفة بامر دون امر آخر  
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب  
بالاول من طرف كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف  
من يعتقد الشركة او شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على  
الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف  
حتى يكون المخاطب يقول ما زيد الكاتب من يعتقد انصافا كناية <sup>الشركة</sup> والشعر  
ويقول ما كاتب الازيد من يعتقد اشتراك زيد وعمر في الكناية <sup>الشركة</sup> وبشي  
هذا القصر قصر الافراد لقطع الشركة او لقطع الشركة وبالتالي في المخاطب الثاني  
المختص

من طرف

من طرف كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر  
من يعتقد العكس اعكس الحكم الذي اثبتته المتكلم حتى يكون المخاطب يقول ما  
زيد الا قائم من يعتقد انصافه بالقيود دون القيام ويقول ما من امر لا  
زيد من يعتقد ان الشاعر عمر ودون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب القلب حكم  
المخاطب وتساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح  
صريح في ذلك ان المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واقام من يساوي عنده  
الامر ان اعني انصافه بتلك الصفة وانصافه بغيرها في قصر الموصوف وتساويا  
وانما غير بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب يقول ما زيد الا قائم  
لا يعتقد انه اما قائم او قائم ولا يعرفه على التعيين ويقول ما من امر لا زيد  
من يعتقد ان الشاعر ما زيد او عمر من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى  
هذا القصر قصر تعيين تعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان  
تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر ان يعتقد  
المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا  
تساوا الامر ان عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر  
دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى  
يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لم تعتقد  
انصافا بواحد من القيام والقيود على التساوي فقد خصصته بالقيام <sup>مجاورا</sup>  
عن القيود ولم تخصصه بالقيام مكان القيود لان المخاطب لم يعتقد انصافا  
بالقيود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل  
صاحب الفناح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشترك بين قصر الافراد والقصر  
الذي سماه المصنفين وجعل تخصيصه مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت



ما لا يصح بالآخرى احدي الصفتين وبالأخرى اذا قلنا ما زيد الا قائم  
 لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيد بالقيام مكان الصفة  
 الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدتها الخاطبة وكذا في قصر الصفة على  
 مقتضى قوله كان اخرى ان يكون المذكور ثابتة والاخرى منفية واذا اريد  
 بالآخرى احدي الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان الخاطبة تعتقد  
 اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال اعتقد  
 اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صانع على كل واحد  
 من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيص بصفة  
 يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله كان اخرى لا يقتضي ان يكون الخاطبة  
 في الصفة المذكورة وانبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها وانبات  
 الاخرى وههنا كذلك لانها ذات واما الامر عنده فكما يجوز ان يكون الصفة  
 الثابتة هو القيام فقد يجوز ان يكون القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد  
 الا قائم فقد خصصت بالقيام مكان صفة اخرى التي يجوز ثبوتها على التعيين  
 وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين  
 ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قوله ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام  
 مكان القعود لان القيام في كان يوجب بعدا تركا لجميع ذلك فالكال  
 بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيصا بشي  
 مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يتبع فيه تخصيصا بشي دون آخر لان قوله  
 ما زيد الا قائم لم يرد به بين القيام والقعود تخصيصا بالقيام دون  
 القعود وهذا ظاهر ولا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مستكبرا بين  
 قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون الخاطبة من يعتقد الشركة البتة

بلا ما

بل اما من يعتقد الشركة او من تساوي عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام  
 يقال في كلامه هذا فاما واضرا وتقديره الخاطبة بالاول من يعتقد الشركة  
 او تساوي عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساوي عنده ويستحق القصر  
 الذي يكون الخاطبة من تساوي الامر عنده سواء كان دون اخر او مكان اخر  
 فمن تعيين وكفى دليلا على متانة صاحب الفتحة وركاكة هذا الكلام انه  
 يقتضي الى هذه التكلف ولعله مقتضى صدق عنه من غيره قصد الى  
 الخالصة وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين ليصح  
 اعتقاد الخاطبة اجتماعهما في الموصوف حتى يكون النفي في نحو قولنا  
 ما زيد الا ان يكونه كاتب او متجني لا كونه متجني لا امتناع اجتماع الشئ  
 والشيء لان الاتحاد هو وجودان الموجب غير شئ وشرط قصر الموصوف على الصفة  
 قلنا تحقق تنافيهما في تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها  
 كذا في الايضاح وفيه نظر لان اراد به ما يستحق البعض الاوطام من ان يكون  
 اثبات التكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا  
 بانتفاء غيرهما وهو القعود بضرورة امتناع اجتماعهما ففساد واضح  
 لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعرا بانتفاء  
 الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل تدبرج بالنفي والاثبات جميعا نحو  
 زيد قائم لا فاعدا وان اريد به ان يكون اثبات الخاطبة تلك الصفة التي  
 نفيها التكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتتها التكلم  
 كالقيام حتى يكون هذا عكسا بحكم الخاطبة فيكون قصر قلب فهو ايضا  
 فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصح  
 به ويقول ما زيد الا فاعدا ايضا نحو زيد في قولنا ما زيد الا فاعدا

انه كاتب

عند شئ من ان اراد وبيانا لوجه النظر  
 بغيره ووجهه قوله احمد رزاق



لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين بعد الشعر والكتابة على انه لا شبهة  
لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به المفتح ولقد احسن في عدم اشتراط واتا  
ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل ياباه  
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لاننا سلم عدم حسن قولنا ما زيد الا  
شاعر لم نعتقد كاتب لا شاعر وكذا ما يقال ان المراد تنافي في المخاطب  
لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الكثر شرط يكون ضايعا لانه قد علم ان  
قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب للعكس اعني يثبت ما تنافاه الحكم  
نفي ما اثبتناه وايضا قد اعتبر صاحب المفتح في قصر القلب كون المخاطب  
يعتقد للعكس فلا يصح قوله المصراة لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين  
واما عدم اشتراط السكاني في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فثبت على  
انه اذ حل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه  
متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موضوعا باحد الامرين  
التعيينين لا يقتضي ان كان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثلا  
لقصر الافراد والقلب تصلح مثلا للقصر التعيينين من غير عكس وللقصر طرق  
والمذكور ههنا اربعة وقد حصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف السند  
وبنحو قولنا زيد مقصور على القيام وخصوص به وما يشبه ذلك فكما نعلم  
جعلوا القصر حجب المصطلح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه  
الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف السند ايضا طرق  
القصر لكن ترك ذكر هاتين لاختصاصهما بما بين السند اليه والسند  
مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانها وان اختلفا  
لكنهما يعان غير السند اليه والسند كالطرق المذكورة ههنا فكان في

في قولنا العطف وسنذكر ان يقول الاول وان في ايماننا الى هذا منها العطف كقولك  
في قصره او قصره هو على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر  
مثل مثالين احدهما ان يكون الوصف الثبت هو المعطوف عليه والمنفصل هو  
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر ولا بد من سائر  
الحروف العطف واما لكون فظاها كلام صاحب المفتح ولا يوضح في باب  
العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشار الى ذلك في بحث العطف  
وقبلا محض يدعيه لاقا عدم تنافي القعود وان علم من اثبات القيا بناء على  
تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب يعتقد للعكس فلطريق القصر بلالة  
على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه حال عن هذه الدلالة وما زيد قائل بل  
قاعد وفي قصرها قصر الصفة على الموضوع زيد شاعر لا عمر وما عرفت ان  
بل زيد ويصح ان يقال ان شاعر عمر بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلاق  
فيما تقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وطلان العمل  
وذكر في شرح المفتح انه يتنع تقديم الخبر على الكم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل  
اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحسن لا يعرف  
له وجه صحة واعلم انه لا يمكن في قصر الموضوع على الصفة مثال الافراد صالحا  
لان يكون مثلا للقلب لا بشرط عدم التنافي في الافراد وتحقيق التنافي في  
القلب على عدم افراد القلب مثلا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة على  
فان مثلا واحدا يصلح لهما وانما كان كل مثال لهما يصلح مثلا للقصر التعيينين  
لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاشتناء كقولك  
في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايما وفي قصرها افرادا قايما  
ما شاعر الا زيد والحكم مثلا للتعيين والتفاوت انما هو حجب اعتقاد الموضوع

المخاطب



وسمى انما قولك في قصص افراد انما زيد كانه قلبا انما زيد قائم في قصص افراد اولها  
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في هذا <sup>نقص الهمزة في الفعل</sup> كمال العجز عن ان لا يوافقنا في قولنا ان على  
القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما وجب  
الاول انما تنفي عن الثاني ان يكون قدش ركه الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى  
جائى زيد لا عمر وان لم يكن من عمر مخرج مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك  
زيد وعمر بل المعنى ان الجائى هو زيد لا عمر وهو كلام مع من غلط في فهم الجائى  
عمر ولا زيد لان اعتقادها جائيان وهذا المعنى جائى بعينه في انما فاذا قلت  
انما جائى زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجئ الذي اشتبه  
لزيد عن عمر وهو كلام مع من زعم ان الجائى عمر والى زعم ان زيدا وعمر جائيان  
فان زعمت ان المعنى انما جائى بين القوم زيد وحده فانه تكلف والحال  
هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بخى وحده لانه البقاء الفهم  
انتهى كلامه وانما كان انما مفيد للقصر لضمته معنى ما والا في هذا الكلام  
ان زعم الى ان ما في انما ليست هي النافية على توهم بعض الاصوليين حيث استدوا  
على افادته القصر بان ان للابتنه والنفى ولا يجوز ان يكون الالبتنه ما بعده  
ونفيه بل يجب ان يكون الالبتنه ما بعده ونفى ما سواه وعلى العكس انما  
باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الاعلى  
الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النجاة وانما ريلفظ  
التضمن الى انه ليس معنى ما والا حتى كأنهما لفظان مترادفان اذ فرق  
بين ان يكون في شئ معنى الشئ وان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس  
كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجي ثم استدل على تضمنه معنى ما  
والابتنه اوجه ان الى الاول بقوله فقوله المفسر انما حرم عليكم الميتة

[illegible]



وثق ما سواه من قيام حر و بكر وغيرهما في سوك الحكم المذكور بعده في كل من  
 القصرين مخصوص لظهور انه لا ينبغي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لا يثبت  
 الجاء الاخير مما بعده لوصف اوليائه على صفة مع نفى ما سواه وهو  
 تكلف و اشار الى اثبات بقوله وصحة انفصال الضمير مع انما كلف لك  
 انما يقوم انما كلف لما يقوم الا ان اذ قد تقرر في علم الخواتم لا يصح الانفصال  
 الا لتعذر الاتصال وجوه التعذر بحسب تصور مثل التقدم على العامل والفصل  
 بينهما لغرض و نحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سواء ان يقدر  
 فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا ان اتم استشهد لصحة  
 هذا الانفصال ببيت القصص وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من البيت التي  
 يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق  
 انا الزبير من الزويدة هو الطير الحامي الزمار وهو العهد في الاساس هو  
 الحامي الزمار انا حامي المولم حجه ليكم وحنف من حماد وجريرة وانا يدافع  
 عن احسابهم انا وشملي لما كان غرضه ان يحض المدافع لا المدافع عنه فصل  
 الضمير واخره اذ لو قال وانا ارفع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع  
 عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادفع الا عن احسابهم وليس  
 ذلك حماد واما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان  
 يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانا ارفع عن احسابهم  
 انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها  
 اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الزبير يدل على ان الغرض الاخبار عن  
 الحكم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس مستحسن ان يقال الزبير  
 والمدافع انا مع انه لا خبر في العزل عن لفظين الى لفظ واحد وهو اظهر

الشيف المغير  
 اللوم وجريرة الزمار  
 حواء اهل بيته لهم  
 جهرا للوم من المدا

في القصر

في القصور فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير الحكم قلنا لا نسلم  
 ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار السند اليه فالفعل  
 في نحو ما يقوم الا ان انا وانت لا تكون غايبا ولو سلمنا السند اليه في الحقيقة هو  
 المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما ولا يصح  
 اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك  
 مثل ما قائم ابواك وقد نقل في تضمنه معنى لوالا مناسبة عن علي بن عيسى  
 الدبري وهو انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبت السند للسند اليه ثم اتصلت  
 ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد  
 وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمر لم يرد المجرى بينهما فيفيد اثبت المجرى  
 لزيد مرفعا في قوله زيد جاء وضمنا في قوله لا عمر لان نفيس المجرى لما كان مستمرا  
 الشئ لاحدهما فان نفيس عن عمر ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبت  
 على اثبت لا تأكيد على تأكيد قلت اما الثاني اعني اثبت الضمير فتأكد قطعا  
 واما الاول فتأكد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مستمرا في قوله  
 ويجب ان يعلم ان هذه منسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما ولا فلا  
 يلزم اطرافها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد مفيد للقصر مثل ان زيدا قائم  
 ومنها ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ و  
 معولات الفعل كقولك في قصر الذي قصر الموصوف على الصفة تحمي انا وكان  
 الاحسن ان يذكر مثل ان لان هذا المثال لا يصلح مثلا للجمع لان التثنية  
 والقوسية ان تنافي لم يصلح لقصر الافراد والالم يصلح لقصر القليل في قصرها  
 انكفيت معك افراد المن اعتقد انك مع الغير كفيته وقبلها من اعتقد  
 افراد الغير ونعينا المن اعتقد انصا احده كما به وكذا الكلام في سائر

معولات الفعل

معنى ما يدفع عن  
 احد الان الى ان لا يرفع







وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكأنه يجوز كونها  
منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غير هان كل ما تنفي على ما  
به في المقادير وفائدة ما احتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم  
السامع او المتكلم او بشئ من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع واني وكف و  
غير ذلك مما لا يعد من كل ما تنفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاصل  
يصرح بالصواب بقوله من كل ما تنفي واما ذكر كرت من الوهم فهو رفع ثبات  
في قوله راب الرجل الكريم ان لا يورث غيره فان المفهوم منه ان لا يورث غيره  
سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريما لان الضمير لذلك الشخص فقول بغيرها  
اي بغير العاطفة التي تنفي بها ذلك النفي ومعلوم انه يمنع نفيا قبلها بها  
اذ لا يخفى انه لا يمكن ان تنفي شئ بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد  
اخذوا هذا الوهم مذموبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة  
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون التثنية تأكيدا او جاني الرجال  
لا التثنية لا هند لا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة  
الاخرى انما هو التقديم فيقال انما انا نيمتي لا قيستي وهو ياتي في الامور  
والتمثيل بنحو زيد ضربت لاعمرا احسن لان النفي فيهما في الاخيرين غير  
مصرح به بخلاف النفي والاشتراك فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحاً به لكن  
النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيرين مصرحاً في النفي فلا بد  
وان يكون مصرحاً في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم  
عن وضعها وتمايدل على ان النفي الظمني ليس في حكم النفي المصريح انه يقع  
ان يقال له من الله الا الله وما احداً لا وهو يقوله ذلك وينسب انما من الله  
الله وانما احد وهو يتولى ذلك لان من لا يزداد الا في النفي واحد بهذا المعنى  
لفظ

لا يقع

لا يقع فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن الحج لا عمر لانه وان دل على نفي الحج  
عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً وانما معناه الصريح اجماع امتناع الحج لله فيكون  
لا في قولك لا عمر وتنفي عن الثاني ما وجبت للاول بخلاف ما جاء زيد لعمرك  
فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو يجب فيخرج عن وصفها  
فالشيء بقوله امتنع زيد عن الحج لا عمر من جهة ان النفي الضمني ليس  
حكم النفي الصريح لان جهة ان النفي بلا العاطفة تنفي قبلها بالنفي الضمني  
كما في انما نيمتي لا قيستي اذ دلالة لقولنا امتنع زيد عن الحج على نفي  
الحج لا عمر ولا ضمناً ولا صريحاً فليست له ظاهراً كلامهم يقتضي جواز قولنا  
ان زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي  
بلاي منفيا شئ من كل ما تنفي اللهم الا ان يقال ان الصريح بالاشتراك  
مشعر بان النفي ايضا في حكم المخرج به ايم برود زيد الا القيام وما تركت  
القرأة الا يوم الجمعة فيمنع ثم قال السكاكي شرط بجامعة النفي بلا العاطفة  
لثلاث اقسام ان لا يكون الوصف في نفسه مختصاً بالموصوف لعدم التعدد  
في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب للذين يسمعون فانه يمنع ان يقال  
للاذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا لمن يسمع  
ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لاعمرك ولا اختصاص للقيام في نفسه  
بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص  
كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد  
زيادة الحقيقة والتأكيد ولم يذكر هذا الشرط في التقديم لا وجوباً  
ولا استحساناً فكان دلالة على القصر ضعف انما ثم قال عبد القاهر  
ان النفي فيما يجيء فيه النفي بتقديم تارة نحو ما جاني زيد وانما جاني عمر

وهذا ما دللنا من ان النفي في  
الاول والآخر من وجهين فاما قوله  
لا يزداد الا في النفي واحد بهذا المعنى

وبتأخر اخر



انما جاني زيد لا عمرو وانما انت مذكر ليست عليهم بسيطر وفيه بحث لان الكلام في  
الشيء بلا عاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو جاني الازيد لم يجي عمرو وعازيد  
الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت سمع من في القبول ان انت  
الا نزيل واصل الثاني ان يكون المستعمل له مما يحمله المخاطب وينكره بخلاف  
الثالث الوجه الرابع من وجه الاختلاف ان اصل الشيء والاشتراك ان يكون الحكم  
الذي استعمل هو لسان الاحكام التي يحمله المخاطب وينكرها بخلاف ان افان  
اصلها ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في  
الايضاح وقد نقله عن ولا يزل العجا ر حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي  
لغير لا يحمله المخاطب ولا ينكره او لا يشترط هذه المسئلة وما والا لما ينكر  
وفي حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه  
مشوبا بخطا لم يصح القصر به لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد  
الشيخ انه يجي الخبر من شأنه ان لا يحمله المخاطب ولا ينكره حتى انكاره  
يرزول بادي تنبيه لانه لا يصح عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في الفتاوى وهو  
ان طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يضر على خطابه او يجيب عليه ان  
يصرف ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخرج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر فاشركا في الامثلة الاصلين وتركها بقوله كقولك لصاحبك وقد  
رايت شيخا من بعيد ما هو الازيد انه اعتقده غير اني اذا اعتقد صدق  
ذلك الشيخ غير زيد بصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة  
المجهول لا اعتبار بناسب يستعمل له اذ ذلك المعلوم الثاني اي الشيء والاشتراك  
افراد اي حلاكونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسولان مقصور على الزلل  
لا يتعداهما الى التبر من الهلاك فالمخاطب وهو الصالح رضوان الله تعالى

عنهم

عنهم اجمعين عالون بكونه مقصورا على الرسالة وغير جامع بين الرسالة والتبر  
عن الهلاك لكنهم كانوا يعتقدون هلاكه امر عظيمما نزل استعظامهم هلاكه  
منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمله الشيء والاشتراك والاعتبار بالناسب  
هو الكسار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه  
السلام فيما بينهم حتى كانوا لا يخطر ببالهم هلاكه بالمال او قلبا عطف على قول  
له الثاني حال لونه قصر قلب نحو انتم لا تبشروننا بدينه ان قصدنا  
عما كان يعبد ابا قنافة فابا سلطان بين فان المخاطب من بهذا الكلام ثم  
الرسول لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكروين لذلك لكنهم نزلوا منزلة  
المنكرين لا اعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع احرار المخاطبين  
بغوى الرسالة لان الكفار القائلين بهذا القول اعنى ان انتم لا تبشروننا  
يعتقدون ان البشيرة تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ  
منهم والرسول المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فشر لهم  
الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشيرة بناء على ما اعتقدوا ان  
التنافي بين الوصفين فقلبو هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم لا تبشروننا  
اي انتم مقصرون على البشيرة ليسكم وصف الرسالة اني تدعونوه لولا كان  
ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشيرة والرسالة  
وان المخاطبين مقصرون على البشيرة والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصرون  
على البشيرة حيث قالوا انما نحن الا بشر مثلكم فكانت لهم سلموا انتفاء الرسالة  
عنهم شارح الجوابه بقوله وقولهم اي قول الرسول المخاطبين انما نحن الا بشر  
مثلكم من باب مجازات الخصم اي التماشي معه وارضاء العناد اليه وبسأله  
معه تسليم بعض قد ماته ليعترفوا بكونهم المقصرون وهو الزلل لان العتور

وهو الاطلاع



حيث يراد بتكينة ان مكات الخصم والزامه التسليم استقاء الرسالة فالرسالة عليه  
عليه السلام كانتهم قالوا ان ما قلتم من اننا بشر مثلكم حق لا تنكرون ولكن لا يمنع  
ذلك ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يجعل جوابا لا يثبت اليأس  
البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم  
كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه يستعمل في  
قولهم ان نحن الا بشر النفي والاشتراك مع ان المناظرين لا ينكرون ذلك بل يدعون  
والاولى وفق مجواب المتن فليستهم ومما اشتمل على تنزيل العلوم منزلة الجمل  
فقر قلبه نقا حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسلا عيسى عليه السلام  
ان انتم الا بشر وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا كاذبون فقولهم ان انتم  
الا بشر فقلوبهم على ما قرأه الان وما قولهم ان انتم الا كاذبون فالظاهر ايضا  
انه قصر قلبه لان المناظرين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون  
كونهم كاذبين لكن حمله صاحب الفتح على انهم صنفوا في ذلك ستماء  
المصنفين ببناء على كنهه وهو ان الكفار ترى المناظرين وثبتهم على ان  
قطعهم يكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية  
امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند  
التعيين فقرروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قولك قولك  
لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المناظرين كقولك انما  
هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترفقه عليه ان يجعل  
من يعلم ذلك رقيقا شققا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان  
يكون هذا المثال من الاخر لا على مقتضى الظاهر لانه لم ينفق على اخيه  
فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصرح على ذلك وقد ينزل الجمل

منزلة العلوم منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمناظرين لا يصح على الكفار لا اذا  
ظهوره فيستعمل له الثالث انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن  
مصلحون اذ دعوا ان كونهم مصلحين امرطا هو من شأنه ان لا يجهله المناظر  
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما تروى من ايراد  
الجملة الاسمية الدالة على البتة والدوام وتعريف الخبر الدال على الخط الذي هو  
تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل التوكيد فاذة كصر وتصدير الكلام بحرف  
التيب الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر العناية اليه معرفة ثم التأكيد بان ثم  
تعقيب الكلام بما يدل على التفرع والتوابع وهو قوله ولكن لا يشعر فاعلم  
ان بين الطرفين الاربعه مشاركة رباعية كما مر وتلائية كما شارك التلائية الاولى  
في ان دلالتها على القصر بالوضع والتلائية الاخيرة في انه لا تنصير على المثبت  
والنفي بل على البتة فقط وتلائية كما شارك الاخيرة في صحة المجامعة  
مع لا العاطفة وفرة انما على العطف انه يعقل منها من انما الحكم بان  
الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولاً  
الاثبات ثم النفي بخلافه قائم لا قاعدا وعلى العكس نحو ما زيد قائم بما بل قاعدا  
تعقل الحكمين معا راجح اذ لا يذهب فيه الوجه الى عدم القصر او لا الاصل كما  
في العطف واحسن مواقعها انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الاباء  
فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطبع النظر والتأمل  
منهم كقطع منها ان طبع النظر من البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرت  
وجدتها اقوى ما يكون وعلق ما تروى بالقلب انما كان لا يرد بالكلام بعدها  
نفس عنها ولكن التعريض باهر وهو مقتضاه فاننا نعلم قطعا ان ليس الغرض  
من قوله انما يتذكر اولو الاباء ان يعلم السامعون ظاهرا مخفاه ولكن



قوله انفع من الفعل والفاعل

وان يقال انهم من فاعل مجهول كالبهايم **في الفعول كما يقع** بين البداء والخبر على ضرب  
 يقع بين الفعل والفاعل نحو قام زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ضرب  
 زيد الامر او ما ضرب عمر والازيد والفعلين نحو ما اعطيت زيدا الادبها وما  
 اعطيت زيدا الادبها والازيد والاحمال نحو ما جاء زيدا الراكبا وما جاء راكبا  
 الازيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقين به المفعول معه نحو ما قام زيد الا  
 في الدار وما قام في الليل وما ضربته اللسان وب ما طاب لانيقاً ونحو ذلك  
 فكذلك بين الصفة والموصوف والمبدل والمبدل منه نحو ما جاء في رجل الافاضل وما  
 جاء في احد الاضراس وما ضربت زيدا الارسه وما سلب زيدا الثوبه ففي  
 الاستثناء يؤخر الموصوف عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر  
 الفاعل على المفعول مثلاً قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا فيك  
 السواء في مخرج في التحقيق ان قطع الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة  
 ويكون حقيقاً وغير حقيقاً افراد او قلباً او تعيناً كما مر فلا يخفى اعتبار  
 ذلك وقل نقديهما بحالهما ايجاز على قلته تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء  
 على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما هو ان يكون الاداة  
 متقدمة على المقصور عليه والاداة هي المقصور عليه يليها نحو ما ضربت  
 عمر وازيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيدا الامر وما ضرب  
 الازيد عمر في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمر الازيد في  
 قول الشاعر لا تشبه يا قوم الاكارها بآب الامير ولا دفاع الحاجب  
 وقوله كان يمت حيث سواك ولم يقم على جد الا عليك البنيان وكذا  
 سائر المعولات وانما قل ذلك كاستلزامه قصر الصفة قبل ما يتعلق بالصفة  
 المقصورة على عمر في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة

على زيد

على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمر ولا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل  
 في الاول والمفعول في الثاني لئلا يمت تلك الصفة وانما جازع قلته لانها في الحقيقة  
 تامة بذلك المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازاً عن تقديمهما مع الزيادة  
 عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيدا الامر  
 وعمر وما ضرب عمر الازيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير  
 الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمر الازيد ما ضرب زيدا الامر بتقديم الفاعل  
 والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلا  
 وانعكاس المقصورين لفظاً بط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء  
 كان متأخراً عن المقصور كما هو المستدع او متقدماً عليه كما هو القليل  
 واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا النظر في  
 قوله تعالى وما يريك اتبعك الا الذين هم اراؤن بابي الى انهم منصوب بضمير  
 اي اتبعوك في بادئ الرأي وكذا باب الامر في البيت الاول اي لا تشبه باب الامير  
 والنواحي في البيت الثاني مرفوع بضمير اي قامت النواحي وفيه جت لان الفعل  
 الاول بقي فاعلاً واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما ان تقدم  
 المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمر في قوله ما ضرب الازيد عمر  
 منصوب بضمير كانه قيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فليل عمر  
 اي ضرب عمر في الامر وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعاً  
 وذلك لان من ضرب لا بهامه استغناء عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك  
 انما ضربت زيدا وعمر وبكر اقليل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم جواب  
 حتى تأتي بجميع فعل هذا لا يكون غير عمر في المثال المذكور وضرب بالزيد  
 ولم يقع ضرب الامن زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً وقد خفي

على بعضهم



هذا البياض نحو ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضارع فيه اداة القصر  
 ثلث ابن يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال اننا نلتزم اقتضاء القصر  
 في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام وجه  
 الجميع في السبب اذ اداة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتداء والخبر او  
 الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك  
 فيه المستثنى منه ففرض الفعل الذي قبله الا وشغل عنه المستثنى المذكور  
 بصلا لا يتوجه اليه مقدروا وهو مستثنى منه لان الاللاخر في والاخر في يقتضي  
 خرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم  
 التخصيص غير محض قال صاحب المفتاح ولذلك تراه في عالم النحو نقول  
 تأنيث الضمير في كانت في قوله اني جعفر ان كانت الا صحة بالرفع وتارة  
 بنبينا للمفعول في قراءة الحسن فاصحوا لا ترى الامساكهم برفع مسالكهم  
 وتذويت ذي الرقة وما بقيت الا الصلوة الجرح لانتظر الى ظاهر اللفظ  
 والاصل التذكير لاقتضاء بالمقام معنى شئ من الاشياء وفيما شكال وهو انه  
 اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا  
 فلا حسن ان يقال تأنيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ كما في الكساف  
 ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو  
 المستثنى منه المقدروا الا فكيف يند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع  
 الفعل منه وانا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدور العام وهو ليس  
 بمذكور في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فانتى فان ام  
 كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحب بن الذين يعرفون  
 بما اتوا من قراء بالياء فان فاعله ضمير عائد الى جاسب لا يتناع حذف

الفاعل

الفاعل فعلى مذ هو يكون هذا مثلا في ما قام الا عند بدء من الضمير العائد الى  
 لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوزوا النصب كسقاط المستثنى منه  
 اللفظ بالحكمة وللاقتضاء على ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصرف الفاعل  
 الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقول في نحو ما ضرب بالآزيد  
 ما ضرب احد وفي ما كسونه الاجبة لباسا وفي نحو ما جاء في الاراكيا كائنا  
 على كل من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتان الاوقات وفي ما صليت  
 الا في المسجد كان من الاسكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة  
 في الجنب بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر  
 لها كسوته الاجبة شيئا مع صحة اطلاقه على اجبة وكذا في سائر الاسئلة  
 المذكورة بل المراد اخرون ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا  
 او ظرفا او حالا او غير ذلك واذ كان النفي متوجها الى هذا المقدور العام المتناهي  
 للمستثنى في جنسه وصفه فاذا اوجب منه اي من ذكر المقدور شيئا بالآ  
 جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك النفي على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع  
 بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي ما خبر مبتداء نحو ما زيد لا يقوم  
 او صفة نحو ما جاء في منهم رجل لا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاء في زيد لا  
 يصحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ما ضيا جرحا عن قد والواو نحو ما  
 ائنه الا انما وفي الحديث ما ليس الشيطان من بني ادم الا ان هو من بني  
 الشا وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها في شبهة  
 الشطر والجزء وهذا الحال مما لا يقدر ان يضمنه بضمون عامله الا انما ويل الغرم  
 والتقدير ما ليس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء لا عازما على  
 اتينا منهم من قبلهم كقولهم خرج الابرص معه صقر صايد به غدا جعل العروم

ما فقد الشيطان من بني ادم  
 الا فقد من قبل النساء

المجزوم



كما وقع الحاصل وثالثا يؤخر المقصور عليه تقول ان ضرب زيد غير ما في القيد الاخير  
 مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه  
 في تقديم المقصور عليه على غيره للابتن فانه انما جاز في الشيء والاشياء على قلة  
 لعدم الالبتن بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الاسبق قدم على المقصور  
 او اخر عنه وههنا ليس الا المذكور بل الكلام متضمن لعنايه فلو قلت في اخر ضرب  
 زيد غير ما انما ضرب غير زيد انعكس المعنى بخلاف اذا قلت في ما ضرب زيد الامر  
 ما ضرب بالامر وازيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الاسبق قدم او اخر  
 وههنا نظر وهو ان المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم متقدما  
 للمقصور كما في قولنا انما زيد اخر برب فانه لغير الضرب على يد قال ابو الطيب  
 اسما لم يرد معرفته وانما لذة ذكرنا هاء ما ذكرنا هاء الا لذة وبكى اجواب  
 بان الكلام فيما اذا كان القصير مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كل لاني  
 افادة القصير انما قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا  
 وقلبا وتعيينا تقول في قصر ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا  
 وفي قصرهما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع جماعته  
 لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمر  
 لا استغناء شرطها كون منقيتها منقيتها قبلها بغيرها من كلام النفي والله اعلم  
**الباب الثاني في الاشياء** قد يقال على الكلام الذي ليس به خارج تطابقه او  
 تطابقه وقد يقال على فعل التكلم على القاء الكلام لاشياء كالاجزاء  
 والامر بههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى  
 الاستفهام وغيره واراد بها معانيها المصدرة لا الكلام المستعمل عليها  
 بقرينة قوله واللفظ الموضوع هكذا وكذا الظهور ان يستعمل موضوع

فائدة معنى التثني للكلام الذي فيه التثني وكذا البواني ولا يتوهم ان هذا يقتضي  
 كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصور بغير اليه آخر الامر فاشياء  
 فربان طلب كما استفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كفعال المقاربتين  
 افعال المدح والذم وصيغ العقول والقسم ولعل ورب وكلم الخبرية ونحو ذلك  
 والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لا خصاصه بزيادة حاجته لم يذكر في بحث  
 الخبر ولان كثير من الاشياء الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى  
 الاشياء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب  
 فالاشياء ان كان طلبا يستدعي مطوبا غير حاصل وقت الطلب لا امتناع طلب  
 الحاصل والغرض من ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلق  
 حاصل لا يمنع اجراءها على معانيها الحقيقية ويتوهم فيها بحسب القوانين  
 ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف في التثني والاستفهام  
 والامر والنهي والنداء لانها ما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الشيء التثني  
 والاول ان كان المطب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان  
 المطب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان  
 ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التثني  
 فهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يستلزم  
 اكان التثني لانه لا اشياء كثيرة يجب المح وبطلبه فهو قد يكون ممكنا كما  
 نقله ثبيت زيدا يحيى وقد يكون محالا كما تقول لايت السبب. يعول لكنه  
 اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطرا عينه في وقوعه والا لصاح  
 ترقيتا ويستعمل فيه لعل او عسى وما ذكر ما هو موضوع للتثني اشياء الى  
 ما يستعمل في التثني بجازا فقال وقد يثني بجهل نحو هل لي من سيفع حيث يعلم ان لا سيفع



لانه يتبع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتهاء هذا الحكم و  
 استدعاء الاستفهام الجمل بشبهه واستفائله والنتيجة في التمتي بجهل والعدول  
 عن ليت هو ابراز التمتي لكي لا العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتهاء  
 وقد يتمتي بلو نحو لو تاتي فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان  
 النصب قرينة على ان لو تاتي على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على  
 اضمار ان وانما يظن ان في جواب الاشياء الستة والمناسبة للمقام هنا هو التمتي  
 وكما يفرض بلوغه الواقع واقعا كذلك يطلب ليت وفتح ما لا طاعة  
 في وقوعه وقيل انها لو التي تاتي بعد فعل فيه معنى التمتي نحو وقد ولو  
 تذهبن وهي حرف مضمرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمتي فينصب  
 الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحجج اى لو كان لي مال قال الله تعالى  
 لو ان لك قوة فاكرون من الحسير قال السكاكي كان حرف التنديم والتخصيص  
 وهي هلا ولا يقلب الهاء همزة ولو لا ولو ما خذة منهما اى كانتهما مأخوذة  
 من هل ولو التين للتمتي حال كونهما مركبتين مع لا وما المزبورين لتضمنيهما  
 علة لقوله مركبتين والتضمن جعل الشيء في ضمن الشيء لقوله ضميت الكلمتان  
 كذا بابا اذ جعلته متضمنا لتلك الابواب يعنى ان الغرض من هذا التركيب  
 التزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمتي ليتولد علة لتضمنيهما يعنى  
 ان الغرض من تضمنيهما معنى التمتي ليس افادته التمتي بل ان يتولد منه  
 اى من معنى التمتي المتضمنين هي اياه في الماضي التنديم ونحو هذا كرت  
 زيرا ولو ما كرتك على معنى ليتك كرتك قصدا الى جعله نادما على  
 الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى  
 ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخفى من ضربين

التنوين

من التنوين والتوهم على ما كان يجب ان يفعله الخاطب قبل ان يعطيه فقول  
 لتضمنيهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمتي مفعوله الثاني وهذا  
 وان لم يكن محمدا به في لفظ الفتح لكنه حاصل معناه لانه قال كرتك مع  
 ما ولا المزبورين. فلو بالزام التركيب التبيين على الزام هل ولو معنى التمتي  
 وهذا متعربان ما يقع في بعض النسخ لتضمنيهما ليس على ما ينبغي وكذا  
 قوله ليتولد ايضا حصول كلام الفتح حيث قال اذا قيل هلا كرتك زيد  
 فكان المعنى ليتك كرتك متولد منه التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول  
 الامر لتضمنيهما معنى التنديم والتخصيص غير متوسط معنى التمتي جريا على  
 المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمتي وتسمى ما مضى بناسب التنديم  
 وما يستقبل السؤال والتخصيص وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدا  
 القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما اخر فاموضعا للتنديم والتخصيص  
 من غير اعتبار التركيب فان التعريف في الحروف ما ياباه كثير من النحاة وقد  
 يتمي بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب جوابه المضارع على اضمار ان نحو  
 لعلي احجج فان ورك بالنصب بعد المرجوع عن حصوله فيسبب بعده عن  
 اشبه الحال او المكنى التمتي لا طاعة في وقوعها فيتولد منه التمتي لما من  
 انه طلب حال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف التمتي فانه ارتقاء شئ  
 لا وثوق بحصوله فانه لا يقال لعل الشمس تغرب وتدخل في الارتقاء الطمع  
 والاشفاق فالطمع ارتقاء المحبوب نحو هلك عطشنا واشفقنا وارتقاء  
 الكره نحو لعل اموت الساعة وبهذا ظهر ان التمتي يطلب وينبغي  
 ان يكون نوع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت  
 تلك الصورة وفتح نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق

او استدار

والا فهو التصديق



والفاظ الموضوع له المفعول وهل وما من واني ولم وكيف واين والى ومتى  
وايان فبعضها تختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها  
لا يختص بشئ منها بل يعم القيلين وبهذا الاعتبار صار المفعول اعم فقد  
المض وقال الفقيه لطلب التصديق اى ادراك وقوع السبب او وقوعها وهذا  
معنى الحكم والاسناد وما يجزى مجزئهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان  
بينهما نسبة امتناع لا عناية او السلب وتطلب تعيينها او التصور اى ادراك  
غير النسبة لقولك لطلب تصور السند اليه اى شئ في الالاء ام عمل فانت تعلم  
ان في الالاء شئوا المطلوب تعيينه في طلب تصور السند في الحايثه ربك  
امنى الذي فانت تعلم ان الذي يحكم عليه بالكيونه في الحايثه او في الدق  
والطلب هو التعيين فالطلب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى وطلب  
بالاستفهام تفصيله ولهذا اى المفعول لطلب التصور لم يقع في طلب  
تصور الفاعل اى زيد قام كما يقع هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور المفعول  
اعمر وعرفت كما هل عمر وعرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق  
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو حال بخلاف المفعول  
فانها يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في  
اعمر وعرفت واما في زيد قام فلا اذ لان ان تقديم المرفوع يستدعى حصول  
التصديق بنفس الفعل غايته انه كقولك على من ذهب عبد القاهر  
فيجب ان يكون اى زيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم المرفوع لا يقتضى حصول  
التصديق على هذا انه محتمل فيجوز هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا يختص  
بطلب التصديق كما سيجى والسؤال عنه به ان الذي يشترطه المفعول هو  
ما يليها كالفعل في ضربت زيدا اذ كان الشك في نفس الفعل اعنى الضرب

الصادر  
اطلاق الشك هنا يدل على  
ان المطلوب قد يتحقق  
بتعيين الفاعل والمفعول  
لذلك في المفعول  
سبب

الصادر عن المفعول الدافع على زيد واددت بالاستفهام ان تعلم وجوده فمضى على  
هذا الطلب التصديق بصدور الفعل منه واذ قلت اضربت زيدا ام اكرمته  
وهو لطلب تصور السند اضربت هو ام اكرمت والتصديق حاصل شيئا واحدا  
فمثل هذا محتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور السند  
يفرق بينهما بحسب القرين ونحو ذلك افرغت من الكتاب الذي كتبت كتبه  
سواء عن وجود نفس الفعل ونحو كتبت هذا الكتاب ام اشترته من  
عن تعيين السند وبهذا يظهر ان كلام المصالح عن تعطف الفاعل على انت  
ضربت زيدا اذ كان الشك في الفاعل من هو منع العلم بوقوع ضرب على زيد  
والفعل في زيد اضربت اذ كان الشك في المفعول من هو منع القطع بوقوع  
ضرب من المخطوب وكذا سائر المتعلق نحو في الدار صابيت وايوم الجمعة  
سرت وانا دبا حزينه وار كما حيت ونحو ذلك قال الشيخ في بيان الاجا  
وما يؤيد ذلك انك تقول قلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيضح  
ولا يضح ان تقول انت قلت شعرا قط انت رايت انسانا لا معنى  
للسؤال عن الفاعل من هو مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذ كانت الاشياء  
الى فعل مخصوص نحو ان يقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما  
ذلك مما يمكن ان ينص فيه على بعين فاما قيل شعرا على الجملة ورواية  
انسان على الاطلاق فيجوز ذلك فيه لانه ليس يختص بهذا ذنونا ولا حتى  
يسأل من فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وقد دخل على المحتمل من نحو  
هل قام زيد وهل عمر فاعدا اذ كان المطلوب التصديق بحصول القيام  
لزيد والقول بعمر ولهذا لا يختصها بطلب التصديق فاستمع هل  
زيد قام ام عمر لان وقوع المرفوع بعد ادليل على كونها متصلة وام  
التصلة



الطلب تعيين احد الامر مع العلم بثبوت اصل الحكم فهو لا يكون الا لطلب التصور  
بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيبينها <sup>الرفع</sup>  
فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمر وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما  
يسمى فان قلت التصديق سبق بالتصور فكيف يصح طلب التصديق  
حصول التصديق بام التصلة نحو زيد قام ام عمر قلت التصديق حاصل  
هو العلم بنسبة الفياض الى احد المذكورين والمطلوب تصور احد هاهنا <sup>التعيين</sup>  
وهو غير تصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وفيه هل زيد  
ضرب لان التقديم يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل <sup>الطلب</sup>  
حصولا الى حال وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيد بالفعل فاعل حذف  
يفسر الظاهر هل ضرب زيد ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر <sup>بالفعل</sup>  
وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم بحكم الاهتمام غير التخصيص وفيه  
نظر لانه لا وجه لتبقيده سواء ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا  
يوجب ان يقبح وجه الجيب انتهى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا  
به دون ضربته لم يقبح هل زيد ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اهل  
ضرب زيد ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم الفاعل على المفعول فلا  
يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق بحسن  
وذكر بعض المحققين من النجاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل  
على الحكم وان كان منصوبا بمفسر الظاهر فلا يجوز اختيار اهل زيد  
ضربه بل لا بد من ايدائها لانه لفظا وجعل السكاكي قبح هل جلع عرف  
لذلك ان التقديم يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل لا سبق من  
ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو جلع عرف واجب وان اصله عرف

وهذا ايضا قبح

رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واستمر النجوم الذين ظلموا وانما لم  
يحكم بالاستماع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزم السكاكي  
ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر العرف ليس للتخصيص حتى يستلزم  
حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النجاة وما ذكر  
صاحب المقفل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح الوجه  
القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو ان لا يلزم ذلك  
لجواز ان يكون قبيحا لعله اخرى فان انتفاء علة تخصصه لا يوجب انتفاء  
الحكم بطلان فغاياته ما في الباب انه لا يلزم علمها ذكره السكاكي قبح هل زيد  
عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلة غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل  
رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بعني قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل  
عرفت الدار بالقرينين وترك الهزئة قبلها لكثر وقوعها في الاستفهام فاقامت  
هي مقام الهزئة ونطقت عليها في الاستفهام وقد لوازم الافعال فلذا  
ما بعني هاهنا فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة  
الاسمية التي طرفها هاهنا نحو هل عرفنا عدولا في الفرق بينهم وبين ما اذا  
كل الخبر فعلا نحو هل قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حينها تذكر  
عمودا بالجمي وحشت الى الالف لما لوف وعانقته ولم تره بافتراق  
الام بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حينها فانها تسكت عنها ذاهلة وهي  
اهل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين ووف فلا يصح  
هل تعرف زيد وهو خوك كما يصح ان تعرف زيد وهو خوك بعني انه لا يصح  
استعمال هل لانكار ان ثبت الفعل الواقع في الحال بعني انه لا ينبغي ان يقع  
كما يصح استعمال الهزئة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال



فلا يصح انكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقيد بقوله وهذا هو الذي يكون  
 قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا انكار الضرب عن وقوع  
 الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعاً  
 الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار  
 الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مخالفة كما في  
 هذا المثال او حالته كما في قوله تعالى تقولون على المصالحات علمون وقولك ان  
 اباك واستتم الساطن فانه لا يصح وقوع في هذا الموضع وبهذا ظهر  
 فاما ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال  
 لعدم المقارنة لانه الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانفائها ههنا  
 الا يرد الى صحة قولنا سيجي زيد كذا وساطر زيد وهو يلزم بيدي السير  
 قال الحارثي سيجي عن العار بالسيف جالباً على قضاء الله ما كان جالباً  
 وفي التنزيل سيد مكون جهنم داخرين واخرج من هذان بعضهم لا يسمع  
 قول النجاة انه يجب تحريم صدره <sup>بذلك</sup> بحجة الحالتين عن علامته استقبال  
 لذكره في بحث الحال فيهم فيه ان الفعل المقيّد بالحال يجب تحريمه عن  
 الاستقبال فلا يصح تقييد فعل يضرب بالحال واؤثره قول النجاة دليل على  
 كلامه وهو بناء على خطائه ولم يقل عن اجد امتناع تقييد الفعل المستقبل  
 بالحال ولعمري ان التعرض لمثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يستعمل  
 لكننا خاف على القاصدين ان يقعوا فيها من غير تأمل وياخذوها  
 مذهباً ولا اختصاصاً بالتصديق بها ان يكون فعل مقصود على طلب التصديق  
 وعدم بحيثها الغير التصديق كما يقال تخلص بالعبادة بمعنى لا تعبده  
 وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها من اختصاصها باكونه زمانياً

اظهر

اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر كالفعل فان الزمان جزء من  
 مفهومه بخلاف الايام فانه يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني  
 اعني تخصيصها بالمضارع بالاستقبال لذلك فظاهر ان المضارع انما يكون فعلاً  
 واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو  
 الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي  
 مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث  
 هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي حال وفيما يستقبل ولهذا ولان  
 لها من اختصاصها بالفعل كان فعل انتم شاكرين ادل على طلب الشكر  
 من فعل تشكرون وفعل انتم تشكرون مع انه مؤكّد بالنكر لان انتم فاعل  
 فعل محذوف لان ابرار ما يستجد في معرض الثابت ادل على كمال العناية  
 بحصوله من بقاءه على صله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل  
 حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقدير لان انتم فاعل  
 فعل محذوف وفقره الظاهر وايضا فعل انتم شاكرين ادل على طلب  
 الشكر ان انتم شاكرين وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان  
 هل ادعى للفعل من الهزلة فتركه معها ان ترك الفعل مع هل ادل على ذلك  
 ان على كمال العناية بحصول ما يستجد ولهذا ولان هل ادعى للفعل  
 الهزلة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصده الدلالة  
 على الثبات وابرار ما يستجد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه  
 لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل على الفعل  
 كما هو اصله وهي اهل قسمان بسطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء لا  
 وجوده لقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب

وجود شيء بل شيء



اولا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة اولاد دائمة فانه المطلوب وجود الدوام للحركة  
اولاد وجودها وقد اخذ في هذه شيان غير الوجود في الاولى شي واحد فلا كانت  
مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسطة محمول وفي المركبة رابطة والباقيين  
الفاظ الاستفهام مشترك في انها لطلب الضرور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب  
بكل منها تصور شي آخر قيل في طلب ما يشرح الاسم كقولنا ما لعنقا طالبا  
ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لا يفي معنى وضع فيجب بايراد لفظ  
اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ما هيته التي هي حقيقة التي  
هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة سمي هذا اللفظ ويجب بايراد ذاتها  
من الجنس والفصل ويقع هل البسطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي تشرح  
الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب قبل شرح  
الاسم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم  
اللفظ استحالة طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه استحالة  
طلب حقيقته وما هيته الازالة لعدم الماهية له ولا حقيقة له لان الماهية  
ما به يكون الشي هو هو والعدم لا هوية له والفرق بين المفهوم واللفظ  
بالجملتين الماهية التي يفهم من الحذف بالتفصيل غير قليل فان كل من طلب  
بسم ففهم ففهما ما وقف على الشي الذي يدل عليه الاسم الا كان عالما باللغة  
واما الحذف فلا يقع عليها الا الترتيب بضمنا على المنطق فالموجودات لان كان  
لها مفهوما وحقايقا كان لها حدود بحسب الاسم وجب حقيقة واما  
العدم فاما لم يكن لها الا المفهوما لم يكن لها حدودا لا بحسب الاسم لان الحذف  
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما وضع  
في اول العالم من حدود الكليات التي برهن على وجودها في انشاء العلم انما

هو حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صار ذلك الجواب  
بعينها حدودا بحسب الذات وحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم  
ان الجواب الواحد يكون ان هذا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين  
وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبين العارض الشخص الذي العلم  
اي يطلب الامر الذي يعرض لدى العلم فيفيد شخصه وتعيينه كقولنا  
من في الدار فانه يجب عنه يزيد ونحوه مما يفيد شخصه واما الجواب  
بنحوه بل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما يشبه ذلك  
فانما يصح من جهة ان المني طيب يفهم منه الشخص بحسب اخصار الاوصاف  
في الخارج في شخص وان كان تلك الاوصاف نظرا في مفهوماتها كلياً وقال  
السكاكي يسأل بما عن الجنس بقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك  
وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو الحالة  
اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد وموضوع وما الاسم اي اي اجناس  
الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترنة باحد الازمنة  
او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيره فقد  
سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال لا اذكرون الله كثير او  
الذكريات ويسأل عن الجنس وفي العلم يقول من جبرئيل اي بشر هو  
ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نعلم انه سؤال عن الجنس فانه يصح في جواب  
من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحى الى الرسول ونحو ذلك  
مما يفيد السامع شخصه وتعيينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى  
حكاية عن فرعون فنرى ربكما يا موسى ان معناه انشراح هوام ملك ام جني  
ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شي خلقه ثم هدى



فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتخصيصه على ما ذكرنا ويشال باقية عما يتراد  
 الت ركنين فاما ركنهما فخواص الفرقين خير مما ان نحن ام احسن. <sup>تجدد</sup> عليه  
 السلام فان الكافرين والمؤمنين وهم احسن. <sup>تجدد</sup> عليه السلام قد اشتركا في  
 الفرقية فشا لوانما يترادها عن الآخر والامر لا يتم المشترك فيه  
 مضى ما اضيف اليه اي بوضوحه قوله في الفتا 2 بقوله ان عندك نيب  
 فتقول اي انيب <sup>فقط</sup> فطلب عنه وصف يترادها عندك في شراكها في التورية  
 قيل انه اذا اضيف الى شراكها كقولنا انهم يفعل كذا فجوابه انهم  
 لاشارة الحجة او كهم <sup>تجدد</sup> علم واذا اضيف الى كل فجوابه كل متميز لا غير وعلى كلمة  
 هو طالع المميز ويشال بكم عن العرو <sup>فقد</sup> سل بني اسرائيل كما انبى هم من  
 آية بيته اي كم آية انبى هم عشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك  
 السؤال السفي <sup>فقد</sup> واستفهام تفهيم تفهيم على الاقرار ومن آية متميز كبر  
 من قالوا وانفصلوا بين يمين متميزه بفعل متعد وجب زيادة من في ذلك  
 يتسبب بالفعل كما مر في خبرية وذكر بعض المحققين من النجاة ان متميز  
 الاستفهامية لم يترادها بحروا بين في نظم ولا تروا على جوارزه كناية  
 من كتب النحو واقر سل بني اسرائيل كما انبى هم من آية بيته ويشال بكيفية  
 الحال وبان عن المكان وبني عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبان  
 عن الزمان المستقبلي ويسعمل في مواضع التفتي <sup>تجدد</sup> ثم يشال ايان يوم  
 الدين واني يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل فانخرنكم  
 اي شتم اني حال من اي شتم اردتم بعد ان يكون اني به موضع  
 الحرك ولم يجي اني بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو اني لك هذا  
 اي من اين لك هذا الرزق الا اني كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانها يعمل

يدخل في السؤالين  
 الحال مطلقا لانه اذا  
 دخل على فعل كان سؤالا  
 عن الاول ان يكون لانه  
 الفعل انما يقصده  
 لتو ذلك كيف جئت  
 اراكم ام انيبا  
 الفتا 2

ان يكون مشتركا بين العنيين وان يكون في احدها حقيقة وفي الآخر مجاز وايضا  
 قد يكون في النجاة اني بمعنى ان الله في الاستعمال يكون مع من ظاهره  
 كما في قوله من اني عشرون لنا اي اني او مقدرة كقوله تعالى اني لك هذا اني  
 فقال النص انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضرار او  
 بدونه فظهر ان كل الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق كقولنا بعفها  
 تختص بطلب التصديق كسائر الالاء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كقولنا  
 فانها تجي بطلب التصديق والتصديق لغيرها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع  
 بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات  
 والنور وقوله ام من هذا الذي هو جنكم ام ما ذا كنتم تعملون وقوله انتم  
 ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان اني انما اطمع بالبين وام ههنا  
 بمعنى بل انتم تكونون لان نقلنا من كلام الى آخرين غير اعتبار الاستفهام كقولنا  
 ام ان اخبرين هذا الله هو من سهيون وبهذا يدخل ما قيل في قوله تعالى انتم  
 بايان في ولم يحيطوا بها على ام ما ذا كنتم تعملون من انه ام ان كانت متصلة  
 فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر على الهمزة والآخر ليس كذلك وهو شرط  
 كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما استفهامية بعدها اذا  
 يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في اجواب من انها متصلة بمعنى  
 انتم ام لم تكذبوا واذا لم يكذبوا فاني شئى كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات  
 استفهامية كثيرة اما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة  
 القران وتحقيق كيفية هذا الجاز وبيان انه من اي نوع من انواع  
 ما لم يجز احد حوله كالاستفهام <sup>الوجه</sup> كقولك دعوتك ومنه قوله حتى يقول الله تعالى  
 والذين امنوا بعهدي مني نصر الله وبيت السقط الامم وفيهم ثقلنا ركابا <sup>الوجه</sup> وتكمل  
<sup>الوجه</sup> والذين امنوا بعهدي مني نصر الله وبيت السقط الامم وفيهم ثقلنا ركابا <sup>الوجه</sup>

اليم في قوله الام لا استفهام  
 الى من حروف الجر والاضمار  
 واما في حذوها الالف ٢٢



ان يكون لنا وانما لا ارى الهه هه والتبني على الضلال نحو ما بين  
 تذهبون والوحيد كقولك لمن يسبى المادب انه ادب فلانا اذا علم ذلك  
 قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتبني وقد يقال بمعنى حمل المني على الاقرار والتقرير  
 بما يعرفه والجاهلية اليه وهو الذي قصده المعصية بها بلاه المقر به الهمة  
 اي بشرط ان يلى الهمة ما حمل المني على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام  
 من ايداء المسؤل عنه الهمة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار  
 بالفعل وان كنت ضربت في تقريره بالفعل او لا زيدا ضربت في تقريره بالفعل  
 وكذا ان يزدمررت واراكبا سرت وغير ذلك وما جعل الهمة في التقرير  
 بالفعل قوله تعالى حكاية انت فعلت هذا بالهتيا يا ابراهيم ان ليس مراد  
 الكفار حملهم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بان منه كان كيف  
 وقد انت رد الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعلك كبير هذا  
 وهو كالتقرير بالفعل لكان اجواب فعلت اولم أقعل واعترض المص عليه  
 بان لا يجوز ان يكون الاستفهام على اصله ان ليس في السب قايده على انهم  
 كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يتضح حملهم على حقيقة  
 الاستفهام واجيب بان يدل عليه قبل الآية وهو انه عليه السلام قد خلق بغير  
 ثابته لا يلدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا  
 من فعل هذا بالهتيا انه من الظالمين قالوا سمعنا فتي يذكرهم يقال له  
 ابراهيم قالوا هو انهم قد علموا ذلك من خلقه ومن نته الاصنام وقد  
 روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابروه بكرهم  
 اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايداء المقر به الهمة يعني اذا  
 كان التقرير بالهمة فانها هي التي فانها هي للتقرير بالفعل والفعل

والفعل

والفعل وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون التقرير بنفس الحكم نحو هل  
 تؤيب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسئل بها عنه نحوكم ايتناهم  
 من اية وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اي بلاه  
 المنكر الهمة يعني اذا كان الانكار بالهمة واما المني بها وان صح بحسبه لانها  
 لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك عاذا يضرك لو فعلت كذا ومن  
 اذا فعلت كذا ومن يدعوني وكيف توفى اباك ومن اين تدري ما العار من  
 من الرند وما تسمي ذلك واما الهمة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله يقيني  
 والمشر في نصا جني فانه ذكر ما يكون منعاً من الفعل فلو كان لانكار انما فعل  
 وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك  
 كالفا على قوله تعالى هم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القائلون  
 لانفس القسمه وكما لمفعول لا فقالوا انما اتخذوا اصناما الهة فان المنكر هو  
 اتخذوا الهة فلهذا اولى الفعل الهمة وكما الحال في قولك ارجلا سير  
 اليد وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيد اضربه بحمل الانكار على  
 المفعول وعلى نفس الفعل يجب تقدير الفسر ونحو قوله تعالى ابراهيم  
 واحد اشبعه لانكار المفعول فيقدر الفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على  
 الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفا على حمل التقديم على التخصيص كما  
 مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي نحو ازيد غرت  
 وجل صاحب الفتاح قوله تعالى افا انت تكفره ان س وافانت سمع الصم  
 من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المني طبعه والنبى عليه السلام  
 لم يعتقد استركه في ذلك ولا انفراد به وجعلها صاحب الكتب في  
 التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لم يفرط في شقدها بيمانهم وتباليخهم  
 على ذلك

بل لا  
 جيل



كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال هزم الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما  
 يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعاً فكيف يحمله السكاكي على التقوية بدون  
 التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهزم بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم  
 يفرق بين ما يلي حرف النفي وغير ما به جعل الجميع محتملاً للتقوية و  
 التخصيص ان كان مضراً ومعيقاً للتخصيص ان كان منكرًا مظهرًا للتقوية  
 ان كان معزفاً وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله  
 تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره  
 ولكن الحمل على الابتداء مراد منه تقوية حكم الانكار وهذا يوم ان مثل  
 هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه  
 المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر العرف لا يحمل  
 اعتبار التقديم فكأنه ينفي هذا على ذهب القوم ومنه ان من جمعي الهزم  
 للانكار ليس الله بكاف عبده الى الله كاف لانه انكار النفي نفى له ونفي النفي  
 اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهزم فيه للتقرير بل المني طبع على  
 الاقرار كما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا  
 قوله تعالى ان شئ لك صدق والم يجدك يتيما وما تشبه ذلك فقد يقال  
 ان الهزم للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فحمل ان التقرير  
 ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهزم بل بما يعرف المخاطب  
 من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني واتي الهين  
 وان الهزم فيه للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه  
 قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل  
 ان يلي الفعل الهزم ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهزم

انار اليها بقوله والانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ان يضر بامر من المن  
 يرد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه  
 بهما نفيت من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى  
 الذكر من حرم ام الانثيين امها اشتملت عليه ارجام الانثيين فان الغرض  
 انكار التحريم عن اصله وكذا اذا اوليها الفاعل نحو ان يضر بك ام عمر بن  
 برد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو في الليل كان هذا ام في النهار وفي  
 السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ كما في  
 كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيا  
 واقع في هذا الاستفهام تقرير بمعنى التوبيخ وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي  
 ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لمها دقائه للتقريب مع شائبة من  
 الانكار باذعائه اتم على مرتبة من ذلك ولا ينبغي ان يكون اي حديث يتحقق  
 مضمون ما دخلت عليه الهزم وذلك في المستقبل نحو اعصى ربك بمعنى  
 لا ينبغي ان يتحقق اعصيا او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم بكم  
 بالبينين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انتم لم تكموها اي انتم لم  
 تلك الهداية والحجة اي انكر حكمها على قولها ونقيسكم على الله تعالى بهما والحال  
 انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الامر ام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان  
 الا احسان وقول الشاعر وهل يدخر الفرجام قولا يومية اذا دخر النمل  
 الطمام لعامة وقد يكون الاستفهام لانكار الله بمعنى التوبيخ ايضا كقوله  
 تعالى ماذا عليهم لو اسئل بعني اربعه ووبال عليهم في الايمان وترك الاتفاق وهذا  
 للذم والتوبيخ والافضل مصلحة فيه والتعظيم عطف الاستبطاء نحو اصلوا  
 تارك ان تترك ما يعبد اباؤنا والتحفير نحو من هذا والتهويل كقوله فان

انما امر الله ان لا يكون  
 في قوله تعالى



ولقد تجتنب بنو اسرائيل من العذاب المهين من فروع بل يلفظ استفعالهم ورفع  
فروع ولهذا قال انه كان عاليا من المرفعين والاستبعاد نحو انهم لم يذكروا  
قد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفعال  
اذا انتفع حملها على حقيقة تولد منه بعونة القلب ما يناسب المقام ولا  
يخصر المتواليات فيما ذكره الصوفاء يخطر ايضا شئ منها في اداة دون اداة بل  
لما كثر ذلك هو لانه النوق وتبع التركيب فلا ينبغي ان يقتصر ذلك  
على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تخطه بل عليك بالتصرف  
وتسعى الروية والله الهادى ومنها من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه  
طلب فعل غير كقوله الاستعلاء واحترز بغير اللق من التقي ويقول على  
جهة الاستعلاء على ما سبق طلب العلة سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعا  
والالتماس وفيه نظرا انه يخرج عنه نحو الفف عن القفل ثم اختلف الاصوات  
ثان صيغة الامر لا اذ وضعت فقيلا للوجوب فقط وقيل للندب فقط  
وقيل للمقد المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل مشترك  
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للمقد المشترك بينهما وهو الطلب  
وبين المشترك اللفظي وقيل هي مشترك بين الوجوب والندب والاباحة  
موضوع لكل منها وقيل للمقد المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكتر على  
كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع شئ من  
ذلك لم يجزم المصنئ واشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة  
اماراته فقال ولا تظهران صيغة من المقترنة باللام نحو ايجز زيد  
غيرها نحو اكرم عمرو ورويد بكر في هذا الشدة الى ان اقسم صيغة الامر  
ثلاثة الاول المقترنة باللام اجازته ونحوها ليس للفعل الخي طلب

والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل الخي طلب يحذف حرف المضارعة  
والثالث اسم لا على طلب الفعل وهو عند الحاجة من اسماء الافعال والاولان  
لفظة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سميها  
التحويث امر سواء استعلاء في حقيقة الامر وفي غيرها حتى ان لفظ اخفى  
في قولنا التسمم اخفى عندهم امر واما الثالث فلما كان اسما لم يسمى امر  
تبريز بين اليامين موضوعه لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا  
سواء كان عاليا في نفسه او لا لئلا يدرك الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة  
الى ذلك اي الصلابة اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات  
في حقيقة قال صاحب الفتاح وتيقا ائمة اللغة على اضافته نحو قم وليقم  
الامر بقوله صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباح  
اولام الاباحة مثلا يد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا حقيقة  
الامر وفيه نظرا لاننا ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل  
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في خوفه وليقم ونحو ذلك واصله بالصيغة  
ومثال اليه من اضافة العام الى الخي صوب ليل انهم يتعلمون ذلك في مقابلة  
صيغة الماضي والمضارع ومثالها فليتنازل ويمكن ان يجاء عنه باننا سلمنا  
ذلك لكن سميتمهم نحو قم وليقم امر دون ان يستعمله اباحة مثلا  
يد ذلك الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة لغيره  
لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا  
يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى  
الاولا اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتمهيد  
الى تخويف وهو نعم من الانذار لانه يلدغ مع تخويف وفي الصلابة هو تخويف



مع دعوة فالتهديد نحو اعلموا انكم والنهي نحو فاذا نوا سورة من مثله والخبر  
 نحو كونوا قردة خاصين ولاهاته نحو كونوا حجارة او حدا ان ليس الغرض  
 ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التخيير  
 يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيه دلالة على سرعة تكوينه اياهم  
 قردة وانهم سخرين له متقادون لآمره في الالهانة لا يحصل ان لا يصير  
 حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او  
تصبروا والفرق بينهما وبين الاباحة ان الخطاب في الاباحة كانه توهم  
 ان ليس يجوز له الايمان بالفعل فابحج واذن له في الفعل مع عدم الحرج  
 في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع  
 له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما وانتمى نحو قول امر  
القيس يا ايها الليل الطويل لا ارجو ان يصبغ وما الاصبح منك باشل  
الاصباح الصبح والاحياء الا انك فيقول ليزل ظلامك بضيا الصبح  
 ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لا في اقاسي هو مني نهارا كما قال  
 ليل ولا نهارا في نظم في عيني لا زدام الموم على فليس الغرض طلب  
 الاحياء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يمتنى ذلك تخلفا عما عرض  
 له في الليل من تبايح اكوي ولوايح الاستباق وكستل الله تلك الليلة  
 كانه لا يرتقب احياءها وليس له طمعية فيه ولا توقع فلها يحمل  
 على التمتي دون الترتي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن  
 لا على سبيل الاستعلاء انما ريقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب  
 للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يسألك ربك ربك اغفر  
 بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف

انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي  
 حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانفكاك في الاستغفار وانما دولته  
 الفهم عند الامر يستل بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين  
 واردة الترتي فان المعطوف اذا قال لعبد فم ثم قال له قبل ان يقول لا اضطلع  
 حتى الساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطلاع لانه  
 اراد الجمع بين القيام والاضطلاع مع تراخي احدهما فيه نظر لاننا لان ذلك  
 عند خلق المقام عن القرائن بل ليس مفهوما الا الطلب استعلاء والفور  
 والترافي مفوض الى القرينة كالترك او عدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها  
 ونهاية من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله من  
 واحد وهو الاجازة في نحو لا تفعل وفي عرف النجاة يستعمل نفس هذه  
 الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما سمي افعل امر وهو كالمر في الاستعلاء  
 لانه استل الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق  
 ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي  
 رجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالأشبه  
 المرة وان كان رجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك الى  
 في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالأشبه الاستقرار وقد يستعمل في  
 غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض وطلب الترك كما هو مذهب  
 البعض فلهذا قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كفا النفس عن الفعل  
 بالاستغناء باحد ضارده او ترك الفعل وهو نفسوان لا تفعل والمذهب  
 متقاربا في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل  
 للطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمسك امرك لا تمسك امر



فانه في حيز ليس المراد طلب كفه عن الاشياء او يستعمل الطلب الكلف او استر ليس  
 لا على سبيل الاستعمال بل على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي  
 اعدائي او على سبيل التعلق فيكون التماس كقولك ان يساو بينك لا تفعل كذا ايها  
 الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب التوام والشيء على ما عليه المخاطب من  
 الفعل او الترك نحو هذا الصراط المستقيم ولا تحببن الله غافلا اي اذم  
 واشت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي وتجوز  
 تقدير الشرط بعدها وايراد الجراء عقبها مجزوماً بان الضمير مع الشرط كقولك  
 في التمني ليت لي مالا انفقته ان ارزقته انفقته وفي الاستفهام ان يبيد اعدائي  
 اي ان تعرف فيه اذرك وفي الامر كرمي اكرمك ان تكوني اكرمك وفي النهي  
 تشمتي يكن خير لك اي لا تشمتي يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجها  
 اخرها ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب لطلب لا ينفع عن سبب حاصل  
 للطلب عليه فوجود ذلك السبب حاصل مستبعد عن ذلك الطلب في الخارج لانه  
 العلة الغائية لوجودها معلومة للعلة الفاعلية وان كانت باهية  
 علة لعلة العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم في الذهن على  
 العلول ويتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم قد انقضى آخر العمل ولا  
 كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مستبعا عن الطلب في الخارج فيفهم  
 من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حائلا عليه ان  
 هذه القرينة عن ذكر شرط الشرط والسبب ليس معنى الشرط والخبر الا  
 سببية الاول وسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة هذه  
 الاشياء وانما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمعنى عليه والحامل  
 على الكلام الخيري افادة المخاطب لمضمونة وعلى الطلب كون المطلوب مقصودا

السلام

السلام

المعنى اما لانه او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف  
 غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح  
 توقفه على المطلوب يجوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه  
 لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك  
 المذكور لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك انما ظاهر  
 هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزءا من مضمونها  
 وقصد السببية بخلاف قولنا ان يبيد اعدائي في السوق اذ لا معنى  
 لقولنا ان تعرف فيه اضرب زيد في السوق وما قوله تعالى قل للذين آمنوا  
 بيمينهم الصلوة فلذلك الشرط لا يلزم ان يكون علة نامة لحصول الجراء  
 بل يكفي في ذلك توقف الجراء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر غير ان  
 نوات صحت صلواتك واذ لم يقصد السببية يبقى المضارع على رقبته  
 اما حالا عند رزقهم في موضعهم يلعبون او وصف نحو اكرم رجلا حسنا  
 او شيئا فاما جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله خوفا يدعونك واما العرض  
 وان علة الحاجة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط وينجزم بعدها  
 في جواب المضارع كقولك لا تنزل تصب خيرا ان تنزل تصب خيرا  
 فلو لم يكن الاستفهام ايسر هو با على حدة بل المزمع فيه ضرورة استفهام  
 رغات على الفعل النفي وانتع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف  
 بعدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة  
 الحال عرض النزول على المخاطب او طلبه منه وهذه في التحقيق همة انما  
 اي لا ينبغي لك ان لا ينزل وانما النفي انما ثبت فلذلك صحت تقدير الشرط لثبته  
 بعده نحو ان تنزل فان الشرط القدر بعدها الاشياء يجب ان يكون حيا



فلا يصح تقدير المنى بعد التثنية وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او  
 استلم تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تستلم تدخل النار خلافا لما كان عليه  
 يجوز تعويل القرينة ويجوز تقدير الشرط في غير هذا وغير هذه المواضع  
 لقرينة نحو لم اتخذوا من دونه اولياء فالتة هو الذي ان ارادوا وليا  
 بحق فالتة هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان  
 قوله لم اتخذوا انكارا لكل واحد سواه فان قلت لا شيء انه انكارا لقرين بمعنى  
 لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وترتب عليه قوله فالتة هو المولى  
 من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالتة هو المستحق  
 للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه ذلك الشيء ولا يحق على ان  
 طبع حسن قوله لا تعذب زيرا فهو اخوك بالفاء بخلاف ان تعذب زيرا فهو  
 استغفارهم انكارا فهو لا يحسن الا بالواو والكلية ذلك لانهم وان جعلوا استغفارها  
 الانكار بمعنى المنى لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل تسليم الذوق  
 يجد من نفس التفاوت وانه يصح وقوع احد هاجب لا يصح وقوع الآخر  
 وخصا الشرط في الكلام كثير وسعروضه وانه تحت الایجاز ان شاء الله تعالى  
 ومنها من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مثلا المولى  
 لفظا او تقدير افا يوهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد  
 نائما او ساها حقيقا او بانسبة الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ  
 من علو الشأن الى حيث ان المخاطب لا ينبغي بما هو حقه من التسليم فيه  
 وان ندب وسعه واستغرق جهده فكانه غافل عنه بعيدا والى الكثرة  
 للتشديد قد يستعملان في البعيد تنبيهها على انه حاضر في القلب لا يغيب  
 عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربيع قلوبى اسكان

للقريب

واما يا

واما يا فاعيل حقيقة في القريب والبعيد لانها طلب الاقبال مطلقا وقيل بل  
 للبعيد واستعملها في القريب اما لا ينقص الداعي نفسه واستبعاد غيره  
 المدعو نحو يا لله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وانه المخاطب  
 نهالكه على الاشتغال كما انه غافل عنه بعيدا نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك  
 واما المحرص على اقباله كما انه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بدارته  
 وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها العاقل واما لا تحطط طائفة بعيدا  
 له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة اي صفة النداء في غير هذا  
 وهو طلب الاقبال كالا غرا في قوله لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فالتة طلب  
 الاقبال لكونه حاصلا واما الغرض اخره على زيادته المتظلم وبتا الشكوى  
 والاختصاص في قوله انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله  
 تخصيص النداء لطلب اقباله عليك ثم جعل مجررا عن طلب الاقبال ونقل  
 التخصيص ولوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاضل  
 نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اختصاصا من بين الرجال باكرام الضيف  
 او التفاضل نحو انا انسكن ايها الرجل اي اختصاصا بالسكنة او المجردة بيا القصور  
 بذلك الضيف لا للتفاضل ولا للتخصصا غرضنا انا ادخل ايها الرجل ونحو نقرأ  
 ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا  
 لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير الحكماء المتسبق ولا يجوز  
 فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فذكره التبرج  
 بادائه فقولنا ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموع  
 في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف تفسيره اي اختصاصا من بين  
 الرجال وقد يقوم مقام ايكم منصوبا اما معترف باللام نحو نحن العرب

اقرب التاب



للضيف او مضاف نحو انبعاث الانبياء وربما يكون على نحو ما يكتشف  
الضياء <sup>وقال ابن</sup> الحاجب المعروف ليس نقول من النمل ان المندى لا يكون  
ذالام ونحو انها الرجل نقول قطعا والمضاف بحمل امرين النقل فيكون منصوبا  
بما مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني واخصر قال العالم  
المروق في قوله لانا بنى نهشل لاندع لاد الفرق بين ان ينصب بنى نهشل  
على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبر المكان قصده  
الى تعريف نفسه عند المخاطب كان فعله لذلك لا يخ عن خول فهم وجهه  
من المخاطب بنانهم وان نصب <sup>ابن</sup> من ذلك فقال مفتخر انا اذكر من لا يخفى  
شانه لا يفعل كذا وكذا وما يتعمل فيه صفة النداء لا استفادة نحو يا الله  
من ايم الفرق وسهال التعجب بالماء وباللؤلؤ كما انه لغرابته تدعو وتقف  
ليتعجب به وسهال التذلل والتعجب كما في نداء الاطلال والمنازل والبطايا ونحو  
ذلك كقوله ايامنازل سلمى بن سلماء وكقوله يانا قجدي فديا فنت اناك  
الى صبري وعلمي واخلاسي ونسائي وسهال التوقع والتعجب كقوله فيا صبري  
معين كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبجر مترعا وكقوله يا عين بورد  
انك تكي عند كل صباح ومنها التوبة كقولك يا مجتاه كاتك تدعوه وتقول تعال  
فاناستق اليك <sup>عليك</sup> وانتال هذه المعاني كثيرة في السلام فتأمل واستخرج ما يات  
المقام ثم انجز قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على ان يكون الال  
الحاصل التي طلقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله لنفقي  
اولا فلهذا احرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم  
رغبته في شئ كثر تصوره اياه فربما يحتمل اليه حاصلا فيورده بلفظ  
الماضي كقولك رزقني الله لقاك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو ربه

رحم الله بحملها في التفاؤل واظهار الحرص وما غير البليغ فهو ذاهل عن  
هذه الاعتبار او لا حذر من صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى  
ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعته في الحقيقة  
او يحمل المخاطب على المحض بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب ان يشب  
الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتني غدا مقامه او تني  
تحمله بالتفصيل وجه على الايمان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر  
لكون الهلام في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز كاستعمالها في غير موضع  
له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها من الاعتبار المناسبة لا يقع الخبر موضع  
الانشاء القصد الى المباعدة في الطلب حتى كان المخاطب سادس في الانشال  
وسهال القصد الى استعمال المخاطب في تحصيل المطر وسهال التنبيه على كون  
الطريق الوقوف في نفسه لقوة السبب المتأخذه في وقوعه ونحو ذلك من  
الاعتبار **تيسر** الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة  
يعني احوال الاسناد والسند اليه والسند ومتعلقات الفعل والفعلية وغيرها  
ان ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر انما تمل في الاعتبار  
ولطائف العبارات فان الاسناد والانشاء ايضا اما مؤكدا ومجرد عن  
التأكيد وكذا السند اليه اما مؤكدا ومجرد عن التأكيد او منكروا  
غير ذلك وكذا السند اسم او فعل مطلقا ومقيد بمفعول او شرط او غيره  
والمتعلق اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة وسناده وتعلقه ايضا  
اما بقر او بغير قصر والاعتبار المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك  
اعتبار بعد الا حاطة لما سبق والله المرشد **الباب السابع في الفصل**

**والواصل** الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه او ترك عطف

بعضها على بعض

المعظم



فبينهما تقابل العدم والملكة وهذا قد تم الوصل لانه اذا اعدم انما تعرف بكمالاتها  
وانما في صدر البتة فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف  
بعض الحمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليس الحمل الحمل اليها  
محمل الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادين لكن الاصطلاح  
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لانه الكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان  
مقصود الذات والجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كان مقصود الذات  
اولا فالصدر والصفات السند الى فاعلمها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها  
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو  
ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس بمقصود لذاته فاذا انت جملة  
بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محمل من الاعراب او على الاقل على تقدير  
ان يكون للاولى محمل الاعراب ان قصد شريك الثانية لها في حكمه ان  
حكم الاعراب لهما فكل منهما خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك  
عطف الثانية عليها ليقول العطف على الشريك المذكور كما لم يرد فانه اذا  
قصد شريكه بمفرده قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير  
ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وحيث وقعت  
موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونها يكون  
العطف ان الثانية على الاقل مقبولة بالواو ونحوه ان يكون بينهما اية الجملة  
الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة  
والشعر من التماسا وبمعنى ومنع لما بين الاعطاف والتمنع من التماسا  
بخلاف زيد يكتب وينع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا العطف المفرد  
على المفرد بالواو مقبول ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر

وجيب  
ان يكون

بخلاف

بخلاف زيد كاتب ومعلم قوله ونحوه الغداة اراد به نحو الواو من حروف العطف  
الدالة على الشريك كالفاء ونحوه وهذا فاسد لان هذا الحكم يختص  
بالواو لان الحمل من الفاء ونحوه وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا  
سواء وجد بين العطف والعطف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب  
فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاف بعد الكتابة بخلاف الواو  
فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على من تمام قوله  
لا والذي هو عالم ان النبي خير وان ابا الحسين كرم الله وجهه انما منسوبة بين  
كريم ابا الحسين ومراية النبي سواء كان نوا او لا غيره فهذا العطف  
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة  
على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول عالم لان وجودا جامع شرطيهما  
جميعا قوله لا انما اذ عت احببته عليه من انداس هو ان يدعى عليه  
السابق وهو قوله رخصت هو ان عفا الغداة كما عفا عنها ظلال  
باللوى ورسم فاعلم رخصت ضمير احببته والخطاب هو ان النفس وجواب  
الضمير البيت الذي بعده وهو قوله ما زالت عن سنن الوداد ولا غدت  
نفسى على الف سواك تحوم والاى وان لم يقصد شريك الثانية للاولى  
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها فلا يلزم من العطف الشريك  
الذي ليس بقصود نحو واذا خلوا شيئا طينهم قالوا انا معكم انما نحو  
يستهنون الله يستهنون بهم لم يعطف الله يستهنون بهم على انا  
معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل نصب  
على انهم مفعول قالوا فلو عطف الله يستهنون عليهم لانهم كونه متراكبا  
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقولا قول المتأخرين



ولما قال على اناسكم دونه انما نحن مستهزون لانه بيانا لاناسكم فحكمه  
 وعلم ان الثاني ان على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها  
 بها ان ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سواء عطفت به او عطف  
 الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير شرط شيء آخر نحو قول زيد فخرج  
 عمر واكرم عمر واذا قصد التعقيب او التامر لانه لا يخلو لان ما سوي الاول  
 من حروف العطف فيفيد مع الاشتراك المعاني محصلة وتفصيل ذلك ان  
 حتى ولا العاطفين لا تقعان في عطف الجمل او واو اما واما فخطف الجمل  
 مثلي في عطف المفردات وليت او في مثل قوله تعالى كلهم البصر او هو اقرب  
 وقوله تعالى امة الف او يزيدون للعطف بل يجوز في استيفاء الجمل  
 بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجملة مثلها في المفردات الا انها  
 قد تكون للبتارك والخلط بل لمجرد الاستعانة بلام الى اخرها من الاول  
 بلا قصد الى اهدى الاول وجعله في حكم السكوت عنه كقوله تعالى بل هم  
 في شك منها بل هم عمون واما الفاء فالفاء تفيد كون مضمون الجملة  
 الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما  
 مرتباً في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى مضمونها عقيب مضمونها  
 قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس  
 متوكل التكبرين فان مدح الشيء او نعمة انما يصح بعد جري ذكره ومن  
 هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو ونادي نوح ربه فقال ونوح  
 وكم من قرية اهلكناها فجاءها بالظلمات او هم قاتلون لا يظنون  
 التفصيل بعد الاجمال ولا تنافي ان يكون فيها معنى السببية على ما  
 زيد في غضب عمر ثم ان كونها للترتيب بلا محلة لا ينافي كون الثانية

كلام شارح في شرح  
 الفتحا يشعرون  
 حتى عطف الجملة في

اي اهدى  
 بمعنى هدي

فليكون  
 ان قيل لا يرد

في المرتبة

في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله  
 تعالى انزلنا من السماء ماء فنخرج الارض خضرة فان الاخضر  
 يتبدل عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم يفتح نظرا الى تمام الاخضر  
 جاز ونعم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثير تاريجي كاستعداد مضعف  
 الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها له نحو ثم انشأ خلقا آخر ونحو ثم  
 الذين كفروا برؤسهم بعد كون استعداد الاشتراك بخالف السموات والارض  
 وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقسم بالعقبة الاية بعد  
 النزول بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفر وارحمهم ثم يعبدوا اليه  
 للبعد بين طلب الغفر والانعطاف بالحكمة الى الله تعالى وهذا في التنزيل  
 اكثر ان يحكي وقد يجي للمجرد الترتيب والتدريج في درج الارقاء  
 من غير اعتبار تعقيب وترتيب كقوله ان من سادتم ساد ابوه ثم قد ساد الاول  
 قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادر بك ما يوم الدين ثم ما ادر بك ما يوم  
 الدين اذ عرفت هذا فنقول اذا عطف بواحد من هذه الحروف جملة  
 على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الاول  
 فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اخر في عند  
 الاستعانة بالاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمون  
 الجملة في الحصول نصا لانك اذا قلت يفر زيد ينفع من غير واو  
 احتمال ان يكون قد لك ينفع رجوعا عن قولك يفر وابطال لانه كذا في الاول  
 الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء ونعم والجملة المشتركة  
 في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن  
 هو الذي شكك فيه العبراب والاولان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على

معنى عاطف سواء الاول



قوله وما سوت ان  
زيت سفوف  
وستر جاف  
فان خلاصهم بولهم

قوله وهو وزيت  
الاما على ان حقيقته  
لا تستهزأ ولا يتصور  
من تعالاه لانه عبت  
وجعل حرجي

المستهور ان اذا  
الشرط مضاف  
الى شرطها فالقول  
فيها هو الجزاء  
وجوز بعضهم  
كالشيخ ابن القيم

عدم اضافته كمن  
فيعلم ان يعمل شرط  
فقط كقولهم  
فان شرطنا

هذا انما هو في  
ما ذكره اوله فلهذا  
ولا يشك ان  
الذي دفعه ما ذكره  
وقوله ثم التقيد  
الذي دفعه ما ذكره  
ثالث حرجي

فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه لثانية فلفصل واجب للثانية من  
الوصل الشرطي في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الالة لم يعطف الله يستهزأ بهم  
على قول الثالث ركة في الاختصاص بالظرف لا من ان تقديم الفعل ونحو  
من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم هو  
ان خذ لهم وخلصهم وما سوت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث  
لا يشعرون مختصا بحال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل  
للا انقطاع له بحال فان قلت لانه ان الالة في الالة طرفية بل شرطية وبعد  
تسليم ان العامل في ان الشرطية هو الجزاء فلا يتم ان مثل هذا التقديم يفيد  
بل هو مجرد تصدير الشرط كاستفهام ولو سلم فلان ان العطف على مقيد  
يشي يوجب تقيد العطف بذلك الشيء قلت ان الشرطية هي بعينها الشرطية  
لستعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قراءت القرآن يفيد  
معنى لا اقراء القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط  
او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مفقدا على  
العطف فالظن تقيد العطف به كقولنا يوم الجمعة سرت و ضربت زيدا  
وقولنا ان جيتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه استبقا الى  
الفهم في الخطايا فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين  
احدهما ان يستقل كل بالجزئية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان  
يكون العطف بحيث يتوقف على العطف عليه ويكون شرط شيئا فيه  
بواسطة كونه سببا في العطف فعليه كقولنا اذا رجع الامير استأذنت  
وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون  
عطف الله يستهزأ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه لا يميز المعنى

واذا قل

واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزء اعنى استهزأ  
الله بهم انما هو على نفس استهزأ بهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن  
انفسهم باننا مستهزون بدليل انهم اوقالوا ذلك لدفعي عن انفسهم  
والسأم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في لائل الاعجاز ولا اعطف  
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه  
لثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك  
فقد اعطاؤه لثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع  
بلا ايهام ان بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال  
او شبه احدهما الى احد الكمالين فكذا يتعين والاي وان لم يكن بينهما كمال  
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقق  
ذلك ان الواو والجمع والجميع بين الشيئين يقتضي مناسبتيهما وان يكون  
بينهما مغايرة لتلازم عطف الشيء على نفسه والحاصل من ان احوال الجملتين  
التي لا محل لهما من الاعل يعلم لكان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه لثانية  
سنة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه  
كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع ايهام  
الساكن المتوسط بين الكمالين في حكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة الشا  
الفصل ما في الاول والثالث فلعدم المناسبة وما في الثاني والرابع فلعدم  
المغايرة المتفقرة الى الربط بالعاطف فاخذ الصوفي تحقيق المقام  
السنة وقال اما كمال الانقطاع فلا خلافا فيهما خبرا وان شاء لفظا ومعنى  
اي يكون احدهما الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخره انشاء لفظا ومعنى  
نحو قوله قال زيدهم ارسولنا ولها فكل حنف امري يجزى بمقدار الواو

الذي يتقدم القول

والا لانه لو انما يتقدم الرقة لطلب الماء والكلاب  
من راد ويزود اذا جاء وذهب وقيل في يون  
بالاربعة من راد ويزود اذا جاء وذهب وقيل في يون  
الحلالا من راد ويزود اذا جاء وذهب وقيل في يون



قوله في القدر السام  
وهو الذي هو الذي  
تأخر في الجبريل  
الستة في الجبريل  
الذي هو الذي هو الذي  
الذي هو الذي هو الذي  
الذي هو الذي هو الذي  
الذي هو الذي هو الذي

عزنا ابن هبتم في المغفلة لاجبة  
الى هذا الجواب لان كلامه الحكيم  
على ان الغفلة لا تكون لها من الاعراب  
اما في كلام الحكمي فلا لها جزء من  
الحكمي انه الحكمي انما هو مجموع مجملتين  
وزاد الحكمي المحل هو الحكمي لاجزه  
وانما في كلام الحكمي عنه فلفظ وكان  
هذا مما يمكن ان يصاد به ههنا  
لولا عدم الصواب في ما سبق قوله تعالى  
انا علمنا ما عملتم من الاشياء جبريا  
سماه

قالوا انت اكلت حلقا على حلق  
 كحل من حلق لا يقبل حلق  
 ولقد تم بحلقه بسد حلق  
 الفت من اسباب كمال  
 اول ان يكون لهم  
 والثاني على ان يكون  
 ثم في العباد ساحة فان  
 المعجزة لا يقبل حلقه  
 كل من الفقه به

وَصَفَّ الرَّكْبَ بِالْكَافِ الْمُسَوَّمِ  
وَالْأَكْبَرِ مِنَ الصُّلَحِيِّنَ حَضَرَ  
مَعَهُ فِيهَا الْمَلِكُ الْقَاضِي  
بِأَمْرِهِ وَهُوَ الْكامل فَبَيَّنَ  
أَشْيَاءَ انْقِصَاءِ لَعْدٍ



مما يرمى به جزاً فمن غير ان يكون صادراً عن روية وبصيرة فابسه على  
الشيء للمفعول والمرفوع المسترعايد الى قوله لا ريب فيه والنصوب البارز  
الى قوله ذلك الكتاب او كما جازان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل  
قوله لا ريب فيه تابعا بقوله ذلك الكتاب نفيًا لذلك التوهم فوزانه اي وزان  
لا ريب فيه وزان نفسه في جاني زيد نفسه والثاني نحو هدي ان هو هدي  
للمتقين فان معناه انه الى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كمها  
لا في تنكير هدي من الابهام والتعظيم ولكنه الشيء نهايته حتى كانه هذه  
محضة حيث جعل الخبر مصدرًا لا تم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا  
معنى ذلك الكتاب لا معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله  
في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اوجب الهداية بقدرها ليس كمالها  
بحسب ذلك بل على قدره وعدده وتقدم الجار والمجرور والمحرف بحسبها  
بتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تنفوت الكتب  
بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق على سائر الكتب الجارية  
نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه  
فوزانه اي وزان هذه للمتقين وزان زيد الثاني في جاني زيد لكونه  
مقررًا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه  
وان كان مقررًا لكتنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي  
هذا ولكن الشيخ ذكر دلالة الامحازاة قوله لا ريب فيه بيان وتأكيد  
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو  
ذلك الكتاب فمعطيه مرة ثانية (تثبيتاً او بدلاً منها) عطف على قوله ذلك  
للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلاً من الاولى

والله اعلم  
بما  
يخفى  
عن  
الغالبين

يكون ان كلام الشيخ يدل على ان الاربعه فيهم خبره  
انكيد اللفظي يكون في كل واحد من الاربعه  
الحصصه ومنه خبره يكون  
بمقتضى انكيد  
انكيد العنونه  
صحة جاري

لأنها الأولى غير وافية بتمام المراد أو غير الوافية بخلاف الثانية فإنها وافية  
بأنسب غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأن المراد لأن الغرض  
من الأبدال أن يكون الكلام وافياً بتمام المراد وهذا إما يكون فيما يعتنى به  
نكتة كونه أن تلك النكتة مثل كون المراد مطلوباً في نفسه أو قطعاً أو إيجاباً  
أو لطيفاً فتشترط الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل البعض والاشتمال من  
منبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم  
يُعتبر بدل الكل لأنه لا يتميز عن التأكيد الآبانه لفظ غير لفظ منبوعه  
وإنه المقصود بالنسبة لوجه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحققه في  
الكل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو أن تشترط منزلة بدل  
البعض خواذك بما تقولون أمذك بانعام وبنين وجنات وعين فان المراد  
التشبيه على نعم الله والقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوباً في نفسه  
أو زريعة إلى غيره والثاني أعني قوله أمذك بانعام الآية أو في بيتا وبيتا  
تأدية المراد لولا لالتصا لولا الثالث في عليها أن على نعم الله تعالى بالتفصيل  
من غير حالة على علم النجا طيبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في العجب  
ريد وجهه لادخله الثاني في الأول لأنه ما تعلمون يشمل الأنوار والنبين  
والجنات وغيرها والثاني وهو أن ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله إدر  
لا تقيمن عندنا والآل في السر والجهر سلماً وإن لم تر حل فكن على ما تكون  
عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به أي بقوله إدر  
كما اظهر الكراهة لا قامته إقامته المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا  
أولى بتأدية أي تأدية المراد لولا لالتصا لولا لا تقيمن على المراد  
وهو كمال اظهار الكراهية لا قامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من

النور

[illegible]



فان قلت قوله لا تقمين عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة  
لان موضوع للنهي واما اظهرها كراهة النهي فمن لوازمه ومقتضاياته  
فدلالة عليه يكون بالا التزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا  
لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته حتى انه كثيرا ما  
يقال لا تقم عندي ولا يبراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضور  
والتكيد بالسكون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقمين عندنا دال على  
كمال اظهار كراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد  
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة المعنى فيه قصد  
صريح بخلاف ارجل فان دلالة على كمال اظهار كراهة لاقامته ليست بالمطابقة  
مع انه ليس فيه شيء من التكيد بل انما يدل على ذلك بالا التزام بقونية قوله  
ولا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرجلة اظهار  
كراهة اقامته بسبب مخالفة ستر الععلن وزعم صاحب المفتاح انه دلالة  
ارجل على هذا المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان  
ارجل معناه الفرج طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة  
اظهار كراهتها وظاهر ان كمال اظهار كراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم  
ارجل حتى يكون دلالة عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان المراد  
الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقول ارجل يدل بالتضمن على مفهوم  
لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه عطف  
وولاه ان وزن لا تقمين عندنا وزان حسن في اعجبي الدار حسنا  
لان عدم الاقامة مغاير للارجح فلا يكون لا تقمين تأكيدا لقوله ارجل  
او بطل كل وغير داخل فيه ارجح اقامة غير داخل في مفهوم الارجح

فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملازمة فيكون بدل الاستعمال والكل  
في ان الجملة الاولى اعني ارجل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر في رسوا  
نزولها وقوله كلا المتألمين اعني الآية والبيت ان الثاني ارفق بتأدية المراد  
يدل على ان الجملة الاولى فيها وفيه تمام المراد لكنها كغير الوا فيه اما  
في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد  
من اقصورا وبيانها عطف على مؤكدة ان القسم الثالث من كمال الاتصال  
ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتشمل فيها منزلة عطف البيان من قبيل  
في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفايتها في مقتضى تبين الجملة الاولى  
بالتأني خفاء الاول مع اقتضاء المقام ازالة خوف سوء اليه الشيطان  
قال يا ادم هل ادلكم على شجرة الخلد ومليك لا يبلى فان وزنه اوزن  
قوله قال يا ادم وزنه عمر في قوله اقسام بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال  
يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا  
وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعول  
لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا  
لوسوس فليست امل وقد عطف الجملة التي نصلح بيانا للاولى عليها تبينها  
على استقلالها ومغايرتها للاولى كقولهم تعال يسوءونكم سوء العذاب يذبحون  
ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو حيث حررت الواو جعل بيانا  
ليسوءونكم وتفسير العذاب حيث اشبهها جعل التذبح لانه اوفى  
على جنس العذاب وازاد عليها زيادة ظاهرة كما في جنس آخر وقد يكون  
قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسير المفرد من مفرداته كقوله  
تعذب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان



عالمی اتحاد کے لئے لکھا گیا ہے

فبني صاوة الى  
فان القفا دون كما  
الانقطاع وهذا  
صاح كونه مشاهير  
عبد الرزاق

اماكونه فطما للوم  
ولان كل فعل قضي  
فيكون من تسمية  
القيدة بجم المطلق  
جمال الدين حسن بن

يغني عن قسطنطين  
 على نقد بكونه عظم  
 اراها بولس اللطيف  
 على ابي داود نقد  
 كاستنار كما بولس  
 لنظا هذه الاصول  
 او ينكره بكونه  
 هذا القبط على  
 قسطنطين  
 الاصل في نقد  
 الرزاق

بالفيلسوف



دكون الثانية التي هي الجواب كالتصليتها بها على ان رايه صاحب الكفاية  
قال وانا قطع فتنة الكفار يعني قوله تعالى الذين كفروا سواء عليهم لآية  
عني قبلها لان ما قبلها سوق لذلك الكتاب وانه هدى للتقوى والثانية  
موقوفه بيانا ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين اجماعين تباين في  
الغرض والكلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار  
نعم وان النجار لفي حيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون  
جار على التقوى فاما اذا ابتداء به وبنت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته  
بكلام آخر في صفة اعدائهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر  
في ان الكلام بالبند عقيب التقين سبيله اكتشاف وانه مبني على تقدير سؤال  
فذلك لا يلزم له حكم التقين وتابع له في المعنى وان كان مبتداه في اللفظ  
فهو الحقيقة كالجاء عليه ويسمى الفصل لذلك ان يكون الثاني جوابا لسؤال  
اقتضته الاولى استيفاء وكذا الجملة الثانية يسمى نفسه استيفاء كما يسمى  
مستأنفة وهو الاستيفاء على ثلاثة اقسام لان السؤال الذي تضمنه الاول  
اما عن سبب مطلق فهو قال لي كيف انت قلت عليل سهر ليلهم وحر  
طويل ما يابك عيلا وما سبب علة ذلك لان العادة انه اذا قيل لا  
عليك ان يقال عن سبب علة وجوب مرضه لان يقال هل سبب علة  
كذا وكذا لا سيما السهر والحر فانهم قلما يقال هل سبب مرضه السهر  
والحر لانهما من ابعدها بالمرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق  
دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا من غير ذلك واقام عن سبب خاص  
لهذا الحكم نحو ما يبرئ نفسي ان النفس لا تارة باستواء كانه قبل  
هل النفس اصابة بالسوء فيقول نعم ان النفس لا تارة بالسوء فالتاكيد

دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فانه الجواب عن مطلق السبب يؤكد وهذا  
الغرض يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسماء من ان المتخاطب ان كان توكيدا  
طالب له حسن تقويمه يؤكد فعلم ان المراد بالافتضاء ههنا الافتضاء على  
الاستحسان لا على سبيل الوجوب فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو  
جواب للسؤال عن السبب الخاص هل العبادة حق له والافتضاء فبالعبادة قوله  
لهذا في هو لطاق السبب واصل في حرف موضوع للوصل وان قلت العبادة  
حق له فهو واصل في تقديره لا يستلزم جوابا للسؤال عن مطلق السبب  
انهم تارة بالعبادة له وهذا بلغ الوصلين واقويها في تفاوت هذه الثلاثة  
بحسب تفاوت القامات واما عن غيرهما او غير السبب المطلق والسبب الخاص  
قالوا سلاما قال سلام انما اذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقول قال سلاما  
انما هو بتخيذه احسن من تخيذهما ان تخيذهما كانت بالجملة الفعلية الدالة  
على حدوث ان سلم سلاما وتخيذه بالاحية الدالة على الدوام والشيء سلاما  
عليكم وقوله زعم العوازل انتهى في غير العوازل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة  
للامرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا وانا كان هذا منظمة ان يتوهم ان غمرة  
نما استكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله  
ولكن غمرتي لا تبجلي ففصل قوله صدقوا عني قبله لكونه استيفاءا جوابا  
للسؤال عن سبب كانه قبل اصدق في هذا الزعم ام كذبوا ففصل صدقوا  
ومثل انهم يباين لان السؤال عن سبب اما ان يكون على اطلاقه كما  
المثال الاول واما ان يستعمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم  
حاصل بواحد من الصدق والكذب واما السؤال عن تعيينه والاستيفاء  
بهم واسع تنكث الحاسن وايضا منه هذا تقييم آخر للاستيفاء وهو انه



ما يأتي باعادة اسم الاستئناف عنه اي اوقع عنه الاستئناف بحذف الفعل بلا  
 ربط والاصل استئناف عنه الحديث نحو احسن انت الذي زيد حقيق بالاسم  
 وشما يبنى على صفة ما استئناف عنه دون كنهه يعني يكون المستأنف  
 في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه اعني صفة  
 تصلح لترتيب الحديث عليه فهذه العبارة اوضح من قولهم وشما ما يأتي  
 باعادة صفتها لذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسن انت الذي زيد حقيق  
 القيد هل لذلك والسؤال المقيد فيهما لما اذا احسن اليه او هل هو حقيق  
 بالاحسان وهذا الاستئناف المبني على صفة ما استئناف عنه ابلغ واصح  
 لشماله على سبب السبب المحكم كقدم الصلقة في المثال المذكور السابق  
 الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصفان الوصف علة له واما اذا عقيبت  
 المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ  
 اسم الاشارة كقولك قد احسن الذي زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاسم  
 فالظاهر انه من قبيل التثنية وعليه قوله تعالى وليك على هذه من ربهم على  
 وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يستعمل على  
 بيان لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استئناف عنه او ببناء على صفة  
 وان كان عن غيره فلا معنى لشماله على سبب السبب كما في قوله تعالى قالوا  
 قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة في وجه  
 هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت الشيء حكم ثم قدس سؤال عن سببه  
 واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهله فهذا الجواب  
 يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا  
 وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاته لهذا الحكم هو هذا الوصف

وليس غيره هذا في سائر صور الاستئناف فليست له وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا  
 كان او لم يكن نحو سبج فيها بالعدو والاصل رجال كأنه قيل من يستجبه فقبل  
 رجال اي يستجبه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجل زيد على قول علي قول  
 من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوبا  
 للسؤال عن تفسير الفاعل المجهول كما مر وقد يحذف الاستئناف كله اما مع فاعل  
 شئ مقامه نحو قوله الحارثي ينجوني اسد زعمتم ان اخوانكم قد قتل لهم  
 ألف ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى  
 اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا في مؤلف في الرحلتين  
 المعروفتين وبعده اولئك او بنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسيد  
 وخافوا كأنهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا  
 كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا في مقامه لدلالة عليه ويحتمل ان  
 يكون قوله لهم الف وليس لكم الا جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف  
 كأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا فيكون  
 في البيت استئنافا كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه  
 لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سواه ان يكون استئنافا  
 جوابا له وبيان سببه فاقم السبب مقام المستبقي بل يحتمل التاكيد و  
 البيان فكانه جعله في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيان له  
 او بدو ذلك ابدؤا قيام شئ مقامه خوفا من الماهدون اي خوفا على  
 قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ  
 والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما ولما فرغ من احوال الاربعه  
 المتضمنة للفصل شرح في الحالتين المتضمنتين للوصل فقال واما الوصل



لرفع اليها فكفر لهم لا وايدك الله فقولهم لارء الكلام سابق كانه قيل  
هل الامر كذلك فقول لا اي ليس الامر كذلك فنهج خبرية وايدك الله جملة  
انشائية معني انها بمعنى الدعاء فيبينها كمال الانقطاع لكن ترك العطف  
هنا يوجب خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم ان دعاء على الخياط  
بعدم التأييد فلدفع هذا الوجه جنى بالواو العاطفة لانشائية الدعاء  
على الاخبارية المنقبة المدولة عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة  
القطع نحو وتظن سلمي السبي دفعاً للايهام واما للتوسط واما  
الوصل للتوسط بين حالتين كمال الانقطاع وكمال الانصال وقد توهم  
بعضهم ما بكسر الهمزة فتوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفاً  
على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما الدفع الاليهام واما للتوسط  
بين كمال الانقطاع والانصال فتقول واما الوصل لدفع الاليهام فكذا  
واما الوصل للتوسط فاذا انفقت اى اجملت ان خير او انشء لفظاً ومعنى  
او معنى فقط بجامع اى مع وجود جامع بينهما انى ترك هذا القيد مستغنياً  
عنه بما يستوفى انه ان لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما  
يلزم بعيد هذا ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق بين  
المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظاً ومعنى وانشائية  
كذلك او كان كلتا خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظاً او  
يكون الاولى انشائية لفظاً والثانية خبرية اد بالعكس او كان كلتا  
انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظاً او يكون الاولى خبرية  
لفظاً والثانية انشائية او بالعكس فالجميع ثمانية اقسام فالاتفاق  
لفظاً ومعنى كقوله يحيى ذموا الله وهو خالصهم وقوله تعا ان الابرار

نعم

لنعم وان النبي رضى جيم في الخبرية المتخالفين اسمية وفعلية والمنشائية  
وقوله تعا كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائية والاتفاق معنى فقط لم يذكر  
له انشائية واحدة لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الانشائية  
واعاد فيه الكاف تبينها على انه مثالا للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله  
تعا واذا اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدوا الا الله والوالدين احساناً  
وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا لن سحنا فقط قولوا على  
لا تعبدوا لانها وان اختلفت لفظاً لكنها متفقة معنى لان لا تعبدوا  
الخبرية معنى الانشاء اى لا تعبدوا كما تقول تدعوا الى فلان تقول كذا وكذا  
تريد الامر وهو ابلغ من صرح الامر لانه كانه سورخ الى الانشائية في خبر  
عنه وقوله بالوالدين احساناً لا بد له من فعل فاما ان يقد خبرية معنى  
الطلبية تبينها على الجملة المذكورة اى وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف  
على لا تعبدوا فيكون القسم الآخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط  
يكون كلتا خبريتين لفظاً او يتدرس اول الامر صريح الطلب على  
هو الظاهر واحسنوا بالوالدين احساناً ومنه قوله تعا في سورة القصص  
وبشر المؤمنين عطفاً على تؤمنون قبله في قوله تعا يا ايها الذين امنوا  
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى  
آمنوا كذا فالكسوف فيه نظر لان المحي طيب بالاولاد المؤمنين خاصة  
بدليل قوله بالله ورسوله وبالنسبة الى النبي عليه السلام وهما وان كانا  
تساويين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر المحي طيب على الامر المحي طيب  
آخر الا عند التصرح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمر وعلى ان قوله تؤمنون  
بيان لما قبله على طريق الاستيفاء كأنهم قالوا كيف نفعل فقول تؤمنون

ايمانوا



فلا يصح عطف بشر عليه في الحسن انه عطف على قول مراد قبل يا ايها الذين امنوا  
 اي قل يا محمد كذا وبشره على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر  
 بشره صار سرورا ومن اتفق الجملتان في الخبرية معني فقط والثانية انش  
 في معني الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني مرئ مما تشكرون  
 واشهدكم وبالعكس قوله تعالى اني يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب الاتفق  
 على الله الاتفاق ودررنا ما فيه اي اخذ عليهم لا يملقون بقرآن قلت  
 قد جوز صاحب الكشاف عطف الانش على الاخبار من غير ان يجعل الخبر  
 معنى الانش او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين  
 على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر  
 الذين امنوا ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مثال كل من العطف  
 امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين  
 فهي عطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما نقوله زيد يعاقب بالقييد  
 والازهاق وبشرهم بالعفو الاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط  
 اتفاق الجملتين خبرا وانشا لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المعقل  
 ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم  
 وبشر الذين امنوا وقال السكاكي انه عطف على قول مراد قبل يا ايها الناس  
 اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي عليه الصلوة والسلام بان  
 يؤذي معنى هذا الكلام انه قد ارجح فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا  
 على عبدنا وهذا كما نقوله لغلامك وقد ضرب زيد قبل لزيد اما سخي  
 ان تضرب غلامي وانا النعم عليك بانواع النعم والجميع بينهما ايها  
 يجب ان يكون باعتبار السند اليهما والسندون جميعا اي باعتبار السند اليه

في الجملة

في الجملة الاولى والسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار السند في الاولى و  
 السند في الثانية نحو شعر زيد ويكتب للنسبة الظاهرة بين الشعر والكلمة  
 وتقرينها في خيال اصحابها ويعطى وينع لتضاد الاعطاء والنع  
 هذا عندنا في السند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما  
 ايضا جامع كما ان رايه بقوله وزيد شاعر وعمر كاتب وزيد طويل  
 عمر قصير والنسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمر منسبة كالاخوة  
 او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا للآخر  
 ولا يباله بخلاف زيد شاعر وعمر كاتب بدونها اي بدون النسبة بين  
 زيد وعمر فانه لا يصح وان كان السندان متساويين بل وان كانا متحدين  
 ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخارجي  
 ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمر طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمر  
 منسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المستوفين اعني الشعر  
 وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون كذا  
 عنه في احد الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان  
 يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى التشبيه او التنظير او التقيض عن  
 الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمر شاعر وكان خلفا من القول  
 السكاكي اجماع بين الشافعية وقد نقل المصنف كلام السكاكي وتضمن فيه  
 بما جعله تحت ظنا منه انه اصلاح له ونحو شرح او لا هذا الكلام مطبقا  
 لما ذكره السكاكي ثم شير الى ما نقل المصنف من الاختلاف فنقول من القوي  
 الدرك في العقل وهو القوة العاقلة المدركة للكميات ومنها الوهم وهي القوة  
 المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتأذى اليها من طرقها وانس

انها هي القوة  
 الوهم



كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة بمعنى الذئب ومنها  
 الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس  
 المشترك وهي القوة التي تتأذى صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة  
 فيذكر كذا وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو  
 هذا الحمر ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحد الحواس الظاهرة وبالعقل  
 ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور  
 المتأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالروح بعضها مع بعض  
 وهي دائما لا تسكن نوعا ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها مستقلا  
 بل النفس يستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة القوة الوجدانية  
 فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها ومع القوة  
 فهي المفكرة وان تم هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين  
 ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعان جهة العقل ومن جهة الوجدان  
 او من جهة الخيال فالجمع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما احد  
 الاتحاد في التصور المراد بالجمع العقلي امر سببه يقتضي العقل اجتماع  
 الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور  
 مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيل من قيودهما مثل الوصف  
 او الحال او الطرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور نظام التصورات  
 كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصويرية والتصديقات  
 او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتها ثم ان السبب كون التماثل  
 مما يقتضي سببه العقل جمعها في المفكرة بقوله فان العقل بتجريد  
 التماثل عن الشخص في الخارج يرفع التعدي بينهما لان العقل لا يجر

لا يدرك

عدولها جعلت كذا  
 للحس المشترك

لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض الشخصية  
 في الخارج وينتج منه المعنى الكلي فيذكره فالتماثلان الجزويان عن الشخص  
 صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال من  
 الشخص في الخارج ان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من شخص  
 عقلي ضرورة انه متبصر عن سائر العلويات وانما قلنا انه لا يدركه الجزئي  
 بذاته لانه لا يدركه الجزئي بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكلية  
 على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه  
 للكلية بالذات والجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم  
 ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن الشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع  
 تعديهما الجوزان فيعدا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم  
 من زيد انه رجل احمر فاضل وعن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا  
 كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على  
 السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختلفة ببعضها  
 وههنا نظره هو ان التماثل اذا كان جامعيا يتوقف صحة قوله زيد  
 كاتب وعمرو شاعر على منبته بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو  
 ذلك لانها تماثلان لا اشتراكهما في الانانية وقد مر بطلانه والجواب  
 ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصفه نوعي اختصاص بهما ويستفاد ذلك  
 ذلك في باب التشبيه وتضائيف وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تعقل كل  
 واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة  
 يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلم والعقل  
 فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه



فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاول  
والاكثر فان كل عدد يصير عند العدد فانما قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر  
والآخر اكثر منه وذكر الشيخ العلة ان المثال الاول مثال للتضاد بين  
الامور العقول والثاني مثال للتضاد بين ما يعي المحسوسات والعقول وفيه  
نظر لانه التضاد انما هو بين مفهومين العلة والمعلول ومفهومين الاقل  
والاكثر لا بين الذاتين الماير ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل  
ذات مخلوقاته بالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل  
سبعة وبالعكس والمفهومين ضروريين لمعقولة لا محسوسة وان اراد ان يصدر عليه  
الاقول والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول  
كالنجار والكوي فانهما محسوسات وان اراد ان العلة والمعلول معقولات لان  
كونهما نبيين فالأقلية الاكثرية ايضا كذلك او هي عطف على قول تعقل  
والمراد بالجامع الوهمي امر يسيبه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني  
ان الوهم يمتثل في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفك حكمكم باجماعهما  
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه مماثل كونهما بياض وصفة فان الوهم  
يبرزهما في معرض التلخيص من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد  
في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينين فلا  
تحت جنس اللون وكذا الخفرة والسود ولذلك اراد ان الوهم يبرزهما  
في معرض التلخيص ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين  
الثلاثة التي فله ثلثة اشرف الدنيا بيهجتها تسير الضحى وابو اسحق  
والغمر فان الوهم يبرزها في معرض الاشكال ويتوهم ان هذه الثلاثة من  
نوع واحد وانما اختلفت بالعارضات والشخصات بخلاف العقل فانه

يعرف

يعرف ان كلا منهما من نوع آخر وانما اشتراك في عارض هو اشراق الدنيا بيهجتها  
على ان ذلك ثاب الى اسحاق مجازا او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل  
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسود  
والبيضا في المحسوس والايان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدا  
والكفة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع  
ما علم بحجته به بالضرورة اعني قبله النفس لذلك والازعان له من غير  
اباء ولا جحود على ما فسر المحققون من المنطقيين مع الاقرار به بالثبوت  
والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون مؤبنا للجهنم لان يقال للكفر  
انكار شي من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجودية تلزمها يتصف بها  
بالذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعده مثل الكود والابيض  
متضادين باعتبار اشتغالها على الوصفين المتضادين وهي الاسود والبيضا  
والا فلهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود  
شلا هو المحل مع السود او شبه تضاد كاسماء والارض في المحسوسات فان بينهما  
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احديهما في غاية الارتفاع والاخر في  
غاية الانخفاض كشيء لا يتواردان على المحل لكونهما من الاحسام والارض  
فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعي المحسوسات والعقول فان  
الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي  
يكون مسبوقا بالغير فقط فاشبه المتضادين باعتبار اشتغالها على وصفين  
لا يكون اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن الحكمين المتضادين  
بالاولية والثانية فان قلت كما جعل عودا اسود والابيض من قبيل المتضادين  
باعتبار اشتغالهما على الوصفين المتضادين فليجعل عودا اسما والارض

والاول والثاني ايضا



من هذا التمييز بهذا الاعتبار والآ في الفرق قلت الفرق اذ الوصفين المتضادين  
في نحو الاسود والابيض جزء مفهوماً بينهما بخلاف نحو السماء والارض فانها  
لا تمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولى والثانية جزئيين  
من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العا  
ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم  
يتبين بسبب كون التضاد وشبهه جامعاً وهي بقوله فانه اي الوهم ينزلهما  
اي التضاد وشبهه التضاد منزلة المتضاد في انه لا يحضر احد المتضادين  
او الشبهين لهما الا ويحضر الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطراً بالبال  
مع الضد من المفاهيم التي ليست امتداداً له فانه قلما يخطر بالبال السواد  
الا ويخطر بالبال بياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم  
والا فالعقل يتعقل كلا منهما اذ هلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما  
في الفكرة او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي لمراسية يقتضي  
الخيال اجتماعهما في الفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتضى  
لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابقاً على العطف  
لاستبصاره الى ذلك اسبابه اي سبب التقارن في الخيال مختلفاً ولذلك  
اختلفت الصور الثابتة في الخيال لا ترتيباً ووضوحاً فكم من صور لا انفكاك  
بينهما اصلاً في خيال وهي في آخرها لا يجمع اصلاً وكم من صور لا تغيب عن  
خيال وهي في خيالها لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضلاً احتياجها الى  
معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع  
لا سيما الخيالي وتبين السبب مما يفوتنا كحصر هذه الامثلة وحكايات  
ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان كسراً لا يباي مع العقلي  
لان جمع على بحر الالف والعادة بحسب اعتقاد السبب فثبتت الصور في خزانة الخيال  
ما يكون

ما يكون مدركاً بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركاً بالوهم وبالخيالي ما يكون  
مدركاً بالخيالي لان التضاد وشبهه التضاد ليس من المعاني التي يدركها الوهم  
وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك  
معاني عقلية وبعضهم لم يقف على ذلك اعترضوا ولا بان السواد  
البياض مثلاً محسوسات فكيف يصح ان يجعل من الوهميات واجباتاً ثانياً  
الجامع كون كل منهما مضاداً للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا  
فاسد لان لا يتم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد  
هذا السواد وهذا البياض جزئي فمماثل هذا مع ذلك وتضاديه معه  
ايضاً معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاد وشبه التماثل و  
التضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت  
الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقلياً  
وبعضها وهمياً نعم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظانه  
لا يمكن جعله صورة مدسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا  
يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتح  
يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجزئيتين باعتبار  
من مفرداتهما مثل الاتحاد في الخبز عنه اقول الجواب في قيد من قيودهم  
واضح للقطع باستثناء العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة واما  
زيد تولى فيه والسكاك ايضا معترف باستثناء نحو خفي ضيق وخاتم ضيق  
ونحو الشمس واللباذ نجاة ومرادة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام  
الالهي الجامع بين الجزئيتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة  
العطف ام لا فنقول انما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما باستثناء العطف



فبما كانت سبب الخبر عنها وأن كان الخبران متحدين فلعلم منه أن الجامع يجب  
 أن يكون باعتبارهما جميعا والمصداق اعتقاده كلامه في بيان الجامع وهو  
 وازداد أصلا غيرته إلى ما ترى فذكر مكان الجملتين السببيتين وأقام قوله  
 اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه وفي  
 الخبر وفي قيد من قيودهما فظهر الغشاه في قوله الوهمي أن يكون بين  
 تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه وفي قوله الخيالي أن يكون بين  
 تقارن لأن التضاد مثلا انما بين نفس السواد والبيضاء بين تصوريهما  
 اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس تصور فيجب ان يريد تصوريهما  
 مفهوما بهما حتى يكون له وجه صحة وأما ما يقال من أنه أراد بالشيئين  
 وبما تصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لأنه  
 قد رتب هذا الكلام على السكاكي وحمله على أنه سهو منه وقصد بهذا التغيير  
 معروفا كي لا يخفى على من له معرفة بأساليب الكلام فليست له في هذا المقام  
 فإن تحقيقه على ما ذكرت من أسرار هذا الفن والله المتوفق **والوصف**  
 بعد تحقيقه المحجوزات تناسب الجملتين في الفعلية والاسمية في قوله  
 استيمتين أو فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارع وما شئت  
 كونهما شرطيتين مثلا إذا أردت مجوزة الاخبار من غير تعرض للتجدد  
 في احديهما والشيء في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمر وزيد قائما  
 وعمر قاعدا قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمر قعد وزعم الشارع  
 العلامة أنه انما فصل بقوله وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون  
 زيد وعمر مبتدئين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان يكون  
 زيد وعمر فاعلين لقام وقعد فذا ما عليهما اعني يجب ان يقدرا ما

هذا هو بيان العطف  
 ما ذكر في المحسن قال انه  
 ان الحبس في المحسن هو  
 عطف الجوزات قلت انما  
 انه من المحسن قلت انما  
 الداخلة في ابتداء حيث ذكر  
 في المعالي دون ابتداء حيث ذكر  
 ايضاً من الجوزات انما لا بد  
 لليلغ من اول

اناسين او فعليين لان يقدرا احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه زعم الشارع  
 كلام في غاية السقف طمأنينة ان يصدر شمله بل وجه الفصل ان  
 الخبر في كل منهما جملة فعلية فيه اشارة الى ان الاولي انما كانت جملة كنية خبر  
 جملة فعلية كان النيا سبب رعاية ذلك في الثانية ايضا المضي فظنه على المناكبة  
 ولا يحصل المناكبة ان يؤول بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمر  
 وهذا مبتنى على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمر كزمتين  
 انه اذا رفع عمر فاجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب تقدير الفعل  
 فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتداء والضمير محذوف واكرمت  
 عمر وعنده او قد اراه وانما ترك سببويه في المثال ان في ذكر الضمير لان غرضه  
 تعيين جملة كنية خبرها جملة فعلية ونقيض المثال انما يكون باعتبار الضمير  
 وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين  
 المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع  
 بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين  
 واحد واختلف الاعرابين باختلاف الاخبارين وهذا يحصل المناكبة  
 ولا يخفى على النصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور في  
 على كثير من الفحول **الاسماع** مثل ان يرا في احديهما التجدد وفي الاخرى  
 الشئ مثل زيد قام وعمر قاعدا ويراد في احديهما المضي وفي الاخرى  
 المضارعة مثل قام زيد وكفوا الذين كفوا ويصدقون وقوله فريقا كذا تبتم  
 وفريقا تقتلون ويراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط  
 مثل اكرمت هذا وان جيشي اكرمك ايضا ونه قوله تعا وقالوا لولا انزل  
 عليه ملاك ولولا انزلنا لك القضي الامر **تنبيه** بتعقيب باب الفصل

واذ كانت اشارة الى ان  
 والوصل واكمال احكام العطف  
 سبوة



بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو وتارة وبغير الواو اخره بالندبة وهو  
جعل الشيء ذائبة للشيء فكانت هذان <sup>تسمى</sup> باب الفصل والوصل وتكيد له  
والحال على ضربين مؤكدة يثنى بها <sup>أو فرد</sup> خبر مضمون الجملة الاسمية على رتبة ومضمون  
الجملة مطلق على رتبة واحق ان الحال التي ليست مما ثبتت تارة وتزول اخرى  
كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد  
جملة اسمية لازمة ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمستقلة تستعمل في  
اوثباته قبا الجملة الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها  
بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المستقلة فتقول اصلا حال المستقلة ان  
يكون بغير واو لانها مخرجة بالاصال لا بالابتعية والاعراب في الاسماء  
انما جئ به للدلالة على المعاني الطارئة <sup>الطارئة</sup> عليها بسبب كسبها مع العمل  
فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عاملها فيكون مغنيا  
عن تكلف تعلق آخر كالواو ويمتد النص على ذلك بالقياس على الخبر  
النعى فقال لانها في الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها  
لكنها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك  
ثبتت بالحال المعنى الذي كان كما ثبت بالخبر المعنى المبتدأ فانك تقول  
جاءني زيد ركبنا ثبث الركوب لزيد كما في قولك زيد ركب الا ان الفرق  
انك جئت به لزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء ثبث  
الركوب بل لاثباته على سبيل التبعية بخلاف الخبر فانك ثبتت به المعنى  
ابتداء وقصدًا ووصفه اذ كان في الحال في المعنى وصف لصاحب النعت  
بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا  
الوصف حال مبثرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه

بخلاف

بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى  
كونه مبثرة للفعل او غير مبثرة ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض  
والطويل والقصير وما يشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعت لاحال او  
بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان  
قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فبالخبر باب كان كقولنا انما  
فلان صريح الشرفا <sup>هو عربا</sup> من خبر ما الواقع بعد الا نحو قولهم ما احدا لا  
وله نفس قارة واما النعت فبالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر  
بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان الصفة بها امر متعلق  
كقوله نعا سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعا وما اهلكنا من قرية الا ولها  
كتاب ونحو ذلك قلت انما ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال  
على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله لها كتاب علوم حال عن قرينة كونها  
نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة ومثله  
على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف فهو فاصل الحال ان يكون بغير واو  
لكن خلاف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون  
الحال قيد لعنقها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون الخبر  
فانها الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالاقامة من غير ان ينسب  
على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة  
على التعليق بلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء  
بل ثبتت اولاهما ثم ترسل به الحال وتجعلها من صلته لثبتت على سبيل  
التبعية له فخرجت الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة  
الما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح











الواو وتركه من غير ترجيح اما جيبه بالواو فهو كقوله ابن زكوان فاستقيا  
 ولا تتبعان بالتحفيف <sup>سورة يونس</sup> بالتحفيف النون فان لاج للنون وكون النون <sup>التي</sup>  
 النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين  
 كون الواو للحال بخلاف قوة العامة ولا تتبعان بشديد النون فانها <sup>معطوفة</sup>  
 على الامر قبله والنون لتأكيد واما جيبه بغير الواو فما اشار اليه ونحوه ما  
 لا يؤمن بالله الى ما شئ ثبنا والمعنى ما نضع حال كوننا غير مؤمنين  
 بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع النفي الامر ان الله  
 على المقارنة لكونه مضارعا وكون حصول الكونه فعلا منفيا والنفي من  
 حيث انه نفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان حاز ان يدل بالامر  
 على حصوله ما يقابل النفي <sup>الاعمال</sup> النفي لكن الاصل المعبر هو الخطا بغيره  
 المراد بالنفي ههنا النفي بما او لا يكون لانها حرف استقبال ويشترط عند  
 الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف استقبال كالسين ولن ونحوها <sup>هو الامر</sup>  
 ذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وانما بياضا حقيقة  
 لان لفظ يركب في قولنا يجي زيد عند يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى  
 المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم بل في زمان مستقبل <sup>التي</sup>  
 الكالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة  
 فان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون بدونه الواو لان المضارع المجرد يصلح  
 للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظا هو على الحال وهو ما وجوبه  
 انه ذات الدلالة على الحصول لجوز ذلك قال الشيخ عبد الله هو في قوله  
 مالك ابن رفيع اقدروا من ذبي وتعدوني وكنت وما بينهما الوعيد <sup>التي</sup>  
 ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى ووجدت  
<sup>بما</sup>

غير

غير منهية بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو  
 زائدة وكذا يجوز الامر ان اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل  
 في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبرا اني يكون لي علام  
 وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم بدونه الواو  
 وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماض معني فتعني به المضارع النفي بل انما  
 لان كلا منهما تغلب معني المضارع الى الماضي وانما الى امثلة ذلك بقوله  
 وقوله تعالى اني يكون لي علام ولم يسمي بمر وقوله تعالى فانقلبون بغيره  
 من الله وفضل لم يسمي سورة وقوله تعالى ام حسبكم ان تدخل الجنة ولما انكم  
 مثل الذين خلوا من قبلكم واهل مثل النفي بلما مجرد عن الواو لانهم يطعن  
 عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامر في الماضي  
 شبا كان لو تنقيا بقوله اما ثبت فلهذا الله على الحصول يعني حصوله  
 غير ثابت لكونه فعلا مثبتا وكون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقرب  
 كمال ولهذا ولعدم دلالة على المقارنة يشترط في الماضي مثبت ان يكون  
 مع قضاة او مقورة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال  
 المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنته حصول مضمون الحصول العامل  
 لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقاربين كما  
 اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي والحال انما يقابل للاستقبال  
 وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون الحال  
 كافي قولنا جازيوني السنة الماضية وقد ركب قرينه ولو كان المعبر هو  
 للحال هي زمان التكلم وجب تصدير المضارع بالواو واذا كان العامل مستقبل  
 كقوله تعالى لا يبرئكم من ذنوبكم ولا يبرئكم من ذنوبكم ولا يبرئكم من ذنوبكم  
<sup>المضارع</sup>

هنا ليس بمضارع حال



وغيره ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى غايته  
ولفظه قدما تقربه من حال التكلم فقطه والكالان متباينان لكنهم يشعرون  
لفظ الماضي والحالية لشيء في الماضي والحال في الجملة فانما بلفظه قد ظاهرا في اللفظ والاول  
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلق الجملة الى اللفظ من حرف  
الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظه قد اجتزأ من لفظي وتفيد  
بقية الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله مدة طويلة لكن تصدير  
بلفظه قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقولنا الى الغلاء اصدقته فمرته وقد  
استمرت صحابه موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الى اللفظ  
هي بيان هيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانما استبان  
حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قلنا من ان السخاوية من انك اذا قلت حيث وقد  
كتب زيد في الجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون  
حالا ان كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الى اللفظ متبنيها مستديم  
اي فلا نقضاء جزئيا منها جازي بالماضي وتلبيده بها ودوامه عليها صح ان  
يكون لفظ الماضي حالا لا تصابه بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامر  
مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتياجا في تحقيق المقارنة  
فيما لا زيادة بيان فقال واما المنفي اي ما جاز الامر من في الماضي المنفي فلا لانه  
على المقارنة دون الحصول اما الاقلية دلالة على المقارنة فلا ان لا استغراق  
اي لا استناد المنفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ان لم زيد فلما ينفعه  
الندم او عدم نفع الندم شصيل بحال التكلم وغيره ما لا غير مثلا ما  
ولم الانتفاء مقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار استمرار ذلك الانتفاء  
وان جاز لا نقطا على دون زمان التكلم نحو لم يضر زيد امس لكنه طرب اليوم

فيحصل

فيحصل به ان المنفي او بان الاصل فيه استمرار الدلالة عليها الى على المقارنة عند  
الاطلاق او عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا  
لم يضر زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة  
التجديد من غير ان يكون الاصل استمرارا فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفي في صدقه ففعل  
الضرب في جزء من اجزالي الماضي فاذا قلت ما ضرب افاد استغراق المنفي بجميع اجزاء  
الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون المنفي والاثبات التقييد بزمان واحد  
فان في تقييد فلو جعلوا المنفي كالاثبات مقيده بجزء من الاجزاء لم يتحقق التقييد  
لجواز تعاقب الاجزاء فكيف في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مره وقصودوا  
في المنفي الاستغراق واستمرار الفعل اصعب واقل من استمرار التزم ولهذا كان  
الشهر وجوبا للتكرار وانه الامر كان في المنفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انقضى  
ونحو ذلك وتحقيقه قد تحقق هذا الكلام وان الاصل في المنفي استمرار الجملة  
الاثبات ان استمرار العدم لا يقتضي سببا بخلاف استمرار الوجود يعني ان تقييد  
الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لا في وجوده حقيقة وجوده  
والوجود الحادث لا بد له من سبب وجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم  
فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث  
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يقتضي سبب وجود يؤثر فيه والا فهو مستقر  
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعمل وانه اولى بالمكان  
من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي استمرار حصلت من اطلافة الدلالة  
على المقارنة وقد عرفت ما فيه وما الثاني او عدم دلالة على الحصول فلكونه  
منفيا هذا ان كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور بجواز  
تركها الى قوله والاول بعكس ما مر في الماضي المثبت الى الدلالة الاسمية على المقارنة



الاول على منزلة السجود  
منزلة السلام والثناء  
على خصاله المفعول  
على من جئ

لكنها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلائلها على الدوام والثبت حكمته  
فوقه في ورجع عوده على بدنه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي حوجه  
على ما ابتداء على ان ابتداء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والشهور  
اي هنا ان دخول الواو الى من تركها لعدم دلالتها على الجملة الاسمية على عدم  
التيوت مع ظهور الكسبان فيها فحسن زيادة رابطة خوفلا تجعلوا الله  
انلدا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والعرفه وانتم تعلمون ما بينه  
وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو  
ضعيف وقال عبد القاهر ان كان الابتداء في الجملة الاسمية ضميره كالواو  
الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد  
وهو يسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العال  
وتنظم اليه في الالباب وتقدم تقدير المفرد في ان لا يستنفذ لها الاشارة  
وهذا مما يتبع في نحو جاء زيد وهو يسرع او هو يسرع لانه اذا عدت  
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعاده اسم صريحا  
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجرى وتنضم اليه في الالباب لان  
اعاده ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر فيقول عنه بلده يسرع  
والا لكنت تركت الابتداء بضميعة وجعلته لغوا في البين وجوه  
مجرد ان يقول جاءني زيد وهو يسرع اما من ثم نزع انك لم تستأنف كلاما  
ولم تستدعي للسرعة استئنافا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجرى الجملة الاسمية  
الامع الواو وما جاء بدونه فسيبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واسله  
بغير بين التأويل ونفى عن التشبيه ولذلك لان معنى فوه الى في شأنها  
ومعنى عوده على بدنه ذاتها في طريقه الذي جاد منه واما قوله اذا آتيت

اباسر

خبره

اباسر ان سئل له وجدته حاضرا الكرم فلا نه بسبب تقديم الخبر قرب في  
المعنى من قولك وجدته حاضرا ان حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة  
غيره ليس بعز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كجاء  
الماعى على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يابح منه ان وجوب الواو  
في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او جاء زيد وهو يسرع امامه او يسرع  
اول منه في جاءني زيد وهو يسرع او هو يسرع وقيل ايضا في موضع اخر انك  
ان قلت جاءني زيد السيف على كفه او خرج الفاعل عليه كان كلاما نافرا  
لا يرفع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك زيد جاءني وهو سفلر سيفه و  
خبره وهو لا يسأل السائل في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء استئناف  
لانه جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز  
تجردها عن الواو الا بغير بين التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلامي  
صاحب الكتب حيث ذكر في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان الجملة الاسمية اذا عطف  
على جازية بلها حذف الواو مستقلا لا اجتماع حرفي عطف لان الواو كالحال  
في الواو العطف مستعير للوصل فقولك جاءني زيد راغلا او هو فارس كلام  
نفيح واما جاءني زيد هو فارس فحيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم  
لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ليس ويعاديه  
فاقوله ونزله منزلة المفردة وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اراد  
ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهم حكم بانه حيث والذي يبين ذلك ما  
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة  
جاء سرها في انك تشب له محبث فيه اسرع وتصل احد المعنيين  
بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانه قلت جاءني بهذه الهيئة وان قلت

جاءني زيد وهو يسرع







وجه ان يكون صاحب الحال المتأخر المالك الذي يشتمل عليه الحال السابق  
 ان يجعل قوله بذكره بتجسس حاله من الضمير في سائر اوقاف بعضهم ان كان  
 البند ضمير في الحال وجب الواو والا فلان كان الضمير فيها صيغة الجملة  
 كان مبتدأ يخرج منه الى في واهابطو بعضهم لبعض عدوا وخبر آخر وجدة  
 حاضرة الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عنه الواو لكون الواو ربطا في قول  
 الجملة وهذا ان البيان من هذا القليل والا فهو ضعيف قليل لقوله نصف  
 الشارح والماء عام والذات اعلم بالصواب **باب الثاني من الايجاز والاطناب**  
**والسؤال** قال السكاكي اما الاجاز والاطناب فلكونهما نسبتين الى الالوه  
 النسبة التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجه انما يكون  
 موجبا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المظن انما يكون مطنبا بالقياس الى  
 كلام اقل منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني  
 لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاثنين بهذا المقدار من الكلام ايجاز  
 وبذلك المقدار اطناب اذ رتب كلام وجز بالنسبة الى كلام يكون هو عينه  
 مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المظن فكيف يمكن على التحقيق التحديد  
 ان يقال هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر في آي والا بالبناء  
 على امر غير اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة  
 ولا بلاغة ولا فهم في كلامهم فيخرجونهم في ثبوت المعاني  
 عند المعاملات والمجارات وهو هذا الكلام لا يحد من الاوساط في  
 البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يندم ايضا منهم لانه غير ضخم  
 ثابته اصل المعنى بولالة وضعية والبيان كيف كانت وتجرد التأليف  
 يخرجها عن حكم التحقيق فالاجاز اراء المقصود باقل من عبارة التعارف

قد لا يجزئ  
 بالشرع في الكلام  
 وارتفع بالاطناب  
 كونه في بلاغة

وقد نقضوا القول بان  
 وجه بغيره من غير

والاطناب

والاطناب اذ لم يكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى  
 انما يكون عبارة التعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا  
 باسطة مما ذكر في الكلام الذي ذكره السكاكي وليس المراد بما ذكره تعارف الاوساط  
 على سبيل بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاخصار لكونه اقل من عبارة  
 التعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة الملائمة بالمقام بحيث يقتضي  
 الظاهر كقولهم تعارفني وهن العظمى وتشتغل الراس شيئا فانه اطناب  
 بالنسبة الى التعارف وهو قولنا ياتني قد شئت كذا ايجاز بالنسبة الى ما يقتضي  
 المقام لانه مقام بيان انقراض الشبهة والتمام النسبي فينبغي ان يبسط فيه  
 الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فاعلم ان للايجاز معنيين  
 احدهما كون الكلام اقل من عبارة التعارف والثاني لكونه اقل مما هو مقتضى  
 ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه ليعتد قسما فيما هو اقل من عبارة التعارف  
 ومقتضى المقام جميعا كما اذا قال انخير نعم جندنا ابتداء فانه اقل من عبارة  
 التعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لانه المقام لم يقتض  
 حذف السند اليه كما مر وصدق الثاني بكون الاول كما في قوله ربني وهن  
 العظمى وتشتغل الراس شيئا ويكن اعتراف هذين المعنيين في الاطناب  
 ايضا لكنه تركه لاسيما في الدخول اليه مما ذكر في الاجاز والنسبة بين اطنابين  
 ايضا عموم من وجه وكذا بين الاجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى الاول  
 فالتباين وقد تفرقت من كلام السكاكي ان الفرق بين الاجاز والاخصار هو  
 ان الاجاز انما يكون بالنسبة الى التعارف والاخصار ما يكون بالنسبة  
 الى مقتضى المقام وهو دقيق لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه  
 اقل من التعارف ايضا نعم لو قيل الاجاز اخصر باصطلاحه لانه لم يطبق

وقد لا يجزئ  
 بالشرع في الكلام  
 وارتفع بالاطناب  
 كونه في بلاغة



على ما هو بالنسبة الى مقتضى القام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء  
 شبيها لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثير من الامور النسبية والمعاني  
 الاضافية قد تحقق بعينها وتعرف تعريفات يليق بها كالابوة والبنوة  
 وحقها وجوابها ان المراد بعدم يتسخر حقيقة انه لا يمكن ان يتحقق وتعين ان  
 هذا القدر من الكلام ايجاز ذلك اظنا على ما مر وهذا ضروري وليس المراد  
 انه لا يمكن ان يتبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي لنفسه لهما انما ينسب  
 على التعارف والبسط الموصوفين بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقلا من  
 المتعارف وقد يكون لكون القام خليفا بسلام بسط من الكلام المذكور  
 رة الى اجهالة لانه لا يعرف كنية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم  
 ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم  
 بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالف ط قوالب المعاني والقدرة على  
 تادية المعاني بجوارحه المتخلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك يجب  
 مناسبة القامات انما هي من داء بلغة وانما المتوسطن بين الجهل وال  
 البلاء فلهي في نفهم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم  
 احوال التوبة يدل على كبح الوضع على المعاني المقصود وهذا معلوم  
 للبلاء وغيرهم فالبناء على التعارف واضح بالنسبة اليها جميعا واما  
 البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلاء فقط فهم يعرفون  
 ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على  
 من حيث ذلك في الابواب السابقة فلا رة الى اجهالة والاقرب الى الصواب  
 اول الفهم ان يقال التعبير عن القيصود اما ان يكون بلفظ ساوية او لا  
 الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او لا يدا والنظر في ان يكون رافيا به

اولا والزيادة اما ان يكون لفايدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة وثلاثة  
 مردودة وان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ ساوية  
 الى اصل المراد او بلفظ ناقص عنه واي بلفظ زايده لثلاثة فاما الساوية فان  
 يكون اللفظ بمقدار الاصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا رافيا به والا  
 ان يكون اللفظ زايده عليه لفايدة واحترز بواف عن الاضلال وهو ان يكون اللفظ  
 ناقصا عن اصل المراد غير وان يبينه كقولنا في الحارث بن الحنظلة الشككي  
 والعيش خفي في ظلال النوك اي الحق في اجهالة عملة اي عيش من عاشك  
 ان يكونوا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراد من العيش  
 الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظ غير وافي  
 بذلك فيكون محلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني  
 العيش الناعم انما هو عيش الجفلة والحق في دون العقلاء المقاتلين في غروب  
 الامر فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش  
 الشاق كناية عن عيش العقلاء المتخسرين في امورهم وشار بالطف بوجه  
 الى ان العيش في ظلال الجهل والحكمة لا يكون الا ناعم وان العيش الشاق  
 لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال في العقل لكان كالكلام  
 ونسبته على ذلك بلفظ الظلال واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون  
 اللفظ زايده على اصل المراد لفايدة ولا يكون الزايده مستعينا عند قوله علي  
 بن ابي ترش يذكر عند الزيادة ليخبر به بالبرش وقد ثبت الما لم يبرأ هتية  
 والي اي وجدتها كذبا وميتا والكذب والكين بمعنى واحد ولا فائدة  
 في اجمع بينهما التقدير التقطيع والراحتان عريان في باطن الزراحين  
 والضمير في راحتيه وفي القبح جريمة وفي قد رت وفيها للزيادة وعن الحسن

سبحان الله  
 الامام وسعنا  
 الفتوحه حسن

اولا بوتر اصله ابرص



وواحدة بغائلة عن الحشو المفسد وهو الزيادة لا الفائدة بحيث يكون الزائد  
 متضمنا وهو قسار لان ذلك الزائد اما ان يكون مفدا للمعنى او لا يكون  
 فالحشو المفسد كالتد في قوله كلفظ الله في بيت الى طيب ولا افضل فيها  
 اي في الدنيا للشجاعة والندوة وصبر الغدوة اولا لقا شعوب هي اكم للمنية غير  
 منصرف للعلمية والتأنيث وانما صرف للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة في  
 الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت  
 وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا يتقن  
 بالخلود كان عليه الاقتحام في الكروب والعارك لعدم خوفه من الهلاك  
 فلم يكن في ذلك فضلا وكذا الصابر اذا يتقن بزوال الكوارث والشدايد وبقا  
 العمر كان عليه صبره على الكروه ولو توفقه بالخلوص عنه بل مجرد طول  
 العمر مما يهون على النفس الصبر على المكروه ولهذا يقال هب ان اضرب  
 اتيوب من ابن لخرنوخ بخلاف البايل ماله فانه اذا اتقن بالخلود  
 شق عليه بذل المال لا حبا هذه اليه دائما فيكون بذلك افضل واما اذا  
 يتقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل لكل ان اكلت واظم  
 اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندة بذل النفس  
 لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الذل ولا انه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل  
 النفس الا عدم التحرف عن الامور التي شاقها الاهلاك وهذا بعينه  
 الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن حنبل وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال  
 فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يتكبر النفس من ريبه  
 البؤس فلا يظهر له ذل ما لشر فضيل وغير المفسد كقولهم عن الحشو  
 المفسد للمعنى كلفظ الله في قوله زهير بن سلمى فاعلم علم اليوم والاسباب

على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم  
 على الصلابة في العلم

قبله وكنتي عن علم ما في غدي فان قلت قد يقال لا بصرته بعينه وسعته باذني  
 فطرته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشون على التنزيل فويل لهم مما كتبت  
 ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يقتصر الى التاكيد كما تقول لمن يكرر  
 معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبت بيمينك هذه واما قولك ان ذلك قولهم بانهم  
 فعناه انهم قولوا لا بعضه نرجهان في هو اللفظ يفتقرون به للمعنى له كلفاظ  
 يريد ان في قوله فان قلت قد يقال ان ذلك لان القول لا لعل على معنى لفظ  
 المهمة التي هي اجناس ونوع لا محال لها ذلك لان القول لا لعل على معنى لفظ  
 مقفلا بالهم ومعناه مكرر في القلب وما لا معنى له مقول بالعلم لا غير ولهذا قال الله  
 تعالى يقولون بما فوههم ما ليس في قلوبهم السوات قد يقال انها الاصل والفقير عليه  
 نحو ولا يحق المكر اليك الا باهله وقوله اي قول الباقية يعني طيب انما قالوس  
 فانك لا تليد اليك وهو منك وان خيل ان الشك في هو اسم الموضوع من انشائي  
 عنه اي بعد عندك واسع اي ذوسعة وبعد شبعه بالليل لانه وضقه في خال خطه  
 وهو له والمعنى انه لا يفتقر الممدوح وان بعد في الحرب فيصار الى اقل الارض  
 تسعة بلكه وطول يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لا امره يردها  
 اليه فان قيل كذا التالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت  
 حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الاساوة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي وركا  
 لقول عد الخوقية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك  
 كان اظنا بالربما يكون تطويلا وبالمجمل كون لفظ الآية والبيت ناقضا  
 عن اصل المراد ممتنع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني  
 الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجراء والابجاء ضربان ايجاز القصر وهو اليسر  
 بجذ نحو لكم في القضا حيو فان معناه كثير ولعله يسير لان المراد به  
 ان الاشياء اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك له عيا الى ان لا يقبل علم على القتل

لا علم عند



فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من غير الكلام بمعنى انما  
يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار خلا  
بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدور وهو المحسنات حسنه  
ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدور وهذا لا ينافي رجحان الخ  
عن التكرار ولهذا قالوا الاصح في رد العجز على الصدور ان لا يؤخذ في التكرار بل  
يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغناءه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص  
حيوة عن تقدير حذف بخلاف قولهم فانه يحتمل ان القتل ان في القتل  
من تركه والمطابقة او بكتماه على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين  
كالقصاص والحيوة وارجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتوبة  
للحيوة فقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلاسته عن ثلث الى الكسبة الخفيفة  
مرفوعة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيها جمع من مخربين  
فانهم متساوون في موضع واحد ويخلو عما يشتمل عليه قولهم من المتناقض بحسب  
الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من  
تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص بمبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على  
المبتدأ المتكرر مثل في الدار رجلا لا يفيد الاختصاص وارجح ان حذف عطف على ايجاز  
القصر وهو ما يكون محذوف شيئا والمحذوف اما جزمه جملة يعني بالجزء ما يذكر في  
الكلام ويعلق ولا يكون عمدة كان او فضلة مفردة كان او جملة مضاف  
بدل من جزء جملة نحو وسئل القرية ان اهل القرية او موصوف نحو قوله العجى  
انا ابن جلا وطلاء الشيا يا متماضيع العاقبة تعرفن شيئا لعقبه  
ونحن طلاع الشيا يا اي ركب لصحاب الامور انا ابن رجل اي انكشف الخ  
او جلا الامور انكشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة ان كانت جملة لا يحذف

الاصح ان يقول ان في  
قوله في القصاص حيوة  
كما لا يخفى من جهة

قوله وفيه نظر لان تقديره قد  
شأن ان اخذ اطلاق السكت  
هذا الظاهر من جهة  
على التفسير او صريح  
تخصيص مع ما يقع منه  
ففيه تقديم باحقه ان خبر  
المفيد للتخصيص بخلاف ذلك  
فلا بد من ان كل شيء  
ايضا على التفسير ان  
ايضا الاختصاص  
لأنه من جهة



موصوفها لا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور ومن اوجب كونه  
تعارفهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر  
لا سيما ان الزم منه اضافة غير الطرف الى الجملة فلفظ جلاها علم وحذف الشرط  
محكي كيزيد في قوله ثبت احوالي بخمسين ظاهرا علمنا لهم فزيد لانه غير  
منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توجه به بعض النحاة لان هذا الوزن ليس  
مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة الفعل ويحقق ذلك ان الفعل المنقول  
اي العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والاعلم  
حكم المنقول في الانصراف وعدمه اوصفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل  
سفينة غصبا او كل سفينة شحيمة او نحوها كسائر ما او غير معينة وما في قوله  
هذا العبد دليل ما قبله وهو قوله فاردت ان احبسها فانه يلك على ان  
الملك كان انما ياخذ السفينة دون العبيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء  
او جواب شرط اما المجرور الاختصار نحو واذا قيل لهم اسقوا ما بين ايديكم  
ومختلفكم لعلمكم ترجمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعا وما  
تأنيهم من آية من آيات ربهم لا كانوا عنها معرضين او للدلالة على عطف على  
قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه جواب  
الشرط بشئ لا يحيط به الوصف وليذهب نفس السامع كل مذهب كان  
ولا يتصور مطلوب او مكرها او هو محجود ان يكون الامر اعظم منه بخلاف  
ما اذا ذكر فانه يتعين وتبما سهل امره عنده الا ان المولى اذا  
قال لعبد والتططين قمت اليك وسكنت تراحت علي من الطنون  
المعترض للوعيد لا يراحم لو نقص على وتؤخذ به على ضربين العذر وكذلك  
اذا قال لا تنزع اذا رايتني شاكيا فكت جلت الانكار له بما لم تجلبه

لواني بالجواب متألها اي شال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف  
والحذف ليدفع نفس السامع كل مذهب يمكن ولو ترى اذ وفقر على النازل  
تري ان الظالمون سوفوفون عند ربهم ولو ترى ان المجرمون ناكسون ربهم  
عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها ففتحت ابوابها وغير ذلك  
عطف على قوله جواب شرط اما والحذف غير ذلك المذكور كالسند الذي  
والفعل والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكما حال نحو البئر لكرستين اي منه  
والسنتي نحو زيد جالسا ليس الا والمضاف اليه نحوين ونحوي وجهه الكسب  
ونحو بارت وباعلام وكجواب القسم نحو الفجر ولبال عشر جواب لما نحو فلما  
اسلم امره الحبيبين وكالمعطوف مع حرره العطف نحو لا يستوي منكم من  
انفق من قبل الفجر وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده  
وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وانما جملة  
عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب ذكر نحو ليحق الحق ويبطل الباطل  
اي فعل ما فعل ومنه قوله اي الطيبات في الزمان بنوفا في شبيبة فسرهم و  
آتبه على الهرم اي فسانا او سبب لذكر نحو قوله تعالى فقلنا امر بسبعصا  
الحجر فانفجرت ان قد فطرهم بها فيكون قوله فطرهم بها جملة مخدونة في سبب  
لذكر وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعا كان الناس امة واحدة فبعث الله  
اي فاختلنا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه  
ويجوز ان يفتر ان ضربت بها فقد انفجرت فيكون الحذف جزء جملة هي  
نحو كقول معا فالتة هو الولي ان ارادوا ولياء بحق فالتة هو الولي وانما  
في قوله تعا فانفجرت يسمى فاء فصحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان  
نسيها فصحة انما هي على تقدير الثاني وهو ان يكون الحذف شرطا



وظاهر صرح المنحاح على العكس وقيل انها في حجة على التقديرين والمشهور  
في تمثيلها حذف قوله قالوا خراسان اقصى ما يراى بنا ثم المفعول فقد جئت خراسانا  
او غيرهما ان غير السبب والسبب نحو نسيم الماهد وله على ما مر في بحث الاستيناف  
من انه على حذف البتة والخبر في قوله من يجعل المحض خبر مبتدأ محذوف  
واما اكثره والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انما ابتكم بنا وبيده فارسلون يرون  
انهم ساروا الى يوفى لا يستعبرون الرويا ففعلوا فاته وقال له يا يوفى ومنه  
بيت السقط طرب من لغير البارق المتعالي ببغداد ففعلنا بالهت وبالي طرب  
فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعادوها وتدا فعلى الى انقضى العجب  
من كثرة معاودتي وشدة مدافعتي واحذف على وجهين احدهما ان لا يقام  
شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فيد كذبتم رسول من  
قبلك او فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا  
يصح وقوعه جزاؤه بل هو ب اعدام الحزن والصبر فاقم مقام السبب  
ثم احذف لا بد له من دليل وان كثرة منوها ان يدل العقل عليه على الحزن  
والقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حزنتم عليكم الحجة انما وليها  
فان العقل يدل على الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا  
بدحها من محذوف والقصود الاظهر ان على المحذوف تناوذا العرض <sup>كالاول</sup> <sup>كالاول</sup> <sup>كالاول</sup>  
من حذف الاشياء تناوذا وتقدير التناوذا من تقدير الاكل يشتمل على  
البنا فيها فانها ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه ساج لان ان يدل بمعنى  
الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما على الحذف  
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك امره او عذابه فان العقل يدل على التناوذا  
الحج على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر والعذاب اياهما

المراء انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليست من ادلة العقل  
عليه ان على المحذوف والعادة على التعيين نحو فذلك الذي لم تستش فيه فان  
العقل يدل على ان في قوله فيم مضافا محذوف ان لا معنى للموم الناس على ذات  
شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتل ان  
يقدر في حقه لقوله تعالى قد شغفها حبنا وفي مرادته لقوله تراودني فيهما  
عن نفسي وفي شأنه حتى يسميها اى احب المرادته والعادة دلت على  
التأني في امره لانه احب المحرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره  
اي انه لا يغير احب المحرط صاحبه وغلبته عليه فلا يفتح ان يقدر في حقه  
ولا في شأنه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مرادته نظر الى  
العانة ومنها ان يدل العادة عليها نحو لو تعلم قنالا لا تبعتها اى كانا  
يصلح للمقتال ولهذا استروا بالبقاء في المدينة ومنها ان ادلة تعيين  
المحذوف الشرع في الفعل لان الشرع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو  
الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الحذف  
لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية ويدل على  
تعيينه الشرع على الفعل نحو بسم الله ويقدر ما جعلت التسمية بدو  
اي تقدر عند الشرع في القراءة بسم الله اقراء وعند الشرع في القيام والقول  
بسم الله اتوم او اقعروا وكذا كل فعل يشترع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين  
المحذوف اقتران الكلام والمخاطب بالفعل لقوله لهم للعكر بالرفاء والبنين  
اي امرت فان كون هذا الكلام مقارنا للمخاطب دليل على ان المحذوف  
امرست والباء للملا يستوفى الرفاء الماتيم والاتفاق ويقال رفات الثوب  
ارفاؤه اذا صلبت ما وهى عنه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام لى المعنى  
ما وهى بى



وذلك علمان خبرين  
علم واحد ان علم الله  
سلك طريقا معاديا  
استحق لنا طريقا  
فما لا يسهل على عامي  
يا ايها العالم علم الله  
علم واحد خبرين  
مدح الشريعة  
البحث كذا ذكره في قوله  
لكل من شئنا ذلك  
عشر كلمة وقد  
والعلمان خبرين  
فيه علمان خبرين  
الاقبال كشر

كان استحقاقا  
الاجابة  
في هذا التفسير  
الاعراض شائعة  
هو الله تعالى  
الايمان  
اسلوب  
حيث  
يعد

في صورتين مختلفتين احدهما مبهمه والاخرى موضحه وعلمان خبرين علم واحد  
اوليتكم في النفس فضل لكن لما طبع الله النفوس علمه ان الشئ اذا ذكر  
بشيء ما يبين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او ثانيا ولما كمل لذة العلم  
بما لم يكن ذلك لان الادراك لذة والحكم عظيم مع الشعور بالمجهول  
بوجوب الامر بالمجهول اذ لم يحصل به شعور فلا الشئ في الجهل به واذ حصل  
الشعور به في ذلك وجه تشوق النفس الى العلم به وتاليته بفقدانها  
ايها وان حصل بها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم بقرون  
بان اللذة عقيب الام الحاصل واقوى وكانت لذة الوجود ولذة العلم  
عن الام وتمايل في ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظل  
من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون  
استدلالا على ان الاجاز من حيث يحب الكبر ولذلك كانت المصاحفة من  
العذاب المستقطع لحيثما من حيث يتوقع الغيث وبذلك لهم من الله ما يكونوا  
يحبون غير ان الشئ لي صدر كما ان الشئ لي يفيد طلب الشئ تاليه  
اي المطالب وصدور يفيد تفسيره وتفسير ذلك الشئ وايضا هذه  
الايضاح بعد الابهام يكمل ان يكون للاخر من التكملة المذكورة وقد يكون ذلك  
لتقديم الشئ المبين وتعليمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامارة لابر  
هو الاقطار مبهين وكقوله تعالى والي يرفع ابراهيم القوا على البيت  
حيث لم يقل في هذا البيت بالاضافة ومنه ومن الايضاح بعد الابهام  
باب نعم على احد القولين على قوله من يجعل المحصور من مبتدئ محذوف  
الواريد الاختصار كفي نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجل زيد كان  
الطبا بالابهام فيه الفاعل ان لا فرقا ثانيا وقوله الواريد الاختصار

بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الاجاز والمساوات وهذا  
يوافق اصطلاح السكاكي ووجه خفيه احسن باب نعم سودا ذكرين  
الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظر الى الاطنابين  
حيث لم يقل نعم زيد والى الاجاز من وجه حيث حذف المبتدئ الذي هو  
الاستيفاء وايضا الجمع بين المتنافيين في الاجاز والاطناب وقيل الاجاز  
والانفصال ولا شأن بالجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي  
يظهر في انفس عند وجدانها تاثيرا وانفعا عجيبا ثانيا قال ايها المجمع لان  
حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يتبع اجتماعهما  
على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح  
بعد الابهام التوضيح وهو انه يفتي في محكي الكلام بمشئ مفسر كسرين  
ثانيتها معطوف على الاولى على شئ بآدم ويشب فيه فصلان  
الحرص وطول الامل ولواريد الاختصار لثقل ويشب فيه حرص وطول الامل  
لكنه انهم اولا ثم اوضح لم يبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لغة القطن  
المتدفق فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد المشئ المفسر كسرين بمنزلة لغة  
القطن بعد التدفد وما يذكر ان ص بعد ذلك العام عطف على قوله اما بالايضا  
بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف لكون الوصف  
اولا بدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للنبية  
على فضل امرئيه الخاص حتى كانه ليس من جنس اي جنس العام تنزيلا  
للتعابير في الوصف منزلة التعابير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر  
الاراد العام بما لا من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام  
مباين له فلا يثبت له لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص على الخاص

ان قلت ان التعبير عن المعنى الواحد المشئ المفسر كسرين بمنزلة لغة القطن  
المتدفق فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد المشئ المفسر كسرين بمنزلة لغة  
القطن بعد التدفد وما يذكر ان ص بعد ذلك العام عطف على قوله اما بالايضا  
بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف لكون الوصف  
اولا بدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للنبية  
على فضل امرئيه الخاص حتى كانه ليس من جنس اي جنس العام تنزيلا  
للتعابير في الوصف منزلة التعابير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر  
الاراد العام بما لا من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام  
مباين له فلا يثبت له لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص على الخاص



والتي صرح به وذلك قد يكون في غير ذلك فلو كان على الصلوات والصلوات الواسطة  
 ان الواسطة من الصلوات او الفضل من قراهم للافضل الاوسط وهو صلوة العصر  
 على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لربك فعادى الله ورسوله ورسوله  
 وبالعرف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبر واصبر واصبر ولا تات الصابرة  
 باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدة وضعوته واقام بالسكر لثقلته ليكون  
 اطنا بالانظار لا تكاد الا انذار في كلا سوف تعلمون ثم كذا سوف تعلمون فقل  
 كذا ردع وتنبه على انه لا ينبغي للناس ان يكون الدنيا جميع همة  
 وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليجازون فيستبهم عن غفلتهم  
 سوف تعلمون اخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قد امكم من هول لقاء  
 الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار في الايمان بلفظ ثم دلالة على  
 ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول المنصوح اقل له ثم قل  
 لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم العلة على تراخي الزمان لكنه قد يجي الجوز  
 التدرج في دوح الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعدين تلك الدوح  
 ولان التدرج بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكررت الاول بلفظ نحو والله  
 ثم والله وكقوله تعالى وما ادرى بك ما يوم الدين ثم ما ادرى بك ما يوم الدين  
 ومن ثمة التكرير زيادة التنبه على ما ينبغي التهمة والابقاظ عن  
 سعة الغفلة ليتكلم بملق الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الاناس  
 يا قوم اتبعوني اهداكم سبيلا لئلا ياتكم من الله عذاب عظيم انت اول حفر من  
 ومنها زيادة التوضيح والتخبر كما في قوله فيا قريظين انت اول حفر من  
 الارض فطنت للسماعة مضجعا ويا قريظين كيف وارت جوده وقد

4  
 ذكر جامع انهم اخطا في عدم  
 الملازمة في قوله الى الخبيث  
 مع دخولها في قوله الى الخبيث

كان منه البر والبحر متروكا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا  
 التكرير قد يكون مجزا عن رابط كافي قوله تعالى ثم ان رتبتم الذين هاجروا  
 من بعد ما قتلتم ثم جاهدوا صبروا ان رتبتم من بعد هاجروا حرم وكافي  
 قول الشاعر لقد علم الحكي الامانة اني اذا قلت ما بعد في خطيبها  
 وقد يكون مع رابط كافي قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا وحبون  
 ان يجندوا بانهم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقولهم فلا تحسبنهم  
 تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون بعده عن المفعول الثاني واقام بالانذار  
 ثم اوغل في البلاغة اذا بعد فيها واختلفت تفسيره فقل هو ختم البيت بما  
 يفيد كنهه ثم يتم المعنى بدونها كن زيادة المبالغة في قولها اني قولها خسا  
 في مرثية اخيها صخر وان صخر لثامها تفدي به الهداة به كانه علم  
 اي جيل من رفيع في راسه نار ذلك قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تنبيه  
 بما هو معروف بالهداية كنهها انت بقولها في راسه نار يغلا وزياد  
 للمبالغة وتحقيقا في كنهها تنبيه فقولها اني قولها القبيح ان يكون  
 الوضوح قوله خبايتنا ارجاننا وارجلنا الجرح الذي لم يتقرب  
 عيون الوضوح بالجرح وهو بالفتح الخور ايما في الذي فيه سود وبياض  
 شبهة عيون الوضوح كنهها في قوله لم يتقرب ايغلا وتحقيقا للتشبيه  
 الجرح اذا كان غير منقوب كان شبهة بالعيون قال الاصمعي الطيبي والبقر  
 اذا كانا حيين فعيونهما كالهما سودا فاذا ما قاتبا بياضهما مع السود  
 وانما شبههما بالجرح وفيه سود وبياض بعد ما موقوت والمراد كثر البصر  
 يعني ما اكلت كثر العيون عندنا كذا في شرح ديوان امر القيس به  
 تبين بطلان ما قيل ان المراد به انه قد طالت مسيرتهم في المخاورة  
 حتى اقيت الحشش حالهم

فمن البيت  
 بعد التكرير في قوله  
 رتبتم الذين هاجروا  
 من بعد ما قتلتم  
 ثم جاهدوا صبروا  
 ان رتبتم من بعد  
 هاجروا حرم وكافي  
 قول الشاعر  
 لقد علم الحكي  
 الامانة اني اذا  
 قلت ما بعد في  
 خطيبها

بعض التشبيه في حال الموت الى  
 الحيوة حتى يكون تشبيه امر قيس  
 صلافة الواقع وحدث في التوفيق  
 ما قيل جبر الرزق



واختصاصهم وكذا وقع في غير المقصود في بيت السقط فسيقا الجاس  
من غير مثل خاتم من الذر لم يهتم بتقبيله قال فانه لما جعل الغم كاسا  
شفا مثل خاتم من الذر فكان الكاس غالبا مما يكره فيه كل احد من اهل الكس  
حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يعبث به ملك متكبر فكيف غيره  
فعلى هذا يختص الالغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام  
كما يفيد كنهه يتم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين  
اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فانه قوله وهم مهتدون تمام يتم المعنى  
بدونه لان الرسول مهتد بحاله لكن فيه زيادة حيث على الاتباع وترغب  
في الرسل لا تخشون معهم شيئا من دنائكم وتسبحون صلاتهم ويتكلمون  
تكم خير الدنيا والاخرة واما بالتدليل وهو تعقيب الجملة بجملة شتم  
على معناها ان معنى الجملة الاولى للتوكيد على التعقيب بالتدليل اعم من الالغال  
من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واختصاصه من جهة ان الالغال قد  
يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو التدليل ضربان ضرب لم يخرج  
التمثيل بان لم يستقل باقائه المراد بل توقف على ما قبله حتى لا يجزيناها بما  
كفروا وهل يجازيها لا الكفر على وجهه وهولان يكون المعنى وهل يجزي ذلك  
الجزء المخصوص من يكون متعلقا بما قبله واختراجه عن الوجه الآخر وهو ان يقال  
الجزء اعوام لكل مكافات يستعمل تارة في معنى العاقبة واخرى في معنى الالة  
فلما استعمل في معنى العاقبة في قوله جزيناها ما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم  
قبل وصل يجازيها لا الكفر بمعنى وهل يجازيها قبل فعل هذا يكون من الضرب  
الثاني باستقلاله باقائه المراد في ضرب اخر يخرج التمثيل بان يكون الجملة  
الثانية حكما كلياً منفصلاً عما قبلها جارياً مجزياً المثل في الاستقلال

نشو الاستعمال نحو قوله جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد  
اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلناك الا نبين من قبلك الخلد افان مث فهم  
الى دون تدليل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت تدليل من الضرب  
فقد افان مث فهم الخلد دون تدليل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة  
الموت تدليل من الضرب الثاني في جعل منهما تدليل على ما قيل وهو ايضا ان  
التدليل ينقسم قسمين اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقيم للتدليل  
مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى قسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم قسمين  
اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقيم للضرب الثاني  
كما توجه نظر الى الاشكالية بعض من لم يثبت بالتبعية بالتدليل الذي يجب  
يكون التاكيد الجملة السابقة اما ان يكون التاكيد منطوق كقوله الا ان فان  
زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما التاكيد مفهوما  
اي قوله انما بعة الدنيا <sup>منطوق</sup> لست بمتبقيها خال لا تتركها حال عن اخلها  
بدفعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في است وهذا احسن من ان  
يكون صفة لا خاف يعرف بالتأمل يعني لا تقدر على استيفاء مودق ارجال  
كونك ممن لا تكلمه ولا تصلحه على شعيت اى على تفرق وزمهم خصال يقول  
الخالق شعيت اى اصلي ما تفرق من اموره اى الرجال المهذب اى النقي  
الفعال المرص الخصال مصدر البيت دل بمفهومة على نفع الكامل من الرجال  
ومجزة تأكيد لذلك وتقدر لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مذهب في الرجال  
واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاختيار  
عن الشيء وفيه توقي عن ايهاهم خلاف المقصود وهو ان يوقى في كلامهم  
خلاف المقصود بما يؤخذ اى يؤخذ بشئ يدفع ذلك الايهام ويذكر له ما بين



لان ما يدفع اليها قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقول  
 اي قوله طرفة فسبق لربك غير مفسد ها ان غير مفسد ليار وهو حال  
 من تا على سق اعن قوله صوب الربيع ان نزول المطر وقرعه في الربيع ويك  
 تهيئ راسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لحراب الذباب وفسادها قد دفع  
 ذلك بتوسيع قوله غير مفسد ها والشا في قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم  
 يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتص على  
 وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوقع ان ذلك لضعفهم فانه على سبيل التكميل  
 بتدليله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم وشعارا بان ذلك تراعى منهم  
 ولذا عذري الذي بعلى تضمنه معن العطف كانه قليل عاطفين عليهم على  
 وجه التدليل والتواضع ويجوز ان يكون التعدي بعلى للدلالة على انهم مع شرهم  
 وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين حافظون لهم اجنتهم ومن هذا القسم  
 قوله مع كعب بن سعد الفهري حليم اذا ما الحكم زين اهله مع الحكم في عين  
 العذر في هيب فانه لو اقتص على وصفه بالحكم لا وجه ان ذلك من عجزه فالأ  
 هذا الهم بان حليم انما هو وقت تزيين الحكم لا هله هذا انما يكون عند  
 القدرة والالام يكون زينا واما المصراع الثاني فزعم المصراة تأكيده لانه ما يفهم  
 من قوله اذا ما الحكم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحكم زينا لاهله  
 فان من لا يكون حليما جوع لا يكون الحكم يكون مهييا في عين العذر لا كما  
 فيكون هذا تدليلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر  
 لاننا لا نتم ان يكون حليما حين لا يحسن الحكم يكون مهييا في عين العذر لاجاز  
 ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا تعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت  
 الطف والادق مما يشعر به كلام المصراة المصراع الثاني تكميل وذلك لان

يعني ان الحكم اذا  
 باختيار توهم عند الحكم  
 واما اعتبار الاخر عند  
 انشراح عند الزاقي  
 ولعلنا زلفه والحكم  
 فاعل لفقد يفسر زين  
 اهله ومع طرف مهييب  
 عهد الزاقي

كونه

كونه حليما في حال يحسن فيه الحكم يوم انهم في تلك الحالة ليس مهييا لما به من  
 الشائنة وطلافة الوجه وعدم اضرار الغضب والمهابة فنفي ذلك عنهم  
 بقوله مع الحكم في عين العذر مهييب يعني انه مع الحكم في تلك الحالة التي يحسن  
 فيها الحكم بحيث يهابه العدو ثم كان مهييا في ضميره فكيف في غير تلك  
 الحالة واما بالتسميم وهو ان يؤذي كلام لا يوم خلافا لقصور بفضله  
 لكنه كالبا لفة خور يطعم الطعام على جبهه في وجه وهو ان يكون الضمير  
 في جبهه للطعام اي يطعم مع جبهه والاهتمام اليه واذ جعل الضمير لله  
 ان يطعم الله على حب الله فلا يكون مما يحزن فيه لانه لما دبة اصل المراد وتقليل  
 الذلة في قوله سبحانه الذي اسرى بعبد له ليل لا ذكر ليل مع ان الاسر لا يكون الا  
 بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل واما بالا عراض وهو  
 ان يؤذي في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين يعني جملة وأكثر لا يحل لها  
 من الاعراب لئلا يسهل سوء دفع الاليهام ليس المراد بالكلية هو الحسد اليه  
 والحد فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتواضع والمراد  
 بالوصول الهلاكي ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيد له او بدلالة كالتبريد  
 في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه  
 جملة كونه بتقدير الفعل وقعت في انشاء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون  
 عطف على قوله لله البنات والفتنة فيه تنزيه الله وتقديره عما يشبه اليه  
 والدعاء في قوله او كالدعاء في قوله عوف بن يحيى الشيباني يشكركم  
 وضعفه ان تيمانين وبلغتها قد اوجبت سمعي الى ترجمان يقال ترجم  
 كلامه اذا فسر بلسان آخر فقوله بلفظها جملة معترضة بين اكم ان خبرها  
 والواو فيها هي اضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه

يعود ما ذكره

قوله الله عا لم يرد في قوله  
 انما انما في قوله  
 ال في قوله  
 مانه في قوله  
 بال في قوله  
 واضمير في قوله  
 واما ضمير في قوله  
 المسموع الى ان يقال  
 الكلام بعون جبري  
 جعل ال اعادته من  
 التعقيب بلسان آخر  
 فاطلق عليه ترجمان  
 حاصي



صاحب الكتب من قوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خيلا انها اعترضوا محلها على الاعراب  
على الاصل انا ها واخوات ججج فأيديها تأكيد وجوب اتباع علميه ولو  
جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى وقوله ما ذكر في قوله تعالى والله  
اعلم بما وضع وليس الذكر كالانثى انه اعترض بين قوله اني وضعها انثى وقوله  
سميتها مريم وشهد هذا الاعتراض كثير ما يتلبس بالحال والفرق دقيق اشار  
اليه صاحب الكتب في حيث ذكره في قوله تعالى اتخذتم الجحيم بعده وانتم ظالمون  
ان قوله وانتم ظالمون حال في الجحيم وانتم واضعون العبادة في غير موضعها  
او اعترض ان وانتم قوم عاد كنتم الظلم والتبذير في قوله اني كنتم تبذرون وقوله انكم  
وانتم تعلمون المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قد راى ان هي مخففة من الشكلة  
وغير ان لا يحذف في معنى ان المقتضية البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا  
تسليط وتسهيل للامر وقوله تعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم و  
مفعوليه والفاء اعترضية وفيه شائبة من السببية ومما جاءه من الاعراض  
الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من  
جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب المتواضعين ويجب  
التطهير من ساءكم حرف لكم فقوله ان الله يحب المتواضعين ويجب التطهير  
اعترض اكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واسارا في اتصالهما  
بقوله فان قرأه ساءكم حرف لكم بيا لقوله فأتوهن من حيث امركم الله  
يجي ان انما في انذار امركم الله هو محل اخرث لانه الغرض الاصل في الايات  
طلب التسلل لا قضاء الشهوة فلا توهنا لا من حيث هو بل من حيث هو  
الغرض والنكته في هذا الاعتراض الترغيب فيما امر به والتفكير في ما نهى  
عنه ومن ثلثت الاعتراض تخصيصا جدا المذكورين بزيادة التأكيد في امر الله

ان القدر

لقد بان ان الله اعلم  
بما في القلوب والنفوس  
من الغيوب والسرور  
والسوء والافكار  
والاشياء والامور  
فلا يخفى على احد  
من علم الله ما في  
القلوب والنفوس  
من الغيوب والسرور  
والسوء والافكار  
والاشياء والامور

هذا على وجه الجمل  
ويجوز ان يكون الخبر  
ضمير مخاطب للمؤمنين  
بالعلم ان الله اعلم  
كل ما قد راى من  
وجاهة في قوله تعالى  
يا ايها الذين آمنوا  
انذروا أنفسكم  
والذين آمنوا

بها

اعلم ان الله اعلم  
بما في القلوب والنفوس  
من الغيوب والسرور  
والسوء والافكار  
والاشياء والامور  
فلا يخفى على احد  
من علم الله ما في  
القلوب والنفوس  
من الغيوب والسرور  
والسوء والافكار  
والاشياء والامور

بها كقولهم تعالى ووضينا الانسان بالدين حملة الله وهذا على وجهين وفصله في  
عائنه ان اشكره ولو اذ لك فقوله ان اشكره في تفسيره لوضينا وقوله حملة اعراض  
بينها ايجابا للوضينة بالولادة خصوصا ولذكور الحقها العظيم مقرها  
المطابقة والاشبه في قوله اني الطيب وخفوق قلب لورأت لهيبه يا جني  
لرأت فيه جهنما فقوله يا جني اعراض المطابقة بين الجهنم والجنة  
وسايتا استلزام فيه غلبة كما في قوله اني فلا جبر في اليد سدا  
ولا ضل في القول فتكاريه فانه كون جني الجيب مطلقا للمحب امر غير متبين  
سبه بانه في اليد سدا وقال قوم لا يكون النكته فيه اعراضا عن غير  
ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعراضا دفع ايهام مثلا  
المقصود ثم جوز بعضهم وقوله يعني ان القائلين بان النكته في الاعراض  
قد تكون دفع الايهام ايضا افتروا في قيتين فجوز منهم فرقة ووقع الاعراض  
آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعراض  
في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصرح في مواضع من  
الكتب فالا اعراض عند هؤلاء ان يؤخذ في اثناء الكلام او في آخره اي بين  
كلامين متصلين او غير متصلين بجملة واكثر لا محل لها من الاعراب النكته  
لانهم لم يخالفوا الا في جواز كون النكته دفع الايهام وجوز ان لا  
جملة متصلة بها فيبقى اشترط ان لا يكون لها محل من الاعراب بجملة فتشمل  
الاعراض بهذا التفسير التذييل وبعض صوت التكيد وهو ان يكون  
لا محل لها من الاعراب كما في قوله الخ سمي وما كانت منا سبيد في فراسه  
ولا طر ما حيث كان قيل فان المصارع الثاني تكميل لانه لا وصف  
لقد تم شرح القدر اياهم او همان ذلك لضعفهم فان لا هذا الوهم بوضوحهم  
بالانحصار من قائلهم  
بشيء انما هو الدور

بها



الكلام ههنا دل على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا  
 مما لم يشعر به تفسير الجوز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب بتعقيب جملة اخرى  
 شتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تأكيد وتكون الغرض منها  
 تأكيد لا دلي اللهم الا ان يقال انه اعتماد في هذا الاشتراط على الاشتغال بالاعتراض  
 بهذا التفسير بيان التميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعتراض  
 وبعضهم كونه وجوز الفرق الثانية من الفاعلين بان النكتة في الاعتراض  
 قد يكون دفع الابهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يكون  
 في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى جملة او غير هاتئذ النكتة ما يقتضيه  
 الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون  
 واقعا في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرناه  
 ظاهر واما على ذكره في الايضاح حيث قاله وقرينة يشترط في الاعتراض ان يكون  
 في الانشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة  
 او اكثر من جملة فيحتمل من التميم ما كان واقعا في احد الموقعين ههنا  
 الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين  
 ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة واكثر ففيه اختلاف لانه اما  
 ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط  
 فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان جملة المفرد لا بد له في  
 الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التميم اصلا لانه انما يكون بفضلة  
 ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له  
 من الاعراب لانه شمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء  
 كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان

وكذا بعض صور  
 التذييل كما كان  
 اصل التفسير مثلا  
 له ايضا وكان الغرض  
 ههنا ذكر ما يخص  
 تفسير البعض لم  
 يشعر به من جهة

جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما في جملة كان او اقل من  
 جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب في الجملة كذا  
 لا يخرج عن ضبط واما بغير ذلك الاطناء يكون اما بالايضاح بعد الابهام  
 واما بكذا وكذا واما بغير ذلك لقوله تعالى الذين يحلوا العرس ومن صلح يستحب  
 يحلوا العرس ويكونون به فانه لو اختر لم يذكر ويؤمنون لان ايمانهم لا يمكن من  
 يتبينهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره في قوله ويؤمنون  
 به اظهارة شرط الايمان وانه مما يتحلى به جملة العرس ومن صوله ترغيبا به  
 انما الايمان وكون هذا الاطناء غير اخص فيمكنه ظاهر بان لا يكون في جملة  
 الاشارة التي اوردناها في هذا المقام راسخة بعينها وقوله تعالى يقولون يا قوم  
 ونحو ذلك وفيه نظرا لان هذا داخل في التميم ان قد اتي فيه بفضلة النكتة  
 هي لان كيدوا الله على هذا قوله يحسب على التميم من غير ان يكون  
 ترجمة عن علم في القلب منها فانه تعالى لما غشيه كالملة بعد قوله تعالى فاصبر  
 ثمانية ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة التقيح البابا حة فان الواو في الآية  
 في نحو جالس حسن وامن سيرين الايرماته لوجاسهما جميعا او واحد منهما  
 كان متمتعا وفيه نظر لان فيكون من باب التكميل اعني الاشارة بما يترفع خلا  
 المقصود منها قوله تعالى اذا جاء الامنا فقوا قالوا شهد انك امرؤ الله  
 والله يشهد ان المنا فقيين كما ذبون فانه لو اشتهر لترك قوله والله يعلم  
 انك امرؤ الله لان سياق الآية تكذيب المنا فقيين في دعوى كماله خلاص في  
 الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه  
 ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عندهم يجوز كون النكتة فيه في  
 الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالاجاز والاطباء باعتبار كونه ناقصا

وقد امكن ان يكون ذلك  
 في التفسير كما هو  
 في التفسير



عما يباين اصل المراد او لا يباين عليه فذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطراب  
 باعتبار كثرة حروفه وقلة ما بالنسبة للكلام آخر ما وله ان الله الكلام في اصل  
 المعنى كقولنا اي قوله اي تمام يصداق بعرض عن الدين الذي اعني اي ظهوره وادى  
 سباده وتماه وتويزت في زمانه من ناهي الذي الهيته والعذر والكبر  
 الشاهد المنة التي تهيئتها ان ارتفع وقولنا قول الشاعر ولست بظلم  
اي جانب الحق اذا كانت العليا في جانب الفقر اذا اراد بالحق منسبته الى  
 الراحة والفقر المحنة يعني ان السيار مع التعب المشقة احب اليه من الراحة  
 والرخاء بدونهما يصقه باليسر الى العالي فصاع الى تمام ايجاز بالنسبة الى  
 هذا البيت لسماطته له في اصل المعنى مع فله محروقه والبيت اطرا بالنسبة  
 اليه وشهدا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون  
 مساوفا وان يكون اطرا باكتفاء مثل هذا الاطراب ويقرب منه من هذا  
 القيل قوله تعالى اي كما يفعلون يسألون وقد احكاما وتكرار في  
 على التفسير قوله اي لا يتكبرون الفقه حين نقول اي نغير ما نريد تغييره في  
 عزنا واحدا لا يجسر على الاعتراض انقياد الهوانا واقتداء الخرفنا  
 بسفر رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمل الى رأيهم  
 فالاية ايجازا بالنسبة الى البيت وانما قل ويقرب لانما في الاية يشمل  
 كل فعل والبيت مخصوص بالقول وان كان شاملا من غير الاصل  
 انضه والله اعلم بالصواب ثم علم المعاني بعون الله تعالى وحسن توفيقه  
 ونحن على خير لواله ونصلي على النبي عليه السلام محمد واله  
 ونسئله التوفيق في تمام القسمين والله اعلم  
**الفن الثاني علم البيان** قد مر على البديع لشدة

قد استبان العلم ان  
 الكلام بديها قبله  
 حق وانما لخصت كلاما  
 بديها وحسنه الله  
 اشق على الصبر مختصر

لاحتج

الاختصاص اليه لكونه جزء من علم البلاغة ومختصا باليهي تحصيل بلاغة الكلام  
 بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به اراد المعنى الواحط بطرق  
 مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدي بها على اركانها  
 جزئية ونفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعنى  
 فليس التقدير علم بالحق اعداى اركانها او اعتقاد بها على ما توهموا واداد  
 بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روي في المطابقة لمتن  
 اكمال اراد بالطرق التي اكسبها بالدلالة العقلية كاسياني والمعنى اراد  
ان علم البيان ملكة او اصول يقتدي بها على اراد كل معنى واحد يدخل في تصنيف  
 العلم واداد به بتر اكسب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرفنا  
 ليس له هذه الملكة ابراد معنى قلنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم  
 البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق  
 بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن له علم بالبيان  
 في شئ وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد  
 المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والحقا  
 مثل ان يورد باللفظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة  
 الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفايتها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى  
 ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها الدلالة وبعضها  
 اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة  
 الاقتران على التعبير عن معنى اللفظ بعبارة مختلفة كالسود والقصير و  
 الليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالة الواضحة  
 كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم المعاني بما ذكره هنا اوضح من تعريفه بعرفته

يعني تفريق العلم  
 في هذا العلم  
 او الملكة التي  
 الجواز قبل تقدير حقيقة علم البيان في القدر  
 شدة ان العلم  
 العلم لا يشعركم  
 العلم لا يشعركم  
 اراد معنى من المعاني  
 على ان يعلم البيان  
 اراد ان يكون  
 ضد لكل وفي بعض  
 اوجه ضيق البعض فقط  
 في علم  
 اراد ان يكون  
 وتبين ان العلم  
 يستعمل في العلم

فانه ليس بمعنى واحد بالتفسير المذكور لانه  
 معقول الكلام المطابق لمتن  
 هو المعاني التي  
 يسود ود على ما ذكره القدماء

اراد المعنى الواحد في المعاني



والدلالة على الدلالة وتفسيرها به فلا يطلق ان يقال الدلالة كون  
 اللفظ بحيث يفهم منه عند الاطلاق للعلم بوصفه وجوابا لان اللفظ  
 اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وان فهم المعنى من اللفظ هو  
 معن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غايته ما في اللفظ ان الدلالة مفردة  
 ان يتقونه صيغة تجعل على اللفظ كالمفهوم المعنى من اللفظ وانها  
 منه من كسلا يمكن اشتقاقها منه الا بربط مثل ان يقال اللفظ من فهم منه المعنى  
 الا بربط الى صيغة معني قولها اللفظ متصرف بفهم المعنى منه كما انه متصرف  
 بالدلالة وهذا مثل قولنا العلم هو حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت  
 ذلك فنقول للدلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع  
 للدلالة الانسان على الحيوان المنطق او على جزئية كدلالة الانسان على الحيوان  
 خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاول معنى الدلالة على ما وضع  
 وضعية لان الواضع ان وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له ففي الدلالة  
 التسوية الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين الدلالة على الجزاء والخارج عقلية  
 لان الدلالة عليها انما هي من جهة اية العقل حكم بان حصول الكل في الحقيقة يستلزم  
 حصولا جزئيا فيه وحصول الكل من استلزام حصول اللزوم والمنطوقون  
 الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويختص العقلية بما يقابل  
 والطبيعية كما ذكرنا وتقيده الاولى بالطائفة لتطابق اللفظ والمعنى والنتيجة  
 بالتضمن لكون الجزاء ضمنا في المعنى الموضوع له والنتيجة بالالتزام لكون الخارج  
 لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشترك بين الكل والجزء واريد به  
 الكل واعتبر للدلالة على الجزاء بالتضمن ويصدق عليها ان الدلالة اللفظ على  
 ما وضع له مع انها ليست بطائفة بل تضمن واذا اريد به كبر لانه موضوع

انما قال من وراء  
 الجدار لان وجود  
 اللفظ الشاهد  
 معلوم كمن يهمل  
 لا بدلالة اللفظ  
 سيد

ودلالة اللفظ بمعنى لا تستل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل  
 الوضع والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتبعية على ما هو المقصود منها والدلالة  
 هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثاني  
 المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخط  
 والحق والصدق لانه لا دلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاما  
 الدلالة على اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها  
 بما يكون للوضع مدخل فيها احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة  
 اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فاولى التي سماها القوم وضعية  
 وهي التي تنقسم الى الطبيعية والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون  
 مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة الخ على الوجع فان طبع اللفظ يقتضي  
 التلطف بذلك عند عرض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الغريبة  
 كدلالة اللفظ السمع من ورايا كجار على وجود اللفظ والمقصود بالنظر  
 ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انطباق الطبيعية والعقلية  
 لاختلافها باختلاف الطبائع والادفهام والمصنوع التقليد لوصفه  
 وكون سوق كلامه في بيان التقييم متعرجا بذلك ثم عرض الدلالة العقلية  
 الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم  
 بالوضع واحترازه بالقيده الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توفيقها  
 على العلم بالوضع وارايدوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه في  
 المعنى لانه لا يخرج عنه التضمن بالالتزام واعتراض بان الدلالة صفة  
 اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من البنى لفظا على اعنى الفاهمية  
 فهو صفة السامع وان كان من البنى للمفعول اعنى الفهمية فهو صفة المعنى

الدلالة على ما وضع  
 بالطائفة لان الجزاء ليس موضوعا  
 في اللفظ من حيث هو الى اللفظ  
 ويمكن ان يقال ان الجزاء كونه مدخلا  
 في اللفظ يستلزم



يصدق عليها انه دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل بقة  
وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والمزوم اذا اريد به المزوم واعتبر دلالة على  
اللازم بالانتماء يصدق عليها انها دلالة على ما وضع له مع انها التزام بلفظة  
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج  
اللازم مع انها مطابقة لالتزام وحيث يتقضى تعريف الدلالة ببعضها مع  
بعضها جواب انه لا يقصد تعريف الدلالة حتى يبالغ في رعاية القيود وانما  
قصد التقييد على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتماده على  
وضوحه وشرحه فيما بين القدم وهوان المطابقة لدلالة اللفظ على تمام الموضوع  
له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن لدلالة على جزء الموضوع له من حيث انه  
جزؤه والالتزام لدلالة على الكلي اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب  
بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة  
بارادة اللفظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى  
وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه ولا فلا فاشترك اذا اريد به احد العيين  
لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع  
لان قانون اللفظ يراد بالمشترك الا احد العيين فاللفظ ابد لا يبدل الا على  
واحد ذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فاللغة مطابقة فان كان جزء له  
فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون  
تابعة لارادة بل الموضوع فانما يطيع كائنا اذا سمعنا اللفظ وكما عاين  
بالموضوع <sup>بما</sup> يعقل معنا كسواء ارادة اللفظ او لا ولا نفخ بالدلالة سوى  
هذا فان لم يكن الدلالة متوقفة على الارادة باطل كاستمائها في التضمن والالتزام  
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام

فهم

فهم اللازم في ضمن المزوم وانه لا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في الجار اشارة  
الدلالة عليها مطابقة لا تضمن لالتزاما وعلى ما ذكره هذا القول يلزم منع  
الاجتماع بين الدلالة لالتزام ان يراد بلفظ واحد كثير من معنى واحد وقد مر  
بان كذا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سكتنا جميع ذلك لكنه في هذا  
في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء  
لا يظهر انها مطابقة ام تضمن في ايها اخذت يصدق عليه تعريف وكذا  
الاشتراك بين المزوم فظهر ان التقييد بالحقيقة مما لا بد منه وشرط في شرط  
الالتزام المزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه ان يكون المعنى الخارجي  
بحيث يلزم من حصوله الموضوع له في الذهن حصوله في الخارج على القول او بعد ذلك  
في القوانين والالتزامات نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه  
فدلالة اللفظ عليه وبعينه يكون ترجيحاً بلا مرجح وكذا لا يعتمد على ما يعرف  
او غير ما ولو كان ذلك المزوم الذهني مما يشبه اعتقاد الخاطيء فيجب  
عام لانه الفهم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاح ارباب الصنائع  
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وعلام ابن الحاجب في اصوله شعر بالخلل  
في اشتراط المزوم الذهني وجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط  
ذلك لجعل ذلك لتمام الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المستعملين  
الفهم برب المزوم بينهما ذهني او غيره من قرائن الاشارة والاشهر ان تشر  
بالمزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلوله الالتزام عن تعقل المستعمل لان  
معنى المزوم عدم الانفكاك وظاهره انه لو شترط مثل هذا المزوم لجزء كثير من  
معاني الجارز والكسائية عن ان يكون مدلوله التزاماً بل لم يكن دلالة لالتزام  
ايضا مما يشأ في هذه الموضوع والخفا وما لا يراد بالذكر لا يراد المعنى الواحد بطرق

يفيد

حسب ما في هذه الدلالة  
اللفظية في كمالها دلالة  
المطابقة وضمنية الدلالة  
التضمنية وغير اللفظية  
الالتزام وقيل ان كان  
ذهنياً من جهة

مختلفة في الوضع والتخذ



لا يتأتى بالوضوح دلالة المطابقة لأن السامع ان كان عالما بوضع اللفظ فذلك  
 المعنى لم يكن بعضا اوضح دلالة عليه من بعض الآخر وان لم يكن عالما بوضع اللفظ  
 فذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ لا يحيط بوقوف الفهم على العلم بالوضع  
 مثلا اذا قلنا قد يسهل الورد فاسمع ان كان عالما بوضع المفردات في الجملة  
 التركيبية امتنع ان يكون كلامه يؤيده هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة  
 اوضح منه دلالة قولنا قد يسهل الورد او اوضح منه لاننا اذا اقرنا مقام كل كلمة  
 منها ما يراد منها فاسمع ان كان عالما بوضع تلك المفردات كان فهمه اياها  
 من المراتف كفهدها اياها من تلك الكلمات غير تفاوت وان لم يكن عالما  
 بوضعها لم يفهم من المراتف ذلك المعنى اصلا وانما قال والدليل ان كل  
 واحد منها لا دون ان يقول لم يكن واحدا منها والا لان المفهوم لا يقصود  
 من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فقيضه الشارح  
 بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعظم من ان لا يكون  
 بوضع شئ منها فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض  
 فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا  
 ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليست تلوايا كما كان لا يجري فيها الوضع  
 فان قلنا لو وقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدلالة العلم بالوضع  
 موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بنسبة  
 يتوقف على فهم النسبة قلنا لو وقف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من  
 اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى كما قلنا على فهم اللفظ  
 وقوله يسهل ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع  
 وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في تلك الزمان السابق فانه قيل لا علم

الفرق بين المعاني ان العلم في الاول  
 المتعارف على الالفاظ لا يتوقف  
 والفرق في المتعارف على  
 الزمان حسب

اذا كان بوضوح الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجزان يكون بعض  
 الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل ما في التفات كثيرة  
 المراسمة والحواس وشرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات  
 اكثر من اربعة المراتف وتغير ما يقتضي استنباط المعاني المطابقة من بعض  
 الالفاظ مع سبق علمنا بوصفها الى معاونة فكر ومراجعة تأمل اطول العهد  
 بها فقلنا تكرار اللفظ على احسن والمعاني على العقل فاجوب ان المراد بالاختلاف  
 في الوضع والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام  
 كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في التزام القريبة  
 وقد يكون خفية كما في التزام البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة  
 فان فهم المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم ومتنع قطعا عند عدم العلم  
 بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطء انا هو من  
 جهة سرعة تدبير السامع للوضع وبطئه وبهذا تختلف باختلاف الاحكام  
 والاداء ويتأثر بالعقلية والاداء المذكور يتأثر بالدلالة العقلية لجزان  
 يختلف مراتب التزام في الوضع ان مراتب التزام الاجزاء المتكاملة في التضمن ولزوم  
 التزام للملزم في الالتزام احيانا في الالتزام فظاهرا يجوز ان يكون شئ واحد  
 لزام متعدها بعضها اقرب اليه من بعض سبب الوسايط فيكون اوضح  
 لزم ما به فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزم بالالفاظ الموضوعية لهذه الالتزام  
 المتخلقة الدالة عليه وضوحا ودفقا وكذا اذا كان شئ واحد ملزما لزم  
 بعضها اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللزوم بتلك الملزومات المتخلقة  
 الدالة عليه في الوضع وذلك لان العتبي في دلالة الالتزام هذا هو ان يكون المعنى  
 الخارج بحيث يلزم من حصوله التضمن في التضمن حصوله فيم مكان بدو

ابو سابط معتقته

لغة نشأت من دلالة التزام الدلالة  
 ولا دلالة ملزم من دلالة التزام  
 على التزام من دلالة التزام  
 بالالفاظ من دلالة التزام  
 المتخلقة من دلالة التزام  
 الدلالة الالتزامية من دلالة التزام  
 الان يلزم بالالزام المتضمن  
 وباللزام المتضمن وباللزام  
 الملزم من دلالة التزام  
 في دلالة الالتزام عند اهل  
 هذا الفن كما هو من جبر







قوله ان خبر الحرف ان الضم له من حيث  
 مختلفه ان هذا الكلام محلي اشكال  
 وقد اوضح قد تبين في شرح الفتح  
 حيث صرح بان الصواب في القاء ما ذكره  
 بعض الافاضل و قد اوردنا في ايراد  
 القول الاصل في التفسيرات هي المعاني الوصفية  
 ليس بشئ هذا وقد يقال على تقدير كون  
 الولاة اشياء وقد يقال على تقدير كونها  
 من اصول اشياء حقيقة لا بدق قول  
 السالك ولا الكلام المصغر على ان الوصفية  
 ليست بمعتبر في الحكم

21



قد اختلفت عن طريقه لثباتها لان وجه الشبهة معنى قائم بالظن والادارة الله  
بيان الشبهة ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والادارة  
فالطرفان اعني المشبه والمشببه اما نسوبان الى الحس كالحس والورد  
في البصر والصوت الضعيف والشم في المسحات والمراد بالصوت  
الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد السمع وهو  
الصوت الذي اسمع حتى كما نلا يخرج عن فضاء الفهم والشمكة وهو ربح الفهم  
والعنبر في المشببات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحس في  
المسحات وهذا كله مما فيه نوع تشابه لا في الصوت الضعيف والشم  
الشمكة وذلك لان المذوق بالبرهان هو لون الخد والورد في الشبه بريح  
العنبر وبلاذق طعم الريق والخمر وبلا لسان الشمكة الجلد الناعم والحس  
ولينها وانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرفان في  
البصر والورد وشميت العنبر وقوت الخمر وكس الحس او عقلي عطف  
قوله اما حيا كالعلم والحياة وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك  
ما يجي تحقيقه او مختلفان بان يكون الشبه عقليا والشبه به حسيا  
او على العكس فالاول كالنية والتبع فانه النية اعني الموت عقلي لانه  
عدم الحياتي عما من شأنه والتبع حي والثاني مثل العطر والخلق بطل  
فان العطر وهو الطيب بحسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسه  
تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان التشبيه بحسوس بالخلق غير  
لان العلم العقلي يستفاد من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل ان  
فقد حيا فقد علمنا يعني العلم استفاد من ذلك الحس والادراك  
الحس اصل للخلق فبشبهه به يكون جعله لا في اصله ولا في فرع

فقد علمنا يعني العلم استفاد من ذلك الحس والادراك الحس اصل للخلق فبشبهه به يكون جعله لا في اصله ولا في فرع

وهو غير جائز فلذلك لم حاول مجا ولا المبالغة في وصف الشبه بالظهور  
المسك بالطيب فقال الشمس كالحس في الظهور والمسك كخلق فلان  
والطيب كان شبيها من القول واما ما جاء في اشعار من تشبيها  
بالعقل فوجهه ان يقدر العقل حسوسا ويجعل كالاصل لذلك الحس  
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان الشبه والمشببه في غير  
مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقدرة العاقلة من الحيا ليا والروحية والوجدانية  
اراد ان يدخلها في الحس والعقل لتقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر من الطلاب  
لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام والافاقت الاقسام كان اهل ضبطا  
فانما في النعم تفسير الحس والعقل بقوله والمراد بالحس المدرك هو امداد  
باجد الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس  
فدخل فيها سبب زيادة قوتها او مادته دخلها الحس الحيا ليا وهو العدم  
الذي فرض جمعها من امور كل واحد منها ما يدرك بالحس كما انك تشته به في  
قوله وانما تحس الشقيق هو من باب جرد قطيعة اربعة شيايق النعمان  
وهو ورد اخر في وسط سواد وانني اضيف الى النعمان لانه في ارضاء كثر فيها  
ذلك اذا تصورت امال الى السفلى من صاب المطر انزل او تصورت امال  
الى العلو علام جمع علم وهي الراية يافيت تشرك على رماح من ريد جديا  
الاعلام الباقية المشورة على الرماح الريد جديته مما لا يدركه الحس لان  
الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على حيات حسوس  
فخص به كنه مادته التي تتركب هو منها كالاعلام والياقية والرماح والريج  
كل منها حسوس بالحواس العقلية ما عدا ذلك المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته  
مدركا باحد الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون الحس مدركا

فقد علمنا يعني العلم استفاد من ذلك الحس والادراك الحس اصل للخلق فبشبهه به يكون جعله لا في اصله ولا في فرع

فقد علمنا يعني العلم استفاد من ذلك الحس والادراك الحس اصل للخلق فبشبهه به يكون جعله لا في اصله ولا في فرع



اعتراض عليه مولا صاحب  
 لفظنا بالادراك المذكور في الشرط  
 ان كان مطلقا لا ادراك فاللازم منه ان  
 عقليا بدون الحواس وان كان ادراكا بالحواس  
 موجودا ادراكا بغير الحواس  
 فلا يخار حسن صبي

لكونه غير متفرع عنه بخلاف الحياتي فانه متفرع منه ولهذا قال انها هو غير مدرك  
 بها اي باحدى الحواس المدركة ولكنها بحيث لو ادرك كان مدركا بها وبهذا  
 القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه في قوله امر القيل القيل المتفرع  
 مضاجع ومسنونة رزقا كما نيا باعوال يقول يقتل ذلك الرجل الله  
 يؤخذ في حث سمي واحال ان مضاجع وملازم سيف منسوب اليه  
 اليه وسها ثم محذوفة النصال يقال سبق اليه اذا حذوه ووصف انصا  
 بالزرقعة للدلالة على صفاتها وكونها مجزئة فان انياب الاغوال مما لا يدركه  
 اكثر لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس بعرو وما يجب التنبيه  
 في هذا المقام ان ليس المراد بالخيال الصور المرشحة في الخيال كما قد يه  
 اليه من طرق الحواس ولا بالوصف المعاني الجزئية المدركة بالحواس على ما سبق  
 تحقيقا في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الباقية ليست تمام  
 تامة الى الخيال من الحس اشرك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب  
 الاغوال ورؤسها طين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا تعاليت  
 مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا جدت لم تدرك الا بالباطنة  
 ايضا مما لم تحقق لصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقق في هذا المقام ان  
 من قبيح الادراك ما يستحي تخیلة ومتفكرة ومن شانه تركيب الصور  
 والعالى وتفضيلها والتفريق فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كاسنانه  
 جناح او زسان او لاس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة واما  
 علمها منتظما بل النفس هي التي يستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة  
 الوهية وبهذا الاعتبار يسمى تخیلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا  
 الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعلوم الذي ركبته التخیلة

من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهية ما اختل عنه التخیلة عند  
 نفسها كما اذا سمع ان القول الشئ بهلك الناس كالتبع فاخذت التخیلة  
 في تصويرها بصورة التبع واختراع نائب لها كالتبع وما يدرك بالحواس  
 اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالحواس الباطنة وتسمى وجدانيا كاللذة  
 والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقها بخلاف اللذة والالم العقليين  
 فانها تسمى الوجدانيات بل من العقليات المعرفة كالعلم والحيوة وتحقيق  
 ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو  
 كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشئ من حيث هو كذلك وكل  
 منها حسني وعقلي بل الحسني فكل ذلك القوة الغضبية او الشهوية وهو  
 خير عندها او كالكيف الزايفة بالحدو واللامسة بالذم والبعثرة باللامسة  
 والساعة بصوت حسن والساعة برائحة طيبة والمتوفرة بصورة شئ نرجو  
 وكذلك البواق في هذه مستندة الى الحس واما العقل فلا يشك ان القوة العقلية  
 كما لا هو ادراكات المجزئات البقائية وانها تدرك هذا الكمال وتلتزم به  
 اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة  
 بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيين فلما كانا عيانين  
 عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة من العقليات  
 دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقليات المعرفة  
 لكونها من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالحواس  
 الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والحزن وما شاكل ذلك  
 ووجه ما يشترك فيهما وجدان التبع في المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين  
 تحقيقا وتخيلا والافرن يدركه في قولنا زيد كالا سدي شيئا كان في الوجود

القول الغضبية هي القوة الشهوية  
 على ان هذه القوة والاشواق والاشتهاء  
 على ان هذه القوة والاشواق والاشتهاء  
 على ان هذه القوة والاشواق والاشتهاء  
 على ان هذه القوة والاشواق والاشتهاء

لا يخفى ان الامور الحسية  
 بالشمع كما يشهد به كلام  
 الشيخ في ما ذكره من الامور  
 سبيلك من ان دور الشئ في  
 تمام ما هيته النوعية وقد  
 يكون جزءا منها شئ او غير  
 كشيء ثوب باطن او غيرها  
 او جسمها او فعلها او كيان  
 دفعه بتامل ادراكهم

اجتماعية والحيوية



فقد على التبرع من هذا المبلغ المبلغ المذكور  
فأرجو أن يكون من حاضريه المبلغ المذكور  
فقد على التبرع من هذا المبلغ المذكور  
فأرجو أن يكون من حاضريه المبلغ المذكور

والله من الغافل المستغنى  
عن التذكير بالسلوك المستقيم  
والله من الغافل المستغنى  
عن التذكير بالسلوك المستقيم  
والله من الغافل المستغنى  
عن التذكير بالسلوك المستقيم

ان قيل الاصول ومن جعل شيئا لانه  
 بالاصلا وشبهه البدعة بالظلمة  
 اشار في بحث الاستدلال ان الظلمة  
 طار عليه من اجل  
 ان بالجملة منطوية  
 الشرح الى حفظ الامانة  
 على السلام اقول

انہی

لا يتبعني القلب بهذا المصراع ولا حتم الا يبين في المصراع الاول  
والثاني وكان انهما في  
وجاها وكان تعلم ذلك لان  
الثالثة انما تظن والقالب  
الثاني من شبه  
الركاء  
وقيل لا يظن فالطرفين  
الذي هو في  
الماجد والحمد  
وانهم جعلوا ابتداء  
هذا موضعين  
وبجملته صفة للسنن  
لان الفاعل هو صاحب

الامم  
والاسلام  
والتاريخ  
والجغرافيا  
والفلك



قوله ونحو ذلك من ان يكون في الكلام وجوه من  
الاعراب بعضها مؤنونة الى المعنى المراد  
وعصفا غير مؤنونة اليه فالجمل  
على الوجه المذكور كان نقليلا  
للخوض في ما كان على الجمل كان  
تكميل المعنى من حيث

اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ما هيتهما النوعية او جزئيهما  
مستتر كما بينهما وبين ما هيتهما اخرى او مستتر لهما عن غيرهما كما في شبهة  
بأخر في نوعيهما او جسميهما او فصلهما كما يقال هذا الفيل مثل ذلك في  
او يربا من القطر او خارج عن حقيقة الطرفين ولا سيما يكون  
معنى تماميهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اي حقيقة اي هيته مستتر  
الذات مستقرة فيها والصفة الحقيقية اما حية اي اما ذكرته بالحق كالحقيقة  
الجسمية او المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العنصرين  
المجوفتين اللتين تتلاقيان فتتفرقان الى العنصرين من الالوان والشكال  
والشكل هيئة صالحة لنهايتها واحدة بالجسم كالدايرة اوها يتبين لشكل  
نصف الدائرة او ثلث نهايات كالثلث او اربع كالربع وغير ذلك والظاهر  
والمتعارف متصل قارر الذات ونعني بانكم عرضا يقبل التجزئة لذاته وانما  
ان يكون لاجزائه مشترك متلاقى عنده وبه احتراز عن العدد ويكون قارر  
الذات ان يكون اجزائها المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم  
تعلتي انه قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وبطل ان قبلها في الطول  
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند  
حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع  
الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة  
الى الفعل على سبيل التبدل ونجعل المقادير والحركات من الكيفية نظر لان  
المقدار من مقولة لكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من المعروض

قد نشر على ترس النقطة في بعض من  
كون من القطر فصلا بانه ليس  
مكربا من اذ يصدق على لا يشهد  
اجيب بعد التسليم بان يكون  
يكون اعني من النوع اذا كان فضلا  
بسط من جبه

المواد ان يكونا  
التي في خبرها  
وان كانا في خبرها  
مجردا عن خبرها  
يتمكن والآخر عموم  
فالخبر انعم  
الهم انما ان يرد تعريف  
حركة الجسم لا تعريف  
مطلقا من جبه

النسبة

النسبة والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه اراد بالمقادير اقسامها  
من الطول والقصر والنوسط بينهما والحركات نحو السرعة والبطء والنوسط  
بينهما وما يتصل بهما بالذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار  
الحلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون والفتحة والبهاء والحاصلين  
باعتبار الشكل والحركة والاستقامة والاحتواء والتخرب والتغير الداخلة تحت  
الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في  
العصب المفروض على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات من الاصوات  
الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والفقيلة والتمائم  
بين والصور تحصل من التحويز المعلوم للمقنع الذي هو انما هو عفيف  
والقلع الذي هو تقريب عفيف بشرط مقاومة المقنع للقارع والقلع  
للقارع ويجب قوة المقاومة وضعفها تختلف القوت قوة وضعفها ويجب  
الاختلاف في صلابته المقروع وملاسته كمان او تارالاغا في الممتدة او في  
قصر الممتدة او ضيقه او شدته التوائيه في المذير المتنوية تختلف حدة  
وثقلها او بالذوق وهي قوة منبهة في العصب المفروض على جرم اللسان من  
الطعوم واصولها تسعة الحارفة والبرارة والملوحة والحامضة والعفوية  
والقبض والدمومة والكلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في رايدي  
مقدم الدماغ الشبهتين بحلته الشبيهتين من الروائح ولا حصل انواعها  
ولا اسمائها الا من جهة الموافقة او الكلفة الراجحة طيبة او شتيبة او رجيبة  
الاضافة الى محلها كرايحة السك او الى بقايتها كرايحة الكلافة او بالشمس  
وهي قوة ساربت في البعد كالماء يدرك الملوحة من الحرارة والبرودة والرطوبة  
واليبوسة هذه الاربعة اصيل الملوحة التي بها تتفاعل الاجسام الغضيرة

ج



وينفعل بعضها عن بعض فينولد منها المركب والاوليان منها فعليان لان  
 الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع التشكلات والبرودة كيفية  
 من شأنها تفريق التشكلات وجمع المختلفات والاخران انفعاليتان لان  
 الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية  
 تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الاجزاء  
 اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع  
 الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغرض الى البطن ويكون للشيء بها  
 قوام غير سائل فيستقل عن وضعه ولا يمتد كثير بسهولة وانما يكون قبول  
 الغرض الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين  
 وتكون هذه الاربعة من المبادئ مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي  
 وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقده عائق  
 والنقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعقده  
 عائق وكل منهما في الحقيقة مبداء مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما  
 يجد الانسان من اجراء اسكنه في الجوف فانه يجد فيه موانعها  
 ولا حركة فيه وكما يجد من الذق المنفوخ فيه اذا جبه بيده تحت الماء  
 فسر فانه يجد فيه موانع صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل اي بالكلية  
 كالبلل والجفاف واللزوجة والهشاشة والبرودة والاطانة و  
 الكدابة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفصل او عقلية عطف على  
 حياء الصفة الحقيقية اما حسية او عقلية كالكيفيات النفسانية  
 المختصة بمذرات الانفس من الركا على حدة الفؤاد وهي شدة قوة النفس  
 معقة لاكتساب الارادة قبل هوان يكون سرعتها شاح القضاء بسهولة  
 الاقمار

استخرج

استخراج الشاهد ملكة للنفس كالبرق الملامع بواسطة كثرة مزاولته القديما  
 النجدة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسرة بحصول صورة من الشيء  
 العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق لثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك  
 التركيب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما غور من الاغراض  
 صاد عن البصيرة يجب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب هو  
 حركة للنفس مدفوعة ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة  
 بحيث لا يجر لها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابته المكروه وسائر  
 الغرائز مع خزانة وهي الطبيعة وفترت بانها ملكة تصدر عنها صفات  
 ذاتية وتقرر بها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير رؤية  
 الا ان لا اعتبار بدخلا للخلق ون الغريزة مثل الكرم والقدرة والشجاعة  
 ومقابلها وما شابه ذلك وما اضافة عطف على قوله اما حقيقية واخرى  
 كما تطلق على ما يقابل الاضافي التي لا يكون متقرا في الذات بل يكون متعلقا  
 بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هي متقرة في  
 ذات الحجة وانتمس في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبار  
 الذي لا تحقق مفهومه الا بحسب العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخيال او  
 للنية والى كليهما اشار صاحب الفتح حيث قال ان الوصف العقلي يخص به  
 حقيق كالصفات النفسانية وبما اعتبار ونسبتي كالتصانيف يكون  
 مطلوب الوجود والعدم عند النفس او كالتصانيف بشيئ تقويده وهي محض  
 واعلم ان امثال هذا التسميات التي لا تنفر على اقابها احكام متقاربة  
 قليلة الجدي وكان هذا استخراج من السكاكي باطلاعه على اصطلاح الحكماء  
 فلهذا ذكر الامام عبد القاهر واصاطة بلسان كلام العرب وفوقه تركيب اللفظ  
 ما يعبر عنه في الطريقين او انما

استخراج ملكة للنفس كالبرق الملامع بواسطة كثرة مزاولته القديما  
 النجدة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسرة بحصول صورة من الشيء  
 العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق لثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك  
 التركيب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما غور من الاغراض  
 صاد عن البصيرة يجب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب هو  
 حركة للنفس مدفوعة ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة  
 بحيث لا يجر لها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابته المكروه وسائر  
 الغرائز مع خزانة وهي الطبيعة وفترت بانها ملكة تصدر عنها صفات  
 ذاتية وتقرر بها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير رؤية  
 الا ان لا اعتبار بدخلا للخلق ون الغريزة مثل الكرم والقدرة والشجاعة  
 ومقابلها وما شابه ذلك وما اضافة عطف على قوله اما حقيقية واخرى  
 كما تطلق على ما يقابل الاضافي التي لا يكون متقرا في الذات بل يكون متعلقا  
 بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هي متقرة في  
 ذات الحجة وانتمس في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبار  
 الذي لا تحقق مفهومه الا بحسب العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخيال او  
 للنية والى كليهما اشار صاحب الفتح حيث قال ان الوصف العقلي يخص به  
 حقيق كالصفات النفسانية وبما اعتبار ونسبتي كالتصانيف يكون  
 مطلوب الوجود والعدم عند النفس او كالتصانيف بشيئ تقويده وهي محض  
 واعلم ان امثال هذا التسميات التي لا تنفر على اقابها احكام متقاربة  
 قليلة الجدي وكان هذا استخراج من السكاكي باطلاعه على اصطلاح الحكماء  
 فلهذا ذكر الامام عبد القاهر واصاطة بلسان كلام العرب وفوقه تركيب اللفظ  
 ما يعبر عنه في الطريقين او انما

استخراج ملكة للنفس كالبرق الملامع بواسطة كثرة مزاولته القديما  
 النجدة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسرة بحصول صورة من الشيء  
 العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق لثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك  
 التركيب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما غور من الاغراض  
 صاد عن البصيرة يجب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب هو  
 حركة للنفس مدفوعة ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة  
 بحيث لا يجر لها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابته المكروه وسائر  
 الغرائز مع خزانة وهي الطبيعة وفترت بانها ملكة تصدر عنها صفات  
 ذاتية وتقرر بها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير رؤية  
 الا ان لا اعتبار بدخلا للخلق ون الغريزة مثل الكرم والقدرة والشجاعة  
 ومقابلها وما شابه ذلك وما اضافة عطف على قوله اما حقيقية واخرى  
 كما تطلق على ما يقابل الاضافي التي لا يكون متقرا في الذات بل يكون متعلقا  
 بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هي متقرة في  
 ذات الحجة وانتمس في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبار  
 الذي لا تحقق مفهومه الا بحسب العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخيال او  
 للنية والى كليهما اشار صاحب الفتح حيث قال ان الوصف العقلي يخص به  
 حقيق كالصفات النفسانية وبما اعتبار ونسبتي كالتصانيف يكون  
 مطلوب الوجود والعدم عند النفس او كالتصانيف بشيئ تقويده وهي محض  
 واعلم ان امثال هذا التسميات التي لا تنفر على اقابها احكام متقاربة  
 قليلة الجدي وكان هذا استخراج من السكاكي باطلاعه على اصطلاح الحكماء  
 فلهذا ذكر الامام عبد القاهر واصاطة بلسان كلام العرب وفوقه تركيب اللفظ  
 ما يعبر عنه في الطريقين او انما



۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

غير عقلي اظهار الضمير اعني هذا الزعيم

عنان وجهه انفس الواحد والكر الحسين  
ووجهه انفس الغر اكلت والعدد المختلف  
فان طرقتها عقليين والنفس والاشياء  
حسنا والاعلى ينقطع من هذا الفهم  
من طرف الحسني تمام او بعض حبيبي اليك  
بالعبر



على بعض الشيخ يقال بلا والله  
بالله والافتقار وجودة يظهر  
الارتقاء وقد يتروك من قوله ويقال  
جدة متراكمة كما قالوا حين طرفة مرة  
عليه السلام بأنه الذي غمر ما يصدر  
الملكة من الصفات الذاتية لا النفس  
الملكية والعلام الساقطة لا النفس  
بنفس الملكة في الخلاص عليه السلام  
على إطلاقه على الحسينين ابا القاسم

اذ لم ير اولا راد لم يكن الشبه معنى اطلاقا  
 بالعلم الملكة التي يقدر بها على ادراكات جزئية كعلم الضوئيات  
 نظير المدرك والسبب والشروط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك  
 ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولوجعل وجه الشبه  
 بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت  
 عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا يتبعها  
 حصة الطرفين وعقليتها لما عرفت من ان الحسنى مطلقا لا يكون طرفاه  
 الاصيلين لكن ينفصم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان  
 او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا  
 ولم يخص هذا القسم ههنا بوجه الشبه المركب دولة الواحد قلت يجب  
 ان يعلم ان ليس المراد بتركيب الشبه او الشبه بان يكون حقيقة مركبة من  
 اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان للمركبان  
 فكذلك وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو لما الانسانية واحد  
 لا ينزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة  
 او الى عدة اوصاف شتى واحد فتشترع منها هيئة وتجعلها مسته  
 او شبهها به او وجه شبهه ولذلك ترى صاحب الفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب  
 بان كلام من المشبه والمشببه به هيئة منزوعة على ما سيجي وان شاء الله تعالى  
 لا يخفى ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى مشترعا  
 من عدة اشياء بكل منها دخل في تحققة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى  
 المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين  
 وتشترع منهما هيتين ثم تقصد اشتراك الهيتين في هيئة تقيهما وتسميها  
 اما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتنا مل وبهذا يظهر ان ما ذكره في الفتاح  
 ان المراد بالتركيب الثاني







واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاكسفاة والارتفاع والانخفاض وان السيو  
 باختلاف هذه الامور متلاق وتلاخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان شكل السيو  
 مستطيلة فثبت على هذه الدقائق بكمية واحدة وهي قوله تعالى فان الكواكب  
 اذا تهاوى اختلاف جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم  
 انها تهاوى تستطيع اشكالها فاما اذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة  
 الاستدارة هذا كلامه وقوله ان كسافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس  
 عطفها على مشار المقع بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة لكون الواو بمعنى  
 مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب بكر او بكر ان بكر في حكم الصلة للضرب  
 وليس المراد ان المشار بمعنى المصدر على ما سبق في الوجه والركب حتى فيما هو  
 مختلفان الى احوالها مفرد والآخر مركب كما ترى تشبيه الحقيقة باعلام بالغة  
 بشرى على رماح من يرجع من الهيئة الحاصلة من شرائجرام خرسية على  
 روس اجرام خرسية مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشببه مركب وعكس  
 كما سيجي في تشبيهها بشارشبه زهر الى بلبل يقر ويحيى لهذا  
 زيادة حقيقة في تشبيه التشبيه باعتبار الطرفين ومن يدع المركب الى  
 اوجه التشبيه في في الهيئات التي يقع عليها الحركة ان يكون وجه التشبه  
 الهيئة التي يقع عليها الحركة من الاستدارة والاكسفاة وغيرها ويعتبر فيها  
 التركيب يكون ما يجي في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقر في الحركة غير  
 من اوصافها كالمسك واللوحة قد غيرت المص عبارة الشيخ فما سر البلاء  
 حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحر ان يجي في الهيئات التي تنز  
 يقع عليها الحركة والهيئة القصوى في التشبيه على وجهين احدهما ان تقر  
 بغيرها من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة صملا لا يراى غيرها فالاولى كان

الغاية في الشرف والبلاغة  
 في كل شيء وذلك اذا كان  
 عالما او شجاعا او خيرا  
 انما  
 انما يتركب من هذه الهيئة  
 كقول الشيخين في بيان  
 انما يسمون او قعد وهم  
 اهل

لم يرد بالاشكال الفلاني بل انما يشترط ان يكون  
 في قوله لا يشترط ان يكون

كما في قوله ان وجه التشبيه الذي في قولنا بين المعتز او الى النجم والشمس كالمراة  
 فكيف الاشكال من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة  
 المتصلة مع توجع الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى السعاع  
 كما يدبرهم بان يسطح حتى ينقبض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بوله  
 اذا ندم والمخني ظهر له رأى غير الاول فيرجع من الانبساط الى انبساطه الى  
 الانقباض كما انه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احوالنا  
 النظر اليها ليشين جرمها وجدها فؤدة لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا  
 في يد الاشكال والوجه الثاني ان تجرد هيئة الحركة عن غيرها من الاوصاف  
 فهناك ايضا يعني كالمراة في الاول من ان تقرن بالحركة غيرها من الاوصاف  
 فكذلك في الثاني لا بد من اختلاف حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان  
 يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال الى العلو وبعضه الى السفلى فيتحقق  
 التركيب والامكان وجه التشبيه مفرد وهو الحركة لا مركبا فحركة الرمح والسهم التركيب  
 فيها لا اتحادا بخلاف حركة المصحف في قوله او قول ابن المعتز وكما البرق  
 مصحفا بجذوف الفضة المقارن فانطباقا مرة وانفصا حالي فيطبق انطباقا  
 مرة وينفصا نفصا اخرى فان فيها تركيبا لالة المصحف يتحرك في الجانبين  
 اعني حالتي الانطباق والانفصا في الجهتين في كل حال الى جهة قال الشيخ  
 كل هيئة من هيئات الجسم حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة في شأنه  
 يعز ويندرك كما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاضا كجسم  
 كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر من لطيف ذلك الشيء في صفة الرابض  
 خفت يسير كالتفريق في تحفت حفر كحريه على قدم تحنول فكانها  
 والبرخ جاء ثملها تبع التعانق ثم ينحني الكحل وقد يقع التركيب  
 كما من على نطلب  
 انما الغيبة هو الجوار





في هيئة السكون كما في قوله كوجه الشبه الذي في قوله ان الطبيب في صفة كلب  
 يقع في مجلس ذلك الكلب على اليتم جلوس البدوي المصطفي <sup>باربع</sup> بجذوبة لم يجد  
 ابايهم تحكمه الخلق من جود الله لا من جود الانسان والمجدول المفتوح من الهيئة  
 الحاصلة من وقوع كل عضو منه في الكلب في افعائه فانه يكون لكل عضو منه  
 في افعائه موقع خاص والمجموع صورة خاصة تؤلفه من تلك الواقع وكذلك  
 صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك  
 قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد شذ صفة يوم الوداع الى  
 توبيع من رجل اوقاه من ثياب في ثوبه مواصل لمطين الكسل <sup>شبه</sup>  
 بالمتطوع المواصل لمطين مع التعرض <sup>بنيته</sup> في هو اللونه والكسل فنظر الى الجهات  
 اثنتي عشرة فلطف بحسب الترتيب والتفصيل بخلاف غيبه بالتمطى فانه من  
 التناول يقع في نفس الرائي المصوب كونه امر جليلا والتركيب العقلي من وجه  
 الشبه كمران الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل الشبه استحيائه في قوله  
 مثل الذين حملوا النارية ثم لم يحلوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع يفرح  
 السيل وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روح من  
 الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمل شيئا مخصوصا هو الاسفار  
 التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل فيها وكذا في جانب الشبه وعلم  
 انه قد ينتزع من متعدد يقع الخطأ لوجوب اشتراحه من اكثر كما اذا  
 اشتراح وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا <sup>سبحا</sup>  
 غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق او ابرق الرجل سيفه اذا لمع به  
 ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت  
 ذات برق وفي الاساس ابرقت الفلانة اذا تحت <sup>ههنا</sup> للثوب ونوعت في المعنى

ابرقت

ابرقت الغمامة للقدم ابرقت لهم فخذوا حمار واصل الفعل فلما راوها  
 اقشعت وجعلت اى تفرقت واكشفت فاستراع وجه الشبه من تحريكه  
 كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب اشتراحه من الجميع اى جميع  
 البيت فان المراد التبيه اى تشبيه كمال المذكورة في البيت السابقة بظهور  
 الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشفت فيها بانصال اى بواسطة اتصال  
 يعنى باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصالا ابتداء  
 بطبع بانتهاء <sup>بنيته</sup> في ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة  
 اليه اشارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ثم قال لبا في قوله بانصال  
 ليست هي التي تدخل على التشبيه لانه هذا المعنى مشترك بين الطرفين والتشبيه  
 ظهور الغمامة ثم انكشفت فيها بل هو مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي  
 اعرف لئلا تال فان هذا يقتضيان يكون بعضا تشبيها المجتمعة كقولنا زيد يصفو  
 ويكره تشبيها واحدا لانه لا اقتضار على احد الجزئين فيبطل الغرض من الكلام  
 لان الغرض منه وصف الخير عند بانه يجمع بين الصفتين وانه احدهما  
 لا تدوم قلت الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يشبه ابتداء مطعنا  
 متصلا بانتهاء ونوش كون الشئ ابتداء لا خرا من ايد على الجمع بينهما  
 وليس في قولنا يصفو ويكره اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد  
 الى اشتراح احدهما بالآخر لانه لو قلت هو يصفو لم يتعرض لذكر الكثرة  
 ثم يصفو لا فائدة ثم الترتيب المقصود لبيان احد الوصفين بالآخر كذا ذكره  
 المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس  
 التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شأ  
 الله تعالى قال وقد يظهر ما ذكرنا ان التشبيه المجتمعة تفارق التشبيه

المرتب

وجه تشبيهه بالامر في الصغار والامر حقيقة وبنيان البيت قوله زيد يصفو







من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كانت زيدا اخوك  
 وكان فعل كذا وهذا كثير في كلام المتولين ومما في معناه كسائر ما يشق  
 من المماثلة والتشابه والمضاهاة وما يؤذي معناها والاصل في نحو الكاف  
 في قوله تعالى وكانوا كفارا وما يدخل على المفرد كلفظ نحو وكانوا كفارا بخلاف نحو  
 كانوا كفارا وتماثل وتشابه ان يلمه التشبيه اقوالا كقولنا زيد كالكمل او كزيد  
 الكمل وقوله تعالى فما تشبهونهم كقول الله استوف قدنا فان التشبيه به هو تشبه المستوف  
 له حاله وقضية العجيبة الشار وانما تقدير كقولنا تعالى او كصبيان السمان به  
 ظلمات وزرعة وبرق الالة فان التقدير كقولنا او كصبيان السمان في قوله  
 قوله يجعلونه اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت عليه لان هذه  
 الصاير لا بد لها من مرجع وخلف مثل قيام القرينة اعني عطفه على  
 قوله كقولنا الذي استوفنا رافا كقولنا التشبيه قد في الكاف لان المقد  
 في حكم الملقوظ وانما جعل ذلك من قبيل ما ولى التشبيه الكاف كما ذكر  
 في الكشاف والايضا في ما لا يلى التشبيه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الخوف  
 الدنيا كما ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمثل  
 فعلنا انه اذا كان التشبيه مفردا فهو من قبيل ما ولى التشبيه حرف  
 التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 كونوا انصارا لله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصار الله الى الله  
 ليس من قبيل ما لا يلى التشبيه به الكاف لان التقدير كقولنا كونوا انصارا  
 الله وقت قوله عيسى عليه السلام من انصار الله الى الله على ان ما مصدرية  
 والزمان مفرد كقولهم آيتك خفوقا زمان خفوقه فالتشبيه به وهو  
 الحواريين انصارا مقدارا يلى الكاف كقولنا ذو حبيب حذف لدلالة ما اقيم

يؤيد ان الكلام على طريقة الكثرة كما نقرر ان الكاف لا يتصل باللام لان في الكلام  
 في قوله تعالى فما تشبهونهم كقول الله استوف قدنا فان التشبيه به هو تشبه المستوف  
 له حاله وقضية العجيبة الشار وانما تقدير كقولنا تعالى او كصبيان السمان به

مقامه عليه الا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقوله عيسى  
 عليه السلام للحواريين من انصار الله الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه  
 كون الحواريين انصارا لله وبين قوله عيسى عليه السلام للحواريين من انصار  
 الى الله وانما المراد كون انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتشبه بعضهم  
 من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مستببه والثاني  
 مستببه فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس التشبيه كون الحواريين  
 انصارا بل كون المؤمنين والتشبيه العلامة قد ورد قوله هذا البعض بالآية  
ان لا يكون نظيرا لقوله او كصبيان بان تشبيه كون بالقرآن صلا ومجمله  
 وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون  
 المؤمنين انصارا لله وبين قوله عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه  
 كون المؤمنين انصارا لله وبين كون الحواريين انصاره وقت قوله عيسى  
 السلام كما هو مخرج في الكشاف بما تشبه محذوف مضاف ومضاف اليه كما  
 في قوله او كصبيان السمان بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ الفتحة  
 كاف في ردة هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه تشبيه المؤمنين  
 انصارا لله على ان اللام للمؤمنين او ذابوا بين كون الحواريين انصارا على  
 ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قوله عيسى عليه السلام  
 على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصارا لله والتشبيه به يتمثل  
 ان يكون قوله عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني ان المعنى  
 التشبيه كونهم بقوله عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه  
 كون الحواريين هم المؤمنين لانهم قواربوا محمد صلى الله عليه وسلم اذ حواري  
 الرجل صفية وخلصا لله والله اعلم وقد يلمه غيره او قد يلى نحو الكاف

في قوله عيسى عليه السلام من انصار الله الى الله على ان ما مصدرية  
 والزمان مفرد كقولهم آيتك خفوقا زمان خفوقه فالتشبيه به وهو  
 الحواريين انصارا مقدارا يلى الكاف كقولنا ذو حبيب حذف لدلالة ما اقيم



غير المشبه وذلك ان كان المشبه مركبا لم يعبر عنه بفرد رآل عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن غير قوله تعا مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه مركب كما مر لكنه عبر عنه بفرد رآل الكاف وهو كمثل اعنى الحال والقصة العجيبة الشاه وهو واضرب لهم مثل الخوف الدنيا كما انزلناه من السماء فاضطرب به نبات الارض فاصح هشيما تذبذبه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بفرد آخر بل كمثل التقدير بل المراد تشبيه حالها في تصرفها وبخبرتها وما يتعقبها من الهلاك والفتنة بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضرنا خضرنا خضرنا ثم يفسد بظهوره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر هنا ايضا مضافا محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به على الكاف تقدير كما في قوله تعا او كقرب قلت هنا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعجز عليه بخلاف قوله او كقرب فان الضمير في قوله يجعلون احبارهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو اطلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوق صيب لا في اراى الكيفية المستزعة سواء في حرف التشبيه فربما في به التشبيه ام لا لايرى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الالة كيف في الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بفرد آخر بل كمثل التقدير وما هو بين في هذا قوله لبيد وما الدنيا الا كالديار واهلها يوم حلوها وغدوا بلاق لم يشبه الناس بالديار وانما تشبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها فالتية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير اخوجنا الى تقدير ذوق فواجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه ليس ذواتا

بل حالهم

بل حالهم وصفهم لان نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه ذوات ذوى الصيب بل مجموع المذكورين في قوله تعا انما مثل الحيوة الدنيا كما بل الجواب انه كما افهتج باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اول من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واستدلالا للمعطف عليه اعنى قوله كمثل الذين استوفوا رافليا مثل وقد ظهر ما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سها بيتا وقد يذكر فعل يبيى عنه ان عن التشبيه كما في علمت ذوقا اسدا ان تشبيه واريد ان يدرك به للاسدية به قوة كما في علمت من الدلالة على تحقيق التشبه ويتقنه وكما في حبت وقلت زيد اسدا ان بعد التشبيه اذى بقيد كما في احسان به الدلالة على الظن دون التحقيق ففقد شعار بان تشبه بالاسد ليس كحيت يتيقن انه هو وهو بل يظن ذلك ويتخيل وكون هذا الفعل مبنيا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والاحتساب على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا انه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسدا ولو قيل انه مبني عن حال التشبه من القرب بعد الحان اصوب والغرض منه ان من التشبه في الغالب يعود الى المشبه وهو الى الغرض العائد الى التشبيه انما كانه يعنى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يحال فيه ويتقن امتناعه كما في قوله اى في الطيب فان تيقنا انهم وانت منهم فان المسك بعض هذه الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس حيث لم يبق بينه وبينهم مشبه بل صار اصل البراسد

ما كان تشبيها في انشاء التشبيه انما هو التشبيه ولا يكون الغرض منه عايدا الى التشبيه الا ان كان التشبيه حكما على وجه الارض اطوارا

كسائر الخلق والحيوان والانس

وجزا بنفسه







وہذا قرینہ  
عالمی السکائی

وجیب

فقد بحثت ان الاستظهار الثاني في ان ذكره صفوة  
المشبه به مع المشبه كما في حروف النسخ لان نقل  
فيه الصورة النادرة الى كثير الوقوع اصلا  
لانه لا يحصل الاجماع فلا بد له من  
كتبة زائدة

کتبہ زینبیا کو فان الشجاء فی زینب  
انقصون کچی عا کا کہ /

الشبهة في بيان ان هذا الكلام لا يوجب بيان المقدور ان يكون الشبهة في قوله  
 ان هذا الكلام ملاك ان المراد به ان يكون الشبهة في قوله  
 في صورة ملائكة

اربعام انہ ائم من المنجیہ

العبد كسب الذل في جميع بيته  
 السلطنة العذرة الحلي  
 العبد واعلم ان العبد والاسلمه العبد  
 ان يلقى بالبقا وقلنا ان العبد  
 السلطنة بعد لانه رايه  
 لانه للغير يا حبيبي  
 وهو يدرك امره وغيره  
 ينظر للموسى والحفان  
 الدم تعلينا الحق  
 العبد واعلم ان العبد  
 العبد واعلم ان العبد  
 العبد واعلم ان العبد

عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يبعد ان يفصل بينه وبين  
 لا على وجه الخلق بل هو كالتربة  
 تحت الرجل في الشجر في كل  
 فرع استقر اليه كما ان السماء في فوق  
 المسبب ولو كانت موصولة بالعام  
 وكان البيت تعبيرا عن كل شيء



عنه لو قال غيرة  
الصبا في الحان  
النسب والاولى كما  
يخفى ابوالعالم

اسم

المطير

كما ان كان الكلام مسبقا فليجاء اليه كما ان  
التعجب في ذلك فقلت ليت غدا كالصبح  
او طلع الفجر فقلت ليت غدا كالصبح  
ابو النعمان



وهو ان تشبيه باعتبار الطرفين ان التشبيه بالشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه  
المفرد وهو ان المفرد ان غير مقيد بين تشبيه الخد بالورد وكشبهه كل من الرجل  
والمرأة باللبس للاخر في قوله تعالى نعم لبس لكم ولبس لهن لان كل واحد  
يشتمل على صاحب عند الاعتناق كاللبس اولان كل واحد يصون صاحب  
منه الوقوع في فضيحة فاحشة كاللبس السائر للحوار فان قلت اليس لو  
لكم ولبس قيدا في التشبيه قلت لا اذ لا يدخل له في التشبيه لعدم توقف  
الاشتمال او الصيانة عليهما ومقيدان كقولهم لهن لا يحصل من جهة على طاهر  
هو كالمراقم على الماء فان التشبيه هو السامى المقيد بان لا يحصل من جهة على  
طاهر والتشبيه به هو المراقم المقيد بكون رقة على الماء لان وجه التشبيه  
التشبه بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدتين المقيد  
قد يكون بلوصف قد يكون بالاضافة وقد يكون بالفعل وقد يكون بالمال  
وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اما احدهما غير مقيد والاخر مقيد  
كقوله والتشبه بالمرأة في كذا الاشكالان التشبيه وهو السامى غير مقيد والتشبه  
وهو المرأة مقيد بكونها في كذا الاشكال وعكسه اي تشبيه المرأة في كذا الاشكال  
فما التشبيه المقيد والتشبيه غير مقيد وانما تشبيه مركب مركب كما في بيت  
بشار وهو قوله كان النقيع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب ان يشبه مركبا  
المركب بالمركب ان يكون كل من التشبه والتشبه به هيئة حاصلة من عدة  
كما مر 2 به صاحب الفتا 2 وانما اليه صاحب الكنت حيث قال ان العبد  
تاخذ اشيا فرادى ثم لا يفرق بعضها عن بعض فتشبهها بنظرها وها هو تشبه  
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضافت وتلاصقت حتى غلبت  
شبه واحد باخرى مثله ان تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن

تشبيه

تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابل من الطرف الاخر لكون اجزاء  
النجوم لوامعا دُرر نثرن على بساط ازرقي فان تشبيه النجوم بالدرر  
وتشبيه السماء بساط ازرقي تشبيه حسن لكن انما هو التشبيه بالهيئة  
التي تملكها القلوب سرور عجب من طلع النجم مؤلفة متفرقة في الوجود  
السماء وهي زرقاء زرقها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله  
فكأنها المرنجج والمشتري قد اتمه في شامخ الرفة منصرف بالليل من دعوى  
فذا سرحت شمسك فانه لو قيل المرنجج كنصرف من الدعوة لم يكن شامخا وقد يكون  
بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف  
الاخر الا بعد تكلف وتعطف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل النعام استوفوا نارا  
فان الضمير ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يسكت  
لواحد واحد يشي يقدر تشبيهه وهو ان يقال في الاول تشبيه النعام بالنار  
نارا واضطه الايمان بالاضافة ونقطع انتفاعه بانقطاع النار في النار  
تشبيه ثمره الاسلام بالصيب فما يتعلق من تشبيه الكفار بالظلم وما فيه  
من الوعد والوعيد والبرق وما يصيب الكفرة من الافراج والمهاداة والفتن  
من جهة اهل الاسلام بالصواعق وما تشبهه من كبرها من تشبيه  
بالعلام يا فتنة منشورة على رماح من زبرجد فللتشبه مقدر وهو الشيق  
والتشبه به مراتب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار البقر  
مشقوقة الشقيقة والحوافر نابث على راسه شجونا غضا والفرق بين  
المركب المفرد المقيد اخوة شئ الى التماثل فالمشبه به في قوله هو كالمراقم  
على الماء انما هو المراقم بشرط ان يكون رقة على الماء في تشبيه الشيق والاشاة  
الجبلية هو المجموع المركب من الامور السعدية بل الهيئة الحاصلة منها وجعل

صاحب الفتا 2

وتما تشبيه حال الشاة الجبلية بحمار البقر  
وتما تشبيه نارا او ظهرا كركب

وهو ان التشبيه والتشبيه الجزاء وان جعلهما من الطرفين قد يكون تشبيها







الى التشبيه باعتبار وجه ينقسم ثلث تقسم الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني  
 مجمل ومفصل والثالث قريب بعيد اشكال الاول بقوله اما تمثيل وهو  
 التشبيه الذي وجهه وصف مشترك من متعدد امرين او امور كما مر من  
 تشبيه الشرا والتشبيه في بيت بنت روتشبيه الشمس بالمرآت فكذلك الاشكال  
 وتشبيه القلب بالبدن المصطلح والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة  
 والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاش غيا من البيت الى غير ذلك ولقد  
 انما المتشبه من متعدد السكاك يكون غير حقيقي حيث قال التشبيه في مكان  
 وجهه وصفا غير حقيقي وكان مشترعا من عدة امور خصص باسم التمثيل  
 كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الجار فان وجه التشبيه هو صراحتا لا انشاع  
 بالبلغ نافع مع الكثرة والتعريف استحقاقه وهو وصف مشترك من متعدد ليس  
 حقيقي بل هو عايد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا لانية  
 وما تشبه ذلك في التمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجهور وانما صاحب  
 الكثرة فيجعل التمثيل مرارا للتشبيه قال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل  
 التشبيه المنتزع من امور واذا لم تكن التشبيه عقليا بقا لانه يتضمن التشبيه  
 ولا يقال ان فيه تمثيلا وحرب تمثيل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل  
 عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقران والحقول للعلم  
 واما غير تمثيل وهو بخلاف التمثيل وهو عند الجهور والاشكال  
 يكون وجهه مشترك من متعدد وعند السكاك ما لا يكون مشترك من عدة  
 وصفا حقيقيا فتشبيه الشرا بالجنقة والنور بالتمثيل عند الجهور  
 وليس بالتمثيل عند السكاك وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه  
 وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فانه في المجمل ما هو ظاهر  
 تقسم اول

فقد اشبه الشيخ في  
 التمثيل بالبدن لا يكون  
 الوصف حقيقيا  
 في التمثيل اربعة مذاهب  
 وما ذكره الشيخ في  
 من الحكم من جمل

هو الذي رتب له وجهه  
 الشرا في بيت روتشبيه  
 قاهر حذوف اذ ذكر في  
 البيت الذي في بيت  
 الطير ان ان البصر في  
 بدماء استألفه في  
 والراد ظهور وجهه في  
 يعني لا تشبيه الترتيب  
 فندبر حسن جيل

وجهه او من الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كلا احد نحو زيد كالاسد  
 ومنه خفي لا يدركه الا الحاسة كقوله بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرك  
 اين طرفاها اي هم متناهيون في التشريف يتنوع تعيين بعضهم فاضلا  
 وبعضهم افضل منه كما انتهى الى الحلقة المفرغة متناهي سبب الاجزاء في  
 الصورة يتنوع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة بصفة  
 اجواب كالدايرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة اجواب فان موضع الانفراد  
 منها يكون طرفا ومقابل وسطا ذكر جار الله العلامة ان هذا قول  
 الابنارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت فيها الكلمة وهي ربيع الكمال  
 وعمازة الوهاب وقبر الحفاظ واسر العورس اولاد زيدا العبيتي  
 وذلك انها سئلت عن بيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان ثم  
 قالت شكوتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال  
 الشيخ عبد القاهر انه قوله من وصف بنو المهلب للحجاج لما سأل  
 عنهم وايضا منه اي من الجمل وقوله من دون ان يقول وايضا اما كذا واما  
 كذا اشعار بان هذا من تقسيمات الجمل لانه تقسيم مطلق للتشبيه وهذا  
 عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من الجمل ما لم يذكر فيه وصف احد  
 الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه اياه الى وجه التشبيه نحو زيد اسد  
 فقد انما زيد افضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان  
 الفضل لا يشعر بالاشجاء هكذا ينبغي ان يفهم ونهاي من الما ذكر فيه  
 وصف التشبيه ووجه معنى الوصف الشعر بوجه التشبيه كقولهم كالحلقة  
 المفرغة لا يدرك اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم  
 الطرفين شعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قوله النابغة الذبياني فانك

ان الجمل ما ذكر فيه بيان

شمس



شبه  
 والملك كوكب اذا طلعت لم يبينه كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها  
 الى وصف المشبه والمشببه كليهما كقوله او قوله الى تمام في احسن بيان  
 شمع العيش والليل عند فتي كثير ذكر الرضخ في ساعد الغضب  
 صفت اى عرضت عنده ولم تصدق مواعيد عنى وعادته طغى فيم يجب  
 كالغيث ان حيثما وافاك اى تالذ ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه  
 اى اوله اصابه ريق الطرديق كل شئ افضل له وان ترحلت في الطلب  
 وصف الممدوح بان عطايه فايضه عليه اخرض عنه اولم يعرض وكذا  
 وصف الغيث بانه يصيبك حيثما او ترحلت عنه وهذا الوصفان شيران  
 بوجه التبيه اعنى الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال والاعراض  
 عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر ايكاريه لذي  
 ووصل مواعيد اى طلب او اطلب كالغيث فكان تركه لعدم الظفر بما  
 من كلامهم واما بقصص عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله  
 وتغرة في صفاء وانعج كاللآل وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور  
 حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له وايه اى ريقه وقد  
 يسبح بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه  
 ان يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعمل في الخلاوة  
 فان اجاب فيه لازما اى وجه الشبه في هذا الشبه لازم الخلاوة وهو  
 سبل الطبع لانه مشترك بين العمل والكلام الفصيح لا الخلاوة التي  
 هي من خواص الطغوت قال السكاكي وهذا السطح لا يكون الا حيث يكون  
 التشبيص وصفا اعتبارا كسبل الطبع وازالة الحجاب وتبين ان يكون  
 التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حتم وعقلي مع انه لا يكون في

ان قال يشبه الامثال انهم لم يشبهوا  
 للتحقيق الذي ذكره فيمنع الكلام على ما  
 هو المتعارف من ظهور ان الحجة  
 والسواد والبيضاء مثلا او الحجة  
 بلا فرق بين ما ظهر من الحجة  
 كل مغفول من جيب

في التحقيق الاعقلي كما مر من تسامحهم في جعل وجه الشبه في الخلاوة  
 مغفولا وهو امر حسي قطعاً على ان هذا يعني ان ذلك التسامح ناش  
 عن هذا التسامح وتفرغ عليه وذلك انهم لا يسامحوا في جعل وجه الشبه  
 ههنا هو الخلاوة مثلا وهو امر حسي قطعاً على ان تسامحوا  
 نجعلوا وجه الشبه نفسا الى الحتم والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا  
 هو الخلاوة التي هي من الامور الحسية قطعاً كما ذكره السراج العلامة في بيان  
 بئس لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الخلاوة لا يزيد على جعل وجه  
 الشبه على الحقيقة فقلنا ان الخلاوة في الحتم هو حجة التي هي من الامور الحسية  
 ايضا كيف يكون احكام على التسامح وترك التحقيق هو هذا ذلك  
 والذي يخط بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقييد وجه الشبه  
 الى الحتم والعقلي وتسمية بعضه حسيانا ههنا قبيل التسامح في تسمية  
 ما يستلزم وجه الشبه وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه تشبيه اتخذ بالو رد  
 هو الحجة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية الحسية في هذا الاعتبار استوا  
 وجه الشبه في مثل هذا حسيان فليتامل وايضا تقيم ثالث للتشبيه باعتبار  
 وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه الذي يتقبل فيه  
 الى التشبيه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي في ظاهر الرأي  
 اذا جعلته من يد الامر يدعى ظهور وجهه وان جعلته محمورا من بده فجعلنا  
 في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لامر به اما لكونه امر حسي  
 لا تفصيل فيه فان الجملة وجه الشبه في بادي الرأي سبق الى النفس التفصيل الا  
 ان ادراك الماين من حيث انه شئ او جسم او جوارح اسهل واقد  
 من ادراكه من حيث انه جسم حسي متحرك بالارادة ناطق لان التفصيل

ان قال من جعل وجه الشبه في التسامح  
 وهو كونه على سبل التحقيق دون التسامح

ان قال من جعل وجه الشبه في التسامح  
 وهو كونه على سبل التحقيق دون التسامح

على المجمل وشي آخر



أدرك ما يستحق القبح وسبقه الحسن  
عنه على حسن جلي  
يقال معنى الزموا الابتداء في العدة  
فإنما كان مجازاً في النظر الدقيق والوجه  
غرضي وأما الخلف فله معنى فيكون قوله  
ههنا ذكره الجوهري أنه قال في التكملة  
أنه ذو حسبي

فلهذا كان العام أعرف من الخاص وجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك  
أدراك الجواس فان الرؤية تصل أو لا إلى الجملة ثم إلى التفصيل ثانياً ولذلك  
قبل النظرة الأولى حقاً وفلان لم يتجسّن النظر ولم يتبعه وكذا تدرك من  
تفصيل الأصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك  
في المرة الأولى أو قليل عطف على قوله امر جلياً أي أولكون وجه الشبه قليل  
التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن أما عند حضور المشبه لقرب  
النسبة بين المشبه والمشبه به لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه سهل حضور  
منه مع ما لا يناسبه كثرة الصغرة بالكون في المقدار والشكل فان في  
وجه الشبه تفصيلاً ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكون غالب الحضور  
عند حضور الصغرة أو طلقاً عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور  
المشبه به في الذهن مطلقاً يكون لتكرره أي تكرار المشبه به على الجسّد لا يخفى  
أن ما يتكرر على الجسّد كصورة القمر غير متخف سهل حضوره مما لا يتكرر  
على الجسّد كصورة القمر متخف كالشمس كثرة المشبه بالمرّة المحلّة في  
الاستدارة والاشارة فان في وجه الشبه تفصيلاً لكن المرّة غالب المشبه بالمرّة  
الحضور في الذهن مطلقاً لعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل أي أنما كان  
قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه بسبب قرب النسبة  
أو التكرار على الجسّد بظهوره المؤدّي إلى الابتداء مع أن التفصيل  
من أسباب القرب لأن قرب النسبة في الصورة الأولى والتكرار يقتضي  
سرعة الانتقال من الشبه إلى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه امر جلي لا تفصيل  
فيه فيصير سبب الابتداء كما سبق في القيم وأما بعيد غريب عطف على  
قوله أما قريب مبتذل وهو بخلافه أي هو تشبيه الذليل لا يشغل فيه المشبه  
بالتكرار على الجسّد في الصورة الثانية بغير التفصيل القليل لأن كلا من القرب

للمشبه

إلى المشبه به لا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور والخلق وجهه في بادي  
الرأى وعدم الظهور يكون لأمري ما لكثرة التفصيل لقوله والشمس كالمرات  
في كمال الشئ فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت  
ما فيها من التفصيل ولهذا لا يقع في نفس الرأى للمرّة الدائمة الاضطراب الأبد  
أن شيئاً لا تأمل فيكون نظره متجهلاً أو زودراً أو لدور حضور المشبه  
أما حضور المشبه بعد المناقبة كما من تشبيه البنفسج بنار الكبريت وبنار  
ولدور حضور المشبه به مطلقاً يكون لكونه وحيث كانياً بالاعمال ومركباً  
خيالياً كالعلام يافقه مشققة على رباح من زبد جذا ومركباً عقلياً كمثل بحار  
يحمل أسفاراً كما مرّت إلى ما ذكرنا الآن من الأمثلة المذكورة أو قلّة تكرره  
أي تكرره المشبه به على الحسن لقوله والشمس كالمرة في كمال الشئ فان المرّة في كمال  
الاشكاليت مما يتكرر على الحسن لأنه ربما يقضي لرجله هو ولا يتفق  
له أن يرى مرّة في يد الشئ وإنما كان لدور حضور المشبه به سبب عدم  
ظهور وجه الشبه لأنه فرغ الطرفين ومنهما ينتقل إليه لكونه المشبه  
والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان أو لا ثم يطلب ما يشتركان  
فيه فالغربة فيه أي تشبيه الشخص بالمرّة في كمال الشئ من وجهين أحدهما  
كثرة التفصيل أن ينظر في أكثر من وصف واحد شئ واحد أو أكثر بحيث أن  
تغير في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض  
كل من ذلك في امر واحد أو امرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال ويقع التفصيل  
على وجوه كثيرة أعرفها أن تأخذ بعضاً من الأوصاف وتدع بعضاً  
أو تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله أي قول امرئ القيس

قلت رد شيئاً كان سبباً له لم يتصل بدخان  
وأن تعبيره  
ردية اسم امرئ وكانت تحمل الرباح فيسببها يقال ربح ردني وقتاً ما ودينيته والذهب شعلة نار مولودها دخان وقد أخذ استعجلاً  
عن الدخان لا يوق في تشبيه المقصود قال أبو الحسن هذا من تشبيه الشئ بشئ صورة ولونا وحركة وهيئة السيد السند

في وجه الشبه والثاني في تلك تكرار الشبه به على الجسّد بالاشكال



الجميع كما من تشبيه الترياق فالشبح في السر والبلاغة اعلم ان قولنا التفصيل  
عبارة جامعة معناه ان معك وصفه او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا  
فواحدا وتفصيل بالتأمل بعضها من بعض وانه لك في اجملة حاجة الى ان  
تنظر في اكثر من شئ واحد وان تنظر في الشئ الواحد الى اكثر من جهة واحدة  
ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضها وتدع بعضها كما فعل امرئ  
القيس في الذهب حين عثر له الدخان عن البنا وجردته وانثى لان تنظر  
من المنفعة في امور لتغيرها كلها وتطلبها في المنفعة كما اعتبارك في تشبيه  
الترياق بالعنقود لا يحجم انفسها والشكل والقدر واللون واجتماعها على  
مساواة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحيه مثل ذلك  
والثالث ان تنظر الى خاصية في الجنس كما في عين الديك فانت لا تقصد  
به الى نفس الحرة بل الى ما ليس في كل حرة ثم قال واعلم ان هذه التفصيل <sup>موضوعة</sup>  
على الاغلب لا عرف ولا نقد فاقبها لانك اذا تضرعت وكلمنا كان التركيب خياليا  
وان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفصيله اكثر قوله  
فما انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلنا الآية فانها غير جملتها خلة قد  
نتزع التشبيه مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذه الضرب <sup>البعيد</sup>  
غريب دون القريب البتة لغرابته ان يكون هذا الضرب غريبا غير مستدل  
بشئ ولا شوقه عليه التعاكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة البليغ  
حسن من المعاني المستدلة ولان نيل الشئ بعد طلبه الذي توقعه  
النفس الطيف <sup>الاصح</sup> بالمشرة او الى ولهذا ضرب المثال لكل ما لطف موقعه  
ببرءاء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادى الرأى مما يكون كسبه  
لطف المعنى وقد تظاهرت تشبيب بعض المعاني على البعض فان المعاني المشبهة  
وبعد ما قيل ان هذا قوله تعالى

نقلنا من كتابه عن بناء ثمان على اقل وردت الى السابق فخرجنا الى النظر وقال  
 وهذا حتى ين الفكا اذا صادف نجما قويا وطريقا مستقيما يوصل الى المطر  
 ويظفر بالمقصود والحقاء المبرود العدود في التقعيد هو الحقاء الذي  
 سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى  
 وقد ينصرف في التشبيه القريب البتدل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتدال  
 كقوله اى قوله الى الطبيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس  
 حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب بتدل لكن حديثا حيا قد اخرج  
 عن الابتدال الى الغراب لا شحاله على زيادة رقة وضفاء ولم تلق ان  
 كان من لقيه بمعنى ابصرته فالشبيه البتدلى غير مخرج وان كان  
 لقيه بمعنى قابله وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه لم يقابل ولم  
 يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومنه قوله الاخرق السحاب  
 انى انظر الى نواك فقا سبه بافيها وقوله اكل الوطواط غزواته  
 مثل الخوم نواقبا او امعا ولم يكن للتأنيات اقول فان تشبيه الغرم  
 بالنجم بتدل لكن الشرط المذكور اخرجنا الى الغرابه ويسمى هذا التشبيه التشبيه  
 الشرط وهو ان يعيد الشبه او المشبه بمؤكلاها بشرط وجودي او عددي  
 يدل على بصرح اللفظ او سياق الكلام ومنه قوله هم بدتر يسكن الارض الى  
 كان البدر يسكن الارض وهذا القبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكن  
 ساكنا وما فرغ من تقيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجهات الى تقيمه  
 باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى التشبيه باعتبار الاداة اى مؤكلاها  
 مما حذفت اداة مثل وهى نمر من السحاب اى مثل من السحاب ومنه اى من المؤكلا  
 ما اضيف المشبه الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تغبث بالخصون

فمن هذا أقصّر على أخضر بن الأبيد إلى أن علم أخضر بن العرب ويكنى به  
 قوله فيما بعد وهذا في الأبيد إلى أخضر بن  
 الأبيد قد أخضر بن الأبيد إلى أخضر بن  
 ففصل هذا في أخضر بن الأبيد إلى أخضر بن  
 لأن أسبأ البعلد كذا في فيها  
 سبأ لا يوجد ههنا كما لا يخفى  
 من جلي

فقال لا يوجد استثناء من الكمال تقدير  
المرئىف هذا الوجه شمس نهارا منتهى بوجه  
الاستنباط بوجه ليس فيه حياء حتى  
وتعني البيت ان السجدة لا تظن ان اعطيا  
المحمد في نقاش تلك العطايا بما فيها  
من العطر ان تعلم اني اكثر من نظرها  
نفسى بذلك حتى جبه

ولا يأتينا فيه وبين ما يستلزمه  
 من حصول نفع غير متوقفة  
 الفوائد الطبية لا يأتينا في حصول  
 الخير المتوقفة فانه يكمل حصول  
 المطبقات من غير متوقفة  
 فيكون في طبيعته متوقفة  
 من فوائده جميع الطب  
 وعدم التوقف في ذلك  
 بل في الدوام العلي  
 من الذود الطول







على المشبه بانه هو من نظر الى الظاهر في اشتراك عليهما كالاوليين فهو في  
 غاية القوة وما خلا عنها كالآخرين فلا قوة له وما اشتمل على احد هما  
 فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفترقا بين الاربعة  
 المتوسطة حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل الشبه عين  
 المشبه به من حيث الظاهر بقى ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا يقيني اسد  
 يرمى ولقيت في الحام اسدا وبين قولنا زيد اسدا او اسد في الاخبار  
 عن زيد حيث يعد الاولة استعارة والثاني تشبيها وتحقق ذلك انه  
 اذا جرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناه فهو  
 وجهين احدهما ان لا يكون الشبه مذكورا ولا مقدرا لقولك لقيت في الحام  
 اسدا ايم جلا شجاعا ولا خلافة هذه الاستعارة لا تشبيه والثاني ان يكون  
 المشبه مذكورا او مقدرا في اسم المشبه ان كان خبرا عن المشبه وفي الحكم  
 الخبر خبر باب كان واره والمفعول الثاني لبس عليه والحال والصفة  
 فالاصح ان يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه  
 المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه كما اجرى عليه او نفيه  
 عنه فاذا قلت زيدا اسدا فتصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد  
 لزيد وهو منتهى على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات تشبه من الاسد به  
 فيكون الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه ليكون خليفا بان يسمى تشبيها  
 لان التشبيه انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الافي  
 بالمشبه ليس لاثبات معناه شئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا  
 على الاسد فلا يكون لاثبات تشبيه فيكون قصد التشبيه كقولنا في الضمير  
 لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق

ثاني ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر  
 استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في سرر البلاغة وعليه جميع المحققين ومن  
 الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيدا اسدا استعارة لا حرفة على التشبه  
 مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين  
 هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه وفي حكم الخبر وان لم يكن كذلك  
 نحو رايت زيدا اسدا ولقيت منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه  
 لم يجر اسم المشبه به على ما يدعي استعارة بطله لا يستعمل فيه كما في لقيت  
 اسدا ولا بابا معناه له كما في زيدا اسدا على اختلاف المذهبين ولا يسمى  
 تشبيها ايضا لان الاثبات باسم المشبه به ليس باثبات التشبيه اذ لم يقصد الاثبات  
 على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكا  
 فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في سرر  
 البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني زيدا  
 اسدا فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك  
 بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيدا اسدا وهو شمس النهار وان لم يحسن  
 دخول شئ من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة  
 اقرب لغرض تقدير اداة التشبيه فيه فلو بان يكون موصوفا بصفة  
 لا يلائم التشبيه نحو فلان بديك الارض وشمس لا يغيب قال الشاعر  
 شمسنا لثقل الفرق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن  
 دخول الحرف ونحوه في شئ من هذا الاسئلة الا بتغيير صورته نحو زيد هو  
 كالبدور الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب على هذا القياس وقد يكون  
 في الصفات والصفات التي تجي في هذا القبيل ما يجيل تقدير اداة التشبيه

بعض القائلين على انه يصار الى حذف اداة التشبيه في كل موضع  
 ما قيل في قوله لقيت اسدا انما هو لاثبات التشبيه على التشبيه  
 وانما هو لاثبات التشبيه على التشبيه لان يكون لاثبات التشبيه  
 في كل موضع ما قيل في قوله لقيت اسدا انما هو لاثبات التشبيه  
 على التشبيه لان يكون لاثبات التشبيه على التشبيه في كل موضع

اذ انما لا يحسن تقدير



الظهور الاسدي  
الغريبة المقيمة بين  
الجنى والكشف لآزال  
ان تزد من الدابة  
عند الفزع صرا  
جى

فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا وزيادة قرب كقوله اسديدم  
الاسد الهزير خضابه توت فريض الموت منه برعد فانه لا يسل الى ايقا  
المعنى انه كالاسد والموت كافي ذلك من استعارة لان تشبيه جنس السبع  
العروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزير الذي هو اقر  
الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه ذكر الموت ومثله قول البخاري وبذر  
افاء الارض مشرا ومقربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان  
رجع فيه الى التشبيه التماثل حتى يكون المعنى انه كالبدر لزم ان يكون قد  
جعل البدر المعرف بموصوفا باليس فيه فظهوره انما اراد ان يثبت  
من الممدوح بذكر هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبتدئ  
على تخيل انه زاد في جنس البدر فاجده تلك الصفة فليس الكلام موصوفا  
لأشياء تشبهها بل لأشياء تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت  
وكيت لم يقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت  
فاذا لم يكن اسم التشبيه في البيت مجتليا لأشياء تشبهه تعين انه  
خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الكلام مجتليا لأشياء تشبهه  
فيه مبتدئ على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العلم في  
اثبات الصفة الغريبة وكما يتبع دخول الكاف في هذا وخو يتبع  
دخول كان وحسب لاقضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني في امر  
ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بانكم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك  
كان زيد الاسد او خلاف الظ كقولك كان زيدا اسدا او لثمة فيما  
نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسب عليها كالتباس على المجهول  
وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سر وجدت محسولة

والشبهة كالاسد  
عليه صفة  
الاسد كالبدر  
فان كان  
الاسد كالبدر  
فان كان

وهو كانه عن جريته الى امره  
زيد وهو كونه فاعلا زيدا مثلا  
او فاسقا فاجرا وان في اقرب  
يجب العرف والاستعمال صريحا

قد ذكرنا ان المجاز نوع الحقيقة انه ارادوا بالفرع المخرج في الاعتبار وبالاصل المراج فلا خفاء في الاصل والفرعية وانما ارادوا بالاصل  
ما بين عليه غيره وبالفرد ما بين على غيره ففيه اشكال لعدم ابتداء المجاز على حقيقة فقد يوجه بان ذلك الاعتبار الدال على غير  
وضع له فرع الدال على ما وضعه فان المجاز وان لم يستعمل فيما وضعه لانه لا عليه قطعا كيف وقد ذكرناه ان المجاز اشتغال من المذموم  
انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة الى اللازم وهذا لا يتحقق بدون الدلالة على المذموم  
او باعتبار ان الاستعمال في غير ما وضعه في الجملة  
لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد فرع الاستعمال فيما وضعه فتقوله في الجملة ان  
الهزير خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها جعلت قيدا لكونه فرعاً خفياً وان جعل قيدا  
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محض  
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان التشبيه مذكورا او مقدرا فحين  
تشبيه لا استعارة ولما في هذا المقام كلام تذكره في اول بحث الاستعارة  
الحقيقة والمجاز ان هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصود الثاني من هذا  
علم البنية والمقصود الاصل انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث  
عن الحقيقة ايضا لا بينهما من شبه تقابل العدم والكلية حيث لا يتحمل  
الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضوله والمجاز على استعمال اللفظ فيما  
وضوله ولذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان  
يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غيره ما وضوله  
فرع الدال على ما وضوه في الجملة فالعرض لا يصلح مناسبا وقد يفتقد انما

فان كان التشبيه  
فان كان التشبيه  
فان كان التشبيه

فان كان التشبيه  
فان كان التشبيه  
فان كان التشبيه

فان كان التشبيه  
فان كان التشبيه  
فان كان التشبيه

الوجه هو اما على الاول فلا فاعلا بمعنى فاعل يذكر ويثبت سواء جازي  
على موصو او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلا يقدور  
بمعنى كون انشاء المنقول من الوصف الاسمي ان اللفظ اذا صار لنفسه سماء لعلته (الاستعمال في اللفظ) انما يصلح  
بعد ما كان وصفا كان وسميته فرعاً بصفة فيشبه بالوئث لان الموت فرع المذكر فيجعل علامة للفردية  
لما يجعل علامة في اجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثره الشيء فرع تحقق احده صريحا







وضع آخر ضمنا وهو بعيد للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق وغير مجموع  
 بينهما فكل الواضع وضعية للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه  
 على ذلك وقال اذا اطلق مفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق  
 كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بالانتماء ان معناه الحقيقي  
 ان لا يتجا وزا الطهر والكيف وبالدليل على انه عند الاطلاق لا يدخل عليه بيان  
 قوله القى بمعنى الطهر ولا بمعنى الكيف بل بنفسه على الطهر بالتعيين  
 سهر ظاهرا ولا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الكيف قرينة لفظية في القرينة  
 القرينة كما يكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون  
 المشترك دون الكنية فهو مسموع من المصنف لانه ان ارد ان الكنية بالنسبة  
 الى المعنى الذي هو مستمعاها موضوعا والمجاز ايضا كذلك لان اسد في قوله  
 رابت اسد بموضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان ارد ان  
 موضوع بالنسبة الى لازم اسمي الذي هو معنى الكنية فقد وضح لفظه  
 ان دلالة على اللازم ليت بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقل معنى قوله  
 بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة  
 لفظية لان قوله الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف  
 الوضع والثاني يستلزم اختصاص قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة  
 معنوية كان المجاز داخل في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه من غير  
 تعريف الحقيقة المجاز دون الكنية فانها ايضا حقيقة على ما صرح  
 السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكمنية في التركيبات  
 وتفرقا في التصريح وعدمه فلن هذا ايضا غير صحيح لان الكنية لم  
 يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة

الموضوع

الموضوع له ويجوز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي  
 لهذا زيادة تحقيق في باب الكنية والقول بدلالة اللفظ لانه ظاهره في  
 من العجيب في هذا المقام ما وقع لبعض مشايير الائمة وهذا في العصر وهو انه  
 نظرا الى اللفظ لا يصلح فتوهم ان هذا من تنمة اعتراضه على السكاكي فيقال  
 ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون الغم بالوضع كما في الفهم والمص  
 حيث ذكر ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره  
 بحمله على معنى قائله بوجه منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام  
 المص بحمله على معنى هو بري منه والعجيب انه لم ينتبه ان المص ايضا في الوضع  
 بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب  
 وابطله ثم تأوله فالتحق بهذا الحال قوله من قال حقلت شيئا وغابت عنك  
 شيئا فقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى يكون معني لا بد لها  
 من تخصص لا وسبب الى جميع المعاني فذهب المحقق الى ان المخصص  
 هو الوضع وتخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الوضع  
 هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ  
 ووقف عباده عليها تعيما بالوجه او بخلاف الاصوات والكيف في جميع  
 ذلك الجسم واحد او جماعة من الناس او مخلوق علم ضروري في واحد او جماعة وهو  
 بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة  
 يقتضيا اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى والتحقق انهم على ان هذا  
 القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت دلالة كدلالة اللفظ  
 لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد  
 كل لفظ لاستماع انفا كما لا يدل عن المولود كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ  
 علما

الموضوع له ويجوز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي  
 لهذا زيادة تحقيق في باب الكنية والقول بدلالة اللفظ لانه ظاهره في  
 من العجيب في هذا المقام ما وقع لبعض مشايير الائمة وهذا في العصر وهو انه  
 نظرا الى اللفظ لا يصلح فتوهم ان هذا من تنمة اعتراضه على السكاكي فيقال  
 ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون الغم بالوضع كما في الفهم والمص  
 حيث ذكر ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره  
 بحمله على معنى قائله بوجه منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام  
 المص بحمله على معنى هو بري منه والعجيب انه لم ينتبه ان المص ايضا في الوضع  
 بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب  
 وابطله ثم تأوله فالتحق بهذا الحال قوله من قال حقلت شيئا وغابت عنك  
 شيئا فقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى يكون معني لا بد لها  
 من تخصص لا وسبب الى جميع المعاني فذهب المحقق الى ان المخصص  
 هو الوضع وتخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الوضع  
 هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ  
 ووقف عباده عليها تعيما بالوجه او بخلاف الاصوات والكيف في جميع  
 ذلك الجسم واحد او جماعة من الناس او مخلوق علم ضروري في واحد او جماعة وهو  
 بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة  
 يقتضيا اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى والتحقق انهم على ان هذا  
 القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت دلالة كدلالة اللفظ  
 لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد  
 كل لفظ لاستماع انفا كما لا يدل عن المولود كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ  
 علما

الموضوع له ويجوز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي  
 لهذا زيادة تحقيق في باب الكنية والقول بدلالة اللفظ لانه ظاهره في  
 من العجيب في هذا المقام ما وقع لبعض مشايير الائمة وهذا في العصر وهو انه  
 نظرا الى اللفظ لا يصلح فتوهم ان هذا من تنمة اعتراضه على السكاكي فيقال  
 ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون الغم بالوضع كما في الفهم والمص  
 حيث ذكر ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره  
 بحمله على معنى قائله بوجه منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام  
 المص بحمله على معنى هو بري منه والعجيب انه لم ينتبه ان المص ايضا في الوضع  
 بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب  
 وابطله ثم تأوله فالتحق بهذا الحال قوله من قال حقلت شيئا وغابت عنك  
 شيئا فقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى يكون معني لا بد لها  
 من تخصص لا وسبب الى جميع المعاني فذهب المحقق الى ان المخصص  
 هو الوضع وتخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الوضع  
 هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ  
 ووقف عباده عليها تعيما بالوجه او بخلاف الاصوات والكيف في جميع  
 ذلك الجسم واحد او جماعة من الناس او مخلوق علم ضروري في واحد او جماعة وهو  
 بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة  
 يقتضيا اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى والتحقق انهم على ان هذا  
 القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت دلالة كدلالة اللفظ  
 لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد  
 كل لفظ لاستماع انفا كما لا يدل عن المولود كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ  
 علما

الموضوع له ويجوز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي  
 لهذا زيادة تحقيق في باب الكنية والقول بدلالة اللفظ لانه ظاهره في  
 من العجيب في هذا المقام ما وقع لبعض مشايير الائمة وهذا في العصر وهو انه  
 نظرا الى اللفظ لا يصلح فتوهم ان هذا من تنمة اعتراضه على السكاكي فيقال  
 ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون الغم بالوضع كما في الفهم والمص  
 حيث ذكر ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره  
 بحمله على معنى قائله بوجه منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام  
 المص بحمله على معنى هو بري منه والعجيب انه لم ينتبه ان المص ايضا في الوضع  
 بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب  
 وابطله ثم تأوله فالتحق بهذا الحال قوله من قال حقلت شيئا وغابت عنك  
 شيئا فقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى يكون معني لا بد لها  
 من تخصص لا وسبب الى جميع المعاني فذهب المحقق الى ان المخصص  
 هو الوضع وتخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الوضع  
 هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ  
 ووقف عباده عليها تعيما بالوجه او بخلاف الاصوات والكيف في جميع  
 ذلك الجسم واحد او جماعة من الناس او مخلوق علم ضروري في واحد او جماعة وهو  
 بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة  
 يقتضيا اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى والتحقق انهم على ان هذا  
 القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت دلالة كدلالة اللفظ  
 لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد  
 كل لفظ لاستماع انفا كما لا يدل عن المولود كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ  
 علما



الفصل

لا يخفى على من افاضت القلوب بين اللغة  
والقلم حب خاص لا يفرق والتزويج  
بأن لا ينفصل الحان ما لا يفرق واما عند  
تجميع كل ما في لغة واحدة فالظاهر  
انها مستوفى في قلة باعتبار في جمع  
كلها اللغة من ج

التسمية المرحع الاسم على غير حال وصفه للمعنى وبها انه اول ما يذكرك  
من غير وفي الوصف لصحة الطلاقة وهذا شرط في الوصف والوصف

روك التسمية ففند زوال الحجة لا يبرح ومنه باحقيقة ويصح تسميته

بذلك فاعتبر العيني في حقيقة المجاز ايسر صحة تسميتها بها.

الاولوية دلاله وبرجحه على سميها بغيرها من الاسماء فلا يصح في

فقد وركت حقيقة كما وانما لا يتصور ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره

فنعرف واحداً من المفردات في اللغة العربية

به القاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته الى ارادة ما وضعناه

اخترت بالمشكلة غلام يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال تستعمل بالانما

استحقاق حقیقه دبقوله فی غیر ما وضعت له عن الحقیقه مرجه کذا فی منقولها

فما وضعه فاعلم ان كان في ذلك ما لا يدرك بالحواس

خطيب يعرف الشرع في الدعاء محاضراته كان مستوفيا لزمه ضله

الحملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصل الذي به وقع التخييب

فمنى اصطلاح الشرح وكذا الاستعمال الخاطب يعرف اللغة في الاركان

فدوسه بجار لا بد من العلاقه العنبره نوعها لان هذا العلم قول على

هذا الفرع من الكتب الكونية وهو الذي يتناول

وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا يَوْمَ الْحُجَّةِ لَكُمُ الْحُجَّةُ الْكُبْرَىٰ وَهِيَ الْحُجَّةُ الْأُولَىٰ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا يَوْمَ الْحُجَّةِ لَكُمُ الْحُجَّةُ الْكُبْرَىٰ وَهِيَ الْحُجَّةُ الْأُولَىٰ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا يَوْمَ الْحُجَّةِ لَكُمُ الْحُجَّةُ الْكُبْرَىٰ وَهِيَ الْحُجَّةُ الْأُولَىٰ

صالح بن صالح

کتابخانه

و انظر  
 اراد بالاسمية انكم عليه انما اراد بال  
 في اصطلاح الوصف و وضع الاسم كما يتبادر  
 من العبارة وهذا ظاهر من سائر الكلام  
 بعد الدلالة من جبي  
 حقيقة كل منهما وهذا ما قيل لا يجب  
 ان يجهل معنى تارة و الفرض ان يجهل  
 فلهذا جمع اللفظين في اللفظين و لا يحسن  
 ان يجهل معناه فلهذا جمع اللفظين في اللفظين  
 ان يجهل معناه فلهذا جمع اللفظين في اللفظين

والحق لا ينقل الا بالبيان  
والحق لا ينقل الا بالبيان

العلاقة بانفتاح علاقة الكتب والمخطوطات  
وعلاقتها من المعاني والمفاهيم  
والأساطير والمفاهيم  
العقيدة والمفاهيم  
موجبات الامانة والمفاهيم  
صحيحة

وَالْإِسْلَامُ دِينُ الْحَقِّ وَالْحَقُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ



وتخرج اللفظة ايضا بقوله مع فريته عدم امارته بانه الكثرة مستعملة في غير ما  
وضعت له منع جواز امارته باللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون  
مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرجحا وقد يكون منقولاً  
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هو الاول وهو اللفظ  
حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ  
الصلوة الحقيقي من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانها  
اللفظة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرح بالعكس ومنه ما  
غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس  
باعتبار مجرد الله يرب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرس  
والدبيب مجازا يكون مجازا هذا من حيث اللفظة اما من حيث العرف فهو حقيقة  
له ابتداء وعناية حتى الدبيب ناهي مجاز الناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة  
فان رعاية المعنى فيها الصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يرب  
فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيها انما هو لصحة اطلاق  
اللفظ على كل ما يوجب فيه لازم لذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يرب  
فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجب فيه الدبيب ولا يصح  
اطلاق الصلوة في الشرح على كل دعاء وكل منهما اي حقيقة والمجاز لغوي  
وشرعي وعرفي خاص وهو لا يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالخبري والعرفي  
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما حقيقة فلا  
واضح ان كان موضع اللفظة في لغويته وان كان الشارح فشرعيه والا  
فعرنيته عامة او خاصة وبالمجمل ينسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح  
الذي به وقع التي طب كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح

ان كان هو اصطلاح اللفظة فالجواز لغوي وان كان اصطلاح الشرح فشرعي والا  
فعرني عامة او خاصة كاصطلاح السبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا  
استعمل في الطب يعرف اللفظة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل  
الشجاع يكون مجاز لغوي واصله للمجادة والدعاء يعني ان استعمال المجاز  
يعرف الشرح لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدعاء  
يكون مجازا وفعل اللفظ والحدث يعني ان استعماله في الطب يعرف المجاز في اللفظ  
المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة الذي الاربع والاشنان  
في العرف العامة حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ الذكر مثالا للحقيقة  
والمجاز وما ذكر بعد كل ذكر من العرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي  
والمجاز سري لان كانت العلاقة الصحيحة غير المتشابهة بين المعنى المجازي  
والمعنى الحقيقي والافاستارة فلا استعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما  
شبه بعينه الاصل كما سجد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة  
على فعل التكلم اعني على استعمال اسم الشبيه في المشبه وحيث يكون بمعنى المصدر  
منه الاستعارة ويكون التكلم شعير ولفظ الشبيه استعار او المعنى الشبيه  
استعار منه والمعنى الشبيه مستعار له والى هذا اشار بقوله فيهما في المشبه والمشيبه  
مستعار منه ومستعار له واللفظ الى لفظ الشبيه مستعار لان اللفظ بمنزلة  
لباب طلبة عارية من المشبه بل اجل المشبه والمرسل فهو ما كان العلاقة غير  
المتشابهة كاليد في النعمة وهي موضع النعمة المخصوصة لكن من شأن النعمة  
ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجواز في المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلة  
لها وايضا يظهر النعمة في منزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة  
الى الشرح مثل كثر ايادي فلان عندي وجلت يدي لتي ونحو ذلك بخلاف استعمل  
والعرفي بينهما الاستعارة في الاول اسم اللفظ كاللفظ اسد في قولنا رايت اسدا يرمي وفي الثاني اسم المعنى  
وهو المناسب لاستعمال اللفظ لان اللفظ الاستعارة مصدر جازم لا الدين

ان كان هو اصطلاح اللفظة فالجواز لغوي وان كان اصطلاح الشرح فشرعي والا  
فعرني عامة او خاصة كاصطلاح السبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا  
استعمل في الطب يعرف اللفظة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل  
الشجاع يكون مجاز لغوي واصله للمجادة والدعاء يعني ان استعمال المجاز  
يعرف الشرح لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدعاء  
يكون مجازا وفعل اللفظ والحدث يعني ان استعماله في الطب يعرف المجاز في اللفظ  
المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة الذي الاربع والاشنان  
في العرف العامة حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ الذكر مثالا للحقيقة  
والمجاز وما ذكر بعد كل ذكر من العرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي  
والمجاز سري لان كانت العلاقة الصحيحة غير المتشابهة بين المعنى المجازي  
والمعنى الحقيقي والافاستارة فلا استعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما  
شبه بعينه الاصل كما سجد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة  
على فعل التكلم اعني على استعمال اسم الشبيه في المشبه وحيث يكون بمعنى المصدر  
منه الاستعارة ويكون التكلم شعير ولفظ الشبيه استعار او المعنى الشبيه  
استعار منه والمعنى الشبيه مستعار له والى هذا اشار بقوله فيهما في المشبه والمشيبه  
مستعار منه ومستعار له واللفظ الى لفظ الشبيه مستعار لان اللفظ بمنزلة  
لباب طلبة عارية من المشبه بل اجل المشبه والمرسل فهو ما كان العلاقة غير  
المتشابهة كاليد في النعمة وهي موضع النعمة المخصوصة لكن من شأن النعمة  
ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجواز في المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلة  
لها وايضا يظهر النعمة في منزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة  
الى الشرح مثل كثر ايادي فلان عندي وجلت يدي لتي ونحو ذلك بخلاف استعمل  
والعرفي بينهما الاستعارة في الاول اسم اللفظ كاللفظ اسد في قولنا رايت اسدا يرمي وفي الثاني اسم المعنى  
وهو المناسب لاستعمال اللفظ لان اللفظ الاستعارة مصدر جازم لا الدين

ان كان هو اصطلاح اللفظة فالجواز لغوي وان كان اصطلاح الشرح فشرعي والا  
فعرني عامة او خاصة كاصطلاح السبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا  
استعمل في الطب يعرف اللفظة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل  
الشجاع يكون مجاز لغوي واصله للمجادة والدعاء يعني ان استعمال المجاز  
يعرف الشرح لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدعاء  
يكون مجازا وفعل اللفظ والحدث يعني ان استعماله في الطب يعرف المجاز في اللفظ  
المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة الذي الاربع والاشنان  
في العرف العامة حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ الذكر مثالا للحقيقة  
والمجاز وما ذكر بعد كل ذكر من العرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي  
والمجاز سري لان كانت العلاقة الصحيحة غير المتشابهة بين المعنى المجازي  
والمعنى الحقيقي والافاستارة فلا استعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما  
شبه بعينه الاصل كما سجد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة  
على فعل التكلم اعني على استعمال اسم الشبيه في المشبه وحيث يكون بمعنى المصدر  
منه الاستعارة ويكون التكلم شعير ولفظ الشبيه استعار او المعنى الشبيه  
استعار منه والمعنى الشبيه مستعار له والى هذا اشار بقوله فيهما في المشبه والمشيبه  
مستعار منه ومستعار له واللفظ الى لفظ الشبيه مستعار لان اللفظ بمنزلة  
لباب طلبة عارية من المشبه بل اجل المشبه والمرسل فهو ما كان العلاقة غير  
المتشابهة كاليد في النعمة وهي موضع النعمة المخصوصة لكن من شأن النعمة  
ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجواز في المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلة  
لها وايضا يظهر النعمة في منزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة  
الى الشرح مثل كثر ايادي فلان عندي وجلت يدي لتي ونحو ذلك بخلاف استعمل  
والعرفي بينهما الاستعارة في الاول اسم اللفظ كاللفظ اسد في قولنا رايت اسدا يرمي وفي الثاني اسم المعنى  
وهو المناسب لاستعمال اللفظ لان اللفظ الاستعارة مصدر جازم لا الدين







والتعبير عنه  
باللسان للدلالة  
على طلب ذكره  
ينقطع دلالة  
على غيره كما لا  
ينقطع كليات  
اللسان اطلاقا

وفي التعبير عن الحجة بالوجه دلالة على كثرة  
الوجه فيها حتى كأنها الوجهة نفسها  
اطلاقا

والتعبير عنها بالوجه للتبيين على  
أن المومن وان استغرق عمره  
في طاعة الله تعالى لا يدخل الجنة  
بالوجهه وفصله قائم

بهم حاله انهم ما جعل في ذلك الشيء نحو ما الذين ابيضت وجوههم في رحمة  
الله في الجنة التي جعل فيها الرحمة وتسمية الشيء بها بكم الله واجعل  
لسان صديق في الاخرين ان ذكر احسن واللسان اسم لآلة الذكر وما كان  
في الاخرين لغو غفارة صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الف  
ان معنى المجاز على الانتقال من اللزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة  
بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت بعينه جميعها اللزوم  
بوجهها اما اللزوم في الاستعارة فظلال وجه الشبه انما هو اخص واصرف  
المشبه به فيقول الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاشبه متدا في  
الشجاعة لا لوزنها وعمره على الخصوص ولا شدة في استعمال الذهن من  
الى الشجاعة وتما في غير ذلك يظهر بيراد كلام ذكره المتأخرين وهو  
اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له قائما ان يكون ذلك الغير مما  
يتصف بالفعل المعنى الموضع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار  
حال كان او باعتبار سابقا او بالوقت فيجوز بالقوة كالسكر الخ التي اريدت  
واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالمجزة فالذهن يتقبل من  
المعنى الحقيقي اليه في المجلة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد  
ان تورد اللفظ معنى لازما معناه الحقيقي في معنى يتقبل الذهن  
من الحقيقي اليه في المجلة ولا يشترط ان يلزم من تصور تصور واللزوم  
انما ذهني تحسن كاطلاق البصير على الاعشى او منضم الى لزوم خارجي  
حجب العارة او حجب العارح اما ان يكون احدهما جزء الآخر كالقران  
لبعض والرقبة للبعدا وخارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون  
احدهما في الآخر كالحل والحل او ببيته احدهما للآخر لوجوبهما او يكون

ولا يذهب عليه ان العلاقة  
تفصيلها معتبرة في  
الكنية ايضا اذ لا فرق  
بين الكنية والمجاز عند  
المعنى الا بالاشتغال المعنى  
الحقيقي في المجاز دون  
الكناية اطلاقا

احدهما

احد شرطان للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق المجز على  
الكلمة استلزام الجمل الكلي كالرقبة والرأس متدا فان اللفظ لا يوجد دونها  
بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على اللسان ولما اطلق العين على الرتبة  
فليس حيث انما يشان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق  
بدون العين فافهم وبالمجزة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون  
انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في المجلة وهذا معنى اللزوم في هذا  
والاستعارة ومعها كانت علاقة الشبه في قصد ان اطلاقه على المعنى  
المجازي يشبهه بعينه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشبه على شفة  
الاشنان فان اريد تشبيهها بالشفة لابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد  
انها اطلاق القيد على المطلق كاطلاق المرسى على الانف من غير قصد الى  
التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون  
استعارة وان يكون مجازا مرسل باعتراف قد تقيده بالتحقيقية وبهذا  
القيد يتميز عن التخيلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها  
ايما خفي بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امر اجريا  
يكون ان ينص عليه ويشار اليه اشارات حسية او عقلية فيقال ان اللفظ  
نقل عن سماء الاصل فجعل سما هذا المعنى على سبيل الاعارة للباس لغة في  
بالمعنى الموضع له فالحسن لقوله ان قول زهير بن ابي سلمى لى اسدياكي  
السلح اي تاتم السلح وكذا شريك السلح وبث كذا السلح بالقلب  
ولخلف فقد فاض تدف به كثيرا الى الوقايح وقيل قد ف بالتم ودمج  
فصار له جامة وبنا له ثمة له ليد اظفاره لم تعلم ليد الكس ما تلبس  
من شعره على منكبته والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالسهم هنا مستعار للرجل الشجاع

راجع الى اقل الاستعارة والقيد في انما اطلق  
الاستعارة عند من استعارة الاستعارة  
بين الحقيقة وبين التخيلية والمكنى عنه  
استخدام القيد عند من استعارة  
الاستعارة الحقيقية وهذا من غير معنى  
الاستعارة الحقيقية اطلاقا

التقليم مبالغة بمعنى القطع والنسب ان جعل المبالغة راجعة الى الشيء لا جعل الشيء داخل على المبالغة وهو نظير  
قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الاظفار كناية عن الضعف في حاش الكف فلكل مقارن الاظفار ضعفا في  
المصرع مبالغة جعله ذليلا فكانه اسد لا يكون الاسد الا لبدته وعصر اللبد فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة  
في معنى الضعف اطلاقا



باب في تشبيه الجوع في تأنيدها باللسان القاصد  
للتأثير الباطني فيه فتخرج له صورة  
وطيفة تشبهه باللسان بطريق  
اسمها حوسنة الخيال على راي  
السكاك بواقفهم

المراد باللفظ الباطني وهو رثايات باللسان  
وقد رثايت باللسان باللفظ واللفظ  
الشرع اخلق صا 2

لوصف العيون بالحق  
لا شتمه على الاحكام  
المطابقة اذا الحق  
الحكم المطابق  
الدين امر متحقق  
عقلا وفي النعيم  
عند الصراط طلب  
الهداية التي تجتهد  
كالجسد

وهو امر متحقق حشا وقلة العقل كقولهم تعا هذا الصراط المستقيم للدين  
الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حشا وذكر صاحب الفناء في قوله  
تعا فانها الله ليس الجوع والخوف ان الظاهر من اللبس عند اصحابنا الحمل  
على الخيال وان كان يحتمل عنده ان يحتمل على التحقيق وهو ان يستعار ليا  
بلسان الله عند جوعه من انتفاع اللون ونفثه ورثايات هيشة وفيه  
لان كلام صاحب الكشف بان استعارة حقيقة يحتمل ان يكون عقلة  
وان يكون حسنة لانه شبه ما عشي الاث والتسليم به من بعض حوادث  
باللسان كشماله على اللابس والحوادث الذي غشي يحتمل ان يريد به الضرر  
الحاصل من الجوع فيكون عقلة وان يريد انتفاع اللون ورثايات الهيئته  
فيكون حسنة كما ذكره السكاك وبالمجمل ليس التشبيه هو الجوع بل الامر الحادث  
عنده فتوقع كونه تشبيها لاستعارة غلط في المصنف فاستعارة ما تضمن  
معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا  
لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيه  
وان تضمن تشبيها بغير نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا  
لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيهه بالمعنى  
الموضوع له كاستعارة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة  
عن المجاز انما تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها واسد  
في الامثلة المذكورة ليس مجازا لكونه مستعلا فيما وضع له وفيه نظر لاننا لم  
ان اسدا في نحو زيد اسد مستعلا فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون  
مجازا واستعارة كما في رايته اسدا يرمى بقرينة محله على زيد ولا دليل لهم على  
ان اشارة التشبيه ههنا كحذوقه وان التقدير بزيد اسد فلان قلت قد استدل

صاحب الفناء على ذلك بانك اذا قلت زيدا اسدا او قعت اسدا على زيد معلوم  
ان الانسان لا يكون اسدا وجب الصيرورة الى التشبيه بخلاف ان قصد الى اللفظة  
قلت لان وجوب الصيرورة المذكور وانما يجب ان كان اسدا مستعلا في معنى  
الحقيقي وانما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة محله على زيد ظاهر  
وتحقيق ذلك اننا اذا قلنا في نحو رايته اسدا يريد ان اسدا استعار  
فلا نعني انه استعاره عن زيد بل لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني  
انه استعاره عن شخص موصوف بالشجاعة فقلنا زيدا اسدا اصله زيد رجل  
شجاع كالاسد في ذلك التشبيه واستعملنا التشبيه في معناه فيكون استعارة  
ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه في مثل هذا المقام كثير ما يتعلق به اجاز  
والمجاز وكقوله اسدا على من الحروب نعاما متجترى على صايل وكقوله  
الطير في الطير اخرية عليه بالكية وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هم يد على من كرم  
الحزن وانما كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اشارة التشبيه عليك انقلنا عن  
منقولهم عبد القاهر وكذا الكلام في نحو رايته اسدا شجاعا كالاسد وانما اذا ترك  
الاعتراف بالتشبيه بالحكمة لكن اولى بوجه الشئ نحو رايته اسدا في الشجاعة ونحو قوله  
حزني في ولا حشيت من بروج البدر بعد زورهم تترعها اكنان ففيه اشكال لان  
ترك التشبيه لفظا وتقديرا واجزا هم التشبيه عليه يقتضي ان يكون هذا  
استعارة وذكر وجه التشبيه يقتضي ان يكون تشبيها ان رايته رجلا كالاسد  
في الشجاعة ولا حشيت من قصور مثل بروج البدر في البعد فيبينهما اندا في كذا  
فكده صدور الافاضل في حرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان  
المراد يكون التشبيه مقدرا نعم من ان يكون محذوف اجزا في كلام كما في قوله تعالى هم  
او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قوله رايته اسدا شجاعا على دليل انهم

هذا انفس على التفسير المجازي  
مجازا ومن البين ان التشبيه  
والفريق الثاني رايته تشبيها  
وجازا تشبيها تشبيها



جاءه  
منه

جاءوا الخيط الاسود في قوله تعالى واشرابا حتى يثبت لكم الخيط الابيض  
من الخيط الاسود من الفجر تبيينه لان بيان الخيط الابيض بالفجر يشبه  
ان الخيط الاسود ايضا مبين سواد آخر الليل وابعده من ذلك ما يشعرون  
كلام صاحب الكتاب من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون  
ورجلان من رجل هل يتوكلان مثلا وقوله تعالى وما يستوعب الجحان هذا  
عذب قرات سابع شرايه وهذا ملح اجاز من باب التشبيه المطوي فيه ذكر  
المشبه كما في الاستعارة يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلاوة على ذلك  
وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في خبر راي  
استدلاله يقال راي رجلا شيئا وهذا ليس كذلك على ما يظهر من المثال  
وكذا لا يوضح ان يراد بالبحر الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل  
ما يكون لهما طرا وتسخيرون حلية تلبسونها ينسب عن انه قصه تشبيه  
لا استعارة وازاد تفضيل البحر الاجاز على الكافر بانه قد استدل به في الفقه  
في المنافع والكافر في خلوص المنفعة وهو في طريقه قوله تعالى فهم كالحجارة  
او أشد قسوة وان من الحجارة ما لا يتفكر منه الانهار وخفاء ذلك  
ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكتاب  
اورد هاتين الآيتين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكتاب  
ودليل انهما اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعا للمشبه به لا للشيء  
ولا لا يتم بينهما اختلاف في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب  
الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمال في غير ما وضع له لعلاوة  
على التشبيه والدليل على ذلك ان الاستعارة كاستعارة في قوله تعالى راي استدا  
يرمي موضوعا للمشبه به اعني السبع النحوص لا المشبه اعني الرجل المشبه  
ولهذا لا ينفك كونها موضوعا للمشبه به والمشبه بمقام اشياء انه مجاز لغوي فيلزم ان يكون  
اللفظ الموضوع للعامة حقيقة انا اطلق على الحي طبا باعتبار عمومته حتى يكون لفظا موضوعا  
للام فانه وان كان مجازا في الاستعارة انما يستعمل في المشبه لا في المعنى العام فعلى واللام  
تقدم كونها موضوعا للاسم منها لا يكون حقيقة تام

هذا الاستدلال في باب الاستعارة  
منه

ان هذا الكلام كجهد فان الدلالة في قوله تعالى  
الاستعارة تشبيه ان يراد به ان اسم المشبه  
ان كان مستعملا في غير ما وضع له  
في هذه الحقيقة كان تشبيها وعلاوة على ذلك  
منه لا يوضح ان يراد بالبحر الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل  
ما يكون لهما طرا وتسخيرون حلية تلبسونها ينسب عن انه قصه تشبيه  
لا استعارة وازاد تفضيل البحر الاجاز على الكافر بانه قد استدل به في الفقه  
في المنافع والكافر في خلوص المنفعة وهو في طريقه قوله تعالى فهم كالحجارة  
او أشد قسوة وان من الحجارة ما لا يتفكر منه الانهار وخفاء ذلك  
ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكتاب  
اورد هاتين الآيتين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكتاب  
ودليل انهما اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعا للمشبه به لا للشيء  
ولا لا يتم بينهما اختلاف في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب  
الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمال في غير ما وضع له لعلاوة  
على التشبيه والدليل على ذلك ان الاستعارة كاستعارة في قوله تعالى راي استدا  
يرمي موضوعا للمشبه به اعني السبع النحوص لا المشبه اعني الرجل المشبه  
ولهذا لا ينفك كونها موضوعا للمشبه به والمشبه بمقام اشياء انه مجاز لغوي فيلزم ان يكون  
اللفظ الموضوع للعامة حقيقة انا اطلق على الحي طبا باعتبار عمومته حتى يكون لفظا موضوعا  
للام فانه وان كان مجازا في الاستعارة انما يستعمل في المشبه لا في المعنى العام فعلى واللام  
تقدم كونها موضوعا للاسم منها لا يكون حقيقة تام

ولا لارحم من المشبه والمشبها الشجاعة مثلا يكون تارة على كل منهما  
كما يطلق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون  
استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قربة مبالغة عن ارادة الوضع  
له اعني المشبه فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام مرجح في انه اذا اطلق لفظ  
العام على الخاص لم باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجازات  
كما ان راي زيد افعلت راي انما هو راي رجل فلفظ انما او رجل  
لم يعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال  
الرجل زيد اطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ اطعمت  
مجازا وكذا لفظ الحيوان في قوله انما حيوانا طفق نيلنا فان هذا بحث  
يشبه على كثير من المحصلين حتى يتوكلون انه مجاز باعتبار ذكر العام و  
الرجل الخاص ويعتبرونه ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه  
ومشابهة عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال  
ما يقع عليه باعتبار الخادم وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى  
تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التعريف في امر عقلي لا لغوي لانها  
لا يطلق على المشبه الا بعد اتمامه دخول في دخول المشبه في المشبه  
بأن جعل الرجل الشجاع فذا من انزال الاسد كان جوابا لما استعملها  
في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلت لانها لم تطلق على  
المشبه الا بعد اتمامه المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجاز  
نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام النقول كيزيد ويشكر استعارة  
وكما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم مجازا  
عند رايه معناه وما صحح ان يقال لبي قال راي استدا وازاد زيد انه جعله استدا

هذا الاستدلال في باب الاستعارة  
منه

هذا الاستدلال في باب الاستعارة  
منه



كما يقال يسمي ولد اسد اسداً جعله اسداً لان جعله اسداً كان متعلماً  
 الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد ان ثبت له صفة لشيء حتى لا نقول جعلته  
 اسداً لان ثبت له صفة الامارة وان كان نقل اسم الشبه الى المشتبه  
 بعد النقل معناه اليه بمعنى انه ثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم  
 اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له فلا يكون مجازاً القوي  
 بل عقلياً بمعنى اارة العقل تعرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد  
 وجعل ما ليس في الواقع واقعا بجاز عقلي ولهذا ان اطلاق اسم الشبه  
 على المشتبه ان يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشتبه فيصح التعجب في قوله  
 ان قوله الى الفصل من العبد في غلام قام على رأسه يظلمه قامت تظلمت  
 ان ترفع الظل على من الشبه نفساً عز على من نفسي قامت تظلمت ومن  
 عجب ويرى فاقول يا عجباً ومن عجب شمس ايمان كان كالمشمس الحسن والبهاء  
 تظلمت من الشمس فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على  
 ما كان لهذا التعجب معنى كما لا يعجب ان يظلم انسان حسن الوجه انساناً  
 آخر والبهاء عنه اي ولهذا صح النظم عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلا غلام  
 في شمس ليس تحت الشوب وقت الدرع ايضا قد مر ان ارادة على ان ينفذ  
 زرت القويص عليه ارادة الاستدلال ارادة عليه فلو لا انه جعله  
 قراً حقيقياً كما كان للشمس عن التعجب يعني لان الكائن انما يبرع اليه  
 البلي بسبب ملائمة القم الحقيقي لا بسبب ملائمة ان كان القم في الحسن  
 وقد بان الادعاء اي ردت هذا الدليل بان ادعاء دخوله في جنس  
 الشبه لا يقتضي كونها ان يكون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له العلم  
 الغرض في بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضع له هذا السبع

قوله قامت تظلمت  
 لا يمتنع ان لا يمتنع  
 تظلمت في الموضع  
 في موضع كمال وضوء  
 شمس وقعت بمرآة  
 قلم

لا يمتنع القم في البيت ليس بمتعارف  
 لان الشبه بكونه وهو الضمير في غلام  
 وان ارادة لان نقول لانه ان المذكر  
 هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قوله  
 سيد زير في يد الاسد فان تعريف الاستعارة  
 صارق على لاد شمس

نور من البدر ايماناً في بيها  
 فكيف تنكر ان تبلى ما جرها  
 والبدر كل وقت طالع فيها

المقصود

المقصود وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشتبه به مبتني على انه جعل افراد  
 الاسد بطريق التماثل فسمي احداهما المتعارف وهو الذي له غاية الجوه  
 ونهاية القوة كفي مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهبة وتلك الخياب  
 والانياب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجوه وتلك  
 القوة لكن لا في تلك الجثة والهبة المخصوص ولفظ الاسد ان هو موضوع  
 للمتعارف فاستعمل في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة  
 مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعتبر المعنى الغير المتعارف  
 وبهذا يتدبر ما يقال ان الارادة على دعوى الاسدية للرجل الشجاع بناء  
 نصب القرينة مانعة عن ارادة السبع المخصوص ولما انتهى النظم عنه  
 في التبيين المذكورين وغيرهما فلبناء على تناسل الشبهية قضاء الحق المباني  
 ودلالة على ان المشبهات لا يمتنع عن الشبه به اصلاً حتى ان كل ما يترتب  
 على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة ينفرد  
 الكذب برجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف اللفظ  
 يعني ان الاستعارة ودعوى دخوله في جنس المشتبه به مبتنية على التأويل وهو  
 جعل افراد المشبه قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا ينفرد  
 الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة  
 على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا نصب فيه قرينة على  
 ارادة خلاف الظاهر بل يتبدل المجهول في ترويج ظاهره وزعم صاحبه  
 المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي لا تستعارة  
 على التماثل ويشارك الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر  
 العلاقة فشر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف الظاهر

وراء ذلك لان الاسد له غاية الجوه والنياب  
 راجعة الى غير المتعارف ولا تلك القوة  
 الاسد موضوع للمتعرف في غير المتعارف ونصب  
 فمجرد ان يستعمل في غير المتعارف قائم  
 مانعة عن ارادة المتعارف قائم  
 على الكلام الداعي الى الاستعارة بناء على الكلام الخارج  
 فلا بد ان يقال ان الاستعارة في الغم والكذب  
 في الحكم فلا يفتى به فيها حتى يتحقق ان  
 الفرق حذري



ولا تعلم ان تفسير الكذب خلافه عليه الجور واختياره الشك ومعه  
 هذا لاجتهاد لتخصيص الشك وبمعرفة الباطل والقرينة بفارقة الكذب بل جعل  
 بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا مع فرق بين الباطل والكذب  
 بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا  
 للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياس  
 الواقع فيها متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص  
 غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها يقتضي ادخال  
 المشبه في جنس المشبه به يجعل اقرب له قسما من متعارفا وغير متعارف  
 ولا يمكن ذلك في العلم لما فيه الغيبة لانه يقتضي الشخص وضع الشك  
 والجور يقتضي العموم وتناول الافراد الا ان ضمن العلم نوع وصفية  
 بسبب استعاره بوصف الاوصاف كما تم فانه تضمن الاتصاف بالجوهر وكذا  
 كما في الجمل وسحابان في الرضاحة وباقول في الفهاية وفي يجوز ان يشبه  
 شخص بجسم في الجود ويتاقل في حاتم فيجعل كانه موضوع للجود  
 كان ذلك لرجل العهود من طمى او اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع  
 للشك سواء كان متعارفا او غيره وبهذا السابك يكون حاتا متناولا  
 للفرد المتعارف العهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجوهر لكن  
 استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة  
 تخويف اليوم حاتم وقرنتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد له  
 من قرينة مانحة عن اراء الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا  
 يرمي او اكثر اى امره او امور يكون كل واحد منها قرينة لقوله وان تعاقب  
 في تكرار هو العدل والابمان في ايماننا نيرانا اى سيقونا تبع كعمل النيران

اسم فاعل من الختم  
 لمحي انكم جعلتم  
 حاتم بن عبد الله  
 المشرع الطائي اسما  
 والكون اطلول  
 المراه بالمدار  
 كسند ككرد و  
 صوروب باق فلان  
 صوب نجس ليس كسبه  
 دران

في خوف يعوز كمال علم واصله من قول  
 سقط النور بالجازم يقال عاف  
 وشرابه الى كرهه حتى جنى

فتعلق قوله تعالى بكل من العدل والابمان قرينة على ان المراد بالسيران السيرة في الابه  
 على ان جواب هذا الشرط تحاوون وتلجأون الى الطاعة بالسيرة او معان  
 مربوطه بعضها ببعض يكون اجمع قرينة لا كل واحد ولا يخلو صحتها سيما  
 لقوله او اكثر كقوله اى قول البخاري وصياغة روى بالجر على اعتبار رتبة والرفع  
 على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصيلة اى فصل سيف الممدوح وخبره قوله فتكني  
 من اقلع اى انقلب والباء في قوله بها للتعدية والحق رتبة صاعقة من جديسه  
 يقبلها على اروس الاقران خمس سحاب اى انا لله الخس التي طرفها الجود وعظم  
 العطايا سحاب اى نصيبها على الكفاية في الحروب فيها كهم بها والحاد بامروسي  
 الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلامه صيغة الجمع القلة والكثرة استعار  
 للآخر استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر ان هناك حكاية وتبين انها  
 من فصل سيفه ثم قال اروس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد  
 الانامل فظهر من ذلك ان المراد بالسحاب الانامل وهي الاستعارة  
 بتسميم باعتبار الطرفين وباعتبار الجميع وباعتبار التسمية وباعتبار اللفظ  
 وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار  
 قسما لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شئ اما يمكن نحو احببنا في  
 او ان كان مبتدأ فاحببنا اى ضالا فهو يناه استعاره لاجزاء من معنى الحقيق  
 وهو جعل الشئ حقا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب  
 الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعها في شئ وهذا اول من قول المصنف ان  
 الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت لانه قال فليست  
 من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالقتل لانه قال نحو احببنا  
 فما من كان ميتا فاحببنا وليس من هذه الاستعارات التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ

لا والله ان تبال للهداية التي هي الدلالة الى الصلة  
 الى الغيبة وتعال بالهداية التي هي الدلالة الى الصلة  
 قاله بالاحياء هذا انما هي الهداية بالهداية  
 لا بمعنى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب  
 كجهد المصنف اذ ان يبال بالهداية بالهداية  
 وفيه ما فيه فاقم

على ان جواب هذا الشرط  
 الى الممدوح وانها صالحة  
 لادراك الخس حتى جنى



وفانية لما بين الطرفين من الاتفاق واما يمنع عطف على قوله اما يمكن  
 كاستعارة اسم المعلوم للموجود لعدم غنايه حوبا لفتح النفع او الاستعارة  
 ذلك الموجود في العدم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ يمنع  
 وكذلك استعاره الموجود لمن عديم وقد اذ بقيت اشارته الجلية  
 التي هي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعار اسم الميت للمحيي  
 الجاهل والعاجز والنايم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما  
 في شئ قال المصنف الضمان ان كانا باثنين للشد والضعف كان استعارة  
 العلم للشد والضعف الى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولي  
 بان يستعارة اسم الميت لكن الاقل علما والاولي بذلك من الاقل قوة لان  
 الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيون لان افعاله المختصة  
 بداعي الحركات الارادية مسبوقة بالادراك وانما كان الادراك اقدم وشد  
 اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقربا  
 الى ضدتها وكذا في جانب الشد فكل من كان اكثر علما واشرف كان اولي  
 بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلاف لانه الضدين القابلين  
 للشد والضعف هما العدم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعارة اسم  
 للآخر بل المقصود انما الاطلاق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى  
 قابل للشد والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطرا <sup>بالمعنى</sup>  
 ذلك لا كما عليه اولي والعبارة غير وافية بذلك وليست هذه الاستعارة  
 التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ عن رتبة لتعاندا لطرفين ومنها <sup>العبارة</sup>  
 الاستعارة التمهكية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده الى استعارة التي <sup>فمن</sup>  
 استعملت في ضدها كقضية او نقضه كما مر في تنزيل التصادم

منزلة التبشير على ما سبق تحقيقه في باب التبشير في شرحهم

انما اراد منه بالتضاد  
 غيبة ما قبل التفتت  
 وهو انما بالتضاد بين  
 الوجود بين المتعاقبين على شئ  
 واحد وبالتضاد بين الذين لا يمكن اجتماعهما

منزلة التبشير على ما سبق تحقيقه في باب التبشير في شرحهم  
 بغضب اليم انما نزلهم استعيرت ابشارة التي هي الاختيار بما يظهر سرور  
 المختار لان نزل الذي هو ضدها بادخال في جنسها على سبيل التمهك وكذا  
 قوله ريتا سدا وانت تريد حيا ناعلى سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء ولا ارتقاها فحذف نقضه  
 والاستعارة باعتبار الجاهل اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي هو  
 في التشبيه وجهها وهما جاهلا قسما لانه لا جامع اما داخل في مفهوم الطرفين  
 الاستعارة والاستعارة غرضه عليه الصلوة والسلام خير الناس رجلا تمسك  
 بعنان فرسه كما سمع هبة طار اليها او رجل في شفقة في غيمة يعيد  
 الله حتى ياتي الموت قال جار الله العلامة الحقيقة الصحيحة التي يفرح  
 منها واصحابها من هاج يصيح اذا جبن والشفقة راسا كجبل والحني  
 خير الناس رجلا خذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله ورجل  
 اعتزل الناس وسكن في بعض راسا كجبال في غم له قليل برعاها ويكفي  
 في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتي الموت استعارة الطير <sup>رسول الله</sup> لان للعدو  
 والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطير ان قطع  
 المسافة بسرعة وهو داخل في مفهومهما ان في مفهوم العدو والطير  
 الا انه في الطير اقوي منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق  
 بينه وبين تحولات اسدان الاشتراك في حقيقة توجد في جنسين  
 مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطير والعدو فانهما من جنس واحد  
 وهو لم يقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها فله تحال  
 السكونات وذلك لا يوجب اختلاف في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة  
 الطير والعدو واستعارة المرسل لانف الانسان مع ان في كل من الطرفين

ويكتفي بشئ



الحسين بن علي بن أبي طالب

حذ فان كل واحد منكم عضو في عضو  
 بالاختصاص وبالاشارة وبعده  
 اختلاف الكثرة على هذه القسمة  
 من حيث هو طريق انتم وانا بالاختلاف  
 في سبيل الكثرة لان نقل الكم من المجاز  
 الى الجاهل في بناء على ان المجاز  
 بناء على ان المجاز والفاصلة من رازده  
 حذ جدي

المسافة بين الطليان عبارة عن فضاء  
والعدد سرعة غزله الجناحين الاقبار في الهواء  
على الارض ولا يخفى ان الجواب اني يصح الماشرت  
انتقل عن الله الملقه صا جيل

المجاعة

من فلك ريت خستك  
بكره وجهه واجابته  
اشلا فوهو غير راض  
فما ففهموها

للاشرف انه اللدانة  
بينهما ولادله عليه صريحا

الزَّائِدُ



التكليم والتكليم هي الحديقة المعتدلة فيم الفرس واراد بالزائد نفسه يدلل  
 ما قبله عودته فيما انور حبيته <sup>في حبيته</sup> وكذا كل خاطر شبه هيئة  
 ووقوع العنان في موقعه من قوس السرج ممتد الى جانبيه فيم الفرس بهيئة  
 ووقوع الثوب موقعه من ركة الحيتي ممتد الى جانبيه ظهوره فاستعار <sup>الاجزاء</sup>  
 وصوره ان يجمع الرجل ظهوره وساقه ثوب او غيره لوقوع العنان وقوس  
 السرج فيأت الاستعار غريبة لغريبة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه  
 شبه هيئة ووقوع العنان في القوس ممتد الى جانبيه انم بهيئة ووقوع الحبة  
 في ظهر الحيتي ممتد الى جانبيه الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القوس  
 والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الحسن ما ذكرناه اولاً لانه  
 الركبتين متضامتين شبه بالقوس والثوب في الركبتين ما يمل الى العلون  
 يمتد منقلا الى الظهر كما ان الطرف الذي على القوس من العنان على  
 الذي يليه فيم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العافية كما في قوله  
 قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هواميس وشقت على دهم  
 الكهاري حالنا ولم ينظر الجاهل الذي هو <sup>اراد بالاركان الدكان الكعبة</sup> اخذنا باطراف الاحاش  
 بيننا وسالت باعناق المطي الاباطيح الدهم جمع الدماء وهي السوداء  
 والمهاري جمع مهوية وهي الدابة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن  
 فضاعة والاباطيح جمع اباطيح وهو رسل الماء فيه دقاق الحصى  
 لما فرغنا عن اداء امناسك الحج وسحنا اركان البيت عند طواف  
 الوداع وشددنا الرجال على الطايا وارحلنا ولم ينظر السائرون في  
 الغداة السائرين في الوداع للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذنا الطايا  
 في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطيح لسيير الابل سكر

حيثا

حيثا في غاية السرعة المشتملة على لين ولاسة والتشبيهها بظاهر علمي  
 كان قد تعرف فيد بافاده اللطف والغرابة ازد اسند الفعل يعني قوله  
 سالت الى الاباطيح دون المطي واعناقها حتى افادته امتلات الاباطيح  
 من الابل كما في قوله واستعمل الرأس شبيها واخذ الاعناق في السير لان السرعة  
 والبطون في سير الابل تظهر ان غالباً في الاعناق وتبين امرها في العنق  
 وسائر الاجزاء مستند اليها في الحركة وتبينها في الثقل والخفة وقد حصل  
 الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للحاق الشكل بالشكل كما في قوله امر  
 القيس فقلت له لا تمطى بطنه واراد في اعجاز وناء بكامل اداء وصف  
 الليل بالطول فاستعار له صلباً يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شدة  
 في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازاً <sup>فجعل</sup> ايرد في بعضها بعضاً ثم اراد  
 ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والشفقة له فاستعار له كلالا  
 بنوه به ان يشقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد  
 للشمال والاستعارة باعتبار التثنية المستعار منه والمستعار له والجمع  
 ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسي او عقلي او استعاري  
 منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجمع  
 في التثنية الاخيرة لا يكون الا عقلياً كما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول  
 ينقسم ثلثة اقسام لان الجمع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه  
 حسي وبعضه عقلي فالجمع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان  
 الطرفين اذ كانا حسيين فالجمع اما حسي نحو فخرج لهم محلاً فان  
 المستعار منه والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي  
 القبط التي سكتها نارسا مري عند القائه في تلك الحلي النعمة التي اضعها  
 لهم فيلذة من الزرعون <sup>نسوي السارة وهي قبيلة من بني اسرائيل</sup>

الكلية فيم الحار والجملة من اللام مع الساكنة  
 جمع حلي فيم الحار والجملة من اللام كندة وتلك قد  
 كبرها بالجمع كما ان الباء مثل هض والقبط اهل مصر  
 حري

القبيلة  
 السارة  
 حري



من موطئ فرس جبرائيل عليه السلام والجامع الشك فان ذلك الجبر ان كان على شكل  
 ولا يقر وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدران انه نوس بجامع <sup>الجميع</sup>  
 ان المتعارضة المتعارضة والجامع حتى مدركه بالبصر ومما عده السكاكي  
 من هذا القسم قوله تعالى وتعالى الرأس شيئا فالمتعارضة في النار و  
 المتعارضة هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي اقوى في النار والجميع  
 حتى والقرينة هو الاستعارة التي هي من خواص النار لكان هذا من  
 قبيل الاستعارة بالكتابة صحت السكاكي ان يمثل به لان كلامه فيها هو علم من  
 الاستعارة المصروفة والمكتبة عنها بخلاف المصروفان كلامه في المصروفة وزعم  
 المصروفان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بنسب النار في النبايض <sup>الشيء هو البهيم كما يقال لا بد من</sup>  
 والاثارة وهذا استعارة بالكتابة والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر  
 بنسب النار في سرعة الانبساط مع تعدد تلاقيه فهذه الاستعارة هجرية  
 لكن الجامع فيها عقلي واقفا عقلي عطف على قوله اما حتى يعني ان  
 الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي غيواني له المليل نسج  
 النهار فان المتعارضة كشط الجلد عن خواتم <sup>والاثر</sup> والمتعارضة كشف  
 الضيق عن مكان الليل وموضع الفاء ظلة وهما حسيان والجامع ما يعقل  
 من ترتيب امر على آخر حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور  
 اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضيق عن مكان  
 الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار  
 عليها ليسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلب النهار من الليل  
 او كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له  
 فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور السطح بعد

هذا الترتيب لا يبين معنى الترتيب من حيث  
 هو بالنظر الى الخوض في المقام حتى  
 جعل المتعارضة كشف الظلمة لا كشف  
 النهار لان النهار زمان يكون العالم ايضا  
 والليل زمان يكون مظلما ولا سماء احد  
 الزمانين بل الضيق عن ظلمة فثبت على ان  
 نعلق السطح بالنهار يجوز حقيقة سلب  
 الضوء اطلاق  
 وان قلنا كل من الكشط والكشف امر عقلي  
 قلنا لو سلم فالمراد بالهيئة المحسوسة عندنا  
 وهما يشيران اليها حتى

لا بد من  
 صحت

بعد سلب اصابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح  
 ان المتعارضة ظهور النهار من ظلمة الليل واعتراضه بانه لو اريد ذلك لقل  
 فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع  
 عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجب  
 بحمل عبارة على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبارة المراد  
 بظهور النهار بغيره عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما  
 في قوله الخاسر وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهر قال الامام المزهري ذلك  
 عارظا ههنا بل قال ابو ذؤيب وعبرها الواسع اني احبها و  
 تلك شكاة ظاهرك عارضا فاعني ان المتعارضة زوال من  
 النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما  
 ولكن التارخ العلامة ان السطح قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهداء  
 عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن ماعها <sup>في الجواب</sup> واثارة  
 ملحوظة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرها الى الاول  
 فاستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على  
 قولهما فانما صحت من جهة انها موضوعة لا يبعد في العادة مرتبا غير ترتيب  
 وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة  
 في مثله تقضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية  
 فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول  
 الظلام لكن يعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي  
 ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عند الزمان قريبا وجعل  
 الليل كانه يفا جئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى

خطيبا في تقضي الاعلى في تقضي الاعلى  
 ان العادة في مثل طائر ان قد يكون باعتبار  
 المهلة فعلى هذا لا يصح دخول الفاء بل يجب  
 دخول ثم عبد الرزاق



ان اذا المفاجأة انما يصح اذا جعل السمع بعض الخرج كما يقال اخرج  
 النمل من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل  
 بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن النهار ففاجأه  
 الظلام كما لا يستقيم ان يقال كبرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم  
 في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع  
 ضوء النهار كنه الانكسار الى الكسر فهذا جعل السمع بعض الخرج  
 دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لاشك ان الشيء انما يكون  
 آية اذا اختلف على نوع استغراب واستعجاب بحيث يقتصر الى نوع  
 اقتدار ذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار والعقب  
 زوال ضوء النهار فليست اهل واما مختلف بعضه حتى وبعضه عقلي كقولك  
رايت سميا وانت تريد اناسا كاشم فحسن الطعنة وهو  
حتى وبها هذه الشدة وهو عقلي وقد اهل صاحب الفتاح هذا القسم  
لندره وقوعه ولانه في الحقيقة استعارات الجاع في احدهما حتى  
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة  
مبنية على التشبيه لتتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه  
قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والاعطف على قوله  
ان كانا عيبين ان وان لم يكن الطرفان عيبين فهما ان الطرفان  
اما عقليا نحو من بعثناس مرقدنا فان الاستعارة منه الرقاد والنوم  
الاستعارة الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت  
لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت كما سأل  
 من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او متعينا منه فالاستعارة تبعية

لان المفاجأة انما يستقيم فيها لا  
 يكون متوقفا بل يحصل بغتة  
 اطول

والتشبيه

والتشبيه في المصدر سوختان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة  
 كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد  
 لا مجرد القبر والمكان الذي يتبعه ويحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر  
 فيكون قوله الاستعارة الرقاد تفسيرا للمكلام وتحققا ويكون الاستعارة  
 اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعارة منه  
 اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعارة  
 اقوى فهو لا يصح له جامعا فقبل الجامع البعث الذي هو المقام اقوى  
 واشهر لكونه مما كاشبهه فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام  
 المبني مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع  
 عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان  
 البعث لا اختصا حوله بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا يقظ وبعث  
 الموت اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالاستعارة ولما  
 مختلفان عطف على قوله اما عقليا ان اياها الطرفين حتى والاخر عقلي  
 والمحمى هو المستعارة نحو فاصدح بما تومر فان الاستعارة من الزجاجة  
 وهو حتى والاستعارة التبليغ والجامع التأثير وهما عقليا والمعنى  
 ابن الامراء ان لا ينتمى لهما لا يكتسب صدع الزجاجة وكذلك قوله ضربت  
 عليهم الذلة اي جعلت الذلة تحيط بهم كما يضرب القبة والخيمة  
 على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى انهم ضربوا لايديهم كما يضرب  
 الطين على الحائط فيلزمه فالاستعارة من ضرب القبة على الشخص او ضرب  
 الطين على الحائط وهو حتى والاستعارة تشيبت الذلة والصاقيهم  
 والجامع الاصل او اللزوم وهما عقليا والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل

كما ان يقال البعث الطوق في صدر ذكر القبة والاعطف  
 انما هو البعث فيجعل كونه قرينة للاستعارة  
 لا بعد ان يدعى كون البعث حقيقة في غير  
 في البعث من الموت حكم

ان فرق بين اعطف والاعطف بالاعطف  
 اذ اعطف بالاعطف لا يكتسب الزجاجة كقوله

الطين على الحائط  
 اعطف كقوله



ان يشبه الذرة بالقبعة او الطير ويكنه القديسة كذا الخرب العدد على انها يكون  
استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحق هو الاستعارة  
نحو انما طغى الماء حملناكم في الجارية فان الاستعارة كثيرة الماء وهو حسي  
والاستعارة التكرار والجمع الاستعلاء المفرط وهي عقلية والاستعارة باعتبار  
اللفظ الاستعارة قسما لان اللفظ استعاران كان اسم جنس وهو ما دل  
على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصفه الا وهو  
فاصلته او الاستعارة اصلية كاسد اذا استصر للرجل الشجاع وقتل انا  
لانه ليست تابعة لآخر لانها اصل الاستعارة التبعية اخرى  
استعارة للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون شاعرا  
بهم جنس كالعلم في غروب اليوم حانما والا فبقية وان لم يكن اللفظ استعارة  
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يستحق منه من اسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولم الزمان والمكان والآلة  
والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه يلحق  
كون التشبيه موصوفا بوجه الشبه او بكونه متا كالتشبيه بوجه  
الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق لا في الاقوال المتقررة الثابتة كقولك كذا  
ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المتغيرة منها  
لكونها متغيرة غير متقررة بوسطة دخول الزمان في مفهومها وعرضه  
لها وكون الحروف وصورها والوصوف في نحو شجاع باسلا وجواد  
فيض وعالم نجور فيخوف اي رجل شجاع باسلا كذا ذكره القوم  
وهذه نظير هذا الدليل بعد تسليم صحة غير متناول لاسماء  
الزمان والمكان والآلة لانها يصلح للموصوفية نحو مقام واسع و  
مجلس فيح ونب ونب طيب وغير ذلك ولا يقع اوصاف التبعية وهم

على ان لا يكون هذا  
التفسير ذكره العلامة في شرح  
الفتا حيث قال المراد  
بالاستعارة الذات الثابتة  
المتقررة كالجنس والبياض والظن  
فاستعارة التبعية كالعلم في غروب  
اليوم فانها متغيرة لا دائمة  
الزمان في مفهومها وكما  
الصفات فانها غير ثابتة  
ايضا وكون الزمان  
عارض لها حكمة

انما تسمى الاستعارة  
التبعية للغير الثابتة  
لأنها متغيرة لا دائمة  
الزمان في مفهومها وكما  
الصفات فانها غير ثابتة  
ايضا وكون الزمان  
عارض لها حكمة

واما الموصوفات الاسماء والشجاعت على الكمال والفيض الوهاب البالغ والنور العالم المتقن فالوصف الثاني  
في هذه الاشياء ببلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظهر منه ان الثاني وصف لا اول  
حسن جدي

وهي ايضا قد خصصوا ما يستحق من الفعل بالصفة المستقرة وهذه ليست  
بالاستعارة ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو  
المقصود غير صحيح لانها قد لا تكون له في المكان والآلة فان المفضل مثلا  
للمكان باعتبار موقع العقل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية  
وان تقدير التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا يشك اننا قلنا بلغنا  
متعلق فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضرب  
بالقوة وكذا ان قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو تبعية الموت بالمرقاد  
فالاولى ان يقال ان المقصود الالهي بالصفة واسماء الزمان والمكان والآلة هو  
المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظا فاذ كان الاستعارة صفة واسم كان  
مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيها هو المقصود الالهي اذ لو لم يقصد ذلك لوجب  
ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية  
فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يستحق منه معنى المصدر والى الثاني اي  
لمتعلق معناها اي لا يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفاتيح المراد بتعلقها  
معاني الحروف بما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معانيها  
ابتداء الغاية وفي معانيها الطرفية وفي معانيها الغرضية فهذه ليست معاني  
الحروف والآلة كما كانت حروفها بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار  
المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي الآلة فادت هذه الحروف معاني برص  
تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فيتميل متعلق معنى  
الحرف كالجود في ذروة قوة غير صحيح كما يشير اليه فيقدر التشبيه  
في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالانطلاق بقدر التشبيه  
الحال بنطق الناطق في ايضا في المعنى وايضا الى الالهي ثم يدخل الدلالة

فكذلك الاستعارة الاصلية بمصادرها في  
انفسها تتبعية عبد الرحمن  
المراد بالصفة المستقرة  
هي الثابتة وليس كما ابتد  
القائمة بالحسن  
المراد بالصفة المستقرة  
هي الثابتة وليس كما ابتد  
القائمة بالحسن  
المراد بالصفة المستقرة  
هي الثابتة وليس كما ابتد  
القائمة بالحسن

فيها لم يرد



فجنس المنطق بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ المنطق ثم يتقونه الفعل و  
الصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية و  
بعض الافاضل نقول ان الدلالة لازمة للمنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق  
المنطق عليها مجازا مرسل باعتماد ذكر اللزوم واردة اللازم من غير  
قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة  
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسل وان يكون استعارة باعتبار  
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة  
احدهما المشبهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان  
فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار  
المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القادر  
فكذا اطلاق المنطق على الدلالة في يصح التشبيه على احد الاعتبار  
فما يستحسنه ويقدر التشبيه في لام القليل نحو فالتقطه اى موسى عليه السلام  
الافرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه العدوة والآخر  
الحاصلين بعد الالتقاط بعلمته اى علة الالتقاط الغائية كالاحتياج والتبني  
ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمال العدوة  
والآخر ما كان حقا ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها  
تبعيا للاستعارة في المجزوء الذي ذكره المصنف اخذ من كلام صاحب الكتاب  
حيث قال معنى التعليل في اللام واد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم  
الى الالتقاط ليكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك  
لا كانت نتيجة التقاطهم ونحوه تشبها بالداي الذي يفعل الفاعل  
وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان التشبيه يجب ان يكون  
للترتيب المخصوص الذي بين اللام باقية على معناه الحقيقي لا كما لو كان  
جوازا في التشبيه والاستعارة بينهما اصاله بل لا بد ان يشبه اول الترتيب اى ليس مطلقا بل في مظهر الترتيب  
فيلخص التشبيه في جنس التشبيه به

وانما ان التعبير عن المعنى باللفظ والعكس  
يعتبر باب الاستعارة بان يشبه غير المعنى  
بالحاصل في تحقق المعنى ونسبة المعنى  
بالحاصل في تحقق المعنى ونسبة المعنى  
فلهذا يكون التشبيه العيني واجب  
احدها ان يشبه الاستعارة في الفعل على  
بالفعل ويشبه القرب الشديد مثلا  
فلهذا يكون التشبيه العيني واجب  
ان يشبه القرب في التشبيه والتبني  
فيلخص التشبيه في جنس التشبيه به

مترد كما في الاستعارة على مذهب سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب  
ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ بل في هذا وجه على ان تكون  
بالكتابة في نفس المجرود لانه لا يضر في النفس تشبيه العدا ومثالا بالهبة الغائية ولم يصرح  
بغير المشبهة واد عليه بذكر ما يخص التشبيه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة  
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاك في الاستعارة بالكتابة لانه ذكر التشبيه اعني العدا  
وادى التشبيه به اعني العلة الغائية اذ اعبر بنية لام التعليل لتحقيق الاستعارة التبعية في  
ذكرانه تشبها بترتيب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب علة الغائية عليه ثم استعمل في  
التشبيه اللام الموضوع للدلالة على ترتيب الغائية الذي هو التشبيه به فثبت الاستعارة  
اولا في العلية والغرضية ويتبعها في اللام كما مر في نطق الكمال فصاحكم  
اللام حكم الاسديت استعملت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه  
في مثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فلا استعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار  
السكاك كما اذا قدر في نطق الكمال تشبيه الكمال بالانسان المستعمل ويكون  
نطق قرينة وان قدر التشبيه في تعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما  
اشبه ذلك فلا استعارة تبعية ولا قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية  
في الاولين اى الفعل ويشترط منه على الفاعل نحو نطق الكمال بكذا فان النطق  
الحقيقي لا يستلزم الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في ايام قتل الجمل و  
احسن السماسا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقا بالجمل والوجود  
ونحو ذلك القطع لا يتلق قوما هو شر لا خواتهم مشا عشيته جرح بالدم الواحد  
تقريرهم لهنديات نقد بها كما كان خاط عليهم كل زراد اللهزم من  
الكسنة القاطع فارد بلفظيات طعنات منسوبة الى الكسنة القاطع  
او اورد نفس الكسنة والنسبة لبا نفع كاجمى والقدر القطع وزاد الدرع

اللفظ اغنى عن نطقه في التشبيه بين الفاعل والمفعول  
والله اعلم بالصواب فان الحق لا يتغير ولا يتبدل  
والله اعلم بالصواب فان الحق لا يتغير ولا يتبدل

فما يستحسنه ويقدر التشبيه في لام القليل نحو فالتقطه اى موسى عليه السلام

٢٢



القرى استعير  
وهو الصياغة

يتناول فرحون  
لا يتناول وزرا  
استعير به الجوى  
وقف ونفس الزم  
تكونا وتساب  
استعير فظهره  
فجاء فرحون

وسر هاشجها فالصقل الثاني اعني المهيمنة قريبة على ان تقر به استعارة  
وقد يكون المفعولان بحيث يعلم كل منهما قرينة كقول الحريري واقى على المستمع  
ايما نطق ببياننا بقوله الحروف كالمسموع فان تعلق اقرب بكل من السامع  
والبينا دليل على انه استعارة او المحرور خوف بشرطه بعذاب اليم فان ذكر  
العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجمع اعني الفا على المفعول  
المحرور خوفه بحرب بني فلان اعناق لا عادي بالسيف طعنات  
واما تمثيل السكاكي في ذلك بقوله الشاعر نقرى الرياح رياضا نحن نهره  
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المحرور اعني في الاجفان  
متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة  
لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون  
الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال ما يقرينتها على كذا الجوزان  
يكون القرينة غير ذلك كقرين الاحوال نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربا  
شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار  
اخر عن اعتبار الطرفين والجميع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان  
لم تقرن بشئ يلازم الاستعارة او المستعار منه او قرينة بما يلازم الاستعارة  
او المستعار منه الاول مطلقه وهو ما لم تقرن بصفة ولا تفرع اي  
الفرق بين الصفة والتفرع ان هذا لا يفرع عن صفة بل هو صفة مستقلة  
تفرع كلام مما يلازم الاستعارة او المستعار منه نحو عندك اسد والحمار  
بالصفة المعنوية لا النعت الخوي على ما مر في بحث القصر والفتى بجوده  
وهي ما قرن بما يلازم استعار كقوله كقولك كثير غمر الرداء ككثير العطاء  
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما  
عليه ثم وصفه بالغم الذي يلازم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة

قال النحوي ولولا قصد الالتماس  
وكان قصده الترشيع يقال سابع  
الرداء لان الرداء هو الموصوف بالاس  
والصفة دون الكثرة الطول

وقد شاع وصف العطاء بالكثرة  
وتعارف دون الرداء الطول

والقرينة

والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك اخذا  
فيه غلقت لضحكته رقاب احوال يقال غلق الرحن في يد امرئ من الزمان لم يقدر  
على انفكاكه الواح يفتي اذا تبسم غلقت رقاب اماله في ايدي السائلين  
وعليه قوله تعا فاذا قمها الله لباس الجوع حيث لم يقل تلك حاله لان الترشيح  
وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك بالشمس غير عكس  
فكان في الازالة استعارة بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم  
الجوع لانه وان لآدم الازالة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللبس من بيان الجوع  
والخوف ثم اشرها جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك  
عند الجوع من الضر وانقطاع اللون ورثاقه الهيمنة على ماله والاذقة لا تشب  
ذلك فكيف يكون تجريدا قلت المراد بالاذقة اصابته بذلك الامر كما  
الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذقة  
جرت عندهم بحري الحقيقة لتسوية في البلاء والسلاية كما يقال ذاق  
فلان البؤس والضر واذقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه  
الاية ان في لبس الجوع استعارتين احدهما ترشيحية وهي انه شبه ما غشى  
الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللبس كاستماله على اللبس  
ثم استعير له اللبس والاخر مكنية وهي انه شبه ما يدرك من اثر الضر واللام  
ما يدرك من طعم الحر والبيع حتى اوقع عليه الاذقة بمنزلة الاطفار  
لمنية فلا يكون ترشيحا بل مستعارة تخيلية والثالث مرشحة وهي ما  
بما يلازم الاستعارة نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما حجت  
تجارهم فانه مستعاره للاستبدال والاخياري ثم فرغ عليها ما يلازم  
الاستعارة من الزوج والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك حاورت  
الانسان

مختلف على جهة كما ان الجوع غلظ على مطلقه  
وانما شبهه بلبس كانه كذا في مطلقه  
ومجرد ترشيح ولا حجة العطف سابقة  
على ملاحظة الربط ليصح جعلها ضمير  
الكتابة عن الاقسام الثلاثة واما شعوب الكلام  
الشرح ان الثلاثة اقسام للقرينة فبعبارة اوله  
مطلقة والثاني مجردة والثالث مرشحة فبعبارة اوله  
وارد ليس بانشيطه بعبارة اوله



اليوم تجر زائراً مثل طعم الامواج وقد يجتمع في التجريد والترشيح كقول الذي  
استدل على السلاج هذا تجريد لانه وصف بما لا يملك الاستعارة له اعني  
الرجل الشجاع مقدوله لانه اظفاره لم تقام هذا ترشيح لان هذا  
الوصف مما لا يملك الاستعارة منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح المبلغ من  
الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاستعماله على تحقيق المبالغة  
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه وترشيحها وتزنيها بما لا يملك  
تحقيق لذلك وتقوية وبناءه اي يبنى الترشيح على تناسي التشبيه ودعا  
ان الاستعارة له عين المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علق القدر  
الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علق المكان لقوله ان قول ابي تمام  
في قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويزكر اياه وهذا البيت  
في مدح ابيه وذكر علقه ويصعد حتى يظن الجحود بان له حاجة في  
السماء استعار تصعود لعلو القدر والارتقاء في مدار الجحود ثم يبنى عليه  
علو المكان وهو الارتقاء الى السماء فلو لان قصده ان يتناسى التشبيه  
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان  
لهذا الكلام وجه ونحوه في نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان  
تناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظلمني ومن عجب شمس  
تظلمني من الشمس والشمس عنده اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلاء الله  
لانه لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والشمس عنده  
وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهر عنده فان مذهب  
التعجب اثبات وصف يتبع ثبوت الاستعارة منه ومذهب النهر عنده  
اثبات خاصه من خواص الاستعارة منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق

لهذا

لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرج اي التشبيه به مع الاعتراف بالاعتراف  
اي التشبيه وذلك لان الفرج في التنبيه وان كان هو التشبيه به من جهة  
انه اقرب واعرف في وجه التشبيه لكن التشبيه اصل ايضا من جهة ان الفرج  
يعود اليه وانه القصور في الكلام بالاثبات والنفي وشبههم من استبعد  
تسمية التشبيه اصلا والتشبيه فرعا فنحن نعلم ان المراد بالاصل هو التشبيه  
وبالفرج هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف  
بالتشبيه وما ذكرنا يبرح في الايضاح ويدل عليه لفظ المقفلا وهو قولنا اذا  
كان نوع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوقون ان لا يبنوا الا على النوع  
كما في قوله اي قوله العكس من الاضغف هي الشمس تكتنفها في السماء فقول امرئ  
من عرقه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عن اجميلا فلو استطيع انت  
اليها اي الى الشمس الصعود ولو استطيع الشمس اليك النزول لا يجب  
تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرحه الديباجة مع مجده اولى هذا  
جواب الشرط اعني قوله واذا جاز البناء على الفرج مع جحد الاصل كما في  
الاستعارة اولى بالجواز لانه في طوعها فيها ذكر الاصل اعني التشبيه وجعل  
الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع التشبيه فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه  
هذا الجواز المفرد واما الجواز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما في المعنى  
الذي تشبه به معناه الاصل اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالطائفة  
تشبيه التمثيل وهو ما كان وجهه منتزعا من متعدد واحتراف بهذا عن  
الاستعارة في المفرد بالمبالغة في التشبيه اشارة الى الغاية في الاستعارة في المفرد  
والمركب وحاصله ان يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخر  
ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة



اللفظ الدال بالبطاقة على الصورة المشبهة بها كما يقال للمترد في آخر في اراك  
 تقدم رجلا وتوخر اخرى وكما كتب وليد بن يزيد كما يوضح الى مرفوع  
 وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاف اراك تقدم رجلا  
 وتوخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت بصورة  
 تركته في المبايعة بصورة ترد من قام ليذهب في امر فتارة يريد  
 الزها فيقدم رجلا وتارة لا يريد فتوخر اخرى فاستعمل الكلام الدال  
 على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاعمال  
 اخرى منتزع من عزة او كثر في وهذا الجواز المركب يسمى التمثيل لان  
 وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر الشبه واريده  
 وترك ذكر الشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل بطلاقا  
 من غير تقييد بقوله على سبيل الاستعارة ويمار عن التثنية بانه يقال له  
 تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل وهما بحث وهو ان الجواز المركب كما يكون  
 استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع  
 المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية  
 بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات  
 فان استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة  
 بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فالاستعارة والا غير استعارة  
 كقوله هو في مع الركب اليمانيين مصعد البيت فان المركب بوضع  
 للاخبار والغرض منه اظهار التحقن والتخسر فخص الجواز المركب في الاستعارة  
 وتعرفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فاستعمله في استعمال الجواز  
 المركب والتمثيل كذلك على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه

المراد بالرجل الاخر هو الرجل الاول المتقدم  
 بالذات وانما سماها اخرى باعتبار ان  
 صفتها في المرة الثانية غير الصفقة التي  
 في المرة الاولى هي الاولى  
 الظن ان اخرى صفقة تارة اي يقدم رجلا  
 تارة ويؤخرها تارة اخرى فان حقيقة  
 تارة المترد في الذهاب هكذا اطلق  
 فيجوز ان يكون  
 والتشبيه هو

المعنى مستفاد من تعريفه المستند باللام  
 في قوله وانما الجواز المركب هو الذي يصدق  
 بانهم انما يتصرفوا القسم الاخرين  
 الجواز المركب اعني ما ليس بالاستعارة  
 تمثيلية لقولته وقلة لطائفة  
 حسن

الظن ان الاخبار والتحريك كليهما غرضان  
 من وضع المركب للتشبيه لانه لا يصدق  
 من كونه فيهما والركب حقيقة عند  
 الضرورة انه مستعمل فيها ووضعه  
 والغرض منه اظهار التحقن والتخسر

يسمى مثلا ولهذا اورد كونه امثلا فمثلا فاستعمل على سبيل الاستعارة لا بغير  
 الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظا مشبها المستعمل في التشبيه فلو  
 تغير في المثال كما كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا  
 وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه  
 اخذ منه عارية المشبه فلو وقع فيه تغيير كما كان هو اللفظ الذي يحضر المشبه  
 فلا يكون عارية فلذلك لا يلتفت في المثال الى مظهره تذكيرا او تائيدا او ايرادا  
 وتثنية وجعلنا ثانيا ينظر الى مورد المثال مثلا اذا اطلب رجل شيئا ضيعة  
 قبل ذلك يقول له في الضيف ضيعة اللبن بكسر التاء الخطا لان المثال  
 قد ورد في امرأة واقاما وقع في كلامهم من نحو ضيعة اللبن بالضيف  
 على لفظ المنكح فليس يمثل بل ثا حوذا من المثال واستاره اليه وكون المثال  
 مما فيه غرابة استعمل لفظ الحال او للصفة او للصفة اذا كان لها شان  
 عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار اى حالهم  
 العجيب الشان وكقوله تعالى له المثل الاعلى والصفة العجيبة وكقوله تعالى  
 مثل الجنة التي وعد المتقون اى فيها قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة  
 بالعجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية  
 فذا نفقت الآراء على ان قولنا اظهار المنة شئت بفلان استعارة بالكناية  
 واستعارة تخيلية لكن اضطرب في تشخيص المعنيين الذي يطلق عليهما  
 هذان اللفظان وحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقول احدها ما يفهم من كلام  
 القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكوسي في بيانها والثالث ما اورده  
 المصنف لما كانت عنده امرين تعنيتين غير داخيتين في تعريف الجواز اورد لها  
 فصلا في ذيل بحث الاستعارة تقيما لافها وتكميلا للمعاني التي تطلق

المراد بالصفحة بمعنى ثانيا في قوله اطلب رجلا  
 قال البديعي وورد في الصنف كان بالقياس  
 من الباء وفي مقبول رواية وردت في حسن

وصح وضمي من بيت ابي طه  
 تحت غمر غمر وكان شجافا  
 فطلقا فتن وجت غمر بعد زيارته وكان  
 شاتا فغير انما استشارت الى الشيخ  
 سعة لينة فقال ذلك المثال فلما رجع  
 واخبرها بما قال غمرت بدعائها  
 وقال هذا طرفة خير يعني ان هذا الشا  
 البكيل مع الذين القليل الممدود بالماه  
 ولبس الكثرة وانما خص بالصف لان  
 الطلاق كان في الصف حسن



المفقوس  
الغلاط

حركه لايم التنبيه وترشيح الحمار النطق  
 حركه لايم الحقيقه وفكيد الشريح الحمار  
 وهو تبيين فكر لايم ترشيح التنبيه  
 اظف هافان فكر الانشاء ترشيح التنبيه  
 التنبيه على مذهب المصالح يجوز كونه ترشيح التنبيه  
 بالكتابة اما وجه الاقتراح بلفظ كمان  
 في ترشيح الاستغارة المرحه فان قلت كمان  
 الاظفار من لوازم المشبه قلنا الانشاء  
 فوجه جعل انشاء الاول تحجيلا وترشيح  
 ان لا ترشيحا قلت اذا اجتمع في الكلام  
 ولا زمان للشيء فاولهما وقع اختصاصا  
 وتعلقا فانما ته تحجيل اولهما وقع اختصاصا  
 ترشيح ولا شك ان الاظفار هي اختصاصا  
 وتعلقا بالشيء من الانشاء فيكون انشاء ته تحجيلا  
 وانشاء الانشاء ترشيحا بالاولا فام



بقولنا اظفار المنيّة استعارة السبع المنيّة في استعارة الكلد للرجل الشجاع في  
قولنا رابت اسدا يرمي كذا <sup>بمعنى</sup> بذكر الاستعارة عن السبع بلا استعارة  
فكر لازمه لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالسبع <sup>بمعنى</sup> لفظ  
السبع الغير المقر به والاستعارة منه هو الحيوان المفترس والاستعارة له  
المنيّة وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى <sup>بمعنى</sup> ينقض عهود الله  
حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث <sup>بمعنى</sup> تسميته  
بالجمل على سبيل الاستعارة كما فيه من انهاء الوصلة بين المتعاهد من وهذا  
من اسرار البلاغة ولعلنا يعرفها ان يسكت عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمي  
اليه بذكر شئ من وادفعه فينتبهوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس  
اقرانه ففهم تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان الاستعارة  
هو اسم للشئ به المتروك صريحاً المراد اليه بذكر لوانه لكن قد استغنى  
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخيلية بل قد يكون  
تحقيقية كاستعارة النقص لابطال العهد وسجي الكلام على ما ذكره  
السكاكي واما الشئ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية  
وانما ادعى ان قولنا اظفار المنيّة استعارة بمعنى انه اثبت للمنيّة حالها بنا  
على تشبيهها بماله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف التخييلية  
وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل اللفظ  
عن ستماه الى امر متحقق يكن ان ينقض عليه ويشار اليه نحو رابت اسدا  
اي رجلا شجاعاً والثاني ان يؤخذ اللفظ عن حقيقة ويوضع موضعاً  
لا يتحقق فيه شئ يشار اليه فيقال هو المراد باللفظ كقولك ليده وغداة  
يدج قد كشفت وقرة اذا صحت بيد الشمال زمانها جعل الشمال

يداً

يداً غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال  
ان اصبعه شئ مثل اليد للتحال كما يقال رابت رجلاً مثل اسد وانما  
يشأ له الشئ في هذا بعد ان تغير الطريقة فنقول اذا صحت الشئ  
ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصرف الشئ بيده فجد  
الشئ المتخرج لا يلفظ ان يد الاستعارة نفسه بل مما يضاف اليه لانك  
تجعل الشمال مثل يد اليد من الاحياء فيجعل الاستعارة له اعنى الشمال  
مثلاً اذا شئ وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشئ وقال  
ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شئ الى شئ اذ  
ليس المعنى على انه شبه يداً باليد وانما المعنى على انه اراد ان يشبه الشمال  
يداً وكذا قول زهير صحاى سلا حجاز من التخييل خلاف التكرار القلب عن  
سبح واقر باطلة يقال اقر عن الشئ اذا اقر عن غيره او تركه وفتح  
عنقبيل صول على القلب اقر عن باطلة ولا حاجة اليه لصحة ان  
يقال استع باطلة عنه وتركه بحاله ونحوي اقراسى الصبي ورأى حله هذا  
مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية او رده تنبيهها على ان التخييلية  
ما يجعل ان يكون تحقيقية وهي التي ستمها السكاكي الاستعارة المحتملة  
للتحقيق والتخييل وعند حملها على الحقيقة ينتفى الاستعارة بالكناية  
ضرورة فانشاراق الا البيان التخييلية وقال اورد زهير ان بين ان ترك  
ما كان يركبه زين المحبة من الجهل والغي وغيره عن معاوية فيجلبت  
الاله ان لا تمان يركبه وكذا الصبي في معاودة فتبته زهير في الصبي  
جعله من جهات السير كالحج والتجارة فوضي منها ان تلك الجهة الوسطى  
فاهلت الآتيا او وجه الشئ الاستعارة القائمة به وركوب المسالك الضعيفة  
فيه

من حريته جعلته غير بائنه

من الضمير ومعاودة والآت لما كان في



غير مبال بهلكة ولا محترق من معرفة وهذا التفسير المضمون في النفس كسما  
 بالكناية فثبت له يعني بجوده شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض  
 ما يخص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة السير  
 والسفر فانبات الافراس والرواحل استعارة تخيلية فالصبا على هذا من  
 الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والقوة يقال صبا بصو صبوة وصبا  
 اي مالا الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لان الصبا بفتح الصاد يقال صبا  
 صبا مثل سجع سماعا لعب مع الصبا وانما راي التخييلية بقوله ويعمل  
الله عز وجل اراد بالافراس والرواحل دواعي النفس وشهواتها والقوة  
 الخاصة لها في استيفاء الذات او اريد بها الكسب التي قلما تتأخذ  
 اتباع الفتي الا وان الصبا رعنقوان الشبه مثل مال والنال والاعوان  
 والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل حقيقة لتحقيق  
 معناها عقلا اذ اريد بها الدواعي وحشا اذ اريد بها السبب اتباع الفتي  
 وما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة  
 بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكر في عدة مواضع اذ اذ ان يشير  
 اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فضلا وقال فصل عرف السكا  
 الحقيقة المفردة بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع  
 واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على  
 اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير  
 الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها وانما على القول الآخر وهو انها  
 مجاز عقلي بمعنى ان التقرن في امر عقلي وهو جعل غير الكسب اسدا وان  
 اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها

وليس للمصنف امر ثابت حشا عقلا  
 احرى عليه اسم الافراس والرواحل  
 بل اطلق يد على المعنى المتوهم  
 فيكون اثبات الافراس والرواحل  
 استعارة تخيلية

فانها انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت  
 له بتأويل وهو اعادة دخول الشبه في جنس الشبه به يجعل اثر الشبه به  
 تسميه متعارفا وغير متعارف فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج  
 الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي  
 يجب ان يفصده السكاكي لكن عبارة قاهرة عن ذلك لانه قال انما ذكرنا هذا  
 القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت  
 له على اصح القولين ولا نستطيع حقيقة بل مجاز لغوي لبناء دعوة اللفظ  
 المستعار موضوعا للاستعارة على ضرب من التأويل والظاهر ان قولنا اصح القول  
 متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا يتعلق ليحترز به عن الاستعارة وليس  
 لما سبق ان الاختلاف انما هو في كونها مجاز لغوي ام عقليا لا كونها مستعملة  
 فيما وضعت له لانفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت لها بحال  
 ولما ريد الوضع بالتحقيق فليس هو اصح القولين ولو كان فكيف تخرج بقوله  
 من غير تأويل فليست بل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة و  
 يرتكب كون الكلام قلعا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة  
 في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها  
 مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق  
 بالغير واللام في الغير للعهد المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة  
 له في اللغة او الشرع او العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان  
 نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللفظي فيكون  
 مجاز لغويا وعلى هذا القياس وانما كان هذا القيد منزلة قولنا في اصطلاح  
 به التخليط مع انه اوضح والدل على المقصود اقامه المصنف فاما في غير ما وضعت له

ما صرح به ان المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة  
 في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق  
 فانيوه بالنسبة الى نوع حقيقة تلك  
 الكلمة المستعملة لبيان ذلك



بالتحقيق في اصطلاح به التحايط مع قربة مانعة عن اذنه اذ اذنه اذنه  
 في ذلك الاصطلاح والسكالي في بقيد التحقيق قيد الوضع في قوله في غير ما  
 صنعت له بقوله بالتحقيق لتدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي  
 على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يبق  
 الوضع بالتحقيق لم تدخل في التعريف الا لا يصدق عليها مستعملة في غير ما  
 وضعت له هذا الوضع لكي عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقوله بالتحقيق  
 احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة  
 لانه عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لا يعلم وقالوا ايضا  
 وقوله استعمال في الشيء بالنسبة الى نوع حقيقة احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة  
 مستعملة لهما وضعت له لكن لا بالنسبة الى نوع حقيقة كما اذا استعمل صاحب  
 اللغة لفظ الخابط في فضلات الانسان مجاز او صاحب الشرع لفظ  
 في الدعاء مجاز او صاحب الحرف لفظ الدابة في الحمار مجاز وهذا ايضا في الظاهر  
 كما ان شانه ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف  
 مضاف ان احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكالي  
 بان الوضع وما يشق منه ان يطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه نفسه قد مر  
 الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قد يفتقر احتراز عن  
 المجاز المعين بازاء معناه بقربة ولا يشهد ان دلالة اللفظ على الرجل الشجاع  
 وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة في لاجابة الى تقييد الوضع في تعريف  
 الحقيقة بعدم التأويل في تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة  
 الايضاح لا تسعيم الحد وان اراد ذلك فقوله ليجتز عن كذا وكذا مبنية  
 على تجوز تسامح واجيب نالتم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول

لانه مطلق والمطلق ينصرف  
 الى الحاصل وهو حقيقة  
 لا يتناول

هذا الكلام نظير الى الدليل في قوله لانه بنفسه فسراده  
 الوضع بالتأويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل  
 لانه الاستعارة لانه تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الاعمال  
 ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي في الوضع كما في المثال فان المستبر  
 يدعى ان افراد الاسم تسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو  
 المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لانه في الاسد مطلقا وان لا يستقيم  
 الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد  
 ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التحايط او ما يؤيد معناه كما لا بد من في  
 تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ المظلومة اذا استعمله المحاطب يعرف الشرح  
 في الدعاء مجازا فلذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليجوز عنه في هذا اللفظ  
 لانه يستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح والتأويل  
 في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة والجمال  
 هذا القيد في تعريف الحقيقة محل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريف  
 انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التحايط لا بعبارة المفتاح  
 اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقة  
 او الى نوع مجازها لزم الدور اعم الى الاول فظا هو وما على الثاني فلكون الحقيقة  
 مأخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه  
 اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود  
 بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه كاستعمال التعريف وكذا ما يقال ان تعريف  
 الوضع بلام العهد اعني عن هذا القيد لانا نقول العهد هو الوضع الذي  
 استعملت الكلمة فيما هو موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التحايط  
 اذ لانه عليه ولو لم يذكر فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هو موضوعة

قوله لانه بنفسه فان الاستعارة انما يحد على معناه  
 كان كلامه لفظا لا يحد على معناه كما مر  
 الجيب فانه عرف الحقيقة تأييدا بالجملة  
 المستعملة فيما يدل بنفسها دلالة في  
 ثم قال وقوله لانه لا يتناول  
 في كلامه وجه الاحتراز من الاستعارة  
 في كلامه وجه الاحتراز من الاستعارة  
 في كلامه وجه الاحتراز من الاستعارة



فإنما وضعت

ان كان لابد ان يتجسد باخلا في الاصل  
بالو في تقديرها من القيد ل  
من حيث كونها وهذا القيد كثيرا  
من المفظ لانسيا والذوق اليه  
من العلم يكون ايضا كما حذفت  
لنطقين من تعريفات الحكيم  
القدوس من تعريفات الدلالات  
تلك ومعلوم ان الحكيم بالاسم  
واحد ايضا قد يكون حقيقة في  
سكان الدات الواحدة يكون  
ليكن الدات الواحدة يكون  
حقيقة لا يمكن ان يكون  
الحقيقة الحكيم التي لا يمكن  
اعتقاد الحكيم التي لا يمكن  
معرفة الحكيم التي لا يمكن  
اعتقاد الحكيم التي لا يمكن  
معرفة الحكيم التي لا يمكن

في الحكماء

هذا القطع ابو داود ما عثرنا به الوصف لان اللفظ  
بكتفية الوصف لمعناه والوصف الثاني البنيوية  
قال استعان بلفظ الصور الاول لبيان الص  
فذكر الام في الوصف الاخر بالافضل الاصل  
لكنه استعان بحكم

هذا القطع ابو داود ما عثرنا به الوصف لان اللفظ  
بكتفية الوصف لمعناه والوصف الثاني البنيوية  
قال استعان بلفظ الصور الاول لبيان الص  
فذكر الام في الوصف الاخر بالافضل الاصل  
لكنه استعان بحكم



من امور لو وصف صورة اخرى ورد ذلك بالانتمثيل مستلزم للتركيب المتماثل في  
 للأفراد فلا يصح عدة من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لأن  
 تنافي اللوازم يدل على تنافي المفردات والآلزام اجتماع المتناقضين محرمة  
 وجود اللوازم عند وجود المفرد وجوابه انه عند التثنية فمطلقا  
 الاستعارة لا تقع اذا استعارة التوحى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز  
 المفرد الى الاستعارة وغيره ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال لا يصح  
 انما حيوت او غيره وليكون هذا يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم  
 يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة  
 في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان  
 لغوي وعقلي وللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم والراجع الى  
 المعنى قسمان خال عن الفائدة وتنضم لها والمضمين للفائدة قسمان  
 المستعملة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة  
 لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فمعنى ذلك  
 ليس هو القسمة واجب بوجه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يقع  
 المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ  
 بعم المفرد والمركب وفي نظر ان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح  
 العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان النظم الى  
 الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكن نقول بعد ما اريد  
 بالكلمة ما يقع المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتحديد لا يدخل  
 المركب في التعريف لانه ليس اوضع شخفي وان اريد ما هو اعم من الشخص  
 والنوع فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع باراء المعنى المجازي

فما ان ورد النظم الى العقلي واللفظي لا يطابق  
 عليه المجاز ولا يورد القسمة الراجحة الى  
 معنى الكلمة والراجع الى حكمها ما يطابق عليه  
 اللفظي لا يطابق عليه بالتقدير السابق ويظهر  
 ان كرايا بالراجع الى معنى الكلمة ايضا  
 المركب واللفظي وكذا بالنظر في ما  
 احسن في القسمة

وضعا نوعيا على ما يقع في علم الاصول الثاني لانه ان التمثيل يستلزم التركيب  
 استعارة خفية على التشبيه التمثيلي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في  
 تشبيه الخيل الذي استوفى الفاعل الآلة وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه  
 يقع استعارة تيمينية فهذا انما يصلح لوردة كلام المصوح حيث ادعى استلزامه التركيب  
 ولا يصلح لتوجيه كلام السكاك لانه قد عذب من الحقيقة مثل قولنا انك تقدم  
 رجلا وتؤخر اخر ولا شك انه ليس بما عتبر عن التشبيه به مفرد ولا مجاز في مفرد  
 من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل والحاصل انه  
 ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض  
 الثالث ان اضافة الكلمة الى تشبيه لا يقيدها او اقترانها بالقرينة لا يغيرها  
 ان يكون كلمة فاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخر  
 فالاستعارة هو الترتيب فمعنى كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط  
 وان كان صادرا عن نحو غايته في اخذ قته واستعارة للقطع بان لفظ تقدم رجلا  
 وتؤخر اخر يستعمل في معناه الاصل والمجاز انما هو في استعمال هذا في غير معناه  
 الاصل اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا  
 وتارة لا يريد فيؤخر اخر وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وشر  
 السكاك الاستعارة التيمينية بالا تحقق لغناه حلا واعقلا بل هو في معناه  
 صورة وهمية محض لا يشوبها شئ من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الامر  
 في قول الهذلي والذليته ثبت اطفاها فانه لا شبه المنيه باشيء في الاعتياد  
 اخذ الوجه في تصويرها بصورته ان تصوير المنيه بصورة البع وافتعاله  
 لها لعدم البع للمنيه وعلى الخصوص ما يكون قولهم اغتيال الشيع للنفوس  
 واخترت لها المنيه صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها على النظم

قد جعل المصنف سابقا لاطفا ما يمكن  
 كما لا اغتيال قائم



بعض الصورة التي هي صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تعريحية  
لانه قد اطلق اسم الشبه بوضوح الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية  
شبه صورة الاظفار المحققة والقربة اضافتها الى المنة والخيالية عنده السكاك  
لا يجب ان يكون تابعه للاستعارة بالكثرة ولهذا مثل لها بالظواهر المنة الشبهه  
بالسبع ولسان الحال الشبهه بالسكك وزمام الحكم الشبهه بالثاقه وغير  
فصرح بالشبهه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكثرة  
وقال المصنف بعد ذلك ان لا يوجد له مثال في الكلام واصفا قول ابي تمام  
لا شئ في ماء الملام فزعم السكاك انه استعارة خيالية غير تابعة للكثرة  
عنما له ذلك لانه قد اطلق اسم الشبهه بالماء فاستعاره لفظ الماء لكنه  
مستعمل في قوله المصنف لا ليدل عليه لانه قد ثبت الملام بظرف شراف  
مكرره فيكون استعارة بالكثرة ثم اضاف الماء اليه استعارة خيالية او يكون  
قد شبه الملام بالماء المكرره فاضاف المشبه الى المشبه كالماء فلا يكون  
من الاستعارة في شئ وعلى التقديرين يكون مستعملا ايضا لانه كان ينبغي ان  
بظرف شراف مكرره او شراف مكرره ولا لانه لفظ على هذا وفيه وفي تفسير  
الخيالية بما ذكره من ان لا ينفك عن غير العرف لما فيه من كثرة الاعتبارات  
التي لا يدركها العقل ولا تدعوها حاجة وقد يقال ان التعريف فيه انه لو كان  
المراد ان لا يوجب ان يستعمل هذه الاستعارة لوجهية الخيالية وهذا في غاية  
لانهم سمون حكم الوهم تخيلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المستعارة بالهم  
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما خياليا وايضا انهم  
يقولون ان الوهم قوة تخيلية وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور  
والعاني الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم

متخيلة ويخالف تفسير الخيالية تفسير غيره لها غير السكاك للخيالية  
بجعل الشئ للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنة فعل تفسير السكاك  
يجب ان يجعل للشمال صورة مشوهة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها  
استعارة تعريحية خيالية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة  
هو ثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع  
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك  
لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن الشئ الى الشئ اذ ليس المعنى  
الذي شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يد لا يقال انما يتحقق  
معنى الاستعارة في الخيالية على تفسيره السكاك نعم المصنف ان الاستعارة في  
الشئ يقتضي شبه معناه بما وضع له اللفظ استعارة بالتحقيق والتحقق  
هذا المعنى المجرد جعل الشئ للشيء من غير توهم شبهه بعنا الحقيقي لما سبق  
من تفسير الاستعارة وان حصص التفسير المذكورين غير الخيالية يعبر  
النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة الخيالية  
قسم من اقسام المجاز اللغوي لا نأخذ بقولهم ما ذكرت من معنى الاستعارة المقضي  
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكثرة  
والاستعارة الخيالية وتحقيقه معنى الاستعارة في الخيالية انه استعارة للمنة ما  
ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي  
ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار  
ليكون مجاز لغوي او قسما من الاستعارة النصريحية كما هو مذهب السكاك فلهذا  
ان هذا النزاع ليس بلفظي في القول باجماع السلف على ان الخيالية من المجاز  
اللفظي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاك



في التخييل ان يكون الترشيح استعارة تخيلية للزوم ما ذكره السكاكي في  
 التخييل من اثبات صورة وصية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح  
 التخييل اثبات بعض ما يخص المشبه به المشبه فكما اثبت للمنية التي هي  
 المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الاظفار كذلك اثبت لاختيار  
 الضلالة على العهد الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاستعارة  
 كقبي من الزنج والنجارة فكما اعتبر هناك صورة وصية شبيهة بالظفار فليعتبر  
 ههنا ايضا معنى وصية بالنجارة وآخر بيه بالزنج يكون استعمال النجارة  
 والزنج فيهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه  
 الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمشبه مثلا في التخييل بلفظ الموضوع له كلفظ  
 المشبه وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاستعارة المعبر به عن الاختيار والاشبه  
 الذي هو المشبه مع ان لفظ الاستعارة ليس بوضع له وهذا معنى قوله في الايضاح  
 ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان  
 التعبير عن المشبه في التخييل بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه  
 فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم  
 المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو  
 الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا  
 ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة  
 التي هي المشبه بها وهو لو تم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى التخييلي  
 في التخييل وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم  
 ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف  
 في قوله تعا واعتصم بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهد

والاعتصام واستعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يشبهه من  
 اعتراض المصطلح بالفرق بين التخييل والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو  
 خواص المشبه به لا فرق في التخييل بالمشبه كالمشبه مثلا حملناه على المجاز وجعلناه  
 عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه به وفي الترشيح لا فرق بلفظ المشبه به  
 لرجوع الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا ان  
 استدلاله بقرانه ورايت بحر يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاستعارة  
 بالافتراض الحقيقي والبر الوصف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها  
 مجاز عن الصورة المتوهمه ليصير اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون  
 الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجوز والمشبه  
 هو الوصف والصفة خارجة عن المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته  
 ان الاستعارة تامة بدون وعني بالمكنى عنها ان اراد السكاكي بالاستعارة المكنى  
 عنها ان يكون الطرف المذكور من طرف المشبه هو المشبه ويراد به المشبه به  
 على ان المراد بالمشبه في قوله واذ المنية اثبت اظفاره على السبع بالاشبه  
 لها وانما ان يكون شيئا غير السبع بقوله اضافته الاظفار التي هي من جنس السبع  
 اليها الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالاشبه  
 لا تنفك عن التخييل لانه اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة  
 وقد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه به في الاستعارة بالاشبه  
 كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له حقيقة اللفظ بان المراد بالمشبه هو الموت  
 لا غير ولا حقيقة وليت كذلك لانه فسرهما بان تذكر احد طرفي التشبيه ويراد به  
 الطرف الآخر وجعلنا قسما من المجاز اللغوي المفسر بالحكمة المستعملة في غير  
 وضعت له بالتحقيق وضاف نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة الى

ولا اعتصام واستعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يشبهه من  
 اعتراض المصطلح بالفرق بين التخييل والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو  
 خواص المشبه به لا فرق في التخييل بالمشبه كالمشبه مثلا حملناه على المجاز وجعلناه  
 عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه به وفي الترشيح لا فرق بلفظ المشبه به  
 لرجوع الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا ان  
 استدلاله بقرانه ورايت بحر يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاستعارة  
 بالافتراض الحقيقي والبر الوصف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها  
 مجاز عن الصورة المتوهمه ليصير اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون  
 الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجوز والمشبه  
 هو الوصف والصفة خارجة عن المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته  
 ان الاستعارة تامة بدون وعني بالمكنى عنها ان اراد السكاكي بالاستعارة المكنى  
 عنها ان يكون الطرف المذكور من طرف المشبه هو المشبه ويراد به المشبه به  
 على ان المراد بالمشبه في قوله واذ المنية اثبت اظفاره على السبع بالاشبه  
 لها وانما ان يكون شيئا غير السبع بقوله اضافته الاظفار التي هي من جنس السبع  
 اليها الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالاشبه  
 لا تنفك عن التخييل لانه اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة  
 وقد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه به في الاستعارة بالاشبه  
 كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له حقيقة اللفظ بان المراد بالمشبه هو الموت  
 لا غير ولا حقيقة وليت كذلك لانه فسرهما بان تذكر احد طرفي التشبيه ويراد به  
 الطرف الآخر وجعلنا قسما من المجاز اللغوي المفسر بالحكمة المستعملة في غير  
 وضعت له بالتحقيق وضاف نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة الى

ولا اعتصام واستعارة للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يشبهه من  
 اعتراض المصطلح بالفرق بين التخييل والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو  
 خواص المشبه به لا فرق في التخييل بالمشبه كالمشبه مثلا حملناه على المجاز وجعلناه  
 عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه به وفي الترشيح لا فرق بلفظ المشبه به  
 لرجوع الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا ان  
 استدلاله بقرانه ورايت بحر يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاستعارة  
 بالافتراض الحقيقي والبر الوصف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها  
 مجاز عن الصورة المتوهمه ليصير اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون  
 الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجوز والمشبه  
 هو الوصف والصفة خارجة عن المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته  
 ان الاستعارة تامة بدون وعني بالمكنى عنها ان اراد السكاكي بالاستعارة المكنى  
 عنها ان يكون الطرف المذكور من طرف المشبه هو المشبه ويراد به المشبه به  
 على ان المراد بالمشبه في قوله واذ المنية اثبت اظفاره على السبع بالاشبه  
 لها وانما ان يكون شيئا غير السبع بقوله اضافته الاظفار التي هي من جنس السبع  
 اليها الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالاشبه  
 لا تنفك عن التخييل لانه اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة  
 وقد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه به في الاستعارة بالاشبه  
 كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له حقيقة اللفظ بان المراد بالمشبه هو الموت  
 لا غير ولا حقيقة وليت كذلك لانه فسرهما بان تذكر احد طرفي التشبيه ويراد به  
 الطرف الآخر وجعلنا قسما من المجاز اللغوي المفسر بالحكمة المستعملة في غير  
 وضعت له بالتحقيق وضاف نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة الى







بأنه نسبة استعارة بالكناية عن السبع والحال عن السكك إلى غير ذلك من الأمثلة وفي  
آخر فصل الجواز العقلي بأن الريبك استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاستعارة  
فالوجه أن يعمل مثل هذا على حذف المضاف أي ذكر النسبة استعارة بالكناية على كونها عابرة  
عن السبع ادعاء على أن المراد بالاستعارة معناها المصروف أعني استعمال اسم الشبه  
في الشبهه ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال  
بجدا في قوله واختار السكاك في الاستعارة التبعية وهو أن يكون في الحروف  
والأفعال وما يستعملها إلى الاستعارة المكنى عنها يجعل قرينة لها أي قرينة التبعية  
استعارة مكنى عنها وهو الاستعارة التبعية قرينة لها أي قرينة الاستعارة المكنى  
عنها على نحو قوله تعالى السكاك في النسبة وأطوارها حيث جعل النسبة استعارة  
بالكناية وإضافة الألفاظ إليها قرينة لها في قولنا نطق الكمال بكذا جعل  
القول نطق استعارة عن ذلك والحال حقيقة الاستعارة لكن قرينة  
لنسبة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن الحكم  
يجعل نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نطق بهم لظهور  
يجعل التهجيز استعارة بالكناية عن المطعومات الشخصية على سبيل التكميم  
ونسبة لفظ القرية إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الأمثلة  
في قوله تعالى يكون لهم عدواً وحزناً يجعل العدو والحزن استعارة بالكناية عن  
العداء الغائبة للاتقاط ويجعل نسبة لأم التحليل إليه قرينة وكذا في قوله تعالى  
ولا صلبكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف المكنية  
واستعماله في قرينة على ذلك وبإيجاز ما جعله القول قرينة الاستعارة التبعية  
يجعل هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة  
بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليد الأقسام

ورد اختاره السكاك بأنه أن السكاك أن قدر التبعية كنطق في قولنا نطق  
الحال بكذا حقيقة بأن يراد بها معناها الحقيقية لم يكن استعارة تخيلية لأنها  
أي التخيلية مجاز عن السكاك لأنه جعلها في أقسام الاستعارة المخرج بها  
التي هي من أقسام الجواز الفهم بذكر الشبه وادعاء الشبه إلا أن الشبه فيها  
يجب أن يكون مما لا يحقق له حتم ولا عقلاً بل يكون صورة وهو محضه والتم  
يكن التبعية تخيلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزماً للتخيلية لوجوب  
المكنى عنها في مثل نطق الحال ونسبها به بدونه التخيلية ووجوب المكنى بدونه  
اللازم في ذلك أن عدم استلزام المكنى عنها للتخيلية بأجل بالاتفاق والادعاء  
يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازاً فيكون  
التبعية كنطق مثلاً استعارة لا مجاز من سلا ضرورة أن العلاقة بين التبعين  
هي مشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب إليه السكاك  
من رتبة التبعية المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره أو غير السكاك من تقسيم  
الاستعارة إلى التبعية وغيره لأنه اضطرر إلى الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية  
حيث لم يأت له أن يجعل نطق في قولنا نطق الحال بكذا حقيقة بل رتب  
أن يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون التبعية وما يقال لا يجوز يكون  
العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل إنما يكون إذا كانت جلية مع  
قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الشرطين ثم فيما لا ينبغي أن يلتفت  
إليه وذكر بعضهم جواباً عن اعتراض المصنف بأن لا يتم أن لفظ نطق إذا  
كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخيلية لأنها ليست في نطق بل في حاله بأن  
يجعل لها لساناً وايضاً معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخيلية  
أنه التخيلية مستلزماً للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذ قلنا نطق لسان الحال



واردنا باللسان الصورة الخيلية للمال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة  
 المتكلم الى حال فعمدنا استعارة مكنتي عنها وتخييلها ما اذا قلنا نطقنا بحال فالكفى عنها  
 موجودة لكون التخييل فانها من قسم المخرج بها ولا يصح بالشبهة في نطقنا بحال  
 هذا كلامه ولا يسكن له بلام السكاكي والعجمي يقوم بالثابت عن كلام احد غير  
 السكاكي فليس لا يصح ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالانفاق على  
 المكنتي عنها للتخييل انفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليل على ابطال الكلام  
 لانه يصود الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينطقون  
 عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحيل والنقص استعارة لا بطلان  
 العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وجه فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة  
 حقيقية لا تخيلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لا نقدر  
 صرح بان عدم انفعال المكنتي عنها عن التخييل انما هو مذهب السلف عند  
 لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييل بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبهة  
 بالتبع وهي توجد بدون التخييل كما مر في بعض المجاز العقلي حيث قال ان  
 قرينة المكنتي عنها اما امر مقدور وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقنا  
 بحال او امر متحقق كالانبات في قوله انبت الربيع البقل والعزم في قوله ان  
 عزم لا يبر الجند قلت هذا يصح ابطال الكلام المص لا الوجه الكلام السكاكي  
 لانه قد صرح بان نطقنا من قبيل الوجهي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وجهي  
 تشبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يتفاد  
 من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنتي  
 عنى اذا اعتدلت في المكنتي عنها والتخييلية تفسير المص مثلا في نطقنا بحال  
 ليكن يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية وانبت النطق لها استعارة

استعارة لا تخلو قوله الاستعارة الخيلية ليست في نطقنا بحال  
 هي الاستعارة اصلها انما هي استعارة بالكناية والتخييل  
 غلطه ان يكون ذكر التشبيه والارادة منه لا حقيقة له ولا تخيلية  
 واستعارة حاله ان يكون التشبيه والارادة منه لا حقيقة له ولا تخيلية  
 على حاله ان يكون التشبيه والارادة منه لا حقيقة له ولا تخيلية  
 التشبيه في تعريف الاستعارة بالكناية لا حقيقة له ولا تخيلية  
 بالكتابة لا ينفع من الاستعارة بالكناية لا حقيقة له ولا تخيلية  
 الاستعارة لا ينفع من الاستعارة بالكناية لا حقيقة له ولا تخيلية  
 ولا نقدر صرح بان التشبيه بالاستعارة بالكناية لا حقيقة له ولا تخيلية  
 الشبهة بالتبع وغير ذلك من الاضلال التي ذكرها صاحب الكشاف  
 فلا بد من صحة السكاكي بان نطقنا في نطقنا بحال او امر وجهي  
 كاظفار المنية وهذا صريح في انه يستعارة تخيلية وبالجملة  
 جميع ما ذكره هذا القائل في الجواب مخالف بصريح كلام  
 النفاذ مصطفى القراء رحمه الله  
 واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييل  
 فتابع على ما قدره صاحب الكشاف في قوله  
 ينطقون عهد الله الانبت الربيع البقل والعزم  
 في مثل انبت الربيع البقل والعزم  
 من مذهب السلف الاستعارة بالكناية لا حقيقة له ولا تخيلية  
 ونطقنا بحال وقد يكون استعارة حقيقة كما في انبت الربيع  
 عن الانباء وقد يكون حقيقة كما في انبت الربيع  
 مصطفى رحمه الله منه من

تخييل

تخييلية ويكون نطقنا حقيقة مستعارة في المعنى الاصل كاهو مذهب السلف في الاظفار  
 فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا كما  
 من ان التخييل عندهم حقيقة كيد الشمال واطفار المنية **فصل في شرائط حسن**  
**الاستعارة** حسن كل من الاستعارة الحقيقية والتخييلية على سبيل الاستعارة برعاية  
 جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه وانيا  
 بافاد ما علق به من الغرض ومخول ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان التشبيها  
 على التشبيه فيمتنعان في الحسن والقبح وان لا يشتم رائحة لفظا او بانه لا يشتم  
 كل من الحقيقية والتخييلية رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان حري  
 اسلاف السجاعة تشبيه الاستعارة وذلك لان اشياء بها رائحة التشبيه تبطل  
 الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول التشبيه في حسن التشبيه والحاقه به كافي  
 التشبيه من الدلالة على كون التشبيه اقوى في وجه التشبيه له ظمنا في  
 تشبيه وجهي غيرك بالسك فداء التشبيه نقصان ما يحكي وان زعم ان من شرائط  
 حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تعريض كلام لا يلزم لاحد  
 الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة نافذة  
 الحسن بالتشبيه الى المرشحة كما مر ولذلك ان ولان شرط حسنه ان لا يشتم رائحة  
 التشبيه لفظا فوضي ان يكون التشبيه اي ما به التشابه بين الطرفين جليا بصفة  
 او بسبب عرف او اصطلاح خاص مثلا يصير كل منهما الخازن اي تعمية في المراد يقال  
 الغفر كلامه اذا عني مراده ومنه الغفر والجمع الغار مثل رطب وارضاب يعني  
 يصير الغار اذا روي شرائط حسن الاستعارة واما ان المراجع كالمواشيم رائحة  
 التشبيه فلا يصير الغار لكن يفوت الحسن كما لو قيل في الحقيقة ريت  
 اسلا واريد انسان ما جرو في التمثيل ريت ابلا مائة لا تجد فيها راحة واريد الناس  
 اي البخر بالبحر في النعت في النعم وغيره اطل

كانه ان يظفر الشمس او الشمس  
 تحققت ولا فتنها لوجه التشبيه  
 عمدا تشبيها لاجل  
 لان منها هابا

وانما الوجه في تشبيهه بالتحقيق المص  
 دون الاستعارة بالكناية كما صرح في النفاذ  
 اطل



من قول علي السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي لا تجد فيها الغاريق  
تجدون الناس كابل مائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي تركه  
الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرحى المتج في عزة وجوده كالنجية  
التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول فيها راحلة ثمان لتجدون ليست  
معها في حينها في محل النص على احوال كانه قيل كابل المائة غير موجودة  
فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وهذا يظهر ان التسمية علم محلا لكل ما ياتي  
فيه الحقيقة او التمثيل يتا في فيه التسمية وليس كل ما يتا في فيه التسمية  
فيه الحقيقة بل التمثيل يجوز ان يكون وجه الشبه خفيما فيصير تعميما و  
وتكيفا بما لا يطق كالتشابه المذكورين ويتصل به اي باذكر من انه ان خفي  
الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وتعين التسمية انه اذا قويا الشبه  
الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور والشبه والظلمة لم يحسن التسمية و  
تعتبت الاستعارة لتلا يصير كالتسمية الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة نقل  
حصل في قلب نور ولا نقل كانه في قلب نور وكذا اذا وقعت في ظلمة نقل  
وقعت في ظلمة ولا نقل كانه في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالحقيقة  
في ان حسنها برعاية جهات حسن التسمية لانها شبيهة بغير الاستعارة  
التخييلية حسنها بحسن المكنى عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها  
عند المصير واصلها في نفسها شبيهة لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع بحسن  
متبعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها  
قال ان حسنها بحسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقيلما تحسن  
الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استعمل ماء الكلام ولما قيل انه يقول  
لما كانت التخييلية عند استعارة مصرحة بمقتضى الشئ فيمكن حسنها  
حسنه بتفاوت حسن التسمية المعترف فيه فتأمل

انما علم حسن التسمية على الصواب انما  
يصح في التسمية على الاستعارة والاستعارة  
عليه القول

ان حسنها برعاية جهات حسن التسمية  
لا في انما يشتمل راحلة الشبه  
شبيهة بغير التسمية لفظا لانه  
التسمية بغير النفس فلا يتا في راحلة  
ظهور التسمية الاول  
ويستوي ان يكون حسن الاستعارة التخييلية  
باعتبار ظهورها ضمنها بالمشبه به  
وباعتبار قوتها فيه ويستوي ان يكون  
حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ما يغام  
وجه الشبه احسن مما به كانه اظهر  
ويكون دفعه بان الاستعارة التخييلية  
صوتة وهمة مخترعة اخترعها البليغ  
واضافها الى المشبه شبيهة لللازم  
الشبه وهو امر سطو غير مصرح به  
في الكلام فلا يمكن بيان التباين فيه وضبط درجته  
حسنه بتفاوت حسن التسمية المعترف فيه فتأمل  
القول

برعاية جهات حسن التسمية ايضا كما ذكرنا الحقيقة والمكنى عنها **فصل** اعلان  
الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصل كقولك لوصف به ايضا نقلها  
عن اعرابها الاصل الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من  
المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كانه في القرية والرفع في ذلك لانه قد  
نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الا **استعارة**  
فيه وهو قد مر بان الجري في ليس كنهه شئ مجاز والمقصود في ذن البيا هو  
المجاز بالمعنى الاول لكنه حلول التسمية على الثاني اقتداء بالسلف واجتذبا  
بضيق السامع عن الزلق عند انصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار  
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تعبر حكم اعرابها الظاهر ان اضافة  
الحكم الى الاعراب البيا وبه يشعر لفظ المفتاح ان غير اعرابها من نوع  
المنوع آخر جند لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء بك وقوله  
واسئلا القرية والنا في نقل قوله ليس كنهه شئ اي جاء امر بك كاستحالة بئ  
الرب واسئلا اهل القرية للقطع بان المقصود سؤل اهل القرية وان  
كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم  
بالحذف ههنا لا امر يرجع الغرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم  
يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل من قرية قد خرب وبأد اهلها  
فان ادان يقول لصاحبها جبه وعظا وذكر اول نفسه مشغطا وعنها  
اسئلا القرية عن اهلها ونقل لها ما صنعوا كما يقال سئل الارضين شئ  
النهاريك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصل لربك والقوة  
هو الجري وقد تغير في الاصل الى الرفع وفي الثانية الى نصب سبب حذف  
المضاف وليس كنهه شئ فالحكم الاصل كنهه هو النصب لانه خبر ليس

انما استعارة



وقد تغير الى الجوز بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود ان يكون شئ مثله  
 تعالى ان يكون شئ مثله والاصح ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من  
 باب الكسرة وفيه وجهان احدهما انه نقى الشئ بنى لازمه لان نقى لازم  
 نقى الحروف كما يقال ليس الاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والآخر لازم لانه لا ياتي  
 زيد من اخ حوزيد فنقيت هذا اللازم والمراد نقى ملزومه ليس لزيد اخ اذ لو  
 كان له اخ كان لذلك الاخ اخ حوزيد فكذا نقيت ان يكون بمثل الله تعالى مثله  
 نقى مثله تعالى اذ لو كان له مثل كان هو مثل مثله اذ التقدير انشائي وجوبه  
 والى ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثله لا يجعل نقى الجدل  
 عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فكلوا طريق الكسرة قصد الى المبالغة  
 لانهم اذا نقى عن بانه وعن يكون على اخصر واصغر فقد نقى عنه  
 كما يقولون قد انقعت ليلته وبلغت اترابه يريدون ايقاعه وبلوغه  
 في لافق بين قوله ليس والله شئ وقوله ليس كمثله شئ الاما تعطيه الكسرة  
 من فايديها وجهان عبارتان متعقبان على معنى واحد وهو نقى السمالة عن  
 ذاته تعالى ونحو قوله تعالى بل يراه مبسوطان فان معناه بل هو جواد من  
 غير تصور بل وسط لهما لانه وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا  
 آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يبدله فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل من  
 لا مثله فاذا كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله  
 تعالى او كتيب من السماء او كسود ذوقه كتيب وقوله فيما رحمة من الله في حجة  
 من الله فالكسرة لا توصف بالمجاز والاول يستعمل مجازا بان نقصان ويعرف بانه  
 اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه بغير الاعراب والمعنى  
 الى ما يجالسه من ان نقصان الامر والاهل في مائة لا انقصان منطلق انشائي

متعقبان

فقد لنا زيد منطلق وعمر ونقصان مثل ذوقه نقى له نقى او كتيب بقاء العرب  
 ولا انقصا في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير  
 المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لا يجعل  
 القرينة مثلا مجازا عن الامل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض نسخ النسخ  
 الفقه فهو لا يكون في شئ من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المتعقب  
 كما لو قيل يكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يستعمل مجازا بالزيادة  
 ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بعلاقة بعد زيادة عليه بتغير  
 الاعراب والمعنى الى ما يجالسه بالكسرة فخرج ما لا يغير شيئا نحو فيما رحمة وما  
 يغير المعنى الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو  
 الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يجالسه بالكسرة مثل ان زيد  
 قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له هم كما مر والمراد  
 بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النقاد من زيادة الحروف فلا تدخل فيه  
 سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما شبه ذلك قال صاحب المفتاح  
 ولا يفي في هذا النوع اه يعذر ملحقا بالمجاز وشبهها به لا شئ كالمعاني  
 التعبد عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا ولهذا لم يذكر الحدوث مثلا  
 له لكن العهدة فذلك على السلف وفيه نظر لانه ان زاد بعده عن المجاز  
 اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او  
 وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوية المقابل للحقيقة لا للتفسير  
 تيقنا وله وغيره فليس كذلك لانتفاء السلف على وجوب كون المجاز مستعملا  
 في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله  
 السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في موضع واضح <sup>حظرت بين الاول والثاني</sup>

١٢٦



فقد لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه متعلق بمعناه الاصلي والا لدخل  
 في تعريف السكاي ايضا واما تفصيلهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه  
 يطلق عليها كما يقال المستثنى متصل وينقطع فلا تعرف للسكاي ههنا  
 رايما يتفرقه **الكنية** في اللغة مصدر قولك كنيته بكذا عن كذا او كوثت  
 اذا تركت التعرج به وهو في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى  
 المصدر الذي هو فعل التكميل اعني ذكر اللازم واردة المزوم مع جواز  
 ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكني به والمعنى مكتمل به والثاني نفس اللفظ  
 وهو الذي اشار اليه المصنف قوله الكنية لفقد اريد باللازم معناه مع جواز  
 ارادته اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل الجمل المراد **المراد**  
 اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاة ايضا فظهر انها  
 تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كاردة  
 طول النجاة مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد  
 المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رابت اسنما الحام ان يراد  
 الحيوان القليل لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى  
 الحقيقي فلو انشئ هذا النسخ المجاز لاستفاء المزوم بانسقاء اللازم وهذا  
 معنى قولهم ان المجاز مزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة ومزوم معاندة  
 شئ معاندة لذلك الشئ واللازم صدق المزوم بكون اللازم ههنا  
 تحت وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكنية هو **المراد**  
 المعنى واردة المعنى جائزة لاوجبة وبهذا يشعر قولنا في المفتاح ان  
 الكنية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمنع في قولك فلا طويل النجاد  
 ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا الحق لان الكنية كثيرة

ذكر المزوم واردة اللازم مع جواز  
 ارادة المزوم ايضا

المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكنية  
 وهو ان الكنية من حيث انها لا تقتضي  
 ذلك كما ان المجاز ينافي كونه في الحقيقة  
 كما في الكنية بواسطة خصوص المعنى  
 فيباحث اخر على العرشي مستوفى وفيه ذكرناه  
 الظاهر في نظر

كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا  
 فلان طويل النجاد وان لم يكن نجاد قط وقولنا جبان الكلب وهنول  
 الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح نخرج  
 بان المراد في الكنية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكنية المستقلة  
 اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها او غير معناها والاول  
 الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكنية والحقيقة والكنية مشتركان  
 فيكونها حقيقتين وتفرقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر  
 الصانع ان تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان **المراد**  
 الى ان ارادة اللازم اصل واردة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمر  
 ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقل جاء الامير معه فوجه التوفيق  
 بين كلامي المصنف معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى  
 بقرينة مكتمل من التعريف ولما قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز  
 من هذا الوجه ان من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس يصحح الله  
 الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى  
 معناه الموضوع وفيه ما فيه وقرينة الفرق السكاي وغيره بين الكنية والمجاز  
 بان لا يقال بينهما ان الكنية من اللازم الى المزوم كالانتقال من طول النجاد  
 الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه ان المجاز من المزوم الى اللازم  
 كالانتقال من الغيث الذي هو مزوم النبت الى النبت ومن اسد الذي هو  
 مزوم الشجاع الى الشجاع ووجه هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن مزوما  
 لم يستقل منه المزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم  
 من المزوم وبالا لانه للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما



وتساويها فان قيل يجوز ان يدل عليه بوسطه انضام قرينة قلنا لا يبقى  
 انهم <sup>نحو</sup> وليس لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك <sup>في</sup> اي اذا كان اللازم ملزوما  
 يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسماح  
 ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه  
 قال بنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على اداة  
 اللازم للملزوم وقد يكونان متلازمين فتصير الانتقال من اللازم الى الملزوم  
 بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين  
 من خواص الكناية الكناية دون المجاز وشروطها دونه قلنا لا ثم ذلك  
 وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل  
 التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جواز ولكن اللازم  
 اخضر كالضاحك بالفعل للأنساء فالكناية ان يذكر من المتلازمين  
 ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس  
 وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في التبت  
 واستعمال التبت في الغيث وهي ان الكناية ثلثة اقسام <sup>الاولى</sup> الاولى هي القسم  
 الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني <sup>الاولى</sup> الاولى هي الكناية  
 المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنما <sup>من</sup> من الاولى ما هي معنى واحد  
 وهو ان يتحقق في صفة من الصفات اختصاص بوصف معين عارض  
 في ذلك تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله المضاربين بكل  
 ابصر بجدم والظا غنيين بجامع الاضغان المجذم القاطع والعقطن  
 الحقد وجامع الاضغان معنى واحد عن القلب ومنها ما هي بمعنى معان  
 وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر واخر لتصير جملتها مختصة بوصف

فيوصل بذورها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستويا القامة عريض  
 الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشروطها ان شرط هاتين الكنيتين  
 الاختصاص بالكنية عنده ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل كناية  
 الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي بمعنى معان بعيدة  
 وقال المصنف في نظر ولعل وجه النظر انه فسر القرينة في القسم الثاني  
 بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بلا واسطة  
 لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي بمعنى معان كلاهما  
 خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستويا القامة عريض  
 الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان فاجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر  
 وهو سهولة التاخذ بساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلخيص  
 بينهما وتكافؤ في التساوي والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك الثانية  
 من اقسام الكناية الكناية المطلوبة بها صفة من الصفات كالجد والكرم  
 وذكر موصوفه والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن  
 الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة قريبة والقرينة قسما واحدة  
 يحصل الانتقال منها بسهولة كقوله كناية عن طويل القامة طويل  
 نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنيتين اعني قولنا طويل  
 نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية سازجة لا شعر بها  
 شئ من الصريح وقائمة نية نصريح ما تضمن الصفة الضمير الرابع  
 الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مستند اليه فيشتمل على نوع  
 تصريح بشبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده  
 وهذا طويل نجاده والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهما

بعض صفة  
 ذكر موصوفه  
 ذكر الصفة  
 والاداة الموصوف



بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مستندة الى اللفظ والاضافة تقول هذا  
 طويلة النجاد والزيران طويلا النجاد والزيران طول النجاد فتثبت  
 وتشتق وتجمع الصفة لكونها مستندة الى ضمير الموصوف ولما جاز استلزام  
 الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب عما مضى واليه  
 لكونها جارية على السبب للفظ خبرا وحالا او متعاقبا في المعنى والى  
 صفة له في نفسه لو كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه  
 يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض الوجه لانه  
 وكثير الاخرين ان يتقربهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقع  
 فيه الاضافة وكذا يقع هند فائمة الغلام فان قلت ان اسند الصفة  
 الى ضمير الموصوف فلم يزعم انها كناية مشبهة بالتميز وهذا كانت تقرعا  
 كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر  
 نحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى احدى الطرفين جعل بينهما الاستعارة  
 مشبهة بالتميز فقلت للقطع بانها في المعنى صفة للضاف اليه واعتبار  
 الضمير العائد الى السبب المجرد لمر لفظي وهو امتناع خلق الصفة عن  
 معمول مرفوع بها او خفية عطف على ضمة وخفاؤها بان يتوقف  
 الاستقلال منها على ثبوتها على رتبة قولهم كناية عن الالف عريضة القفا  
 فان عريضة القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل  
 فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع  
 لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى  
 المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في باد النظر وبهذا يتبين ان  
 البعيدة وجعل صاحب الفتح قولهم عريضة الواسدة كناية قريضة خفية

وانما قال بانها في اللفظ عظم الرأس لكونها  
 مائة يربط ويلا على عظم اللفظ وصي  
 الفهم واللفظ اوضح من حيث حاله  
 التي عليه السلام بانها كانت عظم  
 الهامة حرة

عن هذه

عن هذه الكناية اعني قولنا عريضة القفا قال المصنف فيه نظر بل هو كناية  
 بعيدة عن الالف لانه ينتقل منه الى عريضة القفا ونحوه الى الالف والجواب  
 انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطوق قريبة بالنسبة الى  
 الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطوق بواسطة فنية صاحب  
 الفتح على ان المطوق بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المخرج وقد يكون  
 ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال  
 بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماذ كناية عن الخيا فانه ينتقل من كثرة  
 الرماذ الى كثرة احراق الخطيب تحت القدر ومنها ان كثرة الاحراق وكذا  
 كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبايع ومنها الى كثرة  
 الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيقا بكسر الصاد جمع ضيق ومنها الى  
 المقصود وهو الضيق وبجدة الواسيط وكثرة تفرقها يختلف الدلالة  
 على المقصود وضوحا وخفاء وعليك تتبع الاشارة فانها اكثر من ان تحصى  
 الثلاثة من اقسام الكناية الكناية المطلوبة بها نسبة الى ثبات امر لا يمتد  
 او نفيه وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان المطلوب بها تخصيص الصفة  
 بالموصوف ولم يرد بالتخصيص احرازه لوجهه هنا كقوله قول زيد الانحاز  
 السباحة والمروءة اي كمال الحولية والندى في قبه خربت على ابن الحشره  
 اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشره بهذه الصفات اي بوقته له سواء كان على  
 طريقه احصاء لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها  
 او نحوه يجوز وعطف على ان يقول ان يختل القول او منصوب معطوف على  
 مفعول ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارة الدالة على  
 هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماعة ابن الحشره

ذكر كونه  
 واللفظ الصفة



او السماحة لابل الخبز او سمع ابن الخبز او حصل السماحة له او ابن الخبز  
 سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مضر به في امثلة القسم الثاني  
 باعتبار اضافتها او سنادها الى الموصوف او ضميره الا ان طول القامة  
 الكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فقولنا طويل النجاد مضاف الى  
 قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماح وغير ذلك في الفتح وبه يعرف  
 ان ليس المراد بالاختصاص هنا هو الحرف في ترك التعريف باختصاصها  
 الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيهها على ان محلها ذو  
 قبة وهو يكون في قبة الخيمة تتخذها الرؤساء مرفوعة على عاتق  
 الخبز وانما احتاج الى هذا لوجود ذوق قبة في الدنيا كثيرين فاذا ثبت  
 الصفا المذكور له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وخبره فقد ثبت له  
 ونحوه اي نحو قوله زياد فيكون الكناية نسبة الصفة الى الموصوف بان جعل  
 فيما يحيط به ويستعمل عليه قولهم الحمد بين التوبين والكرم بين برية  
 حيث لا يصح شيق الحمد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما باين برية  
 وتوبيه في هذا انما هو الذي دفع ما يتوهم من ان قولهم الحمد بين توبيه وكرم  
 بين برية من قبل ان يثبت اعني بطول النجاد بناء على ان اضافة البرد  
 والتوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان من طول  
 الى النجاد تصريح بان ثبت الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة  
 فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زياد كان ذلك تصريحا بان ثبت طول القامة  
 له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قول الحمد بين توبيه وكرم  
 على ثبوت الحمد للتوبيه فضلا عن التعريف بذلك حتى تكون التعريف باضافة  
 التوبيه الى الضمير تصريحا بان ثبت الحمد لمن يعطى اليه الضمير وامثلة هذا القسم

هذا قسم من القسمين  
 ان الموصوف في القسمين قد يكون  
 المذكور وقد يكون غير المذكور ليس على إطلاقه  
 بل عدم الكناية في القسمين انما في الكناية انما في القسمين  
 بالنسبة في هذا الاجتماع بين قسمين  
 وما اوضحه ذلك الموصوف واجبة منه

القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم بلع وهو ان يكون المطلوب بها  
 صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماح في ساحة عمر وكناية عن نسبة المضيافة اليه  
 قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنياتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة  
 وهي كثرة الرماح والثانية المطلوب بها نسبة المضيافة اليه وهو جعلها في ساحة  
 ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون  
 مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال غرض من يروي عن المسلمين السلم  
 من مسلم السلم من يروي ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن الموصوف  
 وهو غير مذكور في هذا الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلالا  
 تريد تكفيره انا لا اعتقد حلال الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له  
 قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حلال الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف  
 غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التعريف بالنسبة لان التعريف بان ثبت الصفة  
 للموصوف او نفيها عنه مع ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور  
 كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم  
 ناحيته من اي وجه حيث يقال نظرت اليه عن غرضي وعرض اي وجهه  
 وناحية قال السكاكي الكناية يتفاوت الى التعريف وتلويح ورزوا بما وانما  
 وفكوش شرح الفتح انه انما قال يتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريف في امثاله  
 مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم فيه نظر والنسب للتعريف  
 التعريف انما كان اذا كانت عرقية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان النسب المطلق  
 عليها كم التعريف يقال عرفت فلان وبفلان اما قلت قولنا وانت تعني  
 وكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر منه المعاري في الكلام وهي  
 التورية بالنسبة عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه هو

هذا التعريف فلا يصح ان يقال العلة  
 ان التعريف في امثاله انما هو لاجل  
 التعريف في امثاله انما هو لاجل  
 التعريف في امثاله انما هو لاجل  
 التعريف في امثاله انما هو لاجل



والتعريف ان تذكر شيئا يدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقوله المحتاج المحتاج  
 اليه جئتكم لعلكم عليكم فكانه اياه الكلام الى عرض يدل على المقصود  
 التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الانبساط المثل السائر الكناية مادل  
 على معنى يجوز حمل على جانب الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون  
 في المفرد والمركب والتعريف هو الدال على معنى لامن جهة الوضع الحقيقي  
 والمجازية بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب قوله  
 من يتوقع صدق والله الى محتاج فانه تعريف بالطلب مع انه كونه وضع  
 حقيقة والمجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها  
 او الشك في العرفية ان كثرت الوسائط بين اللازم والمزوم كما في كثير  
 الرماد وجب الكلب ومثول الفصل التلويح لانه التلويح هو ان تشير  
 الى غير لامن بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء  
 في المزوم كعرض المقفاء وعرض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى  
 قريب منه على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجة والشك  
 لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رأت المجد القى حله  
 في آل طحمة ثم لم يتحلى الايام والاشارة ثم قال السكالك والتعريف قد يكون  
 مجازا لقلبك اذ ينبغي فسيفساف وانت تريد انسانا مع الخطاب وانه  
 ان لا تريد الخطاب وان اردتها ان الخطاب وانسانا آخر مع جميعا كما  
 كناية لانه اردت باللفظ المعنى الاصل وغيره معا والمجاز شيئا في ارادة  
 المعنى الاصل ولا بد فيها من الصورتين من قرينة دالة على ان المراد  
 في الصورة الاولى هو الاشارة مع الخطاب وحده ليكون مجازا وفي  
 الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في

ليس هو ان التعريف قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل  
 وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريف  
 قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال  
 تاء الخطأ فيما هي غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من  
 ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها  
 تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير  
 الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم ولا ملزوم وانتقال من احدهما  
 الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لم يقبله عقل  
 لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون  
 حقيقة في ذلك المعنى والمجازا ولا كناية بل الحق ان الاولى مجاز والثانية  
 كناية كما في المص وهو الدال قصده السكالك وتحقيقه ان قوله اذ ينبغي  
 فتعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد المخاطب بسبب الايذاء والمزوم  
 منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته وادلت به تهديد  
 الخطاب وغيره من المؤذين كان كناية وان ادلت به تهديد غير الخطاب  
 بسبب الايذاء بعلاقة اشتركت للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا او فرضا

كان مجازا **فصل** طريق البلاغ على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة  
 والتصحيح لان الانتقال فيهما من المزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء بغيره  
 فان وجود المزوم يقتضي وجود اللازم لا متاع انفكاك المزوم عن  
 اللازم وهذا هو انما لا يخال في بيان المزوم في سائر انواع المجاز  
 والحق ايضا على ان الاستعارة الحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه  
 لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد الاستعارة

هذا البلاغ على السبيل على ما هو الظاهر من المتن  
 في قوله تعالى وانما انزلنا من السماء ماء فاحيا به  
 ما كان ميتا وهذا هو البلاغ  
 ويحتمل ان يكون هذا البلاغ هو الذي هو  
 هذه المعاني في مراد الكلام وان لم يعلم هذه  
 الاصطلاحات  
 ان كناية بالغة فالبلغ من البلاغ هو كناية  
 عما يماثله من المثل والافق من جوار  
 بناء فعل التفصيل بين جميع التلويح  
 المراد فيه كانه فعل في استعمال هذا التلويح  
 فيما سواه في استعمال هذا التلويح  
 تارة بقوله ابلغ وتارة بقوله  
 بملافة حسن



لان التخييلية والمكنى عنها ليس من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس  
 السبب في كون المجاز والاكشاف والكناية ابلغ من واحد من هذه الامور يفيد زيادة  
 في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه يفيد تأكيد لا تبين المعنى لا يفيد خلافه  
 فليست من قبيل قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة  
 ان الاول افاد زيادة في مساوئه فلا في الشجاعة لم يفيد ما الثاني بل الغضيلة  
 هي ان الاول افاد تأكيد لا تبين تلك المساوات لم يفيد ما الثاني وليست فضيلة  
 قولنا كثير الرماح على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقوله لم يفيد ما الثاني  
 بل هي ان الاول افاد تأكيد لا تبين كثرة القرى لم يفيد ما الثاني واعتراض  
 المص بان الاستحارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه يكون في التشبيه انتم  
 منه فالشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمر شجاعة انتم مما يفيد ما  
 قولنا رايت كان كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة  
 دون شجاعة الاسد فيصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد  
 زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب  
 في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سبب في شي من الصور  
 فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالتشبيه في قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالتشبيه  
 الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا  
 في كثير الرماح وكثير القرى وهو ذلك وهذا وجه من المصطلح معنى كلام الشيخ  
 ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل الزيد في الواقع زيادة شجاعة  
 لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل  
 على ثبوت المعنى او نفيه مع اننا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا  
 الحكم ثابت او منقضي وقد بينا ذلك في بحث كساد الخبر والدليل على ما

ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى فلا بد ان يكون الخبر  
 اسدا فهو بالوجه

على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا  
 للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق  
 اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكفى عنه معنى آخر ولا يتغير معنى  
 كثرة القرى بان يكفى عنه بكثرة الرماح فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بالرجل  
 عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصطلح انما يغلط  
 في تشبيط المعاني من عبارات الشيخ لا فتقارها الى تأمل واقر والله اعلم هذا  
 آخر الكلام في علم النبي والله المشكور على قوله وهو المستول الا تمام العلم الثالث  
 بالنبى واله عليه الصلوة والسلام **الفن الثالث علم المبدع** وهو علم يعرف  
 به وجه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها ونفاسها فقد  
 الطاقة في وجه تحسين الكلام اشارت الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله  
 ويتبعها وجه آخر يورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة  
 الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلق عن التعقيد المعنوي  
 للتشبيه على ان هذه انما تعد محتمة للكلام بعد رعاية الامن بين والاكتفاء بتعليق  
 الدرر فاغناق الحنا زير قوله بعد مستحق بالصدر اعني تحسين الكلام  
 ولا يجوز ان يكون المراد بوجه التحسين مفهوما لا عم الشامل للمطابقة يقتضي  
 كمال الخلق عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان خلا  
 في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية الترتيب المطابقة ووضوح  
 الدلالة اعم من ان يكون دخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللفظ  
 والقرن والضم لا انه يدخل فيها بعض ما ليس من الحسنات التابعة لبلاغة  
 الكلام كالمخلوق عن التثنية في كلامه انه ليس من علم المبدع وعلى وجه  
 تحسين الكلام ضربان معنويان راجع الى تحسين المعنى بحسب العرفه والاعرف

علم المبدع  
 علم المبدع







الغرق فادخلوا النار لأن ادخال النار يستلزم الاخرى المتضاد للاخرى والثاني  
 الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنها بلطفين يتقابلان معناه الحقيقية  
 نحو قوله اي قول دعيك لا تعجب يا سكر من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه  
 اي ظهر ظهورا تاما فبكي ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب  
 لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا للمعنى  
 البكاء ويسمى الثاني ايها المتضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا  
 متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرنا بلطفين يوهان  
 التضاد نظرا الى الظاهر والحل على الحقيقة ودخل فيه انما الطباقي بتفسير  
 الذي سبق ما يختص بكم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما بئرا  
 من المحتش المعنوية وهي ان يكونا بمعنيين متوافقين او اكثر اي يعان  
 متوافقة ثم يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين والمعاني  
 المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباقي لانه يكون جمعا بين معنيين  
 متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لان يكونا متساويين  
 ومتماثلين فان ذلك غير شرط كما يجب من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة  
 بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنتين  
 ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين  
 بالاثنتين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكموا كثيرا اي بالضم والفتحة  
 المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة  
 نحو قوله اي قول اي دلالة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر  
 والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقيح والكفر والافلاس  
 على الترتيب ومقابلة بالاربعة بالاربعة نحو ما من اعطى واثق وضيق

بالحنى فيستره اليسرى وامان يجل واستغنى وكذب بالحنى فيستره للعرض  
 ولما كان التقابل في جميع ظاهري الاتفاق بله الاتفاق والاستغناء ببقوله  
 المراد يستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كما انه مستغنى عما عند الله فلم  
 يتق او يستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما  
 لعدم الاتفاق المتقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب  
 الطباقي وقد تتركب مما هو ملحق بالطباقي كما مر من ان مثل مقابلة الاتفاق  
 والاستغناء من قبيل الملحق بالطباقي مثل مقابلة الشدة والرحمة وذلك السكاكي  
 في تعريف المقابلة قيد آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين  
 او كثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات  
 امر شرط منه اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي ضده لئلا الامر كماله  
 الاثنتين فانه لا جعل التيسير مشترك بين الاعطاء والاتقاء والتصدق  
 جعل ضده اي ضد التيسير وهو التغير اعتبر عنه بقوله فيستره اليسرى  
 مشترك بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء  
 والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت الدلالة من المقابلة لانه اشترط في  
 الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده **ومنه** ان يكون  
 مرعات النظر وسمى التماثل والتوفيق والانسلاف والتلفيق  
 ايضا وهي جمع امر ما يناسبه لا بالتضاد والمكسبة بالتضاد ان يكون  
 كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباقي وذلك قد يكون  
 بالجمع بين الامور نحو الشمس والقمر مجبا وقد يكون بالجمع بين  
 ثلثة امور نحو قوله اي قول الجحش في صفه الابل كالقسي اعطيت  
 اي المحش من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم بيرة اي مشوية

ان يكونا مجبا ان يكونا على عدد الشهود  
 والسنة وجميع الاوقات اطل



من براه تحته بل الاوتار جمع بين القوس والسم والوتر وقد يكون بين  
 كقول بعضهم للمهلبى الوزير استعملى الوعد شعبي  
 القى فوق يوسف القفلة <sup>القفلة</sup> الخلق وقد يكون بين اكثر كقوله ابن رشيد  
 اصح واقى كسعدناه في الندي من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها  
 السيل عن الجيا عن البحر عن كفا القير يميم فانه ناسب فيه بين الصحة  
 والعقوة والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل  
 والجيا والبحر وكف نيم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنونة  
 اذ جعل الرواية لصاغر عن كبريق في سند الاحاديث فان السيل لاصلا  
المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كفا المحدث على ادعاء  
الشاعر ومنها من مراعات النظر ما يستجده بعضهم تنسابة للامرات  
 وهو ان يحتم الكلام بما يناسب ابتداء في المعنى والتكسب قد يكون  
 ظاهرا غير لا تدركه الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير فان  
 اللطيف يناسب كونه غير مورك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا  
 للشيء لانه المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان  
 تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله  
 ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل  
 ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر من يستحق العذاب الا من  
 فوته احد يرد عليه حكمه وهو العزيز العالب من عزه يعرفه غلبه  
 ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا يتوهم انه خارج  
 عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله ان تغفر لهم مع استحقاقهم  
 العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فذلك والحكمة فيما قلنا لا يحتاجها

ذو في تفسير الكوشة وادعاء جلا ارباب  
 مكانه حتى يعود اليه الى حاله في هذا  
 ونرى لسنه وهو كذا في هذا المكان  
 مستغن عن البيان وشعير مرق  
 بالعبادة والصلوة واخبره الله عن  
 خلق عظيم بقلوبه والى على خلق  
 عظيم اقول

ابراهيم النظر ان يجمع بين معنيين غير متساوين بلفظين يكون  
 لهما معنيان متساويان وان لم يكونا مقصودين ههنا عن التسمي والتميز  
 بحسان والتميز اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض ولا ساق له  
 كالبقول والشجر الذي له ساق يسجد ان انيقاد ان الله تعالى فيما خلقه  
 فالتميز بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للتسمي والتميز قد يكون بمعنى  
 الكواكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايها الم تناسب كما مر في ايها  
 المتضاد ومن ايها الم تناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء  
 ولم يكن بدال يوم الرسم خيرة النقط الحروف الناقصة المهنولة وهي  
 بحروف معطوفة على الهمزة في البيت السابق يحل عن الهمزة الاما في  
 غاذه والنون هو المعروف بحرف العجمة شبه به الناقصة في الدقة والاختفاء  
 وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسمها على من رايته اذا اجبت  
 ريشه وكذلك دال اسم فاعلم من دال الركائب الذي رقى بسوقها واد  
 بالنقط ما تقاطر على الرسم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء المعنى  
 تجل هذه الحبيبة ان تركب من النون جاه في الضم والاختفاء كالتلفظ  
 بركبها الاعراب لزيادة الاطلاق فيضرب ريشها اذ لا حركتها بهل من شدة  
 الهزال يريد ان مركب الحبيبة سمان دون استجابة في ذكر الحرف الموقر  
 والراء والدال والنقط ليهام ان المراد بها معانيها المتشعبة وانما ما يشبه  
 بعضهم بالتفويف من قولهم برد مقوف لئلا عليه على لون وفيه  
 ضوطه بيض على الطول وهو ان يولد في الكلام بمعنى متلازمة وحمل  
 مستوية المقادير واستقاربه المقادير كقول من يصف سحابا تسربل بربها  
 من خرو ز نظر زرت مطار فها طرزا من البرق كالبرق في بلباقهم



ونقش بلايد ودمع بلاعين وضجك ثلاثي سربل ايس السربال  
والوشى ثوب منقوش والحزب جمع خرو وطرز انما اتخذت الطراز والمطاز  
جمع مطرف وهو رداء من خرو يرتفع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم  
الثوب وكقولك ذلك الجح اخل وامرر وضرب وانقع ولين واخشن ورس  
وابروا تدب للمعالى اركن صلو الاولياء مرآ على الاعداء ضار للمخالف  
نافعا للموافق لينا من بلاين حشنا لمن يخاف من ورش اى صلح حال من  
يختار حاله وابر من بزه القلم فحتم اى فسد حال المفسدين وانتدب اى اجب  
للمعالى واجمعها يقال قوته لامر فانتدب اى عاه له فاجب فالاول داخل  
فمراعاة النظر لكونه جميعا بين الامور المتشابهة والثاني داخل في الطباق  
لكونه جميعا بين الامور المتقابلة ومنها من المعنى الارصاد وهو نصب  
الوقف في الطريق من رصده رقبته والرصد السبع الذي يرصد لئلا  
الرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يرسد في الواحد والجمع والنزول  
ويتميم بعضهم التسليم ويرصدونهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل  
قبل العجز من الفقرة وفي الشئ بمنزلة البيت في الشعر مثلا قوله وهو  
يبلغ الشجاع بجواهر لفظ فقرة ويقع الاسماع جرو عظمه فقرة اخرى  
وهو في الاصل ضئي يصاح على شكل فقرة الظاهر اوس البيت ما يدركه  
او على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروى الى الطرف  
متعلق ببدا انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى  
وهو الحرف الذي يستنى عليه واخر البيت او الفقرة ويجب تكراره في كل  
منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف  
الروى كقوله تعالى وما كان الشرا لائمة واحدة فاضلها ولو لا كلمة

وهو في اللغة الاعمال المتكلم اعد بديل  
الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب  
الوقف ولو ساعده اللفظ فوجه الميم  
انه جعل التكلم الخاطبة رقبيا ينظر  
الى طرفه

فيه ان معرفة الروى لا يعرف في الفقرة  
لانه لا يرد فيها طول  
الا انما البيت يكون بيتا واحدة والفقرة لما يكون  
فقرة بدون اخرى اقول

ج

من ركب لفتى بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروى الذي  
لربما توه ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا ارفيا اختلفوا فيه ولفظه  
احلت لى من غير جرم وخربت بلايب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حلت  
بالحكم وليس الذي خرفته بحرام فانه لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام  
لربما توه ان العجز بحكم غالا رصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله  
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اقول عروبن  
معدي كرب اذ لم استطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه في  
المعنى المتكلمة وهي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صفة اى لوقوع  
الشئ في صفة ذلك الغير حقيقة او تقدير اى تدعى حقيقة او مقدرا فالاول  
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية  
وطلبه على يد الكليفة والحكم لان اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقترح الكلام  
لارجاله فانه غير مناسبا لما لا يخفى تحجده مجزوم على انه جواب الامر من الاجابة  
وهو تحسين الشئ لا طبعه فلما اطلقوا الى جنة وقبضا اى خيطوا اذ كر  
خياطة ايجبة بلفظ الطبع لوقوعها في صفة طبع الطعام ونحو تعلم  
ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى  
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صفة الغير تقديره نحو قوله تعالى قولوا انما  
بالله وما انزلنا اليها ليقوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة وعذله  
عابدون وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجسنة  
من جالس وهي الحالة التي يقع عليها مؤكدا لاما بالله اى يظهر الله لان  
الايمان يظهر النور فيكون امانا مشتملا على تظهير الله لنفسه  
ولان عليه فيكون صبغة الله بمعنى تظهير الله مؤكدا لمضمون قوله انا بالله

فان استدل الله تعالى وما كان الله ليلظلمهم  
بديل على العجز اقول  
فان قوله وجاوزه بديل على العجز اقول

واللام للوقت اى وقت وقوعه  
واما ذكر الشئ بلفظ غيره في هذه الوقت  
فلا يستلزم شيئا اقول

يقال لا يجوز اطلاق النفس على ذات الله تعالى وان اريد  
الذات بدون الشئ كلمة ولعل ذلك يكون اطلاقا لا لفظا  
على الله تعالى فيقولون اى لم يوجد اطلاق النفس على  
الشئ كلمة واما اطلاق النفس على ذات فيلحقه انما يقال  
امور الشخص بنفسه بغيره كذا اقول  
كما ان سجد وبصره كذا اقول

ومن قبوله على الف درهم اعترافا وحبيا عاملا  
لذلك وحذر في عامله حوت اخره وهو مصدر  
اضطربنا على الفعل اقول

٢٥٦



فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لا متبا بالثبوت ثم اشار الى بيان النكاح  
 ووقع في قوله تعالى في صحة ما يعتبر عنه بالصبح تقدير او الاصل فيه  
 في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبح ان النصارة كانوا يغتسلون  
 اولاً وهم في ماء اصغر يستعملون المعجونة ويقولون انه الغسل في ذلك الماء  
 تطهير لهم فاذا فعلوا واحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصارى  
 خافوا من المسلمين بان يقولوا لهم قولوا امتنا بالله وصبغنا الله بالابرة صبغة  
 لاشل صبغت وطهرنا به تطهير لاشل تطهيرنا هذا اذا كان الخطا  
 في قولوا امتنا بالله للكافرين وما اذا كان الخطا للمسلمين فالعنى ان المسلمين  
 امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبح صبغكم ايها النصارى  
 فتعبر عن الايمان بالله بصبغة الله لثباته لوقوعه في صحة صبغة النصارى  
 تقدير بهذه القرينة كالملة التي هي سبب الغزول من غير نصارة اولادهم  
 فالما الا صغير وان لم يذكر ذلك لفظاً وهذا كما تقول لمن يغرس شجرة اخرى  
 كما يغرس فلان يريد رجلاً يصطحب الى الكرام ويجرس اليهم فتعبر عن  
 الاصطناع بلفظ الغرس لثباته بقرينة كالملة وان لم يكن له ذكر في المقام  
 ومنه ان المعنى المزوجة وهي ان تزوج او توقع المزوجة على الفعل  
 مستند الى ضمير المصدر كما في قولهم حبل بين العير والنزوان بين معينين  
 في الشرط والجاء اي يجعل معينان واقفاً من مؤد وجين فان يرتب على كل  
 منهما معنى يرتب على الآخر لقوله او قول البخاري اذا ما نهى لك عن شيء فقل  
 حيا فليح في الهوى ولزمى اصاحت الى الواسي استعنت الى التمام الذي  
 يشي حديثه ويزينه فضة فتد فيما افترى على فليح بها المحر زواج بين  
 نهى الناس الى الواسي الواقعين في الشرط والجاء في ان

عليها

٢٥٩  
 عليها الجرح شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوماً ففاضت وماؤها  
 تذكرك القرني ففاضت وموعها زواج بين الاحتراب وتذكر القرني  
 الواقعين في الشرط والجاء في ترتب فيضان شيء عليها ومن تتبع  
 الاشئلة المذكورة للمزوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا عاكس الى الواسي  
 من ان معناها ان تجمع بين معينين في الشرط ومعينين في الجاء كما جمع في  
 الشرط بين نهى الناس الى الهوى وفي الجاء بين اصاحت الى الواسي  
 والجاء المحر اذا لا يعرف احد يقول بالمزوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد  
 فسلم على اجلسه فانعت عليه ومنه ان المعنى العاكس والتبديل  
 وهو ان تقدم في الكلام جزء على جزء آخر ثم يؤخر ذلك الجزء المتقدم  
 الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم  
 في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر  
 عبارة الصرف فيصدق على مثل قوله وخشى الناس والله احق ان يخشاه  
 وقول الشاعر سريح الى ابن العم بلطم وجهه وايس الى داع الندي سريح  
 ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احوط في جملة  
 وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان  
 العكس قد وقع بين العادات وهو احوط في الكلام وبين السادات  
 وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات  
 على السادات ثم عكس وتقدم السادات على العادات ومنها ان من الوجوه  
 ان يقع بين متعلقين فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويحيي  
 الميت من الحي فتد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر  
 الميت ثم عكس فتقدم الميت واخر الحي وطما متعلقا بفعلين في جملتين



ومنها ان الوجه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا  
 يحلوه لهم فقد وقع العكس بينهما وهم حيث قدم هن على هم ثم  
 عكس فاخر هن من هم وهما الفظان واتعان في طرفي جملتين ومنها ان  
 يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويبت باعرار الفنون ومنها راء شهابي  
 واجنود فنون فحين تعاطبت الفنون وحفظها بنيت لي ان الفنون  
 جنون ومنه اي من المعنوية الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقص  
 ان ينقصه وايضا له لئلا نقول ان قوله زهير فف بالديار التي لم يعفها  
 القدم بل في غيرها والارواح والديم والديم السابق على ان تطاول  
 الزمان وتقدم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه نقضه بانه قد غلبت  
 التراب والاسفار لنكس وهو اظها ر الكاثة والحزن والحيرة والدهش  
 حتى كانه اخيرا قولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض  
 الافاق فتدارك وتقطعت لانه السابق قايلا بل عفاها القدم  
 وغيرها الارواح والديم ونثله فاق لهذا الدهر بل لاهله ومنه  
 ان من المعنوية التورية ويسمى الالهام ايضا وهو ان يطلق لفظ للمعنى  
 قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة ضمنية وهي ضربان جريده  
 وهي التورية التي لا تجمع شيئا مما يلازم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش  
 استواء فانه اراد يستوي معناه البعيد وهو استوى ولم يقرب به شيئا مما  
 يلازم المعنى القريب الذي هو الاستواء فمحمدة عطف على محمودة وهي التي  
 تجمع شيئا مما يلازم المعنى القريب الموتر به عن المعنى المراد اما بلفظ  
 قبله نحو والسماء بينا ها بايد فاذا ان بالايده معناها البعيد اعني  
 القدرة وقد قرن بها ما يلازم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو

لان النقص الكلام السابق لو لم يكن  
 لئلا يكون مفقود الكلام فلا يكون  
 محتملا قوله

ولا خفاء ايضا انه لا بد ان يكون اللفظان  
 بلا حجب ان يكون لهما معنى متحدة وكل ما يكون اللفظ  
 التريكون التورية اذ هو الكلام ابداع فالمختصر اللفظ  
 ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضعه  
 لقرينة ضمنية الطول

وهو قوله بينا ها او بلفظ بعده كقوله القاضي الى فضيل بن يحيى ربيعا باردا  
 او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس  
 من كبرها وطول مدتها صارت خرقعة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي  
 في اوان الحلوله ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن  
 بها ما يلازم المعنى القريب الذي ليس براد اعني الرشاء حيث ذكر الحرافة  
 وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التورية ترشيعا للاخرى كبيت السقط  
 اذ اصدق الجدي افتدى العم للغمي كرام لا تخفي وان كذب الخال ارد بالجد  
 الحظ وبالغم الجماعة من الناس وبالخال الخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكفاية  
 في قوله تعالى الرحمن على العرش استواء انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش  
 وهو سرير الملك مما يرد في الملك جعلوه كناية عن الملك ولا انتسج  
 المعنى الحقيقي صار مجازا لقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو  
 بخيل بل يده مبسوطة ان هو جواد من غير تصور ولا غل ولا بسط  
 التفسير بالنعمة والتحمل للتسوية من ضيق العطن والمساورة من علم  
 اليأس ميرة اعوام وكذا قوله والسماء بينا ها بايد تمثيل وتصوير  
 لقضته وتوقيف على كنهه جلالة من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة  
 او مجاز بل يذهب الى اخذ الذبذبة والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل  
 لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد التأكيد على من يفسر اليد بالنعمة لا اليك  
 بالقدرة والاستواء بالامتلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الامحار  
 انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير ضيقهم على الجملة و  
 قصدهم الى نفى الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للمجهال  
 واهل التشبيه والا فكل من ذلك طريق التمثيل قلت قد جرد المصنف عن جعل

2



ويعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه او باحد الضميرين  
 نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل في التعريف عند من يجعل  
 نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعل هذه الحقيقة فما ان يجعل ذلك في التعريف بضمير من التكلف بان يراد باللفظ المعنى  
 وما في حكمه ولا يجعل ويجعل ملحقا باللفظ كما هو في الكلام

الا يتبين من ايتين للتقريب على ما شتهر بين اهل الظاهر من الفخرين ومنه  
 ان المعنى الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنيين احدهما ان احد المعنيين  
 ثم يراد بصيغته اي بالضمير الراجع الى تلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد  
 ضمير ذلك اللفظ احدهما اي احدهما ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر  
 معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيته وان كان  
 اعضاها اراد بالسما الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيته البنت  
 والثاني كقوله اوقد النيران في القضا والسكنية وان هم شئوا بين

صحيح المحقق الشريف بكه او بغيره  
 ومهمله ثم معجزة ومهمله ثم معجزة  
 حقيقان او مجازيان او محتملان  
 او اكثر اطلاقا

بين جوارح وضوع تية

جوارح وضوع تية اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المحرور  
 في السكنية المكان وبالاخر وهو المنسوب في شئوا النار او قد وابين جوارح  
 نار الغضا يعني نار اليهود التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنويات  
 التفت والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من  
 التعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرد اليه ما يريد من الكل من احاد  
 هذه التعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر التعدد على سبيل التفصيل  
 ضربان لان النشر اما على ترتيب التفت بان يكون الاول من النشر الاول من التفت  
 والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار  
 لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر  
 ما لليل وهو الكون فيوما النهار وهو لا يتبعها من فضل الله تعالى على  
 الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب التفت وهو ضربان لانه اما ان يكون  
 الاول من النشر للآخر من التفت والثاني لا قبله وهكذا على الترتيب ويستمر  
 معكوس الترتيب كقوله اي قوله ابن حزم كيف استلوا وانت حفيظ  
 غصن وغزال تحظا وقد ورد في الخبر للغزال والقدر للفصن والردف

والردف المحقق وهو النقص من اللفظ شبه به الكلف في العظم والاستدارة او لا  
 كذلك وليست مختلطة الترتيب كقولك هذا شجر واسد وجر جود او بهاء وشجرة  
 والثاني وهو ان يكون ذكر التعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل  
 الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى  
 فذكر الفريقين على سبيل الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالتعدد  
 المذكور اجمالا هو الفريقان ولذلك ان تجعله قولا للفريقين فانه قد لفت بين  
 القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في  
 الايضاح فلف بين القولين فان ما لفت بينهما في هذا البيت هو التعدد  
 المذكور اولا على ما مر به صاحب المفتاح حيث قال هو ان لفت بين  
 الشيئين المذكورين ثم يتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر  
 من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت  
 النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين  
 اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول قوله  
 للعلم بتفصيل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه  
 وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود  
 على شئ وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وهما نوع آخر من  
 التفت لطيف المسلك وهذا ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل  
 ويلتزم بعده بذكر ذلك التعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر  
 بين الفريقين احدهما مفصل والآخر محمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك  
 كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا والبلد اريد بالاكرام  
 وغناه الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا



وعلى سفر فعدة من ايام آخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا  
العدة وتذكروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكتاب الفعل  
المعتمد محذوف مولود عليه بجملة نفديره وتكمل العدة وتذكروا الله  
على ما هديكم وتعلمكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد  
بصوم الشهر وامر المرحض بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في  
افادة الفطر فقله وتكملوا عدة الامر بمراعاة العدة وتكبروا على ما  
علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي رآه  
ان تشكروا عدة الترخيص واليسر وهذا نوع من اللطف لطيف السلك  
لا يبادي بهتدي الى تبيينه الا النقيب المحذوف من علماء البيا هذا كلامه  
وعليه الحال وهو انه جعل الاول من تفصيل العلل امر الشاهد  
بصوم الشهر ويجعل ثانيا من العلل راجعا اليه وجعل وتكبروا على ما علم  
من كيفية القضاء وهم ما لم يذكر في تفصيل العلل في اذكره في بيان تطبيق  
العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويكون التفسير بان يقال ان  
ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل العلل ليس بالاستقلال بل هو  
شيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتسهيل ليفرج الترخيص ومراعاة  
العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرحض بما  
صرف الاجر كما قال ومن الترخيص كما حصل ان المذكور فيما يستوفى الكلام  
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرحض بمراعاة عدة  
ما افطر بصومه في ايام اخر وهذا دلالة واضحة على تعليم كيفية  
القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احوال امر المرحض له  
لمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك

منفتح على الامر بصوم الشهر فجعل كلامه من العلل راجعا الى واحدة  
من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولكموا عدة الامر بمراعاة العدة  
شامل الامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في  
الشاهد وعدة ايام الافطار في المرحض له وفيه نظر اذ لا معنى لها  
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر عدة ايام الشهر على انه لا ارتباط في  
ان الامر بمراعاة العدة في قوله لتكملوا العدة عدة الامر بمراعاة العدة  
اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرحض له بمراعاة ما افطر فيه ومنه  
اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعددين حكم وذلك المتعدد  
قد يجوز ان يبين كقولنا مع المال والبنون ربنة الحيوة الدنيا وقد يكون ان  
تخوف قوله في القاضية علمت يا مجاشع ان مسعدة ان الشاب والفقير  
والجدة اي الاستغناء يقال وجد في الماء وجدا ووجدا وجدة  
او استغنى مسعدة للمرء اي مسعدة هي ما يدعوا صاحبه الى الفساد  
ومنه اي المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين نوعين في المدح  
او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نزل الغمام وقت ربيع كنوال  
الامر يوم سحاف نوال الامير بدر في عينه عشرة الاف درهم ونوال  
الغمام فطرح ماء ومنه اي من المعنوي التقييم وهو ذكر متعدد ثم  
اضافة ما كصل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللطف والنشر  
وقد امله السكاك فيكون التقييم عنده اعم من اللطف والنشر ولما قل  
ان يقول ان ذكر الاضافة معن في هذا القيد اذ ليس في اللطف والنشر



اضافة ما كمل اليه بل يذكر فيه ما كمل حتى يضيف السامع اليه و  
يردده عليه فليست اقل فانه دقيق كقوله اي قول المنبس ولا يعلم ضم  
اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المشتكى منه المقدّر العام اي لا يقيم  
يراد ذلك الظلم بذلك الا الاذ لان هذا استثناء متفرع وقد  
استدل به الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة سندا  
الى العام المحذوف غير المحي العر الجمار الوحشي والاهلي وهو المناسب  
ههنا ولو تد هذا اي غير المحي على الحذف اي الدالة مربوط برسته  
هي قطعة جبل بالية وذات اي الوتد اي يدق ويشق رأسه فلا يبرئ في  
اي لا يدق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول  
الربط مع الحذف والى الثاني الشرح على التفسير فان قلت هذا وذا  
متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما محتمل ان يكون اشارة  
الى العير والوتد فلا يتحقق التفسير وح يلو البيت من قبيل الفوق  
قلت لان اسم الشاوي بل في حرف التبيين ايماء الى ان القرب فيه اقل فانه  
يفتح الى تبيين ما يكون اشارة الى غير المحي ولو سمع فساء جعلت هذا  
اشارة الى غير المحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التفسير غاية ما  
في الباب ان التفسير محتمل ومثل هذا البر في اللغز والشرف ليس اقل ومنه  
اي من المعنوي الجمع مع التقوي وهو ان يدخل شيان في معنى ويقف  
من جهة الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجرت كالنار في صفها  
وقلبه كالنار في حرجها ادخل قلبه ووجه الحب في كونها كالنار

ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من حرج الضوء وادخال القلب  
من جهة الحب والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع والتبسيم ووجه  
متولة تحت حكم ثم تسميه او العكس اي تسميه متولة ثم جمعه تحت حكم  
فالاول كقوله اي الجمع ثم التسميه كقوله اي الطيب حتى اقام الممدوح وهو  
سيف الدولة ولنضمن الاقامة معنى السيط عدها يعني فقال على  
ارياض جمع ربيع وهو ما حول المدينة خرسنة وهي من بلاد الروم  
تتقرب الروم والقلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة  
بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل  
في البيت السابق اعني قار المقاب يعني قار العساكر حتى اقام حوله هذه  
المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء قد جمع في هذا البيت  
شفاء الروم بالممدوح واجمالا لانه يشمل القتل والذنب والسبي  
وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال السبي ما نكحوا القتل  
ما ولدوا وادبر قبل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والرب ما جمعا  
والنار ما زرعوا لان في التفسير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة  
وقلة المبالاة بهم حتى كانوا يسوا من جنس ذوى القلوب وذو رصا  
المفتاح قبل هذا البيت قوله والاهر مسعدرو السيف منتظروا  
لك مصطاف ومرتب وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها  
في كونها خالصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيها اربا  
من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الروح موافق لما اورده  
المص وقوله والاهر مسعدرو السيف ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني  
كقوله اي التسميه ثم الجمع كقوله حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا  
عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياء عنهم وانضارهم نفقوا



سجدة اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلايق جمع خليفة  
وحى الطبيعة وخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وحى في الاصل الله  
في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مستحذات الاخلاق اما هو كما  
الغرائب منها فاسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضد الماعداً ونفع  
الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونه اسجدة حيث قال سجدة  
تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق ولم يتقرر لتغير  
لكونه معلوماً مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله  
يوم ياتي يعني ياتي الله اي امره اي ياتي اليوم اي هوله والظرف  
منسوب باضمار اذكر او بقوله لانكم نفس بما ينفع من جوب او  
شفاعلة الابدانه اي باذن الله كقوله لا يتكلمون الا امر  
له الرضى وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم  
فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق و  
المنع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف حتى  
وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى  
الوعد فاما الذين شقوا في النار لهم فيها رزق وشرب في الآخرة  
اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها مادامت السموات  
والارض اي سموات الآخرة وارضها لا رها دائمة مخلوقة للابد  
وهي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبورو  
مالح لوكب ونحو ذلك الاما ساء ربك ان ربك فعال لما  
يريد واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات  
الاما ساء ربك عطفاً غير محذوز اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى  
غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الاما ساء ربك قلت

قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني  
ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالآخرة  
ونحو من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى  
الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يفضل به الله عليهم  
... مما لا يوفى كنهه الا الله ثم كذا ذكر صاحب الكتاب بناء على مذهبه  
... واما عندنا فنحن ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في  
... صحة الاستثناء لان صرف الحكم على الكل في وقت تاكفده صرفه من  
... البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل لا يخلدون فيها  
... وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقون الجنة ايام عذابهم و  
... التابيد من مبداء محقق كما ينتقض باعتبار الانتزاع فكذلك ينقص  
... باعتبار الابداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة  
... الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم  
... التكلم بقوله لانكم نفس لان النكرة في سياق النفي ثم فرق بان هو  
... اوقع التباين بينهم بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي  
... وسعيد اذ النفس واهل الموقف واحد ثم قسم واصناف الى السعداء  
... ما لهم من نعيم الجنة والاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما  
... الذين شقوا الى الآخرة وقد يطلق التقييم على امرين آخرين احدهما  
... ان يذكر احوال الشيء مصفاً الى الكل من تلك الاحوال ما يليق به  
... كقوله اي قول ابي العلي ساطب حق بالفتا وشايح كانه من  
... طول ما التماثر وثقال لشدة وطئهم على الاعداء وشبانهم على الفتا  
... اذا لا قواي حاربوا الاعداء خفاف اي سرعين الى الاجابة اذا دُعوا

٢٦٢



الكتابة منهم ومدافعه خطب كثير اشد والآن واحدا منهم يقوم  
مقام جماعة قليل اذ اعدوا ذكراحوال المشايخ واصناف الى كل  
منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء  
كقوله تعالى يصب لمن يشاء اناثا ويصب لمن يشاء الذكور او يزرع  
جرهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانثى اما ان يكون  
ولدا ولا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى وقد استوفى  
جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية  
على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث  
اللان في حيز من جملة ما لا يشاءه الانسان اجم لكنه يجب تأخير  
الذكور عنهم لان في التعريف تنويرها بالذكر فكانه قال ويهب لمن  
يشاء العرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنين حقهما من  
التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث له  
يكن لتقديم من بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو  
ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي  
الصفة في تلك مبالغة في كمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك  
الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الانصاف تلك  
الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة  
وهو اي التجريد اقسام منها ما يكون من التجريدية نحو قولهم في  
فلان صديق حميم في الصحاح جميعك قريبك الذي نتم لاس  
اي قد بلغ فلان من الصداقة حدا اصح معه اي مع ذلك الحد  
يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها

270  
منها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم  
لبن سائل فلان لتسألني التجريدية في انصافه بالسماعة حتى  
انتزع منه جرا في السماعة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء  
التجريدية على حذف مضاف فعني قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت  
من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت  
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقرير في مثل قولنا لقيت  
فلان صديق حميم لغوات المبالغة في تقدير حصوله من حصول صديق  
فلان من ومنها ما يكون بدخول بالمقيدة والمصاحبة في المنتزع نحو قول  
وشوها من شأنت الوجع فجت وقوس شوها صفة محمود  
يراد بها سعة اشتد اقفا وقيل اراد بها فسا قبيح الوجه لما اصابها  
من شدايد الحرب بعد وتسرع في الاضرار الوغى اي مستغيت في  
الوغي وهو الحرب بمسيلة اي لا بأس لامة وهي الذرع والباء المبالغة  
والمصاحبة مثل الفتيق وهو الفعل المكرم عند اهله المراد من ذلك  
البغير الشخص مكانه وارسله اي تعد وبلغ ومعنى نفس لا يسرع  
لكمال استعدادي للحرب بالغ في انصافه بالاستعداد للحرب حتى  
انتزع منه استعداد اخر لا يسر زرع ومنها ما يكون بدخول في  
المنتزع منه نحو قولهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد  
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار  
لهو بلا لامرها ومبالغة في انصافها باشدتها ومنها ما يكون  
بدون تعطف حرف نحو قولهم اي قول قتادة بن مسleme الخنيفة  
لقيت لارجلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غنى  
عن غنى



وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرجل أو يموت منصوب  
مضموع كأنه قال إلا أن يموت كرم بغير بكرم نفسه فكأنه انتزع  
من نفسه كرمها بالغة في كرمه ولذا لم يقل أو يموت وهذا بخلاف  
قوله أنا اعطيناك الكوثر فصل لربك إذا لمعنى الانتزاع فيه  
قبل تقدير أو يموت بكم فيكون من القسم الأول اعني ما يكون  
التجريد وفيه نظر إذا لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريد  
بدونه ولا قرينة عليه وبهذا سقط ما قبله أنه أراد أن في البيت  
نظر لأنه من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة لأنه أراد أن يكلم  
نفسه وورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان  
المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها محلاً لها لئلا ينافي الالتفات في نظام  
أقوله البيت بالامتثال والنصح في قوله لها إذا اجتهات وجاءت مكانك  
تحمدي أو تستريحين ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير  
من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من جلا أي يشرب كأس  
بكف جواد فقد انتزع من المدح جواد يشرب به كأس بكفه  
على طريق الكناية لأنه إذا انتزع الشرب بكف التجمل فقد انت  
الشرب بكف كرم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكرم وقد  
خفي هذا على بعضهم لأنه قد فرغ من الخطاب أن كالف فهو تجريد  
والأفليس من التجريد في شيء وإنما هو كونه المدح غير تجريد  
يعرف أنه كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه أن كالف الخطاب لنفسه  
لأنه يكون قسماً بمراسه ويكون داخل في قوله ومنها محاطة الأناس  
نفسه وبيان التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصاً آخر مثله

٢٦٦  
في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخطأ طبعه كقوله أي قول إلى الطبيب  
لا خيل عندك فهد بها ولا مال فيلسد النطق وإن لم يسعد حال أراد  
بإطال الغنى فكان انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل و  
المال والحال ومثله قول الأعشى ودع هذير قان الركب من حبل وهل  
تطبق وداعا بها الرجل ومنه أي من المعنوي المبالة المقبولة لأن المراد  
لأنكون من المحتسب وهذا الشارة على من زعم أنها مردودة مطلقاً  
لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على مناهج الصدق كما يشهد به قول  
حسان وإنما الشعر المرد يعرض على الجاسر أن يكسا وأن حمقاً أن  
يبت أنت فأنه بيت يقرأ إذا اشتدته صدقاً وعلى من زعم أنها مقبولة  
مطلقاً بل الفضل بقصور عليها لأن أحسن الشعر أذهب وخير الكلام  
ما يولد فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قولنا الجفنا  
يلعن بالضي وإسبافاً يقطرون من نخدة دما حيث استعمل جمع التثنية  
اعني الجفنا والأسياق وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام  
ويقطرون يسدون ويفضون وتخذ ذلك بل المذهب المرضي أن المبالة  
منها مقبولة ومنها مردودة فالمصداق الشارة إلى تغير المبالة مطلقاً  
ولا تقسم بالمتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بر قال و  
المبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حد الشغل بلوغه  
مستحيلاً أو مستبعداً وإنما يدعى ذلك للتلايقن أي ذلك الوصف غير  
متناه فيه أي في الشدة أو الضعف وتذكر الضمير باعتبار دعواه إلى  
أحد الأمرين ويختص المبالغة في التبليغ والاعتراف والغلو لأن المدح  
أن كان محكاً عقلاً وعادة فبلغ كقوله أي قول امرئ القيس يصف فرسانه



بأنه لا يفرق وإن أكل العدد فمأدى عدائي الضحاك العبد بالكلية  
من الضيدين حتى يصح أحد على أثر الآخر في الحلق واحد بين نور ونجعة  
أراد بأشياء المذكورين بقوله من النجعة الانتم من أراد كاستماعهم ينفع  
بما في غسل مجروح معطوف ينفع أي لا يفرق فلم يفسل ادعى هذا  
الفرق أدرك نوراً ونوراً شبيهة في مضمار واحد ولم يفرق وهذا  
ممكن عقلاً وعادة فإن كان ممكن عقلاً لا عادة فافترق كقوله وتكرم  
جاري ما دام فينا وتنبه الكرامة حيث مالا ادعى أن جاري لا يميل عنه  
إلى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على أثره وهذا ممكن عقلاً متبع  
عادة وحما أي التبع والافترق مقبولان والآوان لا يكون ممكن عقلاً ولا  
عادة لا متناع أن يكون ممكن عادة متناع عقلاً فقلوا كقوله أي قول المولى  
واضفت أهل الشرك حجة الضمير للشان لتفادك النطق التي لا تخفى  
أنه بخلاف من المدح النطق الغير المخلوقة وهذا متناع عقلاً وعادة  
والمقبول أي من القول أصناف منها ما أدخل عليه ما يقرب إلى الحقيقة نحو القطة  
يكلم بكاد زير ينفذ ولوليه تمسه نار ومثله بيت السقط شجر زكوا  
وأفراسا والبلاوز فكان أن يشجوا الرجال ومنها ما تضمن نوعاً حسناً  
من الخيل كقوله أي قول في الطب عقدت سنابكها عليها الضمير  
للجواد عقدت سنابك تلك الجواد فوق رؤسها غير أي غير ألو  
تنتهي تلك الجواد عنق هو نوع من السير عليه أي على ذلك الغير لا كسلا  
أي يمكن العنق ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد أجمع فوق رؤسها  
مما كانا كائناً بحيث صار أرضاً يمكن أن يسير عليها ذلك وهذا متناع  
عقلاً وعادة لكنه تحيل حسن وقد أجمع أي أدخل ما يقرب إلى الصحة ونوع

نوع حسن من الخيل في قول أي قول القاضى الأرجاني بصف طول الليل  
تحيل لي أن شمر الشرب في الدجى وشدت بالماء البهيم أحياناً أي بوقع  
في خيال أن الشرب كحمة بالمسامير لا تذول عن مكانها وإن أجهل عين قد  
شدت باهدأ إلى الشرب لطول سهر في ذلك الليل وعدم انطباقها  
والتقارب وهذا امر ممنوع عقلاً وعادة لكنه تحيل حسن ولفظ المهية  
للمكنة يقرب إلى الصحة ومنها ما أخرج مخزج الغزل لا خلاعة كقوله أسكر  
بالأسن ان عزت على الشرب غداً إن دامن الحب ومنه أي من المعنوي  
المذهب الكلامي وهو أريد حجة المطلوب على طريقة أهل الكلام وهو  
أن تكون بعد تسليم المقدمات مستندة للمطلوب نحو لو كان فيها الهبة لا  
الله لفسدنا واللازم وهو فساد السموات والأرض بالجل لأن المراتبة  
ووجهاً في النظام الذي هما عليه فكذلك المزموم وهو تعدد الهبة و  
بالأبادة ردة على الجاهل حيث زعم أن مذهب الكلامي ليس  
بكانه أراد بذلك ما يكون برهاناً وهو القيل والمقال من  
التي يقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه والآية ليست  
لذلك لأن تعدد الآله ليس قطعي الاستدلال للفساد وإنما هو شبهة  
الصادقة أي قول السابغة من قصيدة يعقذ فيها إلى النعم من المنذر  
وقد كان مدح الجفنة بالشام فتذكر النعم من ذلك خلقت ولم تذكر  
للفكر رية وهي ما يربب الإنسان ويغلقه وأراد بها الشك وليس  
وراء الله للمراء مطلب أي هو أعظم المطالب والخلفاء على الخلافة  
التي كنت قد بلغت جنابة عن جنابة لمفك الواسي الغشي من غشاها  
خان وكذب اللام في لئيم كنت موطئة للقسم وفي لمفك جواب القسم

البدل



ولكنني كنت امر في جانب من الارض فيه اى ذلك الجانب وادبته  
الشام مستراى موضع فرة فيه لطلب الرزق ومنتهج من راد الكلا  
وارتاده ومذهب ملوك اى في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما  
مدحتهم احكم في احوالهم واقرب كنفهم اى يجعلون في حكمهم اموالهم  
منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم ارانا صطغرهم راحت  
اليهم قلم زهم في مدحهم لك اذ بنوا بغيره لا تلمه ولا تعاتبني على مدح  
الجفينة وقد احسنوا اني كما لا تعلم قوما مدحوك وقد احت اليهم  
وكما ان مدح اولئك لك لا يعقد بنا كذبت مدحى لا جفنة  
ذبا كان مدح ذلك التعميم كذا ايضا ذبا كنت اللازم باخل وكذا  
المزوم وتماورد على صورة القياس لا يقتضيه قوله وهو الذي  
يبدأ الخلق بهيده وهو في الاعادة اهون عليه واسهل من البدء  
وكل ما هو اهون فهو اذ في الامكان والاعادة اذ في الامكان  
فلا اعادة وقوله في حكاية فلما اقل قال لا احب الاقلية  
اقل وبقى بس باقل فالقرين بسبب ومنه اى من العنوى  
التعليل وهو ان يدعى علة مناسبة له باعتبار لطيف غير متحقق  
اى بان ينظر ان ينظر على لطف ودقة لا يكون موافقا لما في  
نفس الامر فيجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف  
علة له في الواقع والاما كان محسات الكلام لعدم تصرف فيه  
كما تقول قتل فلان اعادته في دفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما ينو  
من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يلحق الا غير متحقق  
ونشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار

هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يمكن ان يكون الا غير حقيقي  
ونشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار على ما  
الحقيقي ولو كان الامر كما ذهب اليهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات المعقول غير  
طابق للواقع وهذا رتبة اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة لا تثبت  
اثباتا قسدا ببيان علة لها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولا اما  
ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة  
كقوله اى قول ارباب الطب لم يكن اى لم يشابه نائلك اى  
عطاك السحاب وانما صحت به اى صارت محمومة بسبب نائلك  
وتفوقه شلبي فصيبيها الرضا اى فالصوب من السحاب هو  
عرق المحي فتزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة  
في العادة وقد علة بان عرقهاها الحادثة بسبب عطى المذوح  
او يظهر لها اى لشكك الصفة علة غير العلة المذكورة وكانت  
علة لها هو المذكورة كانت المذكورة علة حقيقة فلا يكون من من التعليل  
كقوله اى قول ارباب طب ما به قتل اعادته ولكن يتحقق اختلاف ما  
يرجع اليه فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعادتهم انما يكون  
في الاعادة لدفع ضررهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لئلا  
تكون من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه وثبتت ان يصدق رجاء





اراجين بقية على قل اعاديه لما علم انه لما خلد الحرب غدت  
 الزيا ب زجوا ان يتبع عليها الرزق من قتلهم وهذا مبالغة  
 في وصفه بالجود ويضمن المبالغة بالشماعة على وجه تهيئ  
 اي شاعري في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات اي من الزيا ب  
 وغيرهما فاذا خلد الحرب رجت الزيا ب ان يتالوا من حوم  
 اعدائه ويضمن ايضا مدسه بانه ليس ممن يسرق في القتل  
 طاعة للفيظ والحق اي يستحقه النفسانية متصفه برؤية الاوضاع  
 ويضمن ايضا صور اعدائه عنه وفطرته منهم وانه لا يحتاج  
 الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفقة الغير الثانية  
 التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول سلمة بن الوليد  
 يا واثيا صنت فينا اساءة تجي فذرك اي فذرك اياك  
الثالثة اي شاعري من الفرق فان استبان اساءة  
 الواشي ممكن لمن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحق  
 الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبة اي عقبة الشاعر  
 استثنى اساءة الواشي بان خذره اي خذره الشاعر  
 اي من الواشي شجرا شاة اي شاة عينا الشاعر من  
 الفرق في الدروج حيث تركه ابكاء ووفائه او غير ممكنة

عطف

عطف على ممكنة كقوله هذا البيت المصنف وقد وجه بيتا  
 فارسي في هذا المعنى فزجه لولم يكن نية الجوزاء ضدته لما ريت  
 عليها عقد منطلق من انطلق اي شدة النطاق وصول الجوزاء  
 كراكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء ضدته الممدوح صفة  
 غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكر المصنف وفيه نظر لانه المقدم من  
 الكلام على ما هو اصله من استباح الجزاء لاستباح الشرط ان يكون  
 نية الجوزاء ضدته علة للرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد  
 عليه اعني الحالة الشبيهة بالنطاق المنطلق صفة ثابتة وقصد ثبوتها  
 بنية ضدته الممدوح فيكون هذا من القرب الاول مثل قوله لم يحك  
 نالك السحاب البيت فمن زجهم عنه اراد ان لا ينطاق صفة متصفة  
 الثبوت للجوزاء وقد اثبتتها الشاعر وعلمها بنية ضدته الممدوح  
 فقد اخطأ مرتين لان ضدته نطاق الجوزاء اشهر ان يكن الكلام  
 بل هو محسوس ان المراد به الحالة الشبيهة بالنطاق المنطلق ولا اله  
 قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هذه يجوز ان يكون لوز  
 البيت ثلثا في قوله الله لو كان فيها الهة الا الله لفدتا بمعنى الاستدلال  
 بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون روحية ما على الجوزاء من  
 هيئة الانطلاق علة لتكون نية ضدته الممدوح اي دليلا عليه كان



انتفاء الصفات دليل على انتفاء الذات لا لثبوتها والحاصل ان انتفاء  
 المذكورة قد يصدق كونهما علة لثبوت الحذف ووجوده كما في الفرقين  
 الاولين لان ثبوت معلوم وقد يقصد كونهما علة للمعلوم كما في الآيات  
 لعدم العلم بثبوتها بلا عرض اثباته فانما جعلت نية هذه الممدوح  
 علة للانتظام كان من الضرب الاول وانما جعل الانتظام دليلا  
 على كونه اثبتة هذه الممدوح كان من الضرب الاول الرابع في  
 التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى بوصف  
 علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للمعلوم وانما به  
 اي بمنزلة التعليل ما بين على الشك وكونه مبنيا على الشك لا  
 يجعل من معنى التعليل لان فيه اعداء واهراروا شك ينافيه كقولهم  
 اي قول ان تمام كان السحاب الغر جمع الاغرة والمراد اسماء الماشية  
 الغريرة الماء عيبين تحتها صيبا فاشرقا اراد نزولها بالحرارة  
 فحفظها اي ما سكن لهن منافع وادخلة في تحتها لانه البيت  
 الذي قبله وهو قوله را شفت زح الصبا بنسيم الى الزن  
 صر جادها وهو هاجع بمناسقة الزح المن الزن السوا جاد  
 من الجود وهو المظالم العظيم القطر والسحاب السائل فقد جعل  
 على سبيل اشك نزول المطر من السحاب بانها غيب صيبا

تحت

تحت تلك الرياء وهي تبكي عليه وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب  
 طلحان طال عليها الامصار رسا فلا علم ولا فائدة لبسا البلاء  
 فكما ما وجد ابد الالهية مثل ما اجد وقال بعض النقاد في  
 هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا اراد بها هذا التفسير  
 قلت وبه هذا التفسير انه قصد بها الملازمة لطول القصة وهو قوله  
 الا ان صدر من غرائي بلاقي عشية شافتن الديار ابلاقي  
 بعض السخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر  
 وعلى هذا فالضمير في تحتها في الديار ابلاقي وكان نفس الغر تمام هو  
 الحبيب الذي فقدته السحاب في ملك الديار ومنه اي من الغر  
 التفريق وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي يثبت ذلك الحكم  
 لمتعلق له امر على وجه يشتر بالتفريق والتفقيب وهو هذا المعنى  
 قولنا غلام زيد راكب وابوه راكبا كقوله اي قول الكندي من قصيدته  
 يدج بها هذا البيت احلامكم لسقام الجمل شافية كادما وكم  
 تشقني الكلب الكلب بفتح اللام شبهه بكون يحدث للاسقام حتى  
 الكلب الكلب وهو الذي كلبه يا كل لحم الناس فياخذ من ذلك  
 شبهه بكون لا بعض انسانا لا كلب ولا دوا له ان يجع من شرب دم ملك  
 بمنزلة ارباب العقول الراجحة وملكه وشرافه في طريقة قول المتن

٧٢



بناء كلام واسا كلام وماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على اصلهم  
 بشفاء اصلاهم لتمام الجمل وصفهم بشفاء ما لهم من داء الكلب وانه  
 اى من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم الندم في هذه الشبهة على  
 الاعمال الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والندم فيكون من مجازات  
 الكلام كقولهم ولا تنكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف بين  
 ان اتى ان تنكح اما قد سلف فانكم افلا تعلمون غيره وذلك غير ممكن  
 والفرص المباشرة في تحريم وبيع تأكيد الشيء بما يشبه تقديسه وهو  
 ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح  
 لذلك الشيء بتقدير مدحها فيها اى مدحها صفة المدح في صفة  
 الذم كقولهم اى قول المتابعة الذي يبان وداجب فيهم غير ان  
 سيوفهم باني فلون اى كسور في صدها والواحد فل من فراع  
 الكتاب اى من مضاربة الجيوش فالجيب صفة ذم منتفية قد استثنى  
 منها صفة مدح هم ان سيوفهم ذوات فلون اى ان كان فلون <sup>الشيء</sup>  
 عيب فثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى  
 كون فلون السيف من العيب فزيادة توضيح للمقصود بغير  
 به والا فهو مفهوم من بناء على الشرط المذكور وهو اى هذا  
 التقدير وهو كون الفلور من العيب محال لانه كناية عن كمال الشبهة

فهد اى اثبات شيء من العيب في المعنى فالتق بالحوال كما يقال  
 هذه بيض النصارى وصلى على الجمل في سم الخياط فالتأكيد فيه كما  
 يقال اى تأكيد المدح ونفى صفة الذم في هذه الصفة من جهة انه  
 كعدم الشيء بيمينته لانك قد علمت نقيضه المطلوب وهو اثبات شيء  
 من العيب بالحوال والتلق بالحوال محال فقدم العيب ثابت و  
 من جهة انه الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى  
 كونه المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير اسكون على الاستثناء  
 يكون ذكر المستثنى اذ اجماله عن الحكم اثبات للمستثنى من ذلك  
 لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه وان كان  
 الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر انائه قبل ذكر ما بعده وهو  
 المستثنى منه بين يوقوع في وهم الشائع وظنه ان غرض المتكلم ان  
 يخرج شيئا من افراد ما فقام من النفي ويريد اثباته حتى يحصل تمام  
 شيء من العيب يقال توهمنا الشيء اى ظنننا واوهمة غيرى فاذ لو بها  
 اى لارادة صفة مدح وتوهمنا الاستثناء من الاتصال الى انقطاع  
 جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بان لم يجد فيه  
 صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نفي  
 صلابته وتأنيده للقلب والظن الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم



ان ثبتت شيئا صفة مدح ويقتب بارادة الاستثناء اى يذكر كحقيقة الثانية  
 لذلك اشترى ارادة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى كانه اى لذلك  
 نحو انا اظلم العرب بيد الا من قرئى وبيد بعض غير وهؤلاء  
 الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى في هذا الضرب ايضا ان يكون  
 متقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول متقطع لكونه المستثنى  
 غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينال قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء  
 هو الاتصال فليشمل كنه اى الاستثناء المتقطع في هذا الضرب  
 لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه  
 هذه الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن ان يقدر وضد صفة المدح فيها  
 وان لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا  
 من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان  
 الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر ان اية قبل ذكر المستثنى وهم  
 الضاربين مثل مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا كرر بعد الارادة  
 صفة مدح اخرى جاء التاكيد فلا يبارى فيه التاكيد من الوجه الاول  
 اعني وهو ان الشيء بيته لانه مبني على التعلق بالحوال المبني على تقدير  
 الاستثناء متصلا ولهذا اى وكذا التاكيد في هذا الضرب من  
 الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لاخاذا التاكيد

من الوجهين

من الوجهين وما قوله لا يعمدون فيها لغوا الاسلاما فيقول ان  
 يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام واخلاقه فيقف التاكيد  
 وجهين وان يكون من الضرب الاول الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل  
 الاستثناء من اصله متقطعا ويجعل وجه آخر وهو ان يجعل الاستثناء  
 متصلا صفيقة لان معنى السلام انه عار بالسلامة واهل الجنة  
 اغنياء وحينئذ ذكر فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لو لم يأت  
 من فائض الاكرام فكانه قيل لا يعمدون فيما لغوا الا هذه الفروع من اللغو  
 وقوله لا يعمدون فيما لغوا ولا تأثما الا قليلا سلاما سلا ما يمكن هذه  
 على كل من ضربه تأكيد المدح بما يشبه الذم كما هو ولا يمكن هذه على الوجه  
 الثالث اعني صفيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان لكن  
 بعد من قبيل التاكيد وهو شبهة الا لا ثم وليس كذلك في الكلام ان تذكر  
 متعديين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني  
 من رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الوجه ان تقول  
 ذكر الرجل ومنه اى من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو  
 ان ياتي بالاستثناء مقترنا ويكون العامل بما فيه معنى الذم المستثنى  
 بما فيه معنى المدح نحو ما نكرمنا الا ان انما بآيات ربنا اى وبما يوجب  
 منا الاصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله يقال نعم

منه



منه وانتم انما عابه وكرهه وعليه فودته قديما اهل الكتاب هل تقرون  
منه الا ان انما عابه وما انزل ايضا فانه لا استفهام فيه ولا تكار  
فيكون بمعنى انتم وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين  
والاستدراك الاول عليه لفظ لكن في هذا الباب انما بالتاكيد  
المعرب بما يشبه الذم كالاقتناء في افادة المراء كما في قوله اي قول  
ابن الفاضل يبيع الزمان الهزلة ببيع فلفظ انهم سيجتنب  
هذه الابه الا انه يجوز ان يراى انه انما هو عام لكنه الاول فالاول ان  
استثناء ان مثل قوله يبيد من قرشي قوله لكنه الاول استثناء  
بفيه من التاكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء  
منقطع والافيد بمعنى لكن ومنه اي من العنوس تاكيد الذم  
بما يشبه المعرب وهو ضربان احدهما ان يستثنى منه صفة نفية  
عن الشيء صفة ذم تنقير وهو لا فيها ان دخول صفة الذم  
في صفة المدح كقولك فلان لا يفرقه اما ان يعمى الى من احسن  
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وعقب بارتان استثناء  
بها صفة ذم افرد كقولك فلان فاسق لانه باهل فاضرب  
الاول بفيه التاكيد من وجهين واشار الى من وجه واحد وكيفية  
على قياس ما روي انه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفعلي

نحو

نحو لا يستحسن من اجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء في اهل  
جاهل لكنه فاسق ومنه اي من العنوس الاستنباح وهو المدح  
بشيء على وجه يستحق المدح بغيره كقوله اي قوله اي انما يظن  
نهي عن الاعمال اوصية اي جملة نهيت الدنيا بانك خاله  
مدح بالنهاية في الشجاعة اذا اكثر قتله لو ورت اعمالهم فلكل  
في الدنيا على وجه استنباح مدح بكونه سببا لصاحب الدنيا  
ونظاما حيث جعل الدنيا تمنى فخلو ده ولا من نهيت اشد شي  
لا فارة له فيه قال علي بن هبيل الربيع وفيه اي في البيت وجه  
آخر ان من المدح احدهما انه نهى الا بخار دون الاموال وهذا  
ما ينبغي عن علو الهمة واشار الى انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل  
مقتولية لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان  
نهية الدنيا انما هي تنهية لاهلها ولو كان ظالما في قتل من قتل كان  
لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوية الارواح يقال  
ادرج الشيء في الثوب منصوب مفعول ثان ليضمن وقد استدل  
المفعول الاول فمذا المفعول الثاني يجب ان لا يكون مفعولا ولا يكون  
في الكلام اشار بانه موقوف لا جدد فمن قال في قول الشاعر ان هربنا



اسما فناء نفوسنا واسمنا فممن نحب ونكره فقلت لست منهم  
 نفاك فيهم انما وضع امرنا ان المهم المقدم انه ادرج شكوك الزمان  
 في النهاية فقد سدد لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحجه ولو  
 جعل النهاية مدحجه لكان اقرب فلو اعم من الاستنباح لمشغله  
 المدح وغيره واضطرنا الاستنباح بالمدح كقول اي قول ابن ابي  
اقلب فيه اي في ذلك ايل اجفا في كانه اعدها على الدهر الذي  
فانه ضمن وصف ايل بالظول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبه  
 لا جفا في ذلك ايل كانه اعدها على الدهر زو به وقوله معنى آخر  
 اراد به الجنى اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابن الطيب او اكثر كما في قول  
 ابن نباتة ولا بد في جهلتي في وصالي فني لا يحل اودع الحكم عند فانه  
 ادرج في القول انما يكون حيلما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود  
 خليل صالح لان يورده حله وضمني الجواب بذلك شكوك الزمان لتغير الاخوان  
 حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيهها على انه لم يبق ثبتهما في الاخوان  
 من يصلح لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يفرم على مفارقة حله ابد لكنه  
 لما كان مراد الوصل هذه الجيوب الموقوف على المناقاة للحكم غرم على ان وجد  
 من يصلح لان يورده حله اودعه اياه فان الودع نتفاء اخر الامر ومنه  
 اي من المفقود المخرجة ويسمى محتمل التصديق وهو ايراد الكلام محتملا

لوجبه

لوجبه محتملين كقول من قال لا عور يسمى عرا حاطا عرو فبايت عليه  
 سواء فانه يحتمل ثمن ان نصير المعنى العور وصحيفة فيكون مدحا ومنه خبرا  
 وبالعكس فيكون زما قال السكاك ومنه اي ومن التوجيه متشابهات  
 القرآن باعتبار وهو امتا لها للوجبه المحتملين وتفاوتها باعتبار آخر  
 وهو انه يجب في التوجيه امتواء الاختلاف بين وفي المتشابهات احد المعنيين  
 قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاك وكثر متشابهات القرآن من قبل التوجيه  
 ولا بهام ومنه اي من المستوى المنزل الذي يراد به كقول ابن ابي  
انك مفاخر فقل عد عن زكيف الملك للثقت ومنه اي من المستوى  
 تجاهل العارف وهو كما ساء السكاك سوق المعلوم ماق غير لكنه  
 وقال لا اصب شعبة بالجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالنبيخ في قوله  
 الخارجية ايا شجرة اخا بور هو من نواحي ديار بكر ما ذكره مورقا من اوراق  
 الشجر اي صار ذائق كانه لم يخرج على ان يظريف لكنها تجاهلت فاستعملت  
 فقط كان الدال على الشك وبه يعلم ان يحيى كان يكون للتشبيه فيشعمل  
 في مقام الشك في الحكم والمباينة اي والمباينة ام ابنتا منها بالمتنظر  
 المصاحي اي اظهر بالوجه في مدح ابنتا منها حيث لم يفرق بينها  
 وبين المع البرق وضوء المصباح او المباينة في الذم في قوله اي قول  
 زهير واما ادرسي وسوق احوال ادرسي افرم ال حصن امنا فيه دلاله



على ان النقص عامه للرجال والنساء اى وكان فيهم والله ههنا  
 في الحب في قوله اى قول الحسين بن عبد الله تالله بالحيثيات  
 القاطع هو المستوي من الارض قلنا بل لا بد من كون ام يلى  
 من البشر في اضافة يلى الى نفسه ولا والله صريح باسمنا انظر  
 ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل اضاف الاطلاق والرسوم والمناد  
 والادستغنام عنها كقوله امنه منى سلام عليكم هذا لازم  
 الا لا يرضى رواجع وهل يرجع السليم او يكشف المعنى ثلث  
 الاثارة والديار ابتداء وكما تحقير كقوله تالله حكاية على الكلام  
 هل نه لكم على جل بينكم اذا قرئتم كل مرق انكم لفي خلق جديد  
 بمنزلة محمد عليه افضل الصلوات والصلوة كانهم لم يكونوا  
 يعرفون منه الا انه عندهم رجل ما هو عندهم اظهر من الشمس  
 وكان شوي في قوله تالله وانا اوياءكم على هوى او في صلات بيني  
 وكثير ذلك من الاعتبار ومنه اى من المعنوي القول  
 بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية  
 عن شئ اثبت له اى ان ذلك الشئ حكم فثبتها الغير اى  
 فثبت انت في كلامك تلك الصفة بغير ذلك الشئ من غير ان  
 لشيء له او نفى عنه اى من غير ان يفرض لشيء ذلك الحكم لذلك

الغير ولا انتفاء عن ذلك الغير نحو يقولون منى رجينا الى  
 المدينة ليجزى الاخر منها الا لى ولله القوة ورسوله  
 والمؤمنين فالاعتراف صفة وقت في كلام المناقذين كناية  
 عن فريقهم والازل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا الفرقين  
 المكين عنهم بالاعتراف فاثبت الله تالله بالرد عليهم صفة  
 القوة لغير فريقهم وهو الله تالله ورسوله والمؤمنين ولا نفى  
 عنهم والثانية حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده  
 مما يحتمل اى حال كون خلاف مراده منى المعنى الذى يحتملها  
 ذلك اللفظ بذكر متعلقها متعلق بالمحل اى يحمل على خلاف  
 مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت قلت اذ  
 اثبت مرارا قال قلت كاهل بالاياء ونفط ثقلت وقع  
 في كلام الغير بمعنى صلتك المؤمنة وثقلت بالاياء  
 بعد اذن وقد حمله على تنقيل عاتق بالاياء والمعنى واسم بعده  
 قلت طوت قلت لا بد نطوت وايرت قلت قال جلي وارت اى  
 طوت الاقائمة والايان وايرت اى املت وايرم ايضا  
 الحكم والنطول الاقام فقول ايرت ايضا منى هذا القبيل  
 واما قوله انى اعروا فممنهم وروما فكانوها وكن للاعرا



وخلقهم سماءا صائبات فكانوها ولكن في قوا آري وقالوا  
 قد صفت منا قلوب وقد صدقوا ولكن عن وادى قابليت الثالث  
 من هذه القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحو  
 على معنى آخر لم يقع في كلام غيره بل وقع في ظنه لمعنى فحم على خلاف  
 ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطرار وهوان ياء باسماء  
 المجدوع او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولاة من غير تكلف  
 في السبك ويسمى طارا لان تلك الاسماء في تحركها كما في الجاري  
 في اطواره وسهولة انجاءه كقولنا ان يقتلوك فقد تملك عروشهم  
 بقتية ابن الحارث بن شهاب يقال مثل الله عرشهم اي هم ملكهم  
 ويقال للفقير اذهب عزمهم وتضعضت حالهم قد نزل عرشهم  
 اي انجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد انزل عرشهم وهدمت سلس  
 مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم  
 بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن  
 ابراهيم هذا كلام التمام في الضرب المعنوي واما الضرب  
 اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالله ذكر منه في الكتاب  
 سبعة فنه الجنس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ  
 اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في جود

عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في جود الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه  
 التشابه في اللفظ كثيرة تخرج تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام  
 واسم منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من اللفظ  
 والبناء واناء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وهذا يخرج  
 نحو يفرح ويخرج وفي اعراضها وبه يخرج اساق والفاق وفي  
 هبائتها وبه يخرج يجر ويدر ويدر بفتح احدها وضمة الآخر فان هبئة  
 الكلمة هي كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكنائتها نحو ضرب  
 وقتل على هبئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول  
 وفي ترتيبها اي تقسيم بعض الحروف على بعضي وناحية عنه وبه يخرج نحو  
 الفقه والخقف ووجه الحذف في هذا القسم اعني التام حتى لا يفتقد مع ان  
 صورته صورة الاعداد فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما  
 ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فطين او حريقين  
 سمي تماثلا لان المماثلة هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان متفقان  
 في الافراد او بالحقيقة بان يكونا مقررين نحو يوم تقوم الساعة اي القيمة  
 بقسم المجرمون ما يشوب غير ساعة من ساعات الايام او جميعين نحو  
 قول الشاعر حرق انا جبال آجال والهدى للمر قال الاول  
 جمع اجل بالكرة وهو القطيع من بقر الوحش وانما في جمع اجل والمراد به



الاعمار واما مختلفان قول الحريري وزي زمام وقت بالعدد زنة  
 ولا زمام له في مذهب العرب الزمام الاول الحركة والثاني جمع ذمة وهي  
 البئر القليل الماء وفلان طويل النجار وطلاح النجار الاول مفرد  
 والثاني جمع نجر وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان  
 فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف يسمى  
 مستوفى فالاسم والفعل كقولهم اي قولهم انعام مائة من كرم الزمان  
 فانه يجي لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم مجي الكرم ويجذره وايضا  
 قسيمي آخر لهما وهما ان كان احد لفظيه اي لفظ التجنيس اسما مركبا  
 والا فمفردا يسمى جناسا التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناسا التركيب  
 فان اتفقا اي لفظا التجنيس احدهما مركبا والا فمفردا في الخطا خفي  
 هذا النوع من جناس التركيب باسم التشابه لا اتفاق لفظية الخط  
 ايضا كقولهم اي قولهم الفتح ازال ملك لم يكن زاهية اي صاحب  
 هبة فدمه فوله زاهية اي غريبة وكقولهم اي السلام طابا  
 طابا وجد كن سا زال سائر لثمنها ليس عنى بمقتضى خطا فصل ناضى  
 ويصرف نداء وطلايا سادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان  
 احدهما مفرد والا فمركب في الخط خفي اي هذا النوع من جناس التركيب  
 باسم المفروق لا اتفاق اللفظين في الخط كقولهم اي قولهم الفتح

كلم

كلم قد اخذ النجاشي ولا جام لنا مائة في ضرب من الجاهل لو جاهدت  
 اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاضحى باسم المفروق ما يكون  
 اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن نكاح  
 ذنك واليه يدع بضع بضع هي الويل حال مصابه وشك ليعينك الحام في  
 وروعة لطفاه ومطعم مصابه فاشترى كسب من مصابه والميم من مطعم والمصا  
 عصاة شجرة مرة والمصا الاول بالفتح مفعول من صاب المطر ان الزل  
 وهما غير متفقين في الخط فلهذا يسمى مفروقا قلت لان مجيء المفروق  
 ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل كلمتين والتقسيم ان المركب  
 ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مفروقا والا فمركبا  
 او مفروق صريح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تاج هذا  
 ان كان اللفظان متفقين في اواخر الحروف واعدادها وحيثياتها  
 وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم  
 الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها  
 او في حيثياتها او في ترتيبها لانها لو اختلفت في اثنين من ذلك او اكثر  
 لم يسمى الاتفاق الا في النوع واحد مثلا او في الهيئة او العدد  
 لم يعد ذلك من باب التجنيس لعدم التشابه بينهما فلم يدر احصا له كونه في  
 الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني



قوله فانهم من ان يتفقا او على تقدير اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان  
 اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا النوع  
 والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لا محرفا هيئة احد اللفظين  
 عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم جنة البرجنة البرد  
 والمراد لفظ البرد بالضم والبر بالفتح واما لفظ الجنة والجنة فن  
 التجنيس اللاتقي وكوه اي نحو قولهم جنة البرجنة البرد فيكونه من التجنيس  
 المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط فقولهم الجاهل امام مفرط او  
 مفرط لان المراء في مفرط وان كان مشتركا والمشتد حرفا وهو  
 يقتضيان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكنه لما كان  
 الحرف المشترك يرتفع اللسان عنها دفعة واحدة كحرف واحد وهذا  
 فكان في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية وان هذا الشا بقوله  
 والحرف المشترك في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا المراء في مفرط  
 حرف مكسور كما مر في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهوان  
 انفا من الاول ساكن ومن انشا في متحرك وهذا النوع اكثر من الاختلاف  
 بين الاول وبغير قولهم البعثة الشرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة  
 والسكون كقولهم البعثة الشرك الشرك فان الشينين في الاولين  
 مفتوح وانشا في مكسور والمراء في الاول مفتوح ومن انشا في ساكن

وان اختلفا

وان اختلفا في العدد سمي وان اختلف لفظا المتجانسين في العدد  
 المحرف بان يكون احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حرفا لفظا اتفقا  
 في النوع والهيئة والترتيب سمي التجنيس ناقصا لفظا  
 احد اللفظين عن الآخر وهذه اقسام لان الزائد امام حرف واحد  
 اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر وال  
 هذا اشار بقوله وكذلك الاختلاف امام حرف واحد في الاول  
 نحو انفت اساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط  
 نحو جدي جهنم او في الآخر كقوله اي قول ان ثمام بدون ثيابه  
 عوامهم عوامهم تمامه وصولا بالساق قواض قواض من في ثيابه  
 صفة محذوف اي بدون سواد من ايد او زائدة على من ذهب الانفسي  
 او لتبعية في مثلها في قولهم عز من عطفه وبالجملة هو الحرف موقع فقط  
 بدون وعوامهم عوامهم من عصاه ضرب بالسيف وعوامهم من عصاه  
 وعماه وقواض جميع قاضية من قض عليه حكم وقواض جمع قاض من قضيه  
 فله اي بدون للضرب يوم الحب ايد يا ضاربك للاعداء حاميات  
 للابناء صائلا على الاقران بسيف حاكم بالقتل فاطفة ويحامي  
 هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطلقا ووجه  
 منه انه يومهم قبل وروا آخر الملكة كالميم من عوامهم انما هي الملكة التي



مضت انهما ناكبة لا وى صرا زانكن آخرها في نفاك ووعاه  
 في سمكك انصرف عنك ذلك التهم وحصل لك فائدة بعد انك  
 منها واما بآية عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قما  
 وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولنا اي قول الخش ان البكاء  
 هو الشفاعة الجوى اي حرف القلب بين الجرح ورجاسي  
 هذا الذي يكون اكثر من حرف من بدل وان اختلاف انواعها اي  
 ان اختلف لفظ المتجانسين في انواع الحروف فيستطاع ان لا يقع  
 الاختلاف باكثر من حرف واحد والابعد بينهما التشابه فيخرج  
 عن التجانس في انواع الحروف كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب ورفق  
 ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيها الاختلاف  
 ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا التجانس مضاعفا وهو  
 ثلثة انواع لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بين وبين كن ليل  
 واسى وطريق طاسى وفي الوسط نحو وهم ينون عنه ويناون عنه  
 او في الآخر نحو الخيل معقود بنوا صبيها الخير ولا يخفى ما بين  
 اللان والاطا وما بين السماء والفرقة وما بين اللام والراء  
 التقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي  
 لا صفا وهو ايضا اما في الاول نحو بدل لكل همة لمة اللهم اكسر

واللفظ وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والمطعم فيها  
 وبناء فلة يد على الاعتبار لا يقال ضوكة ولفة الا بالكمة  
 المنقولة في الوسط نحو زككم بآلكنم تعرفون في الارض بغير الخي وبما  
 تخرجون الاول ان يمثل بقوله شي انه على ذلك لشدة الحب الخيرة  
 لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويين نظرا او في الآخر  
 نحو فانه اجأهم امرى الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها اي  
 وان اختلف لفظ المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في الترتيب  
 والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو  
 في اللفظ الآخر يسمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان  
 لانه ان وقع حرف لا في معنى الكلام الاول او في معنى الثانية والذي  
 قبلنا ياء وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل والاسم قلب المعنى  
 واليهما اشار بقوله ثم حاسمة فتح لا وبيانه خفف لا عداه  
 قال لا خفف حاكم في الاحباب فتح ومحوك للاعداء خفف ويحيى  
 قلب كل ونحو اللهم اسئروا لنا وامن وعاتنا ويسمى قلب المعنى  
 واذ وقع احدهما اي احدي المتجانسين تجنيس القلب في اول  
 البيت والمجانس الآخر في اخره يسمى تجنيس القلب خبيثا  
 مقولوا بمجنى لان اللفظين كانا جناحان فلبثت كقولهم



لا في انوار الهند من كنه في كل خان واذا اول احد المتجانين سواء كان  
 جناسا لقلب او غيره ولذا ذكره باسم ظاهر دون المظهر المتجانس  
 الا في بعض الجناس فزاد جوا ومكررا وورد نحو جئتكم من سبأ  
 ببناء يقين ونحو قولهم من طلب شرا وجد وجدا وقولهم البيند  
 بغير السهم غم وبغير السهم سم ومثل عوام وعوام وقوام وقوام  
 وكقولهم حاكمك ملاويباو ولا عداوة في وخف وقيل ان الجناس  
 على توافيق اللفظين في الكناية ويسمى جناسا خطيا كقوله تعالى  
 ولذي هم مطعمين ويقيني واذا رشت فهو يقيني وكقولهم  
 عليكم بالابكار فانهم اشبهوا اقل جبا وكقولهم عزاء في  
 قصار قصار ذلك ذلك فاحش فاحش فذلك فذلك ثم ابرها  
 وفيه في هذه النوع عالم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها  
 كقولهم في مسود من يعود وفي المستنصرية جنة المسير فغير جنة  
 وقيل لفاظل استصح نقه اي ش تصحيفه فقال انبت تصحيفه  
 ويبنى بالجناس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافيق  
 الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو قام  
 وجبك للذي القيم فانما اشتقان من قام يقوم واسنان  
 يجمعها اي اللفظين المشابهة وهو ما يشابه الاشتقاق وليس  
 بالاشتقاق

بالاشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من  
 الحروف او اكثر لكن لا يربطان في اصل واحد في الاشتقاق نحو قال  
 في لعلكم من القالين فان قال من القول والقالين والقالين ونحو  
 قوله تعالى انما قلتم الى الارض ارضينكم بالحجوة الدنيا وبهذه يورثان من  
 المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق  
 الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل الق  
 والقم والمرف ونحو ذلك والارض مع ارضيت من هذه القبيل وهو  
 ضاه ومن انواع الجناس جناس الاشياء وهو ان لا يظهر جناس  
 باللفظ بل بالاشارة كقوله خلقت لحيمة موسى باسمه ويهرون  
 اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظ راء على الهد وهو في التثنية  
 يجعل احد اللفظين المذكرين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى  
 او المتجانين ان كانت بينهما في اللفظ دون المعنى او المتفقين  
 اس بالجناسين والمراد بها اللفظان اللذان يجمعها الاشتقاق  
 او شبهه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ  
 الاخر في اخرها الا في الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون  
 اللفظان مكررين نحو وخشيت الله وانه احق ان تخشاه والله ان يكون  
 متجانسين نحو سائل اللطيم يرجو ودم سائل الاول من السائلين



من السيلان والاشكالان بحج اللفظين الاشتقاق نحو استغفر وركب  
انه كان عقاراً والراجح ان يجمع ما شبه الاشتقاق نحو قال في قولكم  
من الثقلين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المذكورين  
او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الاخر في  
صدر المصراع الاول وخشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعتبه  
صاحب المصراع فيما آخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في المصراع الثاني  
متم في علم وحلم وزمعه وعنده مشهور مشهور واي المصراع او لا  
فيه لروايج على الصلة ان لا صدراة المصراع الثاني اصلا بخلاف  
الاول فالمقترع عند اربعة وهذا يقع للفظ الاخر في صدر المصراع  
الاول وخشوه او بحجة او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان  
اما مكران او متجانسان او ملحقان بهما تقصير ثمانية عشر حاصلة من ثمة  
اربعة وثلاثة وباعتبار ان الملحقين هما ان لانه اما ان يجمع ما اشتقا  
او شبه الاشتقاق تقصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة  
في اربعة لكن المصراع يدور من شبهة الاشتقاق اما لا واحد اما  
لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما الكفا بالامثلة الاشتقاق  
فبمئة الاعتبار او ثلثة عشر مثلاً لا اما ما يكون اللفظان مكررين  
فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول

كقوله

كقوله سير مع ابن العم بطم وجهه ويسى في راع الذي بشره وما يكون  
اللفظ الاخر في ختم المصراع الاول مثل قوله ان صفة بن عمه الله  
القنبري تمنع من شجيرة راجد فابعد الفية من عرار عني ورفيعة  
صفاء صليبة المرحمة وموضع من عرار رفع على انه الميم ما ومن زائدة  
ومنع مقول اقول في قوله اقول لصاحب العيسى نعم بن بن المنقبة  
فالصاحب ريفي اجاري ريفي وابانه قصتنا والرواحل ريع بن فديحة  
الموضعين واقول في انشاء ذلك مستلهاً استمع بشيمع راجد فانا  
نقدمه اذا امينا بخروجنا من ارض نجد ومناجاة وما يكون اللفظ الاخر  
في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول بانهم ومن كان بالبيض  
الكواكب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدوا ثديها للنهوض منوما  
منوما مولها فواز التلب بالبيض يعني سوف انقوض القوط  
منوما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم  
يكن الامور في ساعة قليلة فانه نافع في قلبها وفيه الماء على الد  
التي لو وجدتها بها اهلها ما كانا وحنا مقبلها الامام فنزل  
القليل والتفرج على شتر الاقامة عليه وانتصب مخرج على  
خبر لم يكن واسمه ضمير الامام وقليلا صفة مؤكدة لان الفلة تفهم  
من اضافة التفرج الى الساعة ويجوز ان يريد الانجيز قليلا







شبهة الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل  
قولهم اجماع من قرينة محمد بن نهد حين استشهد ثوبان في الشرع  
من كان يجيب به الورى ويفر صرف الدهر نائلة الفجر وقد كان ليبيها  
القد ضرب الالبيوف القاطع في الوحي بواثر اى قواطع جنى  
استعمالها واهى لان من بعده بتر جمع البتر اى لم يتبعه على  
يستعملها استعماله فيفر وانما يجمعها الاشتقاق وكذا البواثر  
والبتر واما الاشتقاق الثلاثة التي اتملها المصنف فتان ما  
يقع احد الملحقين للذين يجمعها شبهة الاشتقاق في آخر البيت و  
الملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولا يلى الى  
بدرى لغتان الى ملحق فيحقالة من لا يح لاج فالاول ما قبل يلى  
والاخر من اسم فاعلى من لجاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في آخر  
المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المطاوع ومطلع الى  
تخليص اعنى فالاول من معنى يبنى واثنا من عناء يبنى  
ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر ليرى لكان  
الثرى بامكانه ثراء فاضحى الآن مشواه في الترمي فالتراوى من  
الثروة والترى بائى ومنه اى من اللفظ السبع وهو  
قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة  
لكلمة

لكلمة الاخرى من الفقرة الاخرى كما سيجى وقد يطلق على توافقها وال  
هذا الشار بقوله قيل هو نوطا الفاصلة بين من انشأ على حرف واحد  
في الآخر وهو معنى قول السكاك هو اى السبع في انشأ كاتفايته في البتر  
وفيه بحث لانه هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة بتراسها او في الآخر  
منها او غير ذلك على تفصيل المذهب ولا تطلق التافئة على نوطا  
الكلمتين من او اخر الا بيئات على حرف واحد وانما اورا السكاك  
بالاسجاع حيث قال انما هي في انشأ كاتفايته في انشأ الانفاظ <sup>المستوفى</sup>  
عليها في او اخر الفقر وهي التي يقال لها فواصل ولذا ذكرها بالفظ  
الجمع والاصل انه لم يرد بالاسجاع معناه المصدر كما اراده المص  
قوله وهو معنى قول السكاك معناه ان هذا مقصود كلام السكاك  
وحصوله يعنى كما ان الفوا في هي الانفاض المتفاقمة في او اخر الفقر  
وكما ان التقفية ثم توافقها فكل السبع بمعنى المصدر ههنا توافقها  
وهو اى السبع على ثلثة اضرب مطرفا ان اختلفا ان الفاصلة  
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقار وقد خلقكم اطوارا فالوقار  
والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلفا الفاصلة  
في الوزن فان كان ما في احدى القريتين من الانفاظ او كان  
الكثر اى اكثر ما في احدى القريتين مثل ما يقابل اى يقابل ما في واحد



القريتين من الاوزن في الوزن والتقفية او التوافق على حرفي الالف  
 فتصنع في فقه بطبع الاسماء بحرف لفظي ويقوم الاسماء في فقه وعظ  
 جميع ما في القرينة الثانية بوافق ما يقابل من الاوزن في الوزن والتقفية  
 وما لفظه فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية وتوقيل بدل  
 الاسماء الاوزان كما في الثانية موافقا لما يقابل من الاوزن  
 والافتقار ان وان لم يكن ما في احد القرينتين ولا اكثره شل ما يقابل  
 من الاخر في السبع المتوازن وزك ان يكون ما في احد القرينتين  
 او اكثره وما يقابل من الاخر في تخفيف في الوزن والتقفية جميعا  
 كونه مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والاسلاك  
 عرفا فاما صفا صفا او في التقفية فقط كقولهم انما نحن  
 والاصناف فملك الحسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احد القرينتين  
 مقابل من الاخر نحو انا اعطيناك الكوثر فصوله يكرر وانما قال في  
 الاثر السبع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الفاظ وخبرنا  
 التاليف وكون اللفظ تاما بالمعنى لا عكسه وكل واحد من الفقرتين  
 راد على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصائبي لا تترك العين  
 بلما ظها ولا تخه الاثنى بالفاظها ولا تخلفه العصور بلما ظها  
 ولا تهرس الدهور بكرر هاء الصلوة على من لم يتركها الا طم

ونحوه ولا سيما الالف وعفاه از لا فرق بين مرور العصور وكرارها  
 ولا بين نحو الالف وعفاه الرسم قيل وحسن السمع ما شاء قرأته  
 في مدحهم وطلح منصور وطلح محمد ورثه ان بعد ان لم ينسأ قرأته  
 فالاحسن ما طلعت قرينة الثانية نحو البسم اذا هو ماضل صاحبكم  
 وما عجزوا قرينة الثانية كخزوه فقلوه شتم الجحيم صلوه ولا يحسن  
 ان يوزن قرينة اخرى اقصر منها قصر كثيرا قال ابن كثير السبع  
 ثلثة او اسم ما دل ان تكون الفاصلة متساويتين كقولهم فما  
 البسم فلا تهرسوها السائل فلانهم واثاني ان يكون اثاني  
 اطول من الاول لا طول لا جزم عن الاعتدال كثره والا كان فيهما كقولهم  
 وقالوا اتخذه الرحمن ولد القدر جنتهم شيئا ارا تكرار السبع بنفط من  
 وتشتق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظا واثاني  
 سبع وله في القرآن غير نظيره ويستثنى منه ما كان على ثلثة فقرات  
 بحبان في عدة واحدة ثم ثاني اثنا عشر بحيث تزيد عليها طولا ولا يجوز  
 ان ينجح مساوية لهما كقولهم واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فسد  
 فصور وطلح منصور وطلح محمد ورثه اثنا عشر كل منها من لفظين  
 ولو جعلت اثنا عشر منها خمس لفظات او ستا كان حسنا واثنا عشر  
 ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندنا عيب فاحسن لان السبع شرف



اعمد بالاول بطوله فاذا جاء الثاني قصير يبقى الانسان عند سماعه كمن  
 يريد الانتهاء الى غاية فيقصر وينها ثم السبع اما قصير واما طويل  
 والقصير هو من قرب الفواصل المشجوعة من سبع السبع وايضا  
 هو وعمره كما لان المعنى اذا صبح قليلا عموما طاة السبع فيه  
 واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة عشر فوارا  
 عليها فممن الطويل ومنه ما يقرب من القصير ما يكون ثاليفه من  
 احد عشرة الى اثنا عشرة اكثره خمس عشرة لفظه كقولهم <sup>كل</sup> واذا انقفا  
 الانسان من جهة الابه فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة  
 والاسباع مبنية على كون الاعجاز اى او فواصل الثالين لان  
 الفرض من السبع ان يراو بين الفواصل ولا يتم ذلك في صورة الا  
 بالوقف والبناء على كون كقولهم ما بعد ما فات وما اوف  
 ما هو آت فلو اعتبر الحركات لفدات السبع لان انما من فاشقوا  
 ومن آن تكسر ممنون وهذا غير جائز في الفدات والاولى بالعرض  
 عند تراو الفواصل واذا رتبهم يخرجون الكلام من اوضاعها لا يروا  
 فيقولون اعدك بالندبا والندبا اى بالندوات وهذا في الظاهر  
 ومرة اى امر في واخذ ما قدم وما حدث اى احدث بالفتح وان فيه  
 ارتكبا بالما بالالف لفظه فافظك بهم فزكك قيل ولا يقال في القرآن

السبع

اسباع لان السبع في الاصل هو الحامي ونحوها بل يقال فواصل  
 وهذا مشعر بان السبع هو الكلمة الاخرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل  
 الا بعد وقبل السبع غير فخص بالثبوت بل يجوز في النظم ايضا ومثاله من  
 انظم قول ابن تمام تجلى به رشدي واثر به يدك وفا من ثورك وهو  
 الماء القليل واصله في الماء واورى به رشدي اى صار ذوقا وهذا  
 عبارة عن النظر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه  
 مضاعج متكلم من اوريت الذئب افرج ناره فملط وقصيف والفا  
 في برهق والى فخر المذكور في البيت اسبق وهو قول ساجد فخر ما  
 جيت وانما لا علم ان قد جيل بفر من الحمد ومن السبع على هذه القول  
 بعض القول بعد الاختصاص بالثبوت ما يسمى الشطر وهو جعل كل  
 من شطر البيت سبعة مخالفة لآخرها اى السبعة التي في الشطر  
 وقوله سبعة ينبغي ان ينسحب على المصدر اى يجعل كل من شطر البيت  
 سبعة سبعة مخالفة للبعة التي في الشطر الاخر لا على الفصول  
 اثنا لجعل لان الشطر ليس بسبع ويجوز ان يسمى كل فقرتين بعينين  
 سبعة سبعة للكل باسم جزئه فقول الهريز لما افتتحت غارب  
 الاغتراب واثنا من المترتبة عن الاغتراب سبعة وقوله طوحته طويح  
 الزمان الا صفا اليمن سبعة اخرى كقولهم اى قولهم تمام عجم



بعد المتكلم بالدين في المودة تبين معصم بالدين منتقم من رعب  
 في الله اي رعب فجا يقر به من رضوانه من رعبه ان منتظ ثوابه وخافه  
 عقابه فانظر الاول سمعة مبنية على الميم والثاني على الباء قوله تبين  
 مبشر وخبر في البيت الثالث وهو قوله لم يرهم قوما ولم يرهه الجمل  
 الا تفهم من الرعب ومن السمع على القول بجر يانه في النظم قال  
 التبريح وهو جعل الودع مقفلة تقففة الضرب والودع هو خوف  
 المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن  
 اثير التبريح بنظم السبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع متفلا  
 بنفسه في فهم معناه ويسمى التبريح الكامل كقول امرئ القيس في الم  
 مهلا بعد هذا التذييل وان كنت قد رعت هجرى فاجلج الثانية  
 ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاجاء مرتباً به كقول ابن  
 قفا نيك من اكر جيب ومنزل بسقط اللول بين الدخول فقول  
 الثانية ان يكون المصراعان بحيث يجمع كل منهما مع وضع الآخر كقول  
 ابن الجراح البغداد من شروط الصبيح في المرحان خفة الشرب  
 مع ضلوع المكان الرابع ان لا يفهم معناه الاول الا بالثاني في التبريح  
 التناقض المكد وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المعنى  
 في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل من غيبه بؤر وغاب الموت لا يورث

وهذا

وهذا الزل دربة وما مختلف المعنى لكنه مجازا كقول ابن قتيبة  
 شربا للفقارة ودرتها فاصبح للشدية البهيم مرتقا اسارا يكون  
 المصراع الاول معلقا على مفتاحه ذكرها في اول الشان ويسمى التعلق  
 كقول امرئ القيس لا ابرها الطويل لا تجلي يصبح وما الا يصبح شكك  
 باشد لان الاول متعلق بصبح وهذا يصيب السابقة ان يكون التعلق  
 في البيت تحالفا لثانيته ويسمى التبريح المظور كقول ابن نواس  
 اقلن فزنت من الذنوب وبالذات رعدت من الجحور فخر بابا  
 قفاه بالذل انتقامي كلامه ولا يخفى ان السابقة خارجية مما هي  
 فيه ومنه من اللفظي الموازنة وهي شاذة وانفا صلتين اي  
 الكلمتين الاخرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن  
 دون التقيفة نحو غارق مصفوفة وذو راية مبتوتة فلفظا  
 مصفوفة ومبتوتة متساويان في الوزن لا في التقيفة لان  
 الاول على الفاء والثاني على الشاء ان شاء الله لا عبرة ببناء الثاني  
 على ياءين في علم القوافي ومثله هو شعره راو اللوك كوكايب  
 هذا الجرجو راو الكرام جداول وانظروا من قوله دون التقيفة في  
 في الموازنة الا بتساوي الفاصلتان في التقيفة البنية حيث يكون  
 بينهما بين السبع يتاين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها تساوي



المكتبة

الكتاب المستفيض هديناها الى الصراط المستقيم قوله اي قول ابي تمام  
 منها الوضوح اي بقر الوضوح لان هاتان اواصر اي هذه النش  
 تان سبكا ويحد ثك ومما الوضوح فذا الخط لان تلك القنا  
 ذوايل وانف وانف لا زبول فيها انظارا لآية والبست  
 مما يكون اكثر ما في احد القيتين مثل ما بقا بد من الاخر لا جميع  
 يخفق فاقيل الوزن في اثنتاهما وهديناها وكذا هاتان  
 ومثال الجود البخس فاجم علم جيد فيك رهما واقدر  
 عنك مهربا ومنه اي من اللفظ القليل وهو ان يكون الكلام  
 وزاقلية وابتدأت من حرف الا في الحرف الاول كان الى اصل  
 بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر  
 اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراع قلبا للآخر  
 كقوله ارانا الاله هللا انا را وقد لا يكون كذا قد لا يكون  
 مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القائل لا رجا بوجه  
 تدوم لكل هول وهذا كل بوجه تدوم واما في النثر واما  
 ابيه بقوله وفي النثر بل كل في ذلك وريك فكم في الحرف  
 في هذا الباب في حكم الخفف لان المقية هو الووف المكتوبة ومنه  
 من اللفظ الشنيع وسمي النوشيع وذا النافيشين ايضا



وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما أي  
 من القافيتين وكان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف  
 على كل منهما لا يوجب التثنية أن يكون الشئ مستقيما على أي القافيتين  
 توقفت لأنهم سرور بان بيننا من عرايبات القصيدة زادت  
 القافيتين على بحر من بحر واحد فعلى أي القافيتين توقفت  
 كان شواستقيا والجواب أن لفظ القافيتين مشهور بكونه قافيتين  
 كقوله أي قول البحر يا ضابطا لديننا من خطب المرأة الدنيا الحبيسة  
 أنها شرك الدرس أي صالحة الصلابة وقارة الأكرار أي قو  
 الكدورات وأرضها ما أضلكت في يومها بكت عند بعد الهامش من  
 غارها لا تنفض واسيرها لا يفقد بجلا بلا لا خطر وكذا  
 الأبيات قلنا البيت كلها من الكمال إلا أنها على القافية الثانية  
 من ضرب الثانية وعلى القافية الأولى من ضرب الثانية والقافية عند الخليل  
 من آخر حرف في البيت الأول ساقى بيده مع الحركة التي قبل ذلك الساكن  
 ويروى عنه أيضا أن الشعر الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية فالقافية  
 الأولى من قوله يا ضابطا لديننا هي من حركة الكاف من شرك الدرس إلا أن  
 أو جمع قوله كالدري والقافية الثانية من قوله الدان من الأكرار إلا أن  
 أو لفظه وأرضه وهذا هو الآخر عند كونه في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت

على قافيتين

على قافيتين أو أكثر فكان من يشمل نحو قول البحر جوع على المشمة  
 الصبح بحر وتقطي بوم صلاه وزعي زابن على الفكر القليل  
 ثم انشغى من حاله لا تظلم فان قيل إذا وجد البناء على أكثر من قافيتين  
 فقد وجد البناء على قافيتين قلنا انما هو من قوله هو بناء البيت  
 على قافيتين أن يكون بنيا عليهما فقط ومنه أن من انقلبت زور  
 ما لا يلزم ويقال له الألفاظ من التظلم والتشديد والألفاظ  
 أيضا وهو أن يحذف حرف الروي وهو حرف الذي بيني عليه  
 ونسب إليه فيقال قصيدة لا ينة أو ثنية مثلا سمي بذلك لأنه نحو  
 بيتا الأبيات من روية الجبل إذا قلته وهذا لأن الفعل يجمع بيني  
 الجبل أو في رويت على البعير إذا شئت عليه الروي وهو الجبل  
 يجمع الأفعال أو من أرى لأن البيت يروى عنه فينقطع كما  
 أن عنه الألفاظ ينقطع الشرب أو ما في معناه أو قبل حرف  
 الذي هو في نص حرف الروي من الفاصلة بعد الحذف الذي وقع  
 في فاصل الفقر موقوف في الروي في قوافي الأبيات ما ليس بلازم  
 في الجمع مثل الزام حرف أو حركة يحصل بسبب بدونه فقه من  
 الفاصلة حال ما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعلى بحر  
 والمراد أن يحذف كونه بيني أو أكثر من بيني أو أكثر والألفاظ



بجواب قول الخزانة ما ليس بلازم في السبع مثلاً قوله فقامت  
 في ذكر الجيب ومنزل بسط الله بينه وبين الخول قوله فقامت  
 مع مفتوحة وهذا ليس بلازم في السبع وإنما يتحقق لزوم ما لا يلزم  
 بوجوه في البيت الثاني أيضاً بجم وقوله ما ليس بلازم في السبع معناه  
 أن يكون قبل حرف الروي من في فية البيت أو قبل ما لا معناه من في فية  
 القوة بشرط لا يلزم إلا أن يكون في مذهب السبع يعني لو جعلها في  
 التقافية أو الفاصلة بين السبعين لم يمتح إلى الاتيان بذلك  
 الشيء ويصح السبع برونه وبهذه الظاهر وما يقال أنه كان في  
 أن يقول ليس بلازم في السبع أو التقافية بوقوفه قبل حرف  
 الروي أو ما بمعناه فجاء ما ليس بلازم في السبع قبل ما هو في معنى  
 حرف الروي من الفاصلة نحو فاء السبع فلا تقرأ وإنما كان فلا  
 فالله بمنزلة حرف الروي وقد جرى قبلها في الفاصلة بين السبعين بالياء  
 وهو ليس بلازم في السبع بدون ذلك مثل فلا تقرأ ولا تسير ولا تظفر  
 ونحو ذلك وكذا افتحة السبع تتحقق السبع في نحو لا تقرأ ولا تسير  
 ولا تظفر كما ذكر في قوله تعالى اقربنا الله من قبله وانفق القوم في روا  
 آية يوفون أو يقولون مستمراً وجيء قبل حرف الروي نحو قوله  
 سائلكم عما أنزله من بين يديكم لم تمنن وإن هي جلت أي لم

اولم تخطأ

اولم تخطأ بمنته وان عظمته في الا سائلكم شكرت به فتمت وشكروا  
 وقد يقال شكرت فلا ن يريه ون نعمته وكأنه اراد ساكنه لعمرو  
 فحرف الجار او جعل ايارس بدل اشتمال من عمرو فحق أي وهو فحق  
 غير محجوب افتح عن صديق ولا مظهر له الشكوة في الفعل زلت  
 يقال في الكتابة عن نزول الشتر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت  
 الفعل به أي لا يظهر الشكاية إذا انزل به البلاء والابتلى بالشد  
 بل يصير على ما ينوب من حوارات الزمان وفي طريقة قول الاقرازا  
 افتقر المرء لم يرفقه وان ايسر المرء ابر صاحبه رأى خلت أي  
 فقره من جرحه كحق مكانها لا يكنت استرها بالجد فكانت  
 خلت فدى بعينه من تجلت أي انكشفت وزالت باصلاحها  
 بيا ياربه يعني من حسن اهتمامه جعله كالامر الملائم له حتى تلافاه  
 بالاصلاح فحرف الروي هو الشا وقدمي قبلها في الايات بلا مشقة  
 مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السبع دون تحقق السبع في نحو  
 جلت ومدت ومنفت وانفتقت ونحو ذلك ففي كل من الآيات  
 والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم أحدهما التزام الحرف كالتاء  
 واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني  
 كالف ومثلهما بالعكس كقوله بن الروي لما نزل الدنيا به ضررها



يكون بالاعتماد على بولده والافعال بغيره فلا يوسع مكانه فيه  
 واخذ حيث التزم فتح ما قبل الالف فان قلت قد ذكر المصنف في  
 الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري  
 وما اشتار العمل من اختيار الكل فانه كما التزم في الفاصلتين  
 اعني العمل والكل والسين التي يحصل السج بدونها كذا قد التزم  
 في الشارواختار انما التي يحصل السج بدونها فهل يدخل مثل ذلك  
 في التقفية المذكورة قلت نعم ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناها  
 اعلم ان يكون ذلك في حرف او تاقافية او الفاصلة او غيرهما لان جميع  
 ما في البيت الحرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي لكن هذا  
 بعيد وانظر ان لزوم ما لا يلزم انما يكون على ما في التاقافية او الفاصلة  
 لانهم فسروه بان يكون يلزم التمام في السج والتقفية قبل حرف الروي  
 ما لا يلزم من مجيئه كونه محصورة احرف معينة او اكثر وان قد قبل حرف  
 الروي ما لا يلزم من مجيئه كونه محصورة معني حرف الروي في حرف  
 التاقافية او الفاصلة والا كان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة  
 وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا فانه ان  
 مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم في مجيئه في كل السجقة  
 او الاشارة الفاصلة القوافي واصل الحكي في ذلك كله يعني في الضرب

اللفظي

اللفظي من المحسنات ان تكون الفاظ ثابتة للمعاني دون العكس اي لا  
 ان تكون المعاني قوايع للفاظ وذلك لان المعاني اثار لتلك المعاني  
 طلبت لانفسها الفاظ ثابتة لها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى  
 بالفاظ متشابهة مصنوعة وجعل المعاني ثابتة لها في كمالها هو  
 على باطن شوه وبها من حسن على منظر قيم وعنه من ذهب على فصل من خشب  
 فينبغي ان يجنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شعف بابر  
 شئ من المحسنات البغية فيمضون الفانية الى جميع عددة من الحسنة  
 ويجعلون الكلام كما في مرق لا فادة المعنى فلا يزالون يخفون الالة  
 وذلك ان المعاني قال المصنف هذا ما يشترط باذن الله تعالى جمعه وتكرره في حصول  
 الحق اثباتا وبقيت اثباتا كرها في علم البديع بعض المتأخرين وهو  
 الاول ما بيني اهما ويجب تركه التوضيح له اما عدم تكرر حرف  
 البلاغة او عدم كونه زجعا الى تحسين كلام البليغ وهو ضربان احدهما  
 مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع فيه من التشكك مثل  
 كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل المصروف هو  
 يوتى بكلام يكون كل من كلمته مستقلة الحروف كقول الحريري فتنتي فتنتي  
 تجنن تجنن ففتني غيب تجنن ومثل القطع وهو عند الموصلي كقول الوطواط  
 واورك ان ذرت دارودود رارا اوردا ووردا ومثل الخفيا



الرسالة او القصيدة التي تكون حروفها كلمة منقوطة باجماع حروف  
الاخر غير منقوطة باجماع كقول الجوزي الكريم غبت اليه جيش سود  
يزن الماخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة  
منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الخرف وهو ان يتكلم الكاتب  
او ان عرفيا لا يرب له او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف  
المجم والثاني ما لا اثر له في التبيين قطعا مثل التزييد وهو ان تعلق  
الكلمة في المصريح او الفقرة بمعنى ثم تعلق ببعضها بعد ذلك كقولك  
مثل ما او نزل من الله العلم وكقول زهير من يبق يوما على علة  
يلق اسماء فيه والنه اخلفا وقول ابن نواس صفراء لنزل الاله  
باحتها فوسهاج مسته سراء ومثل التقييد ويسمى ساقية الاله  
وهو اسماء مفردة على بيان واحدة ومثل ما يسمى بفتح الصفا  
وهو تعقيب بوصف بصفة اسم الية واما القسم الفائدة وذكره  
لكونه داخل فيما ذكرناه مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح  
وهو ان ترى في كلامك خفا ولالة فتارة بكلامك بين المراد ووضوح  
فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب  
الاطناب وقد اوردته في المسحاة او لكونه شتملا على تخطيط  
مثل ما سماه حزائيا وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه

قد يحى

قد يحى مع الایجاز وقد يحى مع الاطناب ومع المساواة ايضا فم  
الثاني ما لا باس من ذكره لا سيما على فائدة مع عدم وجوده فم  
مثل القول في السقاة الشربة وما يتصل بها ومثل القول في الابد  
والنقص والاشياء والمصير فتم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء  
وعقد ساقية وخمس وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة  
الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة  
كالقدم على ما توهم بعضهم ختم الكتاب  
في السقاة الشربة وما يتصل بها اس بالسرقة مثل الاطناب  
والعقد والحل والتبليغ وغير ذلك مثل القول في الابد  
التخلص والاشياء اتفاق القائلين ان كان في العرض على القوم  
كالوصف بالشئ او السجاء وحسن الوعد والبيان نحو ذلك فلا  
يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذ او نحو ذلك ما يؤيد هذه المعنى  
لنقده اي نقدر هذه الفرض العام في القول والعارف فيتم  
في الفصيح والايحى والثالث عرو للفق وان كان اتفاق القائلين  
في وجه الالة على العرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات  
وصف من الشئ او السجاء او غير ذلك كالتشبيه والمجاز والكتابة  
وكذلك هي تستدل على الصفة لا خصاصها بمن هي لا اختصاصها



تلك السميات بمن ثبوت تلك الصفة له كوصف الجوار بالتهلل عند  
 عند ورواها عن ابن ابي عمير و كوصف الجبل بالحيوس مع  
 سعة ذات اليد فان اشتركا في موصفة او موصفة في موصفة او موصفة في موصفة  
 على النقص لا تستقر فيها اشارة الى موصفة او موصفة في موصفة او موصفة في موصفة  
 بالاسد والجوار بالبحر فهو كالاول او فالافتاق في هذا النوع من وجه  
 الدلالة على النقص كما لا يفتاق في النقص العام في انه لا يفتاق في  
 ولا اخذ وقوله فهو كالاول فهو في قوله فان اشتركا في موصفة او موصفة في موصفة  
 الجملة الشريطة جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اذن  
 لم يشتركا في موصفة ولم يوصف اليه كل واحد لكونه محالاً لا  
 بفعله جازان في قوله في هذا النوع من وجه الدلالة السبق  
 والزيادة بان يكلم بين النفا كلف في بانها ضل وان احدهما  
 اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي  
 معاد يشتركا في موصفة من وجه الدلالة على النقص ضربان  
 احدهما خاص في نفسه غير مستلزم لبيان الا بفعله والآخر عامي  
 تنصرف بما فيه من الاستدلال الى الفاعلية كما مر ثوباً في التنبيه والافتاق  
 من تقسيمها الى النوعين الخاص والمبني على اعمام اعمام البقاء  
 على الاستدلال او مع التنصرف فيه بما يخرج من الاستدلال الى الفاعلية

كان

كما في الاشارة المذكورة وان اشتركا في هذا فالافتاق والافتاق اي يسمي  
 بهذا الاسمين نوعان ظاهر وبهر ظاهر اما انهما موصوفون بوجه  
 المعنى كله اما مع اللفظ كله او بمعنى او وجه عطف على قوله اعمام  
 اللفظ اي او بوجه المعنى وجه من غير اخذ اللفظ كله ولا بمعنى فالتنبيه  
 الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوصف المعنى مع اللفظ كله  
 او بمعنى والثاني ان يوصف المعنى وجه والآخر الاول والثاني لان  
 المتأخر مع المعنى اعمام اللفظ او بمعنى مع التنقيب انظم او بدونه  
 فلهذا عدة اقسام اشارة الى موصفة فان اخذ اللفظ كله غير تنبيه لتنبيه  
 اي بكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المقدرات فهو من نوع  
 لانه سعة محضة ويسمى نفي او انتفاء كما حكى عن عبد الله بن زيد  
 انه قيل بقوله معنى بن اوس اذا انت لم تنصف اشارة الى معنى  
 تنصفاً صامجك التنصيف ولم توفه حققة منوصفاً المعنى ولم تجيب  
 له عليك مثل ما توجب لبقك ووجهه على طرف الجهر ان كان يفتق  
 اي وجهه هاجرك مثبداً بك وبوجهه اشارة ان كانت بمسكة  
 ووجهه ومعرفة ويركب من سيف او ركب من سيف او ركب من سيف  
 كل امرئ يقطع يقطع سيف وتاثير تاثيره وادراكه على وجهه  
 من ان تقسيمه اسبغ لا من ان تقسيمه اسبغ لا من ان تقسيمه اسبغ



ارعن ركوب خرسيف عزحل ار بعد ان لا يباي ان كبر في الامور  
 ما يؤخر فيه ثابته السيف مخافة ان يدخل عليه ضيق ويقتله عاروا (هتفتا)  
 من لم يكره ركوب مبعدا او معد لا فقد حكى ان عبده بن زبير دخل  
 على معاوية فاشتهه هذه بن ابي بنين فقال له معاوية لا تشورت  
 بعد يا ابا بكر ولم يفارق عبدا له المجلس حتى دخل معنى ابي اوس  
 المزني فاشتهه قضيبه التي اولها مور كما اذكر واخ لا وجل  
 على ابا نفعه والمنية اول من اتها وخبها هذا ان البيهقي فاقه  
 معاوية على عبده بن زبير وقال له الم تجز في انهما لكان فقال للفظ  
 والفتنة وبعد فهو انهي في الرضا عنه وانا وحي شجرة وفي معناه ان  
 في معناه لم يغير فيه انتظم ان يبدل بالكلية او بعضها ما ر فيها  
 بعض انه ايضا مذموم وسرقة مخفية كما يقال في قول الخليلي مع الكرام  
 لم تزل يفتنها واتعد فانك انت الطاعم الكاسي وكقول امرئ القيس  
 وقولها صفي على مطهر يقولون لا تملك اسن وتجل اورر طرفه في لينة  
 الا انه اقام تجله مقام تجل وقال عباس بن عبد المطلب وما مناس  
 بالناس ان يذنبهم عهدهم ولا ادرى بالذات التي كانت مقام فاووه القزوقي  
 في شعره الا انه اقام ترف مقام تلم وقريب من هذا القريب ان يبدل  
 بالفاظ ما يقضاه في المعنى عابرة انتظم والنزيب كما يقال في قول امرئ

سود الوجوه بثمة احباهم فخر الاوفى لهم من الطراز الاول  
 وان كان احد اللفظ كله مع تغييره لتظم ان تظم اللفظ او اخذ  
 بعض اللفظ ولا كله يسمى هذا الاخذ وغارة وسنخا وهند  
 ثمة اقام لان اثنا في اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او شبه  
 فان كان اثنا في ابلغ من الاول لا اختصاره بضميمة لا توجه  
 في الاول كحكي السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى  
 فمذموم ان فانس محذوم مقبول كقول بشار بن ربيعة اناس  
 ان حارهم في الاساس رقية وراقية وحازرة لان الخافضة  
 العقاب وثوقه لم يلفظ بجائنه وقار بالطينة الفاتكة البطح  
 ان شجاع النقال الذي له ولوع بالقتل وقول سم الخاسر الخا  
 الموجه يعني بذلك الخسار في تجارته في الاساس يسمى اسم الخاسر  
 لان باع مصفا ورثة واشترى بثمنه عودا بغير به من ربيعة اناس  
 مات ها اي مننا انتصب على انه مفعول له او تيمنه وفاز بالذرة  
 الجور ان الشدة في الجرات فيبتسم اسم جود سبكا واحضه لفظا  
 عن ابي معاذ واية بشار انه قال اشته بشار اقول سلم فقال ذهب  
 والله بيني خمد اخف منه والعذب لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول  
 الآخر خلقنا لهم في كل عيني وحاجب اسم القنا وبيت غنيا وحاجبا



وقد بنى بناء بعد خلقنا باطرافنا في ظهورهم عيوننا لها  
 ووجه البصر في بيت بنى بناء ابلغ لا خصاصة بزيادة  
 معنى وهو الاشارة بقوله ان انما اهم حيث وفي الطين والطين  
 على ظهورهم وان كان اثنان دونه اردون الاول في ابتلاء  
 لقول فضيلة توحيد الاول فهو ارشاد من موعود في دور  
 لقول اتمام مرتبة محمد بن حميد وكان قد استشهد ببعض غزواته  
 ههنا اي بعد ان بان الزمان فبذل بديل مبعده او بعد تسمية  
 له ببلاده سابقه وهو قوله انما في نعم نسبت اذن يد من حيث  
 يستمر الفنى ويبدل لا يابى الزمان فبذل ان الزمان بمثل يعجز قال  
 قال الشيخ عبد القاهر في مسائل المشككة قال الشيخ في هذه البيوت تقصير  
 لان الفرض في هذا النحو نفى المثال وان يقال انه جبر او انه لا يكون  
 فاذا جعل سبب فقد مثل عند الزمان به فقد اخل بالعرض وجوز  
 وجود الشئ ولم يمتنع من حيث هو بل بحيث مل خل الزمان بان يكون مثله  
 وقد ابا الطبيب عند الزمان سخاؤه فسمى به ولقد يكون به الزمان  
 بخيلا فالصراع اشارة ما خور من صراع اشارة لانه تمام لكن  
 صراع اتم تمام اجود سبلا لان قول ابا الطبيب ولقد يكون بلفظ  
 المضارع لم يصير محذو اذ افق على المضارع والمراد لكان فان قلت ههنا

مضاف

وقد بنى بناء بعد خلقنا باطرافنا في ظهورهم عيوننا لها

مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا  
 بهلاكه اي تعلقه بانه سبب لصلح الدنيا وتقام العالم فبذل  
 بالثمن هو بطله بغيره فالزمان ان السخا به فقد بطله فلم يبق في قوله  
 من سبب بهلاكه او بطله كذا ذكره المصنف واعتبر من عليه بان سبب ان  
 ايجاره لم يبق في قوله يكونه كخصيصه الى حاصل واما اعلمه وانما هو  
 فبذل بعد في قوله قد ان يسبح بهلاكه فيجوز ففنى اشارة الى ذلك والحاصل  
 ان ايجاره وانما هو كان بين الزمان فبذل بايجاره لكن لا يبق ايجاره  
 فقط يكون سببا لصلحه فلما وعلى تقدير معنى هذه المعنى يكون  
 مصراع اتم تمام اجود سبلا لا سقنا من تقدير المضاف الذي لا يظهر  
 قرينة يدل عليه على ان هذا المعنى محال لم يذهب اليه احد من فسر البيت  
 قال بن جني ان ففلم الزمان من سبب ففنى به فخرجه من المعنى الى  
 الوجود ولو لا سخاؤه الذي استغاده منه بطل به على الدنيا واستغيا  
 بنفسه قال بن فورية هذا تاويل فاسد وغرضه بعيد لان سبب غير موجود  
 لا يوصف بالبعد واما انما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فاعدا  
 سخاؤه السخا به بطله اي به على التفسير الثلاثة فالمراد  
 ما خور من مصراع اتم تمام لان منقاد بطل الزمان بهلاكه او بايجاره  
 او بابعثه الى ان كان مصراع اتم تمام ففناش كما سبق الى بعض



لما كان ما خذنا منه على احد من المتفانية لان ابا تمام قد علق النمل  
بمنه صريحا ولقد قال الامام الواحد بعد ما ذكر قول بني جنس  
وابن خزيمة ان المصراع الثاني من قول ابا تمام هيئت البيت  
وان كان الثاني مثله او مثل الاول فابعد انما الثاني بعد  
من الذم والفضل للاول لقول ابا تمام لو حاررتا والمينة لم تجد  
الا اتفاقا على النفوس ربيد الارثيا الطلب واضافه لمناد  
المينة بليان الارثيا بليان لنفوس لوتجرب في الطريق الا هلا  
ولم يكن المؤاخذ ايها لم يكن لها ربيل عليها الا اتفاق  
وقول ابو الطيب لو لا مفارقة الاجابة ما وجدت لها المنابا  
الارو لما سجد الفيرة لها لما بنا بها وهو حال من سجد وقيل  
انه بموسيات وهو فاعد وجدت اضيفت الى المنابا وروي  
المنابا وقد اخذ المعنى كله مع بعض الانفاظ كالخبة والفراق والوجان  
وبدل بالنفوس لا رواج وكذا قول القاضي الاجال لم يكن الادب  
فراحم لما اسره الى موضع وهو ذلك الدر الذي اورع في سمه  
القبينة من مدعى وقول جار الله في مشرقة استاذة وقال لما  
هذا الدر التي ت فهما عينا ك سطين سطين فقلت هي  
الدر التي قد ت بها ابو مضر اذني ت قط من عيني وقول فما  
من الذم

٢٩٥  
انما هو على تقدير ان لا يكون في الشارة دلالة على السرة باتفاق  
الوزن والتعاقب والاقصه من ذم جدا كقول ابا تمام تقيم الظن  
عندك والاحالة وان فلقت ركبا في البلاوي ولا سافر  
في الاتفاق الا ومن حد والا رحلت وزاد وقول ابو الطيب  
رحمة الله عليه والاعنك بعد خدا وقيل عني فنا لك وتبرعا  
مبكك حيث ما انجست ركبا في ضيق فك حيث كنت من البلاوي  
مطاف من الضرب الاول من الضرب الظهور من الآخر والسرة  
شرح في الضرب الشارحة وهذه ان بعض الكلام شبهان الظن  
او الحديث لا علا انه فالضرب الذي قصده نظم ان كان غير القوان  
والحديث فقد عقد على طريق كان ازلا دخل عليه بلا قباس  
كقوله اي قول ابو السنائي ما بال من اوله نظفة وجيفة أزه  
يفخر حال اي بابا له مفترا عقد قول على ضرا عنه وما لا بن أدم  
والفخر انما اوله نظفة والفخر جيفة وان كان قوانا او حدثا فانا  
عقد الدر تقيمه الكتب لا يحتل قبة مثل في الاقباس او لم غير تقيمه الكتب  
ولكن البشر انه من القوان او الحديث وجيئة لا يكون على طريق الا  
كقوله الشيخ انني بالدر استغ ضنت خطا واشهد معه أوز الدر  
فانه خلق ابو ابا عنت لجلال طبيته الوجوه يقول ازلا ان يتم من الاجل



مسمى فاكشوه وقال الامام ان في رحمة الله عز وجل الخيرة عندنا اربع كلمات  
 قاله في خبر البرية اتقوا المشابهة وايضا وازهد وادع ما ليس بدينك  
 واعلم ان بينة عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما  
 امور مشتبهات لا يعلمون كثير من الناس وقوله ازهد في الدنيا  
 بحبك الله وقول من حسن السلام المراد تركه ما لا يعنيه وقوله انما هو  
 الاعمال بالنيابة واما الحلال فهو نيابة عن نظم وشرط كونه مقبولا  
 ان يكون سبكه مختارا لا ابتعا من سبكه والنظم وان يكون صفي  
 الموضع مستقرا في حلقه فيقول بعض المتأخرين فانه لما قبح فعله  
 وحظرت تخلاته اصرارته ثمار تخلاته كالتفط في المارة  
 لم يكن سوراظي بقناره اصرافه الى تحصيله فاسدة وتوهماته  
 باطله ويصدق هو توهمه ان يفتاره اصرافه ويرجعه  
 فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اراست فعل المرأه  
 ظنونه وصدق ما يفتاره من توهم بشكوى سيف الدولة  
 واستماعه لقول اعدائه اراست فعل لان في مقتضى ظنونه فيمن  
 ظنه باو بياض وصدق ما ينسب بقلبه من التوهم على صافره  
 واما التلبيح والتلبيح وفيها بان بشار القصة او شوقه صد  
 العطل مشروا واخذ مذهبها لعدم التمييز فلو ان شار

فيقول

فيقول الكلام الى قصة او شعرا من غير ذكره اذكر تذكر القصة او  
 الشعرا او المثل في الخبر الواحد من القصة والشعر واقم السبل بينه لانه  
 اما ان يكون في النظم او في الشعر وعلى التقديرين فاما ان يكون اثره  
 الى قصة او شعرا او مثل اما في النظم فالتلبيح الى القصة كقوله اقول  
 ابراهيم خفنا باخريم وقد حوم الله قلوبا بعدنا بطرها وهي وقع  
 فارت علينا الشمس وايدل راغم تبسهم من جانب الخمر نظم تضاؤلها  
 ضيع الدجته وانظور بهما بجهتها ثوب اسماء المبرمج فوالله ما ادرى احلاها  
 نائم المتنباهم كان غرا كعب مبرشوع الخيرة في اخريم والهم للاجبة لم تخلفي  
 وان لم يكن لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الی ودار وحده غير متفنا  
 ذهبية وازاله الخيرة في ضوءها وباسمها الشمس الطالع من الخيرة  
 الظلمة انشور النظم الجدة زولو نبين وقوله اسلام نائم استغفام  
 واستغراب اشرا راقصة بوشوع بن مؤن قش مؤس على السلام  
 واستيفاء الشمس اصرطبه وقول الشمس فانه رول انه قال في الجباري  
 يوم الجفة فلما ادبرت الشمس خاف ان تعيب قبل ان يفرغ منها من دخل  
 البيت فلو عمل منهم قائلهم فيه فعل الله في فرد الشمس حتى فرغ من  
 قائلهم والتلبيح الى الشعر كقوله لم روح ارضاء ارضاء مضى  
 ارضاءه يرض فيها القدم من حمة ق وانما تلتظي ارق نرق

٢٩



از رحم و احقر من حق عبد تطف و تنفق شك في ذم الكبر  
 الام لا ابتداء وعمر و بنته خبه ارق نوح ارضاء حال من الظلم  
 في ارق و انار عطف على ارضاء تلطف حال من انار اشار الى  
 البيت المشهور المستجر ان المستغنيث بهر وعنه كبرته الظلم  
 فلو صول ان هو الذر يستغنيث عند كبرته بهر و كما المستجر من ارضاء  
 بالنار وعمر و جاس بن مرة و لهذا البيت قصه وهي ان البوس  
 زوات اختها الميلة وهي ام جاس بجارها من جرم بن ريان لها  
 ناقة و كليب قد حوى ارضا من اعاليه فلان بن ريانها الاربل جاس  
 لها هرة بينهما فحبت في ابل جاس ناقة اجمي رعي في حكا كليب  
 كلم فرماها فاختل ضرعا فولت حتى بركت بقاء صاحبها  
 و ضرعا بنجب معا و بنا و صاحب البوس و زاده و ان ريان  
 فقال لها جاس ايتها الهمة اهدى فو انه لا عقون فلو اعز على اهد  
 منها فلم يزل جاس يتوقع نزة كليب حتى خرج و تباعد عن الحفل  
 جاسا و خرج فخرج على فرسه فاتبه فرس طلبة ثم وقف عليه فقال  
 يا عمر و اغثن لشربة ماء فاجاز عليه فقيل المستجر بهر و البيت  
 الرزين ثقل بكبار مبيح سنة كلما ثقل على بكر و لهذا قبل  
 اشام من البوس و التليح الى المثل كقول عمر بن كلثوم و من دون

ذلك

ذلك لفظ القنادات الى المثل ان شردون عليا القناد  
 و الحوط و اونه و لا القناد بهر بلاوات قرة لكليب في السور حركه  
 ما عقون فخلا بطن انه يرض بفعله يعني عليا و الحوط ان تمر يدك على  
 القنادة من اعلاها الى اسفلها صخرة شوكها و اما في القناد  
 فالتميح الى القصة و الى الشعر كقول الحرير فبت بلبله با بقة و فخر  
 بعقوبه اش الى قول النابغة فبت كانه ساو رني ضبلة من  
 الرقشي في اينا بها السهم نافع و الى قصه يعقوب عليه السلام و  
 التلميح الى المثل كقول العيش فيا لها من هرة تفق اولادها  
 الى المثل اعق من الهرة نكل اولادها و من التلميح ضرب يشبه  
 اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النخيل ما في الجوارح اوبى اليها  
 قال شريك و حاصه اذا كان بعينه القفا اش را تميمي الى قول  
 جبر انا ابلد المثل على غير التلميح من اسمائها انضبا با  
 و اش شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من اقطا  
 و لو سلكت طرق المكارم صلت و روي ان رجلا من بني حارث دخل  
 على عبد الله بن يزيد السلمي فقال لعبد الله ما را يقينا ابارحه  
 من شيوخ محارب ما نركوننا تمام و ارد قول الاخر طلل نكش بلا شئ



شجرة في محارب وما خلتها كانت تربيته ولا تيري صفائح ظلمات  
 بيل تجاوتت فدل عليها صورتها خيبة البصر فكان اصلها والبرق  
 اصلها الباردة برقا وكان في طلبه اراد قول القائل لكل هذا  
 من اللوم برقا ولا بن يزيه برقع وجلال **فهم**  
 من الحاتمة في حسن الابدان والتمتع والانتها ينبغي لمكتم شرا  
 كان او كاتبا ان يثائق ان يفقد فعل الشائق في الرياض  
 من يتبع الاثني والاحسن يقال ثائق في الروضة او وقع فيها  
 متبعا لما يوقفه اي مجبه وثلاثة مواضع في كلامه حتى تكون  
 تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد  
 من التنازع والتقليل واحسن سبكاً بان يكون في غاية البعد  
 من التعقيد والتقديم والتأخير المبسوط ان تكون الالفاظ متقاربة  
 في الجوانب والاختلاف في القوة والاشارة وتكون الالفاظ مناسبة  
 والفاظها من غير ان يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس  
 بل يصاحبان صباغة تناسب وتوزن واصل معنى بان يسلم  
 من التناقض والاشتباه وفي لفظ الوفاء الابدان ونحو ذلك  
 وما يجب المرافقة عليه ان تشمل الالفاظ الرفيعة وذكر الاشواق

وصف

٤٩٧  
 ووصف ايام البعد وفي استلاب الموراث وملايا الشفاه  
 وامثال ذلك احدها الابدان لانه اول ما يقع السمع ان كان  
 عذبا حسن البكر صحيح المعنى قبل السمع على الكلام فوعى حبيبه  
 اعرض عنه ورفضه وان كان اباة في غايته الحسن فالابنة الحنى  
 في نكاحه كان الاجتهاد والمنازل كقولهم ان قول امرئ القيس ففانك  
 من ذكركي حبيب منزل بسقط الدوى بين الدخول في من السقط  
 منقطع العمل حيث يدق الدوى من معوي يلبس في الدخول وحول  
 موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كالسهم في  
 القوم والالام يصح الفاء وقد مر في بعضهم في هذا البيت بما فيه  
 من عدم التشابه لانه وقف واستوقف ويكنى واستكنى وذكر الحبيب  
 والمترن في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك  
 في النصف الثاني بل اذ فيه بقاء فليدة في الفاظ غير بيت فليان  
 الاول او احسن من هذه البيت التابغة كليبى لهم يا ابي تالعب  
 ويلا قاسم بطول الكواكب وكقولهم اي وصن الابدان في وصف الديار  
 كقولهم السمع السلي قصر عليه نعمة وسلام خلقت عليه جمالها الايام  
 في الاساس خلعت عليه ازديت ثوبه وطرحه عليه في ذكر الفراق  
 قول البر طيب فراق ومن فارق غير مذموم وامر من كبت خير ميم



وفي الشكاية قوله ايضا فاما ما يوجب الدام وعمره ما سبب اليها  
وفي القول قوله ايضا ارتكبا ام ما انما ام فم بغير برود وهو  
في كبد كجر وبنفي ان يجنب في المديح مما ينطبه كقول اي ابن  
مقاتل الفريز في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي معه جنان  
بالفرقة عند فقال له الداعي معه جنان يا اعمى وكذا المثل السوء  
وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانته لا تقل  
بشرى ولكن بشرى في غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير بها الداعي  
فقال له يا اعمى شئت ان يهتد يوم المهرجان وقيل بطيخة اي لقاها  
على وجهه وضمه فحين عصا وقال اصلاح ان به ابلغ من ثوابه وانه  
اي احسن الابدان ما ناسب المقصود بان يكون فيه اثارة اما  
سبق الكلام لا يجد يكون المبتدأ المشعر بالمقصود والانهما فاعلم  
في الابدان وليسمى كون الابدان فناسب المقصود براعة الاستعداد  
من يروح الرجل براعة اذا فاق الصواب في العلم او غيره كقول في النهاية  
ان كقول ابن محمد الى ابن بهمنى الصاحب بولد لابنه بشرى فقد  
انجز الابدان ما وعدا وكوكب المجد في الافق على صعدا وقوله  
في المثنوية اي قول ابن الفرج الساوي في مرتبة في الدولة هي  
الدينا تقول بلا وفيها حذر حذر اراخذ من بطشها

اخذ

اخذ الشديده وفتكى اس فتكى بفتنة وكقول في تمام يعني المقدم  
بالله وفتح مبرية وكان اهل التبعيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت  
السيف اصدق ابنه من المكتب في هذه الحجة بين الجرح والسلب  
بيضا الصفاح لا سودا وهو ثلث في متون من جلد الشكر وارباب  
وكقول ابي العلاء في غنصت له سكا عظيم عمر ان يلهم عظيمهم  
بالعلو والانهم سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض  
المجرب عوز از غم قبت والكرام وزال منك الهم كذلك السقم  
ومن ما يشار في اقتناء المكتب الى ان المصنف فيه كقول جابر  
الله الحمد الذي انزل القرآن كلاما موفيا منطما وفي مقصود  
احمد على ان جعلني من علي ر الويتة وثانيتها انما في الموضع  
الثقة التي ينبغي للمتكلم ان يثانق فيها الغلص اي الخروج  
مما شئت الكلام به ان ابدت واقترح قال الامام الوليد في معنى  
التشبيب ذكره ايام الشباب والعلوم والفكر وذلك يكون في البدء  
وصا لا تشع فسمى ابدت كل امر تشببا وان لم يكن في ذكر الشباب  
نصيب اي وصف الحال او غيره كالآداب والافتقار لثبات  
وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملازمة بينها وبين ما  
تشبب به الكلام وبين المقصود واحدة بهذا القيد لا يقتضا



وقد اتخذ ارباب المنى النفس والافاق تغلفهم الانتفال ما فتح  
به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله ما شيب به الكلام كان  
ينبغي ان يقول ابتداء به الكلام او افتتح بان الشيب هو التشبيب  
بمعناه وهو ان يصف اشهر جمال المرأة وحاله معها في الشوق يقال  
هو شيب بفلاحة ان يشيب بها تشبيب الكلام بالنيب او نحوه  
يظهر منه في لغة الله ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتح  
به الفصاحة والمذبح تشبيها وتشبيبا ذكر التشبيب وادجور  
الابتداء والافتتاح وانما كان اتخذه من المواضع التي ينبغي  
ان يتأتى فيها لان السامع يكون مترقب لا ينتقل من الاقضية  
الى المقصود كيف يكون واذا كان حسنا مثلا ثم الطرفين  
مكراسن نشاط السامع وعان على صفان ما بعده والا  
فبالعكس ثم اتخذه قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالا  
نهم من قبيل الافتقار واما المتأخرين فقد لما جوابه لما  
فيه من الحسن والدلالة على براعة انشء كقولهم ان يقول  
ابن تمام في عبيد بن طاهر بقيت بقا والدم يا كفيف الله  
وهذا دعاء وليه شاملا لان بقا وكذا سبب كون  
البرية في امن وفهم وسلام حال وقد قلت عنيت المتقدمين

بلسان النوع

بلسان النوع والمتأخرون يجتهدون في رعاية وبيمنة حتى المقطع  
وبراعة المقطع وجميع فواخ السور وخواتمها واداره على من  
الوجه وانكسها من البلاغة فالتكثير اذا نظرت الى فواخ  
لسور مجملها ومقراتهما رايته من البلاغة والتفنن في انواع  
الاشارة ما يقص على كنه وصف العبارة واذا نظرت الى  
خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهايت الكمال كونها  
بين رغبة ووصايا وموعظة وتخييد وعد وعيد الى غير ذلك  
من الخواتم التي لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا تشوق  
الى شئ آخر وكيف لا وكلام عز وجل في الطرف الاعلى  
من البلاغة والغاية النفس من الفصاحة وقد عجز عنها  
المفاد واخر من شقائق النفس وهذه الكلام ولما كان  
في هذه النوع خفاء بالنسبة الى بعض الازهاران حيث افتتح  
بعض السور بذكر الهوال والافزع واحوال الكفار  
وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلت  
ان شئ عظيم وقوله ثبت يدك الى السبب وغير ذلك وكذا  
خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المخفض عليهم ولا لقائهم  
وان شئتكم هو الابنة ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر



عنه الشامل والتمتدحه ملاحكم المذكورة في علمي المعاني والبيانات  
وان كل مقام يقال لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا  
مستقوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكرة لما تقدم من الأصول  
المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفحصها  
اله فاشربل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا بسلام الفنون  
وهذا ما ارادنا بجمع من الفوائد ونظم من الفرائد مع  
توزيع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاوزان والمحن و  
تكاثر الافعال والفنن ونوازل حوائك اورثت الباطن ملاح  
والخاطر كلالا لكن الله جللت حكمه قد وفقنا الاثام وحقق  
لنا الفوائد بهذا المرام وشهداء الفراغ من نقله الى البيه  
يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة  
بمحررة هرة صانعا الله عن الافات وكان الاقتراح يوم الاثنين  
من رمضان اواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بمحرر جانية  
خوارزم حها الله عن ابيهاست والحمد لله على التوفيق ومنه  
السنية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه  
محمد خير البرية وعلى اله واصحابه وذوي  
النفوس الباكية

س